



غرب المتوسط مركبًا آمنًا

مبادرة 5+5 دفاع وديناميات
الأمن والهجرات

ترجمة:
عومرية سلطاني

تأليف:
عبد النور بن عنتر

غرب المتوسط مركبًا آمنًا

مبادرة 5+5 دفاع وديناميات الأمن والهجرات

عبد النور بن عنتر، المركب الأمني لغرب المتوسط: ديناميات الأمن والهجرات
("5+5 دفاع").

نشرت نسخته الأصلية في فرنسا بعنوان المركب الأمني لغرب المتوسط:
ديناميات الأمن والهجرات ("5+5 دفاع").

جميع الحقوق محفوظة لدار لارماتان، 2021

www.harmattan.fr

Copyright © L'Harmattan, 2021

www.harmattan.fr

Abdenmour Benantar, Le complexe de sécurité de la Méditerranée
occidentale Dynamiques de sécurité et migrations (« 5+5 défense »).

Originally published in France under the title Le complexe de
sécurité de la Méditerranée occidentale Dynamiques de sécurité et
migrations (« 5+5 défense »)

Copyright © L'Harmattan, 2021

www.harmattan.fr

الناشر:

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES 

جميع الحقوق محفوظة

غرب المتوسط مركباً أمنياً

مبادرة 5+5 دفاع وديناميات الأمن والهجرات

تأليف:

عبد النور بن عنتر

ترجمة:

عومرية سلطاني



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة العربية الأولى: ديسمبر/كانون الأول 2023م-1445هـ

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن مركز الجزيرة للدراسات

ردمك:

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 - 4930183 - 4930218 (+974)

فاكس: 4831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

التجهيز وتصميم الغلاف: قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية

المحتويات

9 مقدمة

الفصل الأول

مركب الأمن الإقليمي: التعريف، والتصنيف، والتحديد

- 41..... المستوى الإقليمي، الإقليمية الأمنية
- 46..... مفهوم مركب الأمن الإقليمي: المنعطف البنائي
- 61..... تصنيفات مركبات الأمن الإقليمية
- 65..... كيف نتعرف على مركب الأمن؟

الفصل الثاني

مركب الأمن (الشروط، الأنماط، الآثار الخارجية) والنظام الإقليمي

- 75..... ما الظروف التي يتولد فيها مركب الأمن؟
- 78..... هل يتوافق مركب الأمن مع النمط الصراعى بالضرورة؟
- 83..... مركب الأمن الإقليمي: ماذا عن العوامل الأخرى غير الأمن؟
- 87..... التراكب بعد الحرب الباردة: تطبيق تمايز
- تحليل مركبات الأمن الإقليمية من حيث الآثار الخارجية ذات الطابع
الأمني
- 92.....
- 100..... فيم تختلف مركبات الأمن الإقليمي عن النظم الإقليمية؟

الفصل الثالث

عن فرادة الإقليم الغرب متوسطي

- 109..... التشكيلة الأمنية في المتوسط: فرادة المتوسط الغربي
- 123..... من خطاب التهديد إلى الحوار والتعاون في مجال الأمن الإقليمي

- 135 ماذا عن التهديدات في المتوسط؟
- 142 جدلية التوسيع/ عودة التركيز: بناء الإقليم الغرب متوسطي
- 145 الحضور الثابت للظاهرة (الإقليمية) المغاربية

الفصل الرابع

المركبّ الأمني الغرب متوسطي: اختلاف في الطبيعة

- 151 تطبيق مقارنة مركّبات الأمن الإقليمية على غرب المتوسط
- 154 غرب المتوسط: مركّب أمني غير متجانس - اختلاف في الطبيعة
- 161 المركّب الأمني الغرب متوسطي: منتمون/ غير منتمين وليس صديق/ عدو
هل البعد المجتمعي للأمن كافٍ للتأسيس لمركّب أمن إقليمي في
المتوسط؟
- 165 المركّب الفرعي المغاربي: تباعد عن المركّب الشرق أوسطي والتحام
بالمركّب الأوروبي - هل هو عامل الهجرة؟
- 168 المركّب الأمني، والمنظومة الأمنية، والجماعة الأمنية: أيّ نماذج للأمن في
المتوسط؟
- 171

الفصل الخامس

مجموعة 5+5: بناء إقليمية غرب متوسطة

- 189 مجموعة 5+5: تعبير عن إقليمية غرب متوسطة
- 192 إعادة إطلاق مجموعة 5+5: توجّه أمني صريح
- 198 المبادئ المؤسّسة لمجموعة 5+5
- 200 تنويع قطاعي
- 202 كيف ترى مجموعة 5+5 نفسها وموقعها؟
- 204 التموقع والاسهام في المستوى الإقليمي: آليّة لها حدودها
- 208 منعطف الهجرة

الفصل السادس

مبادرة 5+5 دفاع بصفتها آلية أمنية غرب متوسطة: إسهاماتها وحدودها

- 215 5+5 دفاع: آلية أمنية أوروبغارية
- 220 تعاونٌ متنوعٌ ووطيد.....
- مكّون التدريب والبحث: كلية 5+5 دفاع والمركز الأوروبغاري للبحوث
والدراسات الاستراتيجية.....
- 225 227
- منظار الهجرة والمناولة الأمنية
- 231 تأثير محدود، ولا تماثل بنيوي، وازدواجية
- 238 سياق إقليمي غير مستقر/ تنافسي وحدود متأصلة.....
- الاتحاد الأوروبي ومركّب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي: نوع جديد من
التراكب.....
- 241 خاتمة.....
- 250 255 المراجع

مقدمة

يتبدّى البحر المتوسط مثل خط يصل ويفصل، في آن واحد، بين مركّبين أمنيين إقليميين أحدهما أوروبي والآخر شرق أوسطي⁽¹⁾. وتتسم تشكيلته الإقليمية غير المتجانسة والمتعددة بالفرادة؛ إذ الدول في ضفته الشمالية المندمجة من الناحية الاستراتيجية والتمكاملة من الناحية الاقتصادية⁽²⁾؛ في حين تشكو ضفته الجنوبية التشظي؛ حيث تتصرف دولها المنقسمة على نفسها على نحو انفرادي وسط بيئة إقليمية غير مستقرة. وفيما لم تعد الحرب ممكنة التصور شمالاً، في فضاء الاتحاد الأوروبي وحلف شمالي الأطلسي الذي يشكل جماعة أمنية، فإن الحرب في الجنوب، لا سيما في الشرق الأدنى، لا تزال ممكنة، بل ومتواترة⁽³⁾.

(1) عن مركّبي الأمن الإقليمي المذكورين يراجع:

Barry Buzan and Ole Wæver, *Regions and Powers: the Structure of International Security*, (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p. 185-215, 254-260, 343-439.

(2) لم يُحل هذا التكامل الذي بلغه الاتحاد الأوروبي من أن يُقدّم بوصفه نموذجاً يعاني أزمة، لا سيما بعد البريكسيت، يراجع:

Benjamin Martill and Uta Staiger (eds.), *Brexit and Beyond: Rethinking the Future of Europe* (London: UCL Press, 2018); Philippe Huberdeau, *La construction européenne est-elle irréversible ?*, Paris, La Documentation française, 2017 ; Zaki Laidi, *Le reflux de l'Europe* (Paris: Presses de Sciences Po, 2013).

(3) Abdennour Benantar, « Quelle architecture de sécurité pour la Méditerranée ? », *Critique internationale*, 69, 2015, p. 133.

لا تصلح هذه الملحوظة للتطبيق في القارة الأوروبية بكاملها، على النحو الذي أثبتته حروب البلقان (مثل يوغوسلافيا ثم كوسوفو) والأزمة الأوكرانية الأخيرة (حين ضمت روسيا شبه جزيرة القرم، والصراع في إقليم دونباس). يُنظر في هذا الصدد:

Nicolas Mazzucchi, « Les enjeux énergétiques de l'annexion de la Crimée », *Les Champs de Mars*, 29, 2017, p. 205-213 ; Philippe Lefort, « La crise ukrainienne ou le malentendu européen », *Politique étrangère*, 2, 2014, p. 109-121 ; Josip Glaurdić, *The Hour of Europe: Western Powers and the Breakup of Yugoslavia* (New Haven: Yale University Press, 2011); Pierre Hassner, *La terreur et l'empire : la Violence et la paix II* (Paris: Éditions du Seuil, 2003); Jacques Rupnik, « Recomposition guerrière dans les Balkans et construction d'États-nations homogènes », in Pierre Hassner et Roland Marchal (dir.), *Guerres et sociétés : États et violence après la guerre froide* (Paris: Karthala, 2003), p. 403-432.

وهي تشكيلة تتسم بالتعدد أيضاً بسبب عدد من المجموعات الفرعية القائمة هناك (المغرب)، تملك كل منها دينامياتها الأمنية الخاصة وخصوصياتها المحلية التي تميزها من البقية. لذلك فإن إشكالية الأمن في المتوسط تطرح بأشكال مختلفة ولها درجات شديدة التباين، تبعاً للمشكلات ذات الطبيعة دون الإقليمية التي تخص مجموعاتها الفرعية، ومن ثم تتفرع إلى ديناميات متعددة، إقليمية ودون إقليمية. لكن هذا التمايز العام بين شمال المتوسط وجنوبه، وحتى ضمن الجنوب نفسه، لا يسعه أن يحجب دينامية فريدة تجري ما بين الشمال والجنوب، في غرب المتوسط في هذه الحالة؛ وأعني بها الفضاء الإقليمي لمجموعة 5+5؛ موضوع هذا الكتاب.

لننظر في هذه الخصائص عن كثب، ومراعاةً للديناميات التي تتداخل وتتفاعل فيما بينها في منطقة المتوسط، يتبنى هذا الكتاب مسعى نظرياً يعتمد على مقارنة المركبات الأمنية الإقليمية "المعدلة"؛ تلك التي تتوخى تكييف هذه الأخيرة لتلائم السياق الإقليمي لغرب المتوسط. والمقصود هو محاولة الإحاطة بالرهانات الأمنية التي تترابط في هذا الإقليم، بحيث يسمح لنا هذا المنظور النظري بفهم أفضل للفرادة التي تسم إقليم غرب المتوسط (الجزائر، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، ليبيا، مالطا، المغرب، موريتانيا، البرتغال، تونس)؛ أي فضاء مجموعة 5+5.

ينهض مسعانا البحثي على فهم إقليم غرب المتوسط بوصفه مركب أمن إقليمي⁽¹⁾؛ في سياق يتميز بأمننة قضايا الهجرة والحدود وتفويض إدارتهما إلى فواعل خارجية⁽²⁾. ويمكننا صياغة الإشكالية في ضوء التأمّلات التي سنأتي

(1) من الآن فصاعداً، سنستخدم مفردات المركب/ المركبات، والمركب الأمني/ المركبات الأمنية في بعض المواضع، اختصاراً لعبارة مركب(ات) الأمن الإقليمية، بحسب ما تقتضيه سلامة التراكيب والسياقات. (المترجم)

(2) يشبه مصطلح externalisation مفهوماً آخر يستخدمه المؤلف في كتاباته باللغة الفرنسية؛ هو sous-traitance أو المناولة. لتذكر أن المناولة الأمنية تتعلق بإسناد مهمات محددة إلى طرف ثان بفعل الرغبة في فك الارتباط مع سياق أمني معين كان يتقل كاهل الطرف الأول. وهي مهمات مكتملة على نحو ما تُؤوّل إلى أن يتولى الطرف الأول مواجهة مصادر التهديد داخل أراضيه وتولي زمام أمنه الخاص.

على ذكرها، على النحو الآتي: بأي صورة يشكل غرب المتوسط مركباً أمنياً وكيف يمكن أن تشكل أمانة قضايا الهجرة والحدود وتفويض الاتحاد الأوروبي إدارتها للمغرب العربي الأساس الذي يقوم عليه؟ تتفرع هذه إشكالية إلى عدة أسئلة كما يأتي: كيف يُبنى غرب المتوسط بوصفه فضاءً أمنياً أوروبياً؟ ماذا عن قدرة أعضاء المركب الأمني الإقليمي الغرب متوسطي واستعدادهم لتنمية الاستقلالية الذاتية عن الاتحاد الأوروبي؟ ما هي معوقات عملية الأمن الإقليمي الغرب متوسطي؟ للإجابة على هذه الأسئلة، تنطلق التأمّلات في هذا الكتاب من فرضيتين: أولاً، يشكل غرب المتوسط مركباً أمنياً غير متجانس تختلف طبيعته عن المركبات الأمنية الأخرى، ويتسم بعملية أمانة مزدوجة للهجرة؛ ثانياً، يحدّ منظار (prisme) الهجرة من تطور مركب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي ويعرّضه، بالنتيجة، لاختراق أو تراكم أكبر⁽¹⁾ منشؤه الاتحاد الأوروبي.

يطبّق هذا الكتاب، إذًا، مفهوم مركب الأمن الإقليمي على الفضاء الذي يمثله غرب المتوسط، ونقصد به مجموعة 5+5. فبالنظر لحالة التشظي الاستراتيجي فيه، لا يمكن لتطبيق الأطر النظرية القائمة إلا أن يكون متمائزاً. إذ تنطبق المسلمات النيوليبرالية على الضفة الشمالية (أي الاتحاد الأوروبي)، وجزئياً في حالة جوانب معينة من العلاقات الأورومتوسطية، في حين يتعارض

للإطلاع على تحليل وافر عن المناولة يراجع: عبد النور بن عتتر، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، ترجمة عومرية سلطاني (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022). أما في حالة تفويض الإدارة إلى فاعلين في الخارج، فالأمر متعلق بالقضية أكثر مما يتعلق بالفواعل، وبإدارة المهمات لا توليها بالجملة. في هذه الحالة يُفوض الطرف الأول إدارة قضية ما إلى الطرف الثاني بسبب طبيعة القضية نفسها من حيث حجم التأثير الناتج منها ومداه وطبيعة السياسات/التدابير المحتملة لمواجهتها. في حالة الهجرة يعني الأمر تفويض الدول المغاربية البحث عن الحلول المحتملة لتدفقات المهاجرين إلى أوروبا، القادمين إليها من إفريقيا وبؤر الصراع، وتطبيقها، بحيث تتحمل عبء ذلك بدل أوروبا. أي أن هذه الدول يُطلب منها، من داخل أراضيها/مجتمعاتها/سياساتها، أن تحل مشكلة الهجرة التي تعانها دول أوروبا داخل أراضيها/مجتمعاتها/سياساتها. وتلك إحدى تداعيات أمانة الهجرة. ثمة من يدعو هذه العملية المنع من الخارج. (المترجم).

(1) يُنظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

تطبيقها على العلاقات في جنوب المتوسط بسبب النمط الواقعي المهيمن هناك. وإنه ليصعب تجاوز الخطوط الفاصلة بين شمال المتوسط وجنوبه من دون المجازفة بإخضاع الإقليم لتصورات نظرية معدة سلفاً. لكن بعض المقاربات، مثل تلك الخاصة بالمركب الأقليمي، تبدو ممكنة التطبيق سواء في البعد الأفقي أم الرأسي. وبمجرد أن ندخل بعض التعديلات على هذه المقاربة يمكننا حينها فهم الخصوصيات التي يتفرد بها إقليم غرب المتوسط، وأن نختبر أطرها النظرية وشبكاتنا التحليلية. وقبل أن نقدّم الإطار النظري بإيجاز، مثلما سنفحصه في الفصلين الأولين، من الملائم، خطوة أولى، الوقوف عند مفهوم الإقليم ثم نعيّن بعدها إقليم غرب المتوسط.

ثمة جدل يحيط بفكرة الإقليمية، لا سيما مسألة ما الذي يشكل الإقليم؛ وكيف يجري تصوره من الناحية المفهومية؛ وما تعنيه الإقليمية. ويكمن أساس هذا الجدل في المرونة المتأصلة في المفهوم وطبيعته التطورية؛ ما يفسر تعدد المقاربات المتعلقة بفهم العمليات الإقليمية⁽¹⁾. يقول أندرو هوريل إن الإقليم والإقليمية "مصطلحان غامضان"⁽²⁾. وتتحدث لويز فاوسيت عن "الطبيعة المتنازع عليها والمرنة" لمفهوم الإقليمية⁽³⁾. وبيدكرنا ذلك بصيغة غاللي المعروفة عن "المفاهيم المتنازع بشأن جوهرها"⁽⁴⁾؛ ما يعني أن هذا المجال من البحث محل خلاف ولم يفض فيه نقاش التعريفات سوى إلى إجماع محدود. وعلى الرغم من أن القرب الجغرافي لا يساعد بالقدر الكافي في تعيين الإقليم وديناميات الإقليمية، إلا أنه يظل، وفقاً لهوريل، معياراً أساسياً، لأنه "من دون حدود جغرافية معينة يصير مصطلح (الإقليمية) مشتتاً ومستعصياً على التحكم"⁽⁵⁾. وهو في هذه الفكرة يشارك النتيجة نفسها مع وليم تومبسون⁽⁶⁾. ويقول محمد أيوب

(1) Louise Fawcett, «The History and Concept of Regionalism», Conference Paper, 4, 2012 p.4 – https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2193746 [consulté le 04/10/2018].

(2) Andrew Hurrell, « One World? Many Worlds? The Place of Regions in the Study of International Society », *International Affairs*, 83 (1), 2007, p. 333.

(3) Fawcett « The History and Concept of Regionalism », op.cit., p. 4.

(4) B. Gallie, « Essentially Contested Concepts », *Proceedings of the Aristotelian Society*, N.S, 56, 1965, p. 167-198.

(5) Hurrell, « One World? Many Worlds? The Place of Regions in the Study of International Society », art.cit., p. 333.

(6) William R. Thompson « The Regional Subsystems: a Conceptual Explication and a

إنّ "القرب الجغرافي وكثافة التفاعلات يشكّان جوهر المتغيرات التي تعيّن إقليمًا ما". وينبغي أن تشمل دراسة هذه الكثافة التفاعلات الصراعية والتعاونية على حد السواء. وهو السبب في أنّ بوزان يفضل مصطلح "مركبّ أمني" في مقابل مصطلح "نظام إقليمي" (système régional)؛ فهو يشدد على "المتغيرات الرئيسة التي تحدد وجود إقليم"⁽¹⁾. وبما أنّ الشواغل الأمنية عند معظم الدول – باستثناء القوى العظمى – تقيدها الجغرافيا، يظل القرب الجغرافي عاملاً أساسياً في بناء مركّبات الأمن الإقليمية⁽²⁾.

وأفضى غياب الإجماع بين الباحثين على تعريف محدد⁽³⁾ إلى نتيجتين

Propositional Inventory », *International Studies Quarterly*, 17 (1), 1973, p. 101.

* تجنباً للالتباس، في اللغة العربية، بين مفهوم *ordre* و *système*، سنكتب المقابل بالفرنسية كلما تعلق الأمر بـ *système*، علماً أنّ ثمة مفردة نسق التي تُستخدم في العربية، في العلوم السياسية، كمقابل لمفردة *système* لكنها غير منتشرة في الأدبيات المتخصصة، لذا لا نستخدمها في النص إلى في حالات نادرة، أما ما عدا ذلك من السياقات في النص، فإن مفردة نظام تحيل إلى *ordre* (المترجم).

(1) Mohammed Ayoob, « From Regional System to Regional Society: Exploring Key Variables in the Construction of Regional Order », *Australian Journal of International Affairs*, 53 (3), 1999, p. 249-250.

تجنباً للالتباس، في اللغة العربية، بين مفهوم *ordre* و *système*، سنكتب المقابل بالفرنسية كلما تعلق الأمر بـ *système*، علماً أنّ ثمة مفردة نسق التي تُستخدم في العربية، في العلوم السياسية، كمقابل لمفردة *système* لكنها غير منتشرة في الأدبيات المتخصصة، لذا لا نستخدمها في النص إلى في حالات نادرة، أما ما عدا ذلك من السياقات في النص، فإن مفردة نظام تحيل إلى *ordre* (المترجم).

(2) *Ibid.*, p. 250.

(3) يقول بوزان إنّ « مفهوم الإقليم يُستخدم على نطاق واسع لكن نادراً ما يجري تعريفه بالدقة الكافية». ويضيف أنه على الرغم من غياب الاتفاق التام، تقريباً، بين الباحثين، ثمة على الأقل إجماع مفاده أنّ الأقاليم هي « نوع من نظام فرعيّ خاص يتسم بالقرب الجغرافي والجوار بين الأجزاء التي يتكون منها».

Barry Buzan, « The Asia-Pacific: What Sort of Region in What Sort of World? », in Anthony McGrew et Christopher Brook (eds.), *Asia-Pacific in the New World Order* (London: Routledge, 1998), p. 68-69.

ويوجز دانيال فليمس وديتلف نولت النقاشات بشأن صعوبة تعريف الإقليم وغياب الإجماع في هذا

ينبغي التعامل معهما. أولاهما أن التعريفات كثيرة بقدر كثرة المؤلفين. وثانيتها أن إبقاءنا على تعريف محدد واعتمادنا عليه تفرضه الضرورة المنهجية، مع شدّ الانتباه إلى أن سرد عدد لا ينتهي من التعريفات لن يقلص بأي حال من التباين والارتباك على الصعيد المفهومي. يضاف إلى هاتين الصعوبتين صعوبة ثالثة أشد عمومية، تتعلق بالمفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية⁽¹⁾: إذ تتطور التحليلات والمناقشات في هذا الحقل ويتطور معها السياق الدولي؛ فيعاد النظر في المفاهيم القديمة وتُقترح أخرى جديدة. وغنيّ عن البيان أن الإغراء

المجال، فاقترحا طريقًا، اعتمدها بعض الباحثين للتعامل مع هذا الأمر. وعلى النحو الذي أسهب فيه بوزان، لاحظ أن الكتاب الرائد الذي نشره بيتر كاتزنشتاين، *World of Regions*، لا يقدم تعريفًا واضحًا جدًا. وهي الحال أيضًا بالنسبة للكتب الأخرى التي تتناول الهندسة المؤسسية للمناطق ودورها في السياسة الدولية. إذ يعرف بعض المؤلفين الأقاليم، بحسبهما، بطريقة شديدة التجريد من دون تعيين جغرافي واضح، أو يختارون تعريفات مقيّدة جدًا، بناءً على قدرات إبراز القوة، ما ينتهي إلى تعداد الكثير من الأقاليم الصغيرة. ويثير سؤال تعريف الإقليم، من وجهة نظرهما، مشكلات عملية وإمريقية كثيرة: فهل ثمة إقليم آسيوي أم أقاليم آسيوية مختلفة (جنوب آسيا، شرق آسيا، جنوب شرق آسيا، آسيا الوسطى)؟ وهل المكسيك جزء من أمريكا الشمالية أم من أمريكا اللاتينية؟ وهل ثمة إقليم واحد في أمريكا اللاتينية أم ينبغي التمييز بين أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى وأمريكا الشمالية؟ وكيف تؤثر التفاعلات بين القوى في الأقاليم في تعيين حدودها. وعلى الرغم من أن فليمس ونولت يقترحان تعريفهما الخاص للإقليم، أي بوصفه «نظامًا فرعيًا محددًا من الناحية الجغرافية ضمن نظام شامل، يتكون من دول متاخمة»، فإنهما يعتبران أن البعد الجغرافي يتضمن بُعدًا سياسيًا أيضًا. كان هامر وكاتزنشتاين (Hemmer et Katzenstein)، من جهتهما، محقين حين اعتبر أن «الأقاليم غالبًا ما توصف بمصطلحات جغرافية، لكنها [على الرغم من ذلك] تعدّ ابتداعات سياسية وليست ثابتة ثبات الجغرافيا». ممّ يتكون «هذا البعد السياسي الذي يسمّ الإقليم إذا»؟ يتساءل فليمس ونولت: هل هو الأمن، مثلما يحاج بوزان وويفر، أم إدارة النظام الإقليمي، مثلما يؤكد لايك ومورغان؟ ... ثم يخلصان إلى أن الفشل في التوصل إلى تعريف واضح لما يشكل إقليمًا لا يثير إشكالية حادة؛ لأن الاهتمام في جزء كبير من الأدبيات لا ينصب

على الأقاليم بالمعنى المجرد، بل الشواغل البحثية لدى الباحثين هي التي تحددها وتعرّفها. يراجع: Daniel Flesmes and Detlef Nolte, « Introduction », in Daniel Flesmes (ed.), *Regional Leadership in the Global System: Ideas, Interests and Strategies of Regional Powers* (Farnham: Ashgate, 2010), p. 2-3.

(1) نستخدم عبارة حقل العلاقات الدولية للإحالة إلى التخصص النظري أو العلم، وعبارة العلاقات الدولية للإحالة على العلاقات بين الدول.

الكامن في (إعادة) صوغ التعريفات أو اقتراح تعريفات جديدة سيظل قويًا؛ لكن هدفنا لن ينهض على اقتراح تعريف جديد لمفهوم الإقليم أو سرد التعريفات القديمة على تنوعها (تلك الخاصة بـ "الإقليمية الكلاسيكية") والحالية (الخاصة بـ "الإقليمية الجديدة"). لذلك، سنكتفي بتسليط الضوء على تعريفين منها، مع التركيز على تحليل المحددات المستخدمة في تعريف الإقليم على نطاق عام. يدفع المستوى الإقليمي، الذي يتوسط مستويي الدولة والنظام الدولي، المعتمد بوصفه مستوى التحليل في هذه الدراسة، للواجهة بمفاهيم تظل ضرورية على الرغم من صعوبة الإحاطة بمضامينها: مثل الإقليم، والإقليمية، والنظام الإقليمي (système régional). ولقد خصصنا الفصل الأول من هذا الكتاب لمناقشة مسألتَي الإقليم كمستوى للتحليل ثم الإقليمية. لذلك، سنكتفي هنا بمناقشة مفهوم الإقليم بخاصة، ما سيمكننا بعدها من تعيين غرب المتوسط، وحدوده، وطابعه الإقليمي البارز، وحركة الإقليمية التي تتطور فيه إلى الحدّ الذي أفضى إلى أن صارت جزءًا لا يتجزأ من هويته وبنائه. ولبدء في تعريف الإقليم الغرب متوسطي، موضوع بحثنا في هذا الكتاب، سننطلق من مقدمتين منطقيتين: أولاهما أن الأقاليم مبنية اجتماعيًا؛ وثانيتهما أن العامل الجغرافي مهم، لكنه غير كاف.

وعلى النحو الذي أخبرنا به جوزيف ناي بدءًا من أواخر ستينيات القرن العشرين، يبدو "الإقليم، في الاستخدام الشائع، مصطلحًا غامضًا" حتى وإن كان تضمين البُعد الجغرافي، في غالب الأحيان، في تعريفه يساعد في فهم هذا المفهوم على نحو أفضل. فإذا كانت بعض تجمّعات الدول قائمة على أساس جغرافي (مثل الجماعة الأوروبية)، فإن البعض الآخر هو تجمّعات شبه إقليمية (مثل حلف شمالي الأطلسي)، في حين يفترق بعضها إلى مكون جغرافي (مثل الكومنولث البريطاني). ما دفع ناي للقول إنه "ما من أقاليم (مطلقة) أو (محددة بالطبيعة)". إضافة إلى ذلك، فإن أهمية الحدود الجغرافية تتباين بتباين الأهداف: فالإقليم ذو الأهمية من حيث الأمن ليس بالضرورة ذا أهمية لجهة التكامل الاقتصادي. لذلك يعرف ناي "الإقليم الدولي (...)" على أنه عدد محدود من الدول التي تربطها علاقة جغرافية ودرجة من الاعتماد المتبادل". والعدد المحتمل للأقاليم، التي يمكن أن تصير مهمة في السياسة الدولية، إنما

"يعتمد على القرارات السياسية"؛ ومن ثمّ صاغ تعريفه للإقليمية على أنها "تكوين ترابطات أو تجمعات بين الدول قاعدتها الأقاليم"⁽¹⁾. وانطلاقاً من هذا التعريف، الذي يلقي الضوء على التنوع القطاعي للأقاليم، وعلى طابعها المبني، على نحو ما، يمكننا القول إن اختيارنا لغرب المتوسط كإقليم للبحث على صعيديّ الأمن والاقتصاد معاً إنما هو اختيار وجيه (لن يدرس هذا الكتاب البعد الاقتصادي بمعنى التبادلات بين الضفتين).

يرى كل من باري بوزان وأول ويفر وياب دي وايلد أن الإقليم "مساحة ترابية متماسكة من الناحية المكانية تتكون من دولتين أو أكثر"؛ أما الإقليم الفرعي (subregion) فجزء وحسب من الإقليم، شريطة أن تكون معنيةً به أكثر من دولة واحدة ومن دون أن يشمل دول الإقليم كلها؛ في حين يعدّون الإقليم المصغر (micro-région) منطقة داخل حدود دولة ما⁽²⁾. ويمكن تصنيف هذا الأخير على أنه "الإقليم الوطني"، في مقابل "الإقليم الدولي" في استخدام ناي. يسمح التعريف الذي يورده بوزان ويفر ودي وايلد بتجنّب الالتباس، في اللغة الإنجليزية وكذلك في اللغة الفرنسية، ما بين الإقليم (الدولي) والإقليم داخل الحدود الوطنية. أما في اللغة العربية، فلا يثير مصطلح منطقة (région) مثل هذا الالتباس. إذ يمكن أن ينطبق على الإقليم الوطني والإقليم (الدولي) على حد سواء. بل إن وجود مصطلحين مختلفين يسمح بشرح كل وضع على حدة ومن ثمّ تجنّب مثل هذا الالتباس: حيث يستخدم مصطلحا الجهة والناحية في اللغة العربية بوصفهما مرادفين للإقليم (المنطقة) في حالة الأقاليم الوطنية. كما يُستخدم المصطلح نفسه، أي منطقة، حين يتعلق الأمر بالأقاليم الدولية. لكن مصطلح إقليم، في معناه الذي يتضمن المنطقة (région)، والمقاطعة (province)، والمساحة التراتبية (territoire) - اعتماداً على السياق - يمكن من اشتقاق النعت إقليمي (régional) الذي يميز بوضوح ما نقصده حين نتحدث عن مفهوم النظام الإقليمي (système régional). وبذلك يُحتجب المصطلح

(1) Joseph S. Nye, « Introduction », in Joseph S. Nye (ed.), International Regionalism: Readings (Boston: Little, Brown and Company, 1968), p. vi-vii.

(2) Barry Buzan, Ole Wæver and Jaap de Wilde, Security: a New Framework for Analysis (Boulder: Lynne Rienner, 1998), p. 18-19.

العام "منطقة" ويختفي معه الالتباس الذي أحدثه؛ متيحاً تمييزاً واضحاً ما بين الإقليم الدولي والإقليم الوطني. فنقول على سبيل المثال، التنمية المحلية (développement régional) – أي التنمية داخل إقليم ينتمي إلى الدولة)، والتنمية الإقليمية (développement régional) – التي تخص إقليمًا دوليًا). وهكذا لا يعاني تعبير الأمن الإقليمي (sécurité régional) غموضاً في اللغة العربية، إذ يحيل على الأمن الذي يخص الإقليم الدولي.

ماذا عن العوامل التي تمكن من رسم حدود الإقليم؟ يرى الواقعيون (والواقعيون الجدد) أن العوامل المادية لا سيما المتعلقة منها بتوازن القوى هي التي تحدد الإقليم وتسمح بتعريفه تعريفاً يرتكز على الأمن، أما العوامل المادية ذات الطبيعة الاقتصادية فتعدّ من العناصر الأساسية عند من يخضعون غالباً للأقاليم للتعريف والمقارنة باستخدام البيانات الاقتصادية والروابط المؤسسية بين الدول، من داخل الدراسات التي تُعنى بالتجمعات الإقليمية (مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية – نافتا، ورابطة دول جنوب شرق آسيا – آسيان، والسوق المشتركة الجنوبية – ميركوسور وغيرها). أما المقاربات البنائية، فتتبنى مسعىً يتعارض مع "التحديد المادي للأقاليم" وتهتم بالطريقة التي "تنشق بها من إعادة تعريف المعايير والهويات" التي يقوم بها مختلف الفاعلين (حكومات، وجماعات، وشركات). وقد دفعت هذه المقاربات بفكرة البناء الاجتماعي للأقاليم، ما يعني أنها "تشكل عبر الإدراك الجماعي للهويات والمعاني، والحدود بينها غير واضحة؛ لا بل متغيرة". وتدحض الرؤية البنائية هذه المفهوم "الستاتيكي" الشائع عن الأقاليم فتعدها بنى إدراكية تطويرية، ذات روابط مؤسسية واقتصادية⁽¹⁾. ولا ينكر البنائيون المحفزات المادية، لكنهم يصرون على أهمية العوامل غير المادية، مثل التعلّم والقوى المتعلقة بالأفكار والبنى المعيارية والمؤسسية. وهم يجادلون بأن الفهم البينذاتي intersubjective لبنى يسمح لنا بتحديد الطرائق التي تتغير بها، بمرور الوقت، المصالح والهويات، والهويات الإقليمية بالنتيجة، وكيف تنشأ أشكال جديدة من التعاون والالتزام

(1) Raimo Väyrynen, « Regionalism: Old and New », International Studies Review, 5 (1), 2003, p. 26-27.

في جماعات⁽¹⁾.

لقد صارت مسائل الهوية الإقليمية، في أوروبا والأمريكيتين وآسيا، موضوعاً مركزياً في السياسة الإقليمية. وتتسم هذه القضايا بالتعدد لوجود تصورات وطنية مختلفة عن الإقليم والصراعات على مداه الجغرافي وكذلك القيم التي يُفترض أن يمثلها⁽²⁾. ينطلق كل من مايكل شولز وفريدريك سودربوم ويواكيم أوجيندال من منظور بنائي ويحاجون بأن مشكلة الإقليمية "لا تكمن في ترسيم حدود الإقليم بهذه الصفة، بل في العملية والعواقب التي تنجر عن أقلمة (régionalisation) مجالات النشاط المختلفة وعلى مختلف المستويات. إذ ما من أقاليم "بالطبيعة" أو قائمة بذاتها؛ بل تُبنى وتُفكك ويعاد بناؤها - سواء كان ذلك عن قصد أم بغير قصد - في عملية التحول الشامل الذي يتيح العمل الجماعي البشري وتشكيل الهوية". والإقليمية هي الأخرى "مبنية اجتماعياً". وبما أن الأقاليم "مبنية اجتماعياً"، فهي ليست قائمة بذاتها بل تتشكل، مثلها مثل المصالح، عبر عملية التفاعل والفهم البيئاتي. وهكذا ينحو المؤلفون الثلاثة نحو ألكسندر ونت، الذي يشدد على مسألة العملية (processus)⁽³⁾. إذ يحاج ونت بأن "البنية ليس لها وجود أو قوة سببية خارج العملية"⁽⁴⁾، ويؤكد أن البنية لا يمكن أن تكون لها "تأثيرات بمعزل عن الخصائص والتفاعلات المرتبطة بالفاعلين"⁽⁵⁾. تُفهم العمليات على أنها "الممارسات المتواصلة" للوكلاء أي الدول، فهي "تمنح معنىً لإنتاج البنى البيئاثية وإعادة إنتاجها بمرور الزمن"⁽⁶⁾.

(1) Andrew Hurrell « Explaining the Resurgence of Regionalism in World Politics », Review of International Studies, 21 (4), 1995, p. 353.

(2) Ibid., p. 353.

(3) Michael Schulz, Fredrik Söderbaum and Joakim Öjendal, « Introduction: a Framework for Understanding Regionalization », in Michael Schulz, Fredrik Söderbaum and Joakim Öjendal (eds.), Regionalization in a Globalized World: a Comparative Perspective on Forms, Actors and Processes (London: Zed Books, 2001), p. 14-15.

(4) Alexander Wendt, « Anarchy is What States Make of it: the Social Construction of Power Politics », International Organization, 46 (2), 1992, p. 395.

(5) Alexander Wendt, Social Theory of International Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 12.

(6) Éric Thomas, « Le spectre de la métathéorie : Alexander Wendt serait-il hanté par ses propres engagements ? », Études internationales, 38 (3), 2007, p. 393.

ويفيد الاسهام البنائي على صعيد المفاهيم (الهويات، والمصالح، والمعايير، والقيم، والممارسات الاجتماعية، والبيئذاتية وغيرها...)، في تحليل المعنى الذي يمنحه الفاعلون للواقع الذي يُبنى ويعاد بناؤه، بوصفه واقعاً بينذاتياً. ذلك أن نشر المعايير يمكن أن يطلق عملية الأقلمة. وتقول الحجة البنائية إن المعايير تخضع وباستمرار لـ "إعادة صوغ، ودفاع وبناء، وإعادة إنتاج وشرعنة (أي إعادة إنتاجها أو تغييرها) يقوم بها الوكلاء الاجتماعيون". وإن دورها لأساسي في فهم بناء الهويات، وتطور المعايير ونشرها إنما يحدثان داخل المجتمعات وفيما بينها⁽¹⁾.

إذ يرى هوريل أن الطريقة التي ينظر بها الفاعلون إلى فكرة الإقليم ويدركونها مسألة حاسمة، ما يجعله يؤكد أن "جميع الأقاليم مبنية اجتماعياً ومن ثم متنازع عليها سياسياً"⁽²⁾. ولقد أظهرت نهاية الحرب الباردة، واختفاء الاتحاد السوفياتي وتوسّع حلف شمالي الأطلسي، إلى أي مدى هي مبنية اجتماعياً، ومن ثم عرضة لإعادة تعريفها⁽³⁾. ويتضح من النقاشات التي يشهدها حقل العلاقات الدولية أنه ما من أقاليم "بالطبيعة" و [أن] تعريفات "الإقليم" ومؤشرات "درجة الأقلمة" (regionness /degré de régionalisme) تختلف بحسب اختلاف المشكلة ذات الصلة أو السؤال قيد البحث⁽⁴⁾. والكيفية التي يقارب بها الباحث الإقليم والإقليمية توجه المحتوى الذي يخصصه لهما، ولهذا السبب لا تتباين الأقاليم وفقاً لمعيار ثابت، بل وفقاً للأهداف التي يعتمدها الباحث⁽⁵⁾. تتباين الأقاليم إذاً في خصائصها لا في متغيراتها، على نحو ما يحتاج

(1) Audie Klotz et Cecelia Lynch, « Le constructivisme dans la théorie des relations internationales », Critique internationale, 2, 1999, p. 60.

(2) Hurrell, « Explaining the Resurgence of Regionalism in World Politics », art.cit., p. 334.

(3) Emmanuel Adler and Michael Barnett « A Framework for the Study of Security Communities », in Emmanuel Adler et Michael Barnett (eds.), Security Communities (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p. 33.

(4) Hurrell, « Explaining the Resurgence of Regionalism in World Politics », art.cit., p. 333-334.

(5) David A. Lake and Patrick M. Morgan, « The New Regionalism in Security Affairs », in David A. Lake and Patrick M. Morgan (eds.), Regional Orders: Building Security in a New World (Pennsylvania: the Pennsylvania State University Press, 1997), p.11.

به ديفيد لايك وباتريك مورغان. إذ يمكن تحليل الشرق الأوسط أو جنوب آسيا أو حتى أمريكا اللاتينية بالمصطلحات نفسها، لكنها يمكن أن تتباين تبايناً كبيراً في سماتها الخاصة. لكنهما يضيفان أن التباينات في الخصائص والمتغيرات المشتركة بين الأقاليم لا يمكن أن تبرر "الدعوة إلى أن تكون لكل إقليم نظرية مختلفة. فربما تختلف الأقاليم في مقارباتها لإدارة الأمن، لكن التحليل المقارن يتطلب، على الدوام، تصنيفاً مشتركاً ومجموعة من المتغيرات السببية. و[أيضاً]، تعمل الأقاليم بالضرورة بموجب القوانين والعمليات (processus) نفسها التي يخضع لها النظام العالمي"⁽¹⁾.

يعتمد تحديد الإقليم، مثلما يقول ريمون آرون، على التوقع/ الإدراك النابع من داخل الإقليم ومن خارجه في أن واحد، مما يسمح بإحداث اختلاف ما بين الداخل (داخل الإقليم) والخارج (كل ما هو خارج عنه). ولهذا السبب يتجزأ النظام الدولي إلى عدة نظم فرعية أو نظم إقليمية. وبحسب رأيه، فإن "النظام الفرعي يكتسب واقعاً لأن الدول أو الشعوب تتضامن في مصيرها على نحو عفوي حتى في حالة غياب توازن للقوى العسكرية محلياً، وتمايز بين ما يحدث داخل منطقتها الجغرافية التاريخية وما يحدث خارجها"⁽²⁾.

واعتبر هوريل أن الأقاليم "مجتمعات متخيلة"⁽³⁾ تشدد الحدود بينها على خصائص معينة وتتغافل عن أخرى في الوقت عينه. إن الاهتمام بالوعي بالإقليم (awareness) يعني الاهتمام باللغة والمفردات والخطابة وخطاب الإقليمية، والعمليات السياسية التي يجري عبرها تعريف الإقليمية والهوية الإقليمية وإعادة تعريفها باستمرار، وبالفهوم المشاركة والمعاني التي يمنحها الفاعلون المعنيون للنشاط السياسي أيضاً. وحالة أوروبا في هذا الصدد كاشفة: فانبعاث أسئلة الهوية الإقليمية فيها يمثل ظاهرة دون الدولة بقدر ما هي ظاهرة فوق الدولة في آن واحد. إذ يمكن أن تستند قضايا مثل الوعي بالإقليم أو المدركات المشاركة عن الانتماء إلى جماعة ما، إلى عوامل داخلية (الثقافة المشتركة والتاريخ والتقاليد

(1) Ibid., p. 9.

(2) Raymond Aron, Paix et guerre entre les nations (Paris: Calmann-Lévy, 1984), p. 388.

(3) Hurrell, « Explaining the Resurgence of Regionalism in World Politics », art.cit., p. 334

الدينية)، مثلما يمكن تحديدها أيضًا بوصفها تتعارض مع "آخر" خارجي بالنسبة لها، والذي يُنظر إليه غالبًا من منظور التهديد السياسي (الاتحاد السوفياتي بالنسبة لأوروبا، أو الهيمنة الأمريكية بالنسبة لأمريكا اللاتينية)، أو الثقافي (أوروبا فيما يتعلق بالعالم الإسلامي اليوم؛ لا سيما مع انبلاج مسائل الهوية - بسبب الهجرة). ويتعلق الأمر هاهنا بخصائص بارزة في الإقليمية "الجديدة"، لكنها مصوغة في "حجج تاريخية عميقة الجذور عن تعريف الإقليم، وعن القيم والأهداف التي يمثلها"⁽¹⁾.

لا يمكننا أن ننكر الإسهام الذي قدمته النقاشات الخاصة بمفهوم الإقليم، وبالرغم من الانتقادات التي وُجّهت إلى "الإقليمية القديمة"، تحتفظ المعايير التي اعتمدها تومبسون عام 1973 بكامل حجيتها، لا سيما ما تعلق منها بالقرب الجغرافي والتفاعل⁽²⁾. وفي رأي تيري بالزك، قد تختلف تعريفات الإقليم لكن ليس محدداته؛ وهي تفاعل الفاعلين، والقرب الجغرافي، والأنطولوجيا العلائقية. وتحيل هذه الأخيرة إلى "الطبيعة المترسبة للروابط - صديق أو عدو أو منافس"⁽³⁾. كما ينسب بوزان وويفر للأقاليم "وضعًا تحليليًا، بل وحتى أنطولوجيًا" على الرغم من أنها لا تملك "صفة الفاعل"⁽⁴⁾. فماذا إذا عن تعريف الإقليم الغرب متوسطي؟

يقول فرناند بروديل إن "البحر المتوسط ليس بحرًا؛ بل سلسلة من المسطحات المائية التي يتواصل بعضها مع بعض عبر بوابات واسعة إلى حد ما. فتتفرّد بفعل ذلك سلسلة من البحار الضيقة (narrow-seas) في الحوضين الغربي والشرقي الواسعين للبحر المتوسط ما بين الواجهات القارية المتنوعة التي تشكلها كتل اليابسة"⁽⁵⁾. لنقل إن البحر المتوسط يتكون من البحار "الأم"

(1) Ibid., p. 334-336

(2) طرق الكثير من المؤلفين المعايير التي اعتمدها تومبسون، مثلما سنرى في الفصل الأول من هذا الكتاب.

(3) Thierry Balzacq, « La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable », Cultures & Conflits, 66, 2007, p. 34.

(4) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 27.

(5) Fernand Braudel, La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, tome 1 (Paris: Armand Colin, 1990), p. 126-127.

الأربعة وهي: غرب البحر المتوسط، الذي يربط مضيق جبل طارق جنوباً وأوروبا بالمغرب العربي؛ والبحر الأدرياتيكي الذي يربط إيطاليا بالبلقان؛ وبحر إيجه، الذي يجمع اليونان وقبرص وتركيا، وأخيراً شرق البحر المتوسط، ويجمع الدول العربية وإسرائيل في الشرق الأدنى. هذه البحار "الأم" الأربعة هي أقاليم فرعية تشكل المتوسط⁽¹⁾، لكن التشكيلة أشد تعقداً من حيث التفاعل إذا ما عرفنا أن إيطاليا أوسع نشاطاً في غرب المتوسط منها في البلقان، وأن تركيا نشطة في بحر إيجه بقدر نشاطها في الشرق الأدنى (الحوض الشرقي).

وربما يكون بروديل أول من حدد بوضوح حوضي المتوسط، الشرقي والغربي. من الناحية الجغرافية، تقسم صقلية وتونس البحر المتوسط: ف"حدود" هذا الأخير "تتطابق مع حدود (الجسر) الجيولوجي القديم الممتد من صقلية إلى إفريقيا: ثمة إلى الشرق خط مرسوم من طرابلس إلى سيراكوس؛ وخط إلى الغرب من عنابة إلى تراباني. ويتوجه المحور الرئيس من الشمال إلى الجنوب من صقلية إلى إفريقيا"⁽²⁾. يقول نور الدين عبيد إن غرب المتوسط يتباين عن شرقه بالخصائص المميزة للعلاقات الأورومغاربية وتمايزها عن العلاقات بين المشرق العربي وأوروبا: فثمة قرب جغرافي؛ وتاريخ؛ و"قرب جيوثقافي معين" يربط الإقليم المغاربي والتجمع الجنوب أوروبي. ويشكل التداخل المتزايد بين ضفتي غرب المتوسط علاقاتهما بطرائق سلبية وأخرى إيجابية. لذلك فإن قدم الروابط بين الضفتين وكثافتها هي ما يميز هذا الإقليم عن بقية المتوسط، على المستويات السوسيوسياسية والاقتصادية⁽³⁾.

يمكن أن تساعد هذه العوامل المختلفة، بالطبع، في التمييز بين الحوضين الشرقي والغربي للبحر المتوسط، لكن التشكيلة على قدر من التعقد إذا أمعنا النظر داخل الفضاء الغرب متوسطي. إذ تفيض على الجغرافيا عناصر أخرى، ويتفوق على الكثافة التاريخية للروابط تنوعاً بالغ. فالمعيار الجغرافي وعلى

(1) Stephen C. Calleya, Security Challenges in the Euro-Med Area in the 21st Century – Mare Nostrum (London: Routledge, 2013), p. 4.

(2) Braudel, La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, op.cit., p. 135.

(3) Nourredine Abdi, « La Méditerranée occidentale: une réalité ? », in Abdennour Benantar (dir.), Europe et Maghreb: voisinage immédiat, distanciation stratégique (Alger: CREAD, 2010), p. 150, 152.

الرغم من أهميته، لا يساعد في تعريف إقليم غرب المتوسط. يقول جان-بيار ماريشي، من وجهة نظر جغرافية محضة، إن غرب المتوسط فضاء بحري تحدده بوضوح "العتبة الصقلية-التونسية" إلى الشرق ومضيق جبل طارق إلى الغرب. لكن حين نتقل إلى المستوى البشري يحل الغموض محل هذه البساطة التي تمنحها الجغرافيا. إذ وعلى الرغم من كثافة العلاقات والاتصالات بين الضفتين وامتدادها في التاريخ، فإن هذا الإقليم لا يزال يطبعه تنوعٌ شديد (ثقافيًا واقتصاديًا وجيوسياسيًا)، للحد الذي "يجعلنا نتساءل في كثير من الحالات"، يقول ماريشي، "عما إذا كان التجاور الجغرافي غالبًا على أشكال الاستمرارية، التاريخية منها أو الثقافية أو السياسية، مع أقاليم خارجية عن المنطقة. فهل فرنسا متوسطة أكثر من كونها أوروبية أو أطلسية؟ وهل المغرب مسلم أو أفريقي أكثر منه غربي؟"⁽¹⁾. وليست هذه الهويات متعارضة بالضرورة، لأن الهويات يمكنها أن تكون متعددة، حتى مع وجود هوية طاغية على الدوام يجري إنتاجها وإعادة إنتاجها. إذ يمكن للمرء أن يكون فرنسيًا وأوروبيًا وغربيًا⁽²⁾ ومتوسطيًا في آن. ومهما يكن من أمر، فمثل هذه الأسئلة إنما تميظ اللثام عن حدود التجاور الجغرافي.

يؤكد محل العين جبايلي على فكرة البناء الإقليمي ليميز بين فئتين من المفاهيم: "المفاهيم ذات السمة الإجرائية" و"المفاهيم ذات السمة الميثولوجية". فتنتج الأولى لتبرير ما يعدّ راسخًا (سلفًا)، سواء أكان وضعًا أمنيًا أم ممارسة؛ أو للعمل على ترسيخ ذلك، أي لاستجلاب مثل هذا الوضع و/أو هذه الممارسة. وهي مقولة ترتبط بالواقع وبالمعيش؛ ومن ثم فهي شديدة الصلة "برسم السياسات التي تستخدم الإمكانيات الاقتصادية و/أو الدفاعية لمنتجها". أما الفئة الثانية من المفاهيم، والموجهة لاستهلاك الرأي العام، فلا تتوافق مع ممارسة و/أو وضع راسخ أو يراد ترسيخه؛ لأنها مفاهيم "تتوقع بناء وضع" لا يمكنه التحقق، على الأقل في الظروف التي يحدث فيها مثل هذا التوقع. يعدّ جبايلي مفهوم المتوسط الغربي "مفهومًا إجرائيًا" إذا انطلقنا من الجغرافيا، كونه "يتوافق مع

(1) Jean-Pierre Marichy, « Éléments de définition d'un sous-système régional de la Méditerranée occidentale », Observatoire stratégique méditerranéen, Cahiers 3, 1988, p. 9.

(2) من وجهة نظر بعد الحداثيين، يمكن أن يكون للمرء هويات متعددة في الوقت عينه.

Barry Buzan, « From International System to International Society: Structural Realism and Regime Theory Meet the English School », International Organization, 47 (3), 1993, p. 339.

واقع يسهل التعرف عليه بفضل بعده الجغرافي والتاريخي والإنساني والثقافي". وتُظهر الممارسة السياسية، في المقابل، كيف تكابد المشروعات الإقليمية في سبيل تحقيق نتائج ملموسة. ويضيف جبايلي أن المبادرات المختلفة التي قادتها البلدان المشاطئة، لا سيما فرنسا وإيطاليا وإسبانيا خلال ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، وكذلك الاجتماعات على مستوى الخبراء بشأن القضايا الأمنية التي أفضت إلى إطلاق مجموعة 5+5، تكشف عن تقدم أحرزته هيكلية الحوار والتعاون الأمني من حيث توعية الفاعلين في غرب المتوسط بوجود "فضاء مشترك وإمكانيات حقيقية تسمح باستجلاب المنفعة المتبادلة منه"⁽¹⁾. ولقد تحقق تقدم ملحوظ إلى حد ما في هذا المجال منذ مطلع التسعينيات (سنطرق هذا الموضوع في الفصلين الأخيرين من هذا الكتاب).

ويتجلى هنا كيف يبدو القلب الجغرافي غير كافٍ، على الرغم من أهميته. ولقد أوضحنا آنفاً أنّ المعيار الجغرافي ليس كافياً لتعريف إقليم ما، لذا فالمقاربة التي نتبناها هاهنا بنائية، وهي ترى الأقاليم مبنية اجتماعياً. وحين يتعلق الأمر بالمتوسط، يتبدى لنا قدم هذا الجانب المبني. والحق أن المتوسط لم يكن له وجود دائم بوصفه موضوعاً علمياً؛ فقد أثبتت القراءة النقدية خضوعه للابتداع أو البناء على يد الجغرافيين والمؤرخين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وبات فعل البناء هذا، أي ابتداع المتوسط، موضوعاً لمشروع نقدي حقيقي وثيري ولتساؤلات علمية خلال العقود الأخيرة. وبما أن ابتداع المتوسط هذا، كان مرتبطاً، على نحو ما، بمشروعات سياسية قامت على الغزو والسيطرة من جانب فرنسا على وجه الخصوص، أخضعت مسألة المتوسط المبتدع للتساؤل والمساءلة في الكثير من الأبحاث التي تبنت مقارنة نقدية في تحليل

(1) Mahlaine Djebaïli, «L'Union du Maghreb arabe et le projet de Méditerranée occidentale», dans Marie-Lucy Dumas (dir.), Méditerranée occidentale : sécurité et coopération (Paris: FEDN, 1992), p. 174, 181.

من هذه المبادرات يمكننا الاستشهاد بمجموعة 5+5، أو الاقتراح الإسباني-الإيطالي (1990) الخاص بمؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط (CSCM)، على غرار نموذج مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE)، بحيث يشمل دول المتوسط جميعها.

المعرفة المنتجة عن المتوسط وعن بنائه والكشف عنها⁽¹⁾. وتوجز آن رويل هذا "الابتداع العلمي" والبناء الذي كان المتوسط موضوعًا له بقولها: "المتوسط ليس بدهية قائمة بذاتها، إذ يصح أنه نتاج بناء عقلي، لا سيما من لدن الجغرافيين والمؤرخين، بقدر ما يصح أنه ليس نتاج بيانات (موضوعية) وحسب. لأنه بقدر ما يشارك المسعى العلمي والعقلاني في هذا البناء، بقدر ما للخيال ما يقوله أيضًا"⁽²⁾. لقد حلت مكان هذا "الابتداع" القديم "إعادة ابتداع" حدثت إبان الحرب الباردة وعملية برشلونة على وجه خاص؛ تحوّل المتوسط بفعلها إلى فضاء أوروبومتوسطي، في قطيعة مع بعض الصور القديمة من زمن ابتداع المتوسط.⁽³⁾ فلنعد الآن إلى البعد الجغرافي. فحتى لو تجلّى واضحًا أن حدود غرب المتوسط ترتسم على أساس الجوار الجغرافي، يظل هذا المعيار غير كافٍ حين يتعلق الأمر بتعيين البلدان الأعضاء فيه. إذ يشمل غرب المتوسط، بحسب المعيار الجغرافي المحض، كلاً من الجزائر وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا والمغرب وتونس. ما يجعلنا نتساءل بشأن عضوية الدول الأخرى غير الواقعة جغرافيًا في غرب

(1) Herausgegeben Von et al., Construire la Méditerranée, penser les transferts culturels : approches historiographiques et perspectives de recherche (Munich., Oldenbourg Verlag, 2012) ; Dionigi Albera et Mohamed Tozy (dir.), La Méditerranée des anthropologues : fractures, filiations, contigüités (Paris: Maisonneuve et Larose, 2005) ; May Chehab, Yannis Ioannou et Françoise Métral (dir.), Méditerranée: ruptures et continuités (Lyon: Maison de l'Orient, 2003); Thierry Fabre et Robert Ilbert (dir.), Les représentations de la Méditerranée (Paris: Maisonneuve et Larose, 2002) ; Florence Deprest, «L'invention géographique de la Méditerranée: éléments de réflexion», L'Espace géographique, 1, 2002, p. 73-93; Jean-Claude Izzo et Thierry Fabre (dir.), La Méditerranée française (Paris: Maisonneuve et Larose, 2000); Marie- Noëlle Bourguet et al., L'invention scientifique de la Méditerranée: Égypte, Morée, Algérie (Paris: EHESS, 1998); Anne Ruel, « L'invention de la Méditerranée », Vingtième Siècle, 32, 1991, p. 7-14 ; Jean-Robert Henry, « Métamorphoses du mythe méditerranéen », dans Jean-Robert Henry et Gérard Groc (dir.), Politiques méditerranéennes entre logiques étatiques et espace civil, (Paris, Karthala, 2000), p. 41-56.

وحتى في هذه الأدبيات عن ابتداع المتوسط، ثمة حديث عن تشكيلة/وظيفة مزدوجة للمتوسط هي وظيفة الحدود ووظيفة الاتصال والتقارب؛ بحسب ما تقتضيه الأحداث.

(2) Ruel, « L'invention de la Méditerranée », art.cit., p. 7.

(3) Isabel Schäfer, « Du Mare Nostrum à l'Union pour la Méditerranée : concepts régionaux et scénarios politiques », dans Von, Construire la Méditerranée, penser les transferts culturels, op.cit., p. 182-193.

المتوسط؛ وهي ليبيا ومالطا وموريتانيا والبرتغال. يبدو من الملائم إذاً أن نأخذ بالحسبان، من جهة، انتظام التفاعلات الإقليمية وكثافتها، والممارسات المتعلقة بالتمثيلات والمدركات والأفعال التي يبديها الفاعلون من جهة أخرى. فهذه المعايير والعلاقة الأنطولوجية وعملية البناء الاجتماعي للإقليم هي ما يسمح بدمج هذه البلدان الأربعة في فضاء غرب المتوسط. وانطلاقاً من الفكرة التي حاجت بها لين هانسن؛ حين قالت إن الأمن القومي ممارسة تُستخدم في بناء الهوية الوطنية وترسيخها⁽¹⁾، قد نفترض أن الأمن الإقليمي هو أيضاً ممارسة تهدف إلى بناء و/أو ترسيخ تصور إقليمي معين، بل وهوية إقليمية في سياق تكامل عالٍ.

لذلك ينطلق السؤال المتعلق بحدود الإقليم الغرب متوسطي وتعريفه من الوضع غير المريح لجناحيه الشرقي (مالطا وليبيا) والغربي (البرتغال وموريتانيا)، بالنسبة للشمال والجنوب علي حدّ السواء. تقدم مالطا (وهي عضو في الاتحاد الأوروبي منذ عام 2004) مثلاً نموذجياً لبلدان هذا الإقليم. إذ تقع جغرافياً بين إيطاليا وليبيا؛ لذلك فهي، بحكم طبيعتها الجزرية، لا تنتمي لا إلى المجموعة الفرعية التي يمثلها المغرب العربي، ولا إلى المجموعة الفرعية التي يمثلها جنوب أوروبا. لذلك فاندماجها في غرب المتوسط يتحدّد بوساطة عوامل أخرى غير المعيار الجغرافي. أما البرتغال، فيمثل الحالة المعاكسة؛ إذ "من بين البلدان المتوسطية-الأطلسية الأربع، يقع البرتغال بكامله على واجهة المحيط الأطلسي مما يعده عن غرب المتوسط"⁽²⁾. يقول ألفارو دو فاسكونسيلوس إن البرتغال يعدّ بلداً أجنبيّاً (أطلسياً) بالنسبة إلى الإقليم من الناحية الجغرافية، لكنه يعدّ متوسطياً بطبيعته⁽³⁾. بيد أنه، وبخلاف مالطا، ينتمي بجلاء إلى المجموعة الفرعية التي تمثلها جنوب أوروبا.

ماذا إذاً عن المكوّن المغربي (الإفريقي) لغرب المتوسط؟ يمكن التأكيد منذ البداية أن حدود إقليم المغرب العربي، بما في ذلك على المستوى المؤسسي

(1) Lene Hansen, *Security as Practice: Discourse Analysis and the Bosnian War* (London, Routledge, 2006), p. 26.

(2) Abdi, « La Méditerranée occidentale : une réalité ? », op.cit., p. 150.

(3) Álvaro de Vasconcelos, « Europe, the Middle East and North Africa: Part II », *The Adelphi Papers*, 28 (230), 1988, p. 46.

الإقليمي، لا تعاني غموضاً يُذكر. فالمغرب العربي (Maghreb)، وهو المقابل للمشرق العربي (Levant)، يشير إلى الجزء الغربي من شمال إفريقيا. إذ انبثق من المرحلة الكولونيالية تحديد ضيق أسفر عن تحديد للمغرب العربي المعاصر ارتبط بتسمية فرنسية هي المغرب الأوسط (المغرب والجزائر وتونس) تتطابق مع الأراضي الكولونيالية؛ ومن هذه التسمية ينسب الغموض الذي يحوط الاصطلاح الفرنسي عن شمال إفريقيا (Afrique du Nord) بحيث تُستثنى منها ليبيا ومصر اللتان كانتا وقتذاك تحت نير الكولونيالية الإيطالية والبريطانية على التوالي⁽¹⁾. ويتطابق هذا التحديد الفرنسي⁽²⁾ مع ما نعره عليه في الجغرافيا العربية القديمة التي كانت تقصره على ثلاثة بلدان ذات حدود فضفاضة: المغرب الأوسط الذي يحيل على الجزائر والمغرب؛ والمغرب الأدنى الذي يحيل على تونس والمغرب؛ والمغرب الأقصى الذي يشير إلى المملكة المغربية. وتبلورت فكرة المغرب العربي الحالي بفضل حركات الاستقلال، فامتدت بذلك حدوده لتشمل ليبيا وموريتانيا، ومن ذلك نتج تعبير المغرب الكبير الذي استُخدم في الخطابات السياسية المغاربية أثناء النضالات من أجل الاستقلال وبعده. بيد أن عملية توسيع الحدود المغاربية والدفع باستقرارها لم يُفض، لأسباب مختلفة، إلى دينامية باتجاه التكامل الإقليمي⁽³⁾، على الرغم من الامتداد التاريخي لفكرة المغرب العربي، والمشروع السياسي المغاربي الذي يعود إلى بداية القرن

(1) فيما يتصل بالجوانب التاريخية يُنظر:

Jean Carpentier et François Lebrun (dir.), Histoire de la Méditerranée (Paris, Éditions du Seuil, 2017); Charles-André Julien, Histoire de l'Afrique du Nord : des origines à nos jours, 3è éd (Paris, Payot, 1994); Albert Hourani, Histoire des peuples arabes (Paris, Éditions du Seuil, 1993); Abdallah Laroui, L'histoire du Maghreb : un essai de synthèse (Paris, Maspero, 1982).

(2) دول شمال إفريقيا، في رأي شارل-أندريه جوليان، هي المغرب والجزائر وتونس:

Julien, Histoire de l'Afrique du Nord, op.cit., p. 11.

(3) Abdennour Benantar, Les initiatives de sécurité au Maghreb et au Sahel : le G5 Sahel mis à l'épreuve (Paris: L'Harmattan, 2019), p. 16-17.

صدرت الترجمة العربية لهذا الكتاب عام 2022، يُنظر: عبد النور بن عنتر، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، ترجمة عومرية سلطاني (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022) (المترجم)

العشرين⁽¹⁾. وأدى تطور الوعي والممارسات السياسية المغاربية إلى حدوث تعديل في حدود المغرب العربي على النحو الذي استقرت عليه اليوم. واستكمل اتحاد المغرب العربي هذه العملية التاريخية، مصدقاً على التعريف (الموسّع) الحالي للمغرب العربي، ومثبتاً حدوده على الأرض⁽²⁾.

فهل يتعلق الأمر بالمغرب العربي إذاً أم بشمال إفريقيا، ما دامت هذه البلدان المغاربية تقع في شمال إفريقيا؟ أثار عبد الله العروي هذه المسألة على النحو التالي: "من أين يُروى التاريخ؟ من شمال إفريقيا، المصطلح الذي انتقده الجغرافيون؛ أم من شمال غربي إفريقيا، وهو مصطلح أكثر صحة من الناحية الجغرافية لكن اعتبارات سياسية معاصرة هي التي تمليه؛ أم من البربرية (Berbérie)، المقولة المرنة التي حظيت باستخدام متنوع منذ بداية العصر الحديث قبل أن يجري التخلي عنها نهاية الأمر لأنها احتوت على الكثير من التحيزات السياسية، إن لم نقل العرقية؛ أم نبدأ من المغرب العربي، وهو مصطلح عربي فضفاض يتيح منشؤه الأجنبي استخدامه في اللغات الأوروبية، على الرغم من أنه غير قابل للاستخدام في اللغة العربية، حتى مع تحديده بإضافة النعتين العربي أو الإسلامي إليه (...). إن مصطلح المغرب العربي، الذي اختير لعدم توفر الأفضل، ليس له معنى جغرافي، بل معنى تاريخي ودينامي في الأساس"⁽³⁾. أما نحن فنختار مفهوم المغرب العربي لسببين. أولهما غياب خيار أفضل، خاصة أن شمال إفريقيا تشمل مصر أيضاً. وثانيهما لأنها التسمية التي تستخدمها مجموعة البلدان المعنية.

تُظهر لنا هذه النقاشات أن الأمر يتعلق، في الحقيقة، ببناء بينذاتي للإقليم الغرب متوسطي ووعي به. إذ يصعب أن نتخيل أن توافق دول جنوب أوروبا

(1) يعدّ علي باشا حامية، أحد القادة الوطنيين التونسيين، أول من أثار الحاجة إلى وحدة المغرب العربي بدءاً من مطلع القرن العشرين.

Mohamed Abed Jabri, « Evolution of Maghreb Concept: Faces and Perspectives », in Halim Barakat (ed.), Contemporary North Africa: Issues of Development and Integration (London: Croom Helm, 1985), p. 65.

(2) Abdenmour Benantar, « Maghreb(s) de l'UE : (re)penser la relation euro- maghrébine », dans Benantar, Europe et Maghreb, op.cit., p. 25.

(3) Laroui, L'histoire du Maghreb, op.cit., p. 13-14.

الثلاث (فرنسا وإسبانيا وإيطاليا) على استبعاد البرتغال منه، ومن ترتيباته الإقليمية بالنتيجة، على الرغم من أنه ليس دولة مشاطئة. كما يصعب أن نتصور اعتراف البلدان المغاربية باستبعاد موريتانيا من ترتيبات التعاون الإقليمي في غرب المتوسط للذريعة الجغرافية نفسها؛ بل إن القبول بذلك يعني منح الدول الأوروبية القدرة على رسم حدود اتحاد المغرب العربي، حتى مع حالة الاحتضار التي يعانها هذا الأخير. فقد أفضى إقصاء ليبيا المؤقت من مجموعة 5+5، بسبب قضية لوكربي⁽¹⁾، إلى نتيجة مباشرة هي تجميد هذه العملية بين عامي 1992 و2000. إذ فصلت البلدان المغاربية وقف أنشطة المجموعة، على مستوى وزراء الخارجية، عوضاً عن متابعتها من دون الحضور الليبي فيها. وكانت تلك طريقة أيضاً لإبلاغ شركائها في جنوب أوروبا أن تعيين "المكون" المغربي في العملية الغرب متوسطة ليس من اختصاصهم؛ يحددونه كما يحلو لهم.

في هذا الكتاب، نعني بإقليم غرب المتوسط، وعلى نحو يقابل شرق المتوسط، الفضاء الجغرافي الممتد من مضيق جبل طارق (مسافة 14 كيلومتر الفاصلة بين الشواطئ الإفريقية والأوروبية) باتجاه "العتبة الصقلية-التونسية"، ويشمل الدول الآتية: الجزائر وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا والمغرب وتونس، إضافة إلى ليبيا ومالطا وموريتانيا والبرتغال. ويشير ترسيم حدود الإقليم على هذا النحو مسألة الانتماء المتعدد. فتنتمي ليبيا وموريتانيا إلى اتحاد المغرب العربي، الذي يشكل مجموعة إقليمية فرعية، فيما ينتمي البرتغال إلى المجموعة الفرعية التي تمثلها جنوب أوروبا، والمسماة أحياناً بـ "القوس اللاتيني". لذلك، فإن أي استبعاد لأحد أعضاء هاتين المنطقتين الفرعيتين من غرب المتوسط سيشكل

(1) يتعلق الأمر هنا بتفجير طائرة شركة بان آم الأمريكية، في 22 كانون الأول/ ديسمبر 1988، فوق قرية لوكربي (اسكتلندا)، موقعاً 259 ضحية. ونفت ليبيا مسؤوليتها عن الحادث، ورفضت تسليم مواطنيها المشتبهين إلى العدالة الدولية على الرغم من عقوبات الأمم المتحدة التي دخلت حيز التنفيذ عام 1992، ثم انتهى الأمر بمعمر القذافي لاحقاً، إلى تسليمهما عام 1999. وفي آب/ أغسطس 2003، اعترفت ليبيا بمسؤوليتها عن الحادث ووافقت على تقديم تعويضات لعائلات الضحايا. يراجع:

Khalil I. Matar and Robert W. Thabit, *Lockerbie and Libya: a Study on International Relations* (London: McFarland & Company Publishers, 2004) ; Jean-François Marchi, « Le règlement des affaires Lockerbie et du DC 10 d'UTA: indemnités et questions connexes », *Annuaire français de droit international*, 50, 2004, p. 173-212.

فكاً قسرياً للترباط الإقليمي الفرعي (داخل اتحاد المغرب العربي و/أو جنوب أوروبا)؛ ما يعدّ شكلاً من أشكال العنف ضد واقع إقليمي معقد لكنه قابل للتحديد على الرغم من ذلك، وعواقبه السياسية بالغة (على نحو تجميد عملية 5+5 في عقد التسعينيات)⁽¹⁾.

وخلاصة القول إن الأمر إنما يتعلق حقاً ببناء اجتماعي للإقليم. إذ استقرت حدود الإقليم الغرب متوسطي، وتعمل عملية 5+5، وشقها الدفاعي بخاصة، بصفتها ترتيباً ينهض على بناء فضاء أمني إقليمي أورو مغاربي. يؤول بنا ذلك إلى القول إن تثبيت مجموعة 5+5 للحدود في غرب المتوسط يضاهي تثبيت اتحاد المغرب العربي للحدود في المغرب العربي.

ينبغي التذكير بأن مبادرة غرب المتوسط قامت على تعريف أضيق وقت انطلاقها. إذ اقتصر الاقتراح الفرنسي الأولي الذي قدمه فرانسوا ميتران عام 1983، والخاص بمجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط، على هذا الإقليم الجغرافي بالمعنى الضيق (الجزائر وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا والمغرب وتونس). وحين تجسدت المبادرة على الأرض بإنشاء مجموعة 5+5 عام 1990، تبنت تصوراً إقليمياً جغرافياً أوسع نطاقاً باشمالها على الدول العشر: الجزائر وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وليبيا والمغرب ومالطا وموريتانيا والبرتغال وتونس⁽²⁾.

ويمكن للتعريف الصارم للإقليم أن يشكل قيماً على تصرفات الفاعلين لذلك يفضل هؤلاء الاحتفاظ بهذه القدرة على تعديل ترسيمه، وهو ما يعيد التأكيد على الطابع المبني للأقاليم. إذ يتصل تعريف الإقليم بسؤال سياسي أيضاً. فتكوين المفاهيم ليس بريئاً في كل وقت؛ إذ يمكن أن تتطور المفاهيم بحسب المصالح والظروف. أولم يدرج الأوروبيون الأردن (وهي دولة غير مشاطئة) في عملية برشلونة شكلاً من أشكال دعم عملية السلام الإسرائيلية العربية؟

وحين نتحدث عن الأقاليم، يتعلق الأمر في بعض الأحيان بمفاهيم منشؤها أمكنة أخرى، يفرضها فاعلون من خارجها. وينطبق الأمر هاهنا على مفهوم الشرق الأوسط الذي وُلد من رحم الدوائر الاستراتيجية والسياسية البريطانية بداية القرن

(1) عن عملية 5+5، يراجع الفصلان الأخيران من هذا الكتاب.

(2) يُنظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

العشرين، ما يفسر الخلاف بشأنه في العالم العربي⁽¹⁾. كما تثير الموافقة على مفاهيم صيغت في أمكنة أخرى مشكلة تتعلق بالتبعية؛ ففي أغلب الأحيان، تكون القوى العظمى هي التي تنتج المفاهيم في مجال الأمن، ومساهمة البلدان النامية في ذلك محدودة جداً⁽²⁾. أما في حالة غرب المتوسط، فيمكن القول إنه نتج من عملية بينداتية بين صفتين انطلقت مع مطلع ثمانينيات القرن العشرين. وفي هذا المعنى يتعلق الأمر حقاً ببناء اجتماعي للإقليم الغرب متوسطي. بالتأكيد، العناصر المادية سابقة على عملية البناء الاجتماعي، لكن المؤسسة والمعايير والقواعد التي تنشر فيه، على ما في ذلك من صعوبة وبطء، إنما تنتج من هذه السيرورة المستمرة. ومن ثم، فإن مفهوم غرب المتوسط لم يولد في أمكنة أخرى؛ لا بل إنه بحق داخلي المنشأ، على الرغم من أن الضفة الشمالية منه كانت أكثر نشاطاً في تشكيله، خطابياً، مقارنة بصفته الجنوبية.

هل يحمل الإقليم الغرب متوسطي، على النحو الذي عرّفناه آنفاً، المعنى نفسه بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي؟ يعترف الاتحاد الأوروبي بهذا الفضاء بوصفه إقليمياً، لكنه على الرغم من ذلك يقسم المكون المغربي فيه، عبر ترتيبات التعاون الخاصة به، إلى ثلاث فئات: ثلاث دول (الجزائر والمغرب وتونس) مرتبطة بالاتحاد بوساطة اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية؛ ودولة واحدة (موريتانيا) تخضع لاتفاقات إفريقيا والكاريبي

(1) خضع هذا المصطلح لانتقادات من لدن بعض الباحثين، على نحو: Nikki R. Keddie, « Is There a Middle East? », International Journal of Middle East Studies, 4 (3), 1973, p. 255-271.

كما خضع للنقد في العالم العربي أيضاً، يراجع: جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط 5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 28-30.

ثم اتخذ النقاش بشأن هذا المصطلح بعداً جديداً مع ظهور مشروع الشرق الأوسط «الجديد»، في تسعينيات القرن العشرين. يُنظر: أحمد صدقي الدجاني وآخرون، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).

(2) Djebaïli, « L'Union du Maghreb arabe et le projet de Méditerranée occidentale », op.cit., p. 173-74.

والمحيط الهادئ - اتفاقية كوتونو؛ ودولة واحدة (ليبيا) لا ترتبط به بأي التزام مؤسساتي مكثفة بالعلاقات الثنائية مع الدول الأوروبية⁽¹⁾. يمكن تفسير تقسيم المغرب العربي هذا إلى ثلاث دوائر متميزة بثلاثة عوامل: الطبيعة الاقتصادية للبناء الأوروبي؛ والمشاركة المتباينة لدوله الأعضاء التي تنخرط فيما بينها في أشكال من التنافس أيضًا؛ وعجز الدول المغاربية عن التنسيق فيما بينها في مواجهة الاتحاد الأوروبي. مهما يكن من أمر، فإن هذه المقاربة التي تعتمد التفات على المستوى الاقتصادي، داخل الترتيبات الإقليمية للاتحاد الأوروبي، هي نقيض المقاربة الأمنية التي تعد المغرب العربي مجموعةً واحدةً ومصدرًا للتهديدات، على صعيد الهجرة على الأقل.

نوجز الآن الإطار النظري الذي سنعمل على تعميقه في الفصلين الأولين من هذا الكتاب. خضع المستوى الإقليمي للمراجعة وأعيد النظر في مفهومه بفعل ما يمكن أن نسميه الإقليمية الأمنية⁽²⁾ (régionalisme sécuritaire)، التي ازدهرت في إثر التطورات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة. ويلحظ بازن كوسكون أن الاهتمام بالأمن يمثل أحد النقاط المحورية في الإقليمية⁽³⁾. ثم، ومع الإقليمية الأمنية الجديدة، صارت التصورات التي تملكها الدول بشأن مصالحها ذات طابع إقليمي بَيْن، وغدت مركبات الأمن الإقليمية والصراعات الإقليمية أوضح بروزًا⁽⁴⁾. كما منح عمل بوزان، الذي ركز فيه على القضايا الأمنية، زخمًا

(1) لم تعرب ليبيا عن اهتمامها بترتيبات الاتحاد الأوروبي، مفضلة علاقة غير تعاقدية. وفشلت مفاوضات عن اتفاق إطاري كانت قد انطلقت عام 2008. ولم يجر التوقيع سوى على أجندة تخص موضوع الهجرة، في تشرين الأول/أكتوبر 2010 (إدارة التدفقات، ومراقبة الحدود، ومكافحة تهريب الأشخاص، والحوار حول اللاجئين). يراجع:

European Commission and Libya Agree a Migration Cooperation Agenda during High Level Visit to Boost EU-Libya Relations » https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/ft/MEMO_10_472 [consulté le 16/05/2020].

(2) يراجع الفصل الأول من هذا الكتاب.

(3) Bazen Balamir Coskun, « Regionalism and Securitization: the Case of the Middle East », in Cilja Harders et Matteo Legrenzi (eds.), Beyond Regionalism? Regional Cooperation, Regionalism and Regionalization in the Middle East, (Farnham: Ashgate Publishing, 2008), p. 91.

(4) Patrick M. Morgan, « Regional Security Complexes and Regional Orders », in Lake and

جديدًا للإقليمية بفضل مقاربة مركّبات الأمن الإقليمية التي تطورت على يديه ثم تعمّقت لاحقًا رفقة زملائه في مدرسة كوبنهاغن. ولم يكن الدافع وراء اعتناء هذه المدرسة بدراسة الأقاليم من منظور أمني هو عمل بوزان عن مركّب الأمن الإقليمي وحده - بل أيضًا بفعل فرضية كانت قد انتشرت على نطاق واسع ومفادها أن العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ستكون ذات طابع إقليمي صريح⁽¹⁾.

إذا كان الأمن المجتمعي والأمننة هما الإسهامان الرئيسان لمدرسة كوبنهاغن⁽²⁾، فيمكننا أن نتفق مع بيل مكسويني على أن "تحليل الأمن على المستوى الإقليمي ربما يكون أهم إسهام قدمه بوزان في النقاش"⁽³⁾ المتعلق بالأمن ضمن حقل العلاقات الدولية، معتمدًا في ذلك على تحليل المستوى الإقليمي للأمن باستخدام مقاربة مركّبات الأمن الإقليمية.

يندرج هذا الكتاب ضمن حقل الدراسات الإقليمية، لذلك فهو يتخذ من مقاربة مركّبات الأمن الإقليمية التي سكّها باري بوزان إطارًا نظريًا له⁽⁴⁾. كشف بوزان، في كتابه، الناس، والدول، والخوف، *People, States and Fear*، عن المستوى الإقليمي في التحليل، والذي يتوسّط الدولة والنظام الدولي⁽⁵⁾. استلهم من الدراسات الإقليمية "الكلاسيكية" التي ازدهرت في سبعينيات القرن العشرين، ومن المسح الذي أنجزه تومبسون على نحو أكثر تحديدًا⁽⁶⁾، ليحاج بمبدأ مفاده

Morgan, *Regional Orders: Building Security in a New World*, op.cit., p. 28.

- (1) Buzan, Wæver and de Wilde, *Security: a New Framework for Analysis*, op.cit., p. 9.
- (2) Barry Buzan and Lene Hansen, *The Evolution of International Security Studies* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), p. 212.
- (3) Bill McSweeney, *Security, Identity and Interests: a Sociology of International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 62- 63.
- (4) Barry Buzan, *People, States and Fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*, 2è ed (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1991); Barry Buzan, « Regional Security Complex Theory in the Post-Cold War », in Fredrik Söderbaum and Timothy M. Shaw (eds.), *Theories of New Regionalism*, Basingstoke (Palgrave Macmillan, 2003), p. 140-159; Buzan, Wæver and de Wilde, *Security: a New Framework for Analysis*, op.cit.; Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, op.cit.
- (5) Buzan, *People, States and Fear*, op.cit.

(6) يراجع:

Thompson, « The Regional Subsystems: a Conceptual Explication and a Propositional Inventory

أن النظم الإقليمية تشكل موضوعات للتحليل الأمني. وللتعامل مع هذا الأمر، اقترح كإطار نظري مركب الأمن الإقليمي الذي "يُعرّف على أنه مجموعة من الوحدات التي تكون اهتماماتها الأمنية الرئيسية متشابكة على نحو كافٍ ووثيق بحيث لا يمكن اعتبار أمنها القومية منفصلة إحداهما عن الأخرى على نحو واقعي"⁽¹⁾. ولقد خضعت هذه الرؤية المتمركزة على الدولة للمراجعة لاحقاً، على يد كل من بوزان وويفر ودي وايلد، ثم على يد بوزان وويفر (سنطرق هذه الفكرة في الفصل الأول)، حيث أخذت في الحسبان، الجوانب العسكرية والسياسية المتمحورة حول الدولة، وتنوع القطاعات والفاعلين، ونزع الأمانة أيضاً.

يقول بوزان وويفر إن نظرية مركبات الأمن الإقليمي تمثل، في نظام دولي ذي بنية فوضوية وجغرافياً معقدة، "بنية فرعية [لها] آثار وساطة مهم في الطريقة الفعلية التي تعمل بها الديناميات العامة للقطبية بين القوى الكبرى في النظام الدولي". وهكذا فإن هذه النظرية تتوافق وتتفاعل مع الجزء الأكبر من التأمّلات الواقعية ومع الكثير من التأمّلات النيوليبيرالية في النظام الدولي. كما أن لها "أصولاً بنائية؛ إذ يعتمد تكوين مركبات الأمن الإقليمية وعملها على أنماط (shèmes) الصداقة والعداء بين الوحدات داخل النظام، ما يجعل النظم الإقليمية تابعة لأفعال الفاعلين وتأويلاتهم، لا محض انعكاس ميكانيكي لتوزيع القوة"⁽²⁾. كما يسمح مركب⁽³⁾ الأمن، حسبهما، بتأكيد استقلالية العلاقات الأمنية

», art.cit., p. 89-117.

اعتمد المؤلفون في مدرسة كوبنهاغن على الدراسات الإقليمية، فتبنّوا معاييرها ووحدها التحليل المستخدمة فيها (مثل الدول المركزية، والقوة المخترقة، ودور القوى العظمى..)، وكذا الحدود التي رسمتها للنظم الفرعية. ينظر الفصلين الأولين من هذا الكتاب.

(1) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 190.

(2) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 40.

(3) تستخدم بعض المقاربات مصطلح المركب الإقليمي (complexe régional) أيضاً لكن من منظور مختلف. درس الباحثون في إطار التحليلات التي تختص بالسمة الصراعية في عالم ما بعد الحرب الباردة ما أطلقوا عليه مفهوم «الحروب الجديدة»، التي شملت الحروب الأهلية، والصراعات الإقليمية، والنزاعات داخل الدول بصفة عامة، وامتداداتها/ تداعياتها الإقليمية التي يصعب وصفها بأنها «داخلية»

الإقليمية وأهمية المستوى الإقليمي في شؤون الأمن الدولي⁽¹⁾، وكسر الهيمنة التحليلية للطرفين الوطني والعالمي. لقد ابتكر مفهوم مركب الأمن الإقليمي للتأكيد، من ضمن ما يؤكد عليه، على أن المستوى الإقليمي يلائم مجموعة

بالنظر إلى تكثف طابعها العابر للحدود. وقد عدت العمليات المتعلقة باشتعالها وتطورها متأصلة في المنطقة المعنية، واستُخدمت في تحليلها تعبيرات متنوعة مثل مركبات الصراع الإقليمي، والتشكيلات

الصراعية الإقليمية configurations conflictuelles régionales. يراجع: Mary Kaldor, *New and Old Wars*, 3è ed (Cambridge: Polity Press, 2012); Artur Malantowicz, « Civil War in Syria and the 'New Wars' Debate », *Amsterdam Law Forum*, 5 (3), 2013, p. 52-63; Arthur Silve et Thierry Verdier, « A Theory of Regional Conflict Complexes », *Journal of Development Economics*, 133, 2018, p. 434-447; Reinoud Leenders, « 'Regional Conflict Formations': is the Middle East Next? », *Third World Quarterly*, 28 (5), 2007, p. 959-982; Reinoud Leenders, « Au-delà du 'pays des deux fleuves', une configuration conflictuelle régionale? », *Critique internationale*, 34, 2007, p. 61-78.

ويشدد راينود ليندز على أوجه القصور المنهجية التي تنطوي عليها مقارنة الحروب الجديدة والتشكيلات الصراعية الإقليمية، لا سيما تركيزها على «العلاقات المادية والبدنية لمختلف الفاعلين [على حساب الموارد الرمزية والسياسية]»، التي تعبر الحدود وتؤدي هي الأخرى دورًا «محددًا في نشوء وهيكل الصراعات، [ومن هنا برزت الحاجة، بحسب رأيه] إلى إستكمال التصور المفهومي الخاص بنموذج [التشكيلات الصراعية الإقليمية]، عبر دمج هذه العمليات الخطائية فيه» [ص 62]. ويعرّف كل من أندريا أرمسترونج وبارنيت روبن (Andrea Armstrong) Barnett Rubin التشكيلات الصراعية الإقليمية على أنها «مجموعات من الصراعات العابرة للحدود التي تترسخ علاقاتها بشكل متبادل داخل إقليم معين، بصورة تنتهي إلى صراعات أطول أمدًا وأكثر استعصاء على الحل» [ورد في: Leenders p. 63]. الأمر الذي يذكرنا بما أسماه إدوارد عازار (Edward Azar) «صراعات ممتدة» (protracted conflicts)، والتي تُعرّف على أنها «التفاعلات العدائية التي تمتد على مدى فترات طويلة من الزمن، تتخللها حروب مفتوحة متقطعة تتقلب في وتيرتها وحدتها، كما أن رهاناتها مهمة للغاية». وفي رأي مايكل بريتشير، تحدث الصراعات الممتدة عبر الزمن، إذ هي ليست أحداثًا محددة؛ بل عمليات قد تستمر لعقد على الأقل، أو لعقود أحيانًا، بل وحتى قرونًا. يُنظر:

Michael Brecher, *A Century of Crisis and Conflict in the International System: Theory and Evidence – Intellectual Odyssey III* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2017), p. 24.

كذلك استعار داريو باتيستيل، في تصنيفاته عن الحروب المعاصرة، فكرة «العداء الدائم» (inimitié durable) من ألكسندر ونت، ليصف الحروب الإقليمية بأنها «عداوات دائمة» (كأمثلة الحروب الهندية-الباكستانية، والإسرائيلية-الفلسطينية...). يراجع:

Dario Battistella, *Paix et guerres au XXIè siècle* (Paris: Sciences humaines Éditions, 2011), p. 111-117.

(1) Buzan, *People, States and Fear*, op.cit., p. 186.

واسعة من التحليلات عن الممارسات الأمنية⁽¹⁾. فبخلاف مفهوم النظام الإقليمي (système régional) على النحو الذي طورته "الإقليمية الكلاسيكية"، ينظر مركّب الأمن الإقليمي إلى الإقليم من عدسة الأمن، مما يرسم وعلى الفور محيط (périmètre) هذا الأخير. يقول بوزان إن "الإقليم، حين يتعلق الأمر بالأمن، يعني وجود نظام فرعي متميز ومهم من العلاقات الأمنية بين مجموعة من الدول التي يتحدّد مصيرها بفعل جوارها الجغرافي بعضها من بعض". إذا كان يبدو من الوهلة الأولى أن المستوى الخاص بتحليل مركّبات الأمن الإقليمي هو المستوى الإقليمي في المقام الأول، فإن هذا المستوى يتولد عنه فرعان آخران؛ ذلك أن النظم الفرعية أو النظم الإقليمية أنشأت، مثلما يقول، "مستويين وسيطين من التحليل بين النظام والدولة، هما النظم الفرعية نفسها، ونمط العلاقات بينها"⁽²⁾. ما قاده إلى القول إن الإقليم في حد ذاته يعدّ "فاعلاً في العلاقات الأمنية على المستوى العالمي"⁽³⁾.

من وجهة نظر تحليل الأمن، يشير الإقليم إلى المستوى الذي تكون فيه الدول أو الوحدات الأخرى مرتبطة معاً بعضها ببعض على نحو كافٍ ووثيق بحيث لا يمكن اعتبار أمنها منفصلة بعضها عن بعض. في هذا المعنى، فإن "مركّبات الأمن هي أقاليم يُنظر إليها عبر عدسة الأمن"⁽⁴⁾. ونلاحظ هاهنا الأساس ذاته الذي يقوم عليه تعريف مركّب الأمن - أي مركزية الأمن. إذ يعدّ بوزان مركّب الأمن الإقليمي نوعاً خاصاً من الأقاليم الجغرافية يحدده نمط معين من العلاقات الأمنية، ويحاول تمييز هذه العلاقات من النظام العالمي (الذي يشكل بدوره مركّباً أمنياً) الذي يستطيع فرض نفسه على المركّب المحلي⁽⁵⁾. يمثل المستوى الإقليمي نوعاً من الواجهة حيث تتفاعل الأمن القومية والأمن العالمي، وحيث تحدث معظم الأفعال. وهكذا فإن النمط العام هنا هو اقتران بين مستويين: التفاعل بين القوى العظمى (مستوى النظام)، ومجموعات الدول

(1) Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, op.cit., p. 43.

(2) Buzan, *People, States and Fear*, op.cit., p. 188.

(3) Barry Buzan, « Introduction: the Changing Security Agenda in Europe », in Ole Wæver et al., *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe* (New York: St. Martin's Press, 1993), p. 10.

(4) Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, op.cit., p. 43-44.

(5) Morgan, « Regional Security Complexes and Regional Orders », op.cit., p. 26-27.

المرتبطة عبر الاعتماد الأمني المتبادل (المستوى الإقليمي)⁽¹⁾. وبذلك فمرکبات الأمن الإقليمية "تفسر مفعول الوساطة التي تقوم بها بين القوى العظمى والدول المحلية"⁽²⁾. وهي بهذا المعنى تشكل بنى فرعية للنظام الدولي ذات خاصية مزدوجة: الكثافة النسبية للاعتماد الأمني المتبادل بين أعضائها؛ واللامبالاة الأمنية بين هذه الدول والوحدات الموجودة في الجوار⁽³⁾. هذان العنصران اللذان يربطان بين الوحدات في مركب الأمن الإقليمي يسمانه ويميزانه من جواره ومن مركبات الأمن الإقليمي الأخرى على نحو عام.

وتعني أشكال الاعتماد الأمني المتبادل أن التهديدات الرئيسة للدول تكمن داخل مركبها الأمني في المقام الأول. فهذه المركبات، بما هي نتيجة للتفاعلات بين الدول، "تمثل الطريقة التي تتفاعل بها الشواغل التي يمكن أن تكون لدى الدولة بشأن بيئتها"، فيتولد عن ذلك اعتماد أمني متبادل. وبما أن مركبات الأمن الإقليمي هي "ظاهرة إمبريقية ذات جذور تاريخية وجيوسياسية"، فإن لها بعداً تحليلياً وإمبريقياً في آن واحد. إذ تشكل أداة تحليلية تلقي مزيداً من الضوء على المستوى الإقليمي للتحليل: فتسمح بأن تتمايز الاستقلالية النسبية لديناميات الأمن الإقليمي عن المستويين المحلي والدولي؛ و"تحدد التشكيلات الإقليمية الخاصة (formations régionales spécifiques) وتعيّنهما"؛ وتوفر إطاراً تحليلياً للدراسات الأمنية يمكن إخضاع الأقاليم لفحص مقارن. وهي "من الناحية النظرية، يمكنها أن تسلسل من مستويي الدولة والنظام معاً"⁽⁴⁾.

سنناقش، في هذا الكتاب، هذا الإطار النظري ونعدّله، ثم نطبّقه على إقليم غرب المتوسط، عبر ستة فصول تهدف إلى إثبات أن ثمة مركباً أمنياً في غرب المتوسط. يناقش الفصلان الأولان الإطار النظري، أي مركب الأمن الإقليمي. وفي هذه المناقشة سنعرض خصوصيات المركب غرب المتوسط على نحو ضمني. ثم نطبّق مقارنة مركب الأمن الإقليمي على غرب المتوسط في الفصلين الثالث والرابع. فنؤكد فيهما، أولاً، على تفرّد هذا الإقليم (انفصاله عن

(1) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 43.

(2) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 191.

(3) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 48.

(4) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 190-191.

الحوض الشرقي، واستقراره النسبي، وغياب التهديدات الاستراتيجية، وسمود الظاهرة المغاربية وغيرها)، ثم ينتقل التحليل إلى التعديلات النظرية التي تأخذ كل ذلك في الحسبان، بحيث ندفع بالفرادة التي تميز مركب الأمن الإقليمي لغرب المتوسط. ويدرس الفصلان الأخيران مجموعة 5+5، لا سيما مكوناتها الدفاعي الذي يفهم على أنه ترتيب أممي أرومغربي يسهم في البناء الإقليمي في غرب المتوسط. يحلل الفصلان هندسة الأمن الإقليمي بواسطة مبادرة 5+5 دفاع، مع التركيز على نطاقها وحدودها، وعلى منظار الهجرة الذي تُرتهن له أجندها وتطورها، فضلاً عن مرتكزات علاقتها مع الاتحاد الأوروبي.

الفصل الأول

مركب الأمن الإقليمي: التعريف،
والتصنيف، والتحديد

المستوى الإقليمي، الإقليمية الأمنية

يعتمد هذا الكتاب المستوى الإقليمي مستوًى للتحليل⁽¹⁾. وقد دفعت

(1) مبدئيًا، المستويات الثلاثة للتحليل التي احتفظ بها والتز هي الفرد والدولة والنظام الدولي، مفضلًا المستوى الأخير.

Kenneth N. Waltz, *Man, the State and War: a Theoretical Analysis*, 3rd ed (New York: Columbia University Press, 2001 [1st ed. 1959]); Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading: Addison-Wesley, 1979).

وساد التركيز على المستوى الأخير، تحت تأثير هيمنة البراديم الواقعي، فصار محلّ تفضيل خلال الحرب الباردة. لكن تعقد العلاقات الدولية والخصوصيات الإقليمية دفعا باحثين إلى مراعاة مستوى وسيط آخر من التحليل هو المستوى الإقليمي (النظام الإقليمي)، الواقع بين مستوى الدولة ومستوى النظام الدولي.

بخصوص ظهور الدراسات الإقليمية، يُنظر:

Michael Banks, « Systems Analysis and the Study of Regions », *International Studies Quarterly*, 13 (4), 1969, p. 335-360. En réponse à l'ouvrage de

في تعقيبه على كتاب مورتون كابلان:

Morton Kaplan (*System and Process in International Politics*, 2nd ed (New York: John Wiley & Sons, 1967 [1st ed. 1957])),

دافع ليونار بيندر عن هذا المستوى الإقليمي من التحليل، حيث طرح، بالإحالة على خصوصيات منطقة الشرق الأوسط، تساؤلات عن ملاءمة الامتداد والتعميم العالمي للقطبية الثنائية والتنافس الأمريكي-السوفييتي، والتي لا يمكنها تفسير كل التطورات التي عرفها الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والمرتبطة، خاصة، بالظروف الداخلية الخاصة بهذه المنطقة.

Leonard Binder, «The Middle East as a Subordinate International System», *World Politics*, 10 (3), 1958, p. 412-414.

وقدم بيتر بيرتون ثلاثيته التحليلية في ستينيات القرن الماضي، على النحو الآتي: ما يسمى بالمستوى «الكلي» (macro). للتحليل، ويتعلق بدراسة النظام الدولي أو العالمي؛ والمستوى «الجزئي» (micro)، المتعلق بدراسة الفاعلين الدولتين وغير الدولتين؛ والنظام الإقليمي، وهو مستوى وسيط من التحليل يقع في منتصف الطريق بين المستويين السابقين ويسمى «المقاربة دون الكلية» (submacro approach):

Peter Berton, « International Subsystems: a Submacro Approach to International Studies », *International Studies Quarterly*, 13 (4), 1969, p. 329.

وللاطلاع على مسح لأدبيات تلك الحقبة يراجع:

Thompson, « The Regional Subsystems: a Conceptual Explication and Propositional Inventory », art.cit., p. 89-117.

من جهته، شدّد محمد أيوب، عام 1991، على أهمية المستوى الإقليمي، وبخاصة الخصوصيات التي تسم

الدراسات الإقليمية بهذا المستوى التحليلي إبان الحرب الباردة؛ نقداً لمنظار القطبية الثنائية في تحليل العلاقات الإقليمية، وتشديداً على الخصائص التي تنتمي إلى صلب الأقاليم وتحكم أنماط تفاعلاتها. هذا المستوى الإقليمي الذي تطور ضمن إطار "الإقليمية القديمة"، إذاً، سيتعمق ضمن هذا الإطار- نستخدم تعبير القديمة هنا في مقابل "الإقليمية الجديدة"⁽¹⁾. ثم حلت نهاية الحرب الباردة واختفت القطبية الثنائية، ونمت معهما العولمة المتزايدة، فأطلق كل ذلك العنان لإمكانات النزعة الإقليمية، وهو ما منح دفعة جديدة للدراسات الإقليمية. الأمر الذي تؤكدته وتيرة التحول نحو الأقاليم والنطاق الذي بلغته خلال السنوات الأخيرة⁽²⁾. إلا أن البعد الأمني هو ما سيميز هذا الانبعاث الذي حدث بفعل تطور دراسات الأمن الإقليمي، أو ما يمكن أن نسميه الإقليمية الأمنية.

ولا يعني التركيز على المستوى الإقليمي عزله عن المستويات الأخرى، لأن مثل هذا المسعى يتعارض مع ديناميات التفاعل والتداخل بين المستويات المختلفة (المحلي، داخل الإقليم/ ما بين الأقاليم والعالمي) وهي تتداخل وتتفاعل معاً على الرغم من التباين بينها. كما أن أخذها في الحسبان أثناء التحليل هو ما يمكن من معرفة المستوي(ات) المهيمن(ة)، تحت ظروف

دول الجنوب، منتقداً تحليل أمن دول الجنوب وأقاليمه من منظار مصالح القوى الكبرى وشواغلها: Mohammed Ayoub, « The Security Problematic of the Third World », World Politics, 43 (2) 1991, p. 258.

(1) عن الإقليمية يراجع:

Warner J. Feld and Gavin Boyd (eds.), Comparative Regional System: West and East Europe, North America, the Middle East and Developing Countries (New York: Pergamon Press, 1980); Richard Rosecrance, « Regionalism and the Post-Cold War Era », International Journal, 46 (3), 1991, p. 373-393; Louise Fawcett and Andrew Hurrell (eds.), Regionalism in World Politics: Regional Organizations and International Order (Oxford: Oxford University Press, 1995); Väyrynen, « Regionalism: Old and New », art.cit., p. 25-52; Harders and Legrenzi, Beyond Regionalism?, op.cit., Söderbaum and Shaw, Theories of New Regionalism, op.cit., Schulz, Söderbaum et Öjendal, Regionalization in a Globalized World: a Comparative Perspective on Forms, Actors and Processes, op.cit.,

(2) ثمة درجة من القلق أثارها مثل هذا الوضع على المستوى الاقتصادي، بحيث تخشى منظمة التجارة العالمية من أن التجمعات الإقليمية التي تحقق كفاءة أعلى واندماجاً أكبر، قد تعيق التجارة العالمية في المستقبل وتحفز على الحماية.

معينة وفي أزمنة وأمكنة معينة⁽¹⁾. بالنتيجة، لا يمكن عزل المستوى الإقليمي عن مستويات التحليل الأخرى. وفي هذا يحاج أيوب بوجود الاعتراف بأن "درجة النظام والأمن على المستوى الإقليمي تتأثر على نحو أساسي بالمتغيرات التي تعتمل على المستويين العالمي والداخلي"⁽²⁾. فالمستوى الإقليمي هو نوع من الواجهة التفاعلية (interface) حيث يتفاعل الأمن القومي والأمن العالمي، وحيث تحدث معظم الأفعال. أما النمط العام فهو اقتران مستويين: التفاعل بين القوى العالمية على مستوى النظام (المركزي)، وديناميات الاعتماد الأمني المتبادل الوثيق على المستوى الإقليمي. يتكون كل مركب أمن إقليمي من مخاوف وتطلعات الوحدات المنفصلة بعضها عن بعض، والتي تنبثق، جزئياً، من الخصائص والشروخ الداخلية. كما "يمكن فهم أمن الوحدات المنفصلة والعملية الناتجة من تدخّل القوة العالمية عبر فهم ديناميات الأمن الإقليمي"⁽³⁾. بمعنى آخر، من حيث مستوى التحليل، يمكن فهم الأقاليم على أنها "نوع معين من النظام الفرعي"، حيث تشكل هي بدورها موضوعات للتحليل⁽⁴⁾. باختصار، تتفاعل مستويات التحليل في منطق ذي ثلاث مستويات بحيث يتأزر فيه الداخلي والإقليمي والدولي⁽⁵⁾.

يقودنا كل ذلك إلى مناقشة مفاهيم الإقليمية، والإقليمية الأمنية خاصة، والأقلمة، بغية الوصول إلى تقييم أفضل للاختلاف بين الإقليمية "القديمة" والإقليمية الجديدة، ومن ثم تمهيد السبيل لمناقشة مفهوم المركب الأمني. يقول هوريل إن الإقليمية، وبسبب التنوع في الأقاليم، تشمل "مجموعة من التطورات والعمليات شديدة الاختلاف بينها"، كما تشمل نظاماً متنوعاً (الاقتصاد، والتحول التكنولوجي، والتكامل الاجتماعي، والتنافس على السلطة السياسية، والأمن - بين الدولي والمجتمعي - والهوية والجماعة)⁽⁶⁾. وتوضح فاونسييت

(1) Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, op.cit., p. 12.

(2) Ayoob, « From Regional System to Regional Society: Exploring Key Variables in the Construction of Regional Order », art.cit., p. 247.

(3) Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, op.cit., p. 43.

(4) Buzan, Wæver and de Wilde, *Security: a New Framework for Analysis*, op.cit., p. 9.

(5) Lake and Morgan, « The New Regionalism in Security Affairs », op.cit., p. 14.

(6) Hurrell, « One World? Many Worlds? The Place of Regions in the Study of International Society ». art.cit., p. 130.

الفرق ما بين الإقليمية والأقلمة من جهة، والإقليمية القديمة والإقليمية الجديدة من جهة أخرى. تشير الإقليمية بمعناها الأصلي إلى السياسات والممارسات الدولية التي تحدث عبر منظمات دائمة و"تنحصر العضوية فيها في إقليم جغرافي محدود". أما الأقلمة فـ "تشير بالأحرى إلى زيادة التفاعل والنشاط في الأقاليم". و"تعرف الأقلمة على أنها العملية [التي] تتقاسم من خلالها الدول (وفاعلون آخرون) الأهداف وتنسق الإستراتيجية والسياسة في إقليم معين". باختصار، "تشير الإقليمية إلى السياسات والمشروعات، في حين تشير الأقلمة إلى العمليات". تميزت الإقليمية القديمة على نحو خاص، بمقاربتها المتمركزة على الدولة (stato-centrée)، واهتمت بالمنظمات التي تنشئها الدول وبالتكامل. وهي تحيل في أساسها على التجربة الأوروبية، وعلى تجربة أمريكا الشمالية إلى حد ما. في المقابل، تهتم الإقليمية الجديدة بالتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين الفاعلين الدولتين وغير الدولتين، وتحيل من ثم على حركة أوسع نطاقاً تشهدا أقاليم ناشئة ومتنوعة، لا سيما في عالم الجنوب⁽¹⁾.

أثارت الدراسات الإقليمية اهتمام الباحثين خلال ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، قبل أن تشهد تراجعاً لصالح البعد العالمي. ولم يمط النقاش الخاص بتعريف الإقليم والإقليمية الكثير من اللثام عن المسألة على الرغم من هذا الاهتمام الذي حظيت به، حتى وإن كانت فكرة الاعتماد المتبادل الإقليمي قد حظيت باهتمام خاص⁽²⁾. فقد شهدت الدراسات الإقليمية، بالفعل، تراجعاً

(1) Fawcett, « The History and Concept of Regionalism », op.cit., p. 3-4; Louise Fawcett, « Alliances, Cooperation and Regionalism in the Middle East », in Louise Fawcett (ed.), International Relations of the Middle East, 2nd éd (Oxford: Oxford University Press, 2009), p. 194.

(2) Hurrell, « One World? Many Worlds? The Place of Regions in the Study of International Society », art.cit., p. 333.

ويُعزى هذا التراجع عند بعض الباحثين إلى أوجه القصور المفهومية في الدراسات الإقليمية «الكلاسيكية». بحسب لايك، فإن تراجع الأدبيات بشأن النظام الإقليمي ليس مرده الحرب الباردة وحدها، بل «الفوضى المصطلحية والمفهومية» التي تعانيتها هذه الأدبيات أيضاً، والتي كشف عنها تومسون في عمله التحليلي الجبار الذي أنجزه عام 1973 (مقالته المقتبسة آنفاً). يُنظر:

David A. Lake, « Regional Security Complexes: a Systems Approach », in Lake and Morgan, Regional Orders, op.cit., p. 46.

ومعها دراسات التكامل الإقليمي لفائدة النظام العالمي، بعد شيوع التركيز على الواقعية الجديدة⁽¹⁾. أفضت نهاية الحرب الباردة إذًا، إلى تحرر الأقاليم من سطوة القطبية الثنائية وحفزت، رفقة العولمة، على انتقالات كبرى اتجهت نحو الأقلمة التي كان لها الفضل في تطور معتبر شهدته الدراسات الإقليمية. والحال أن البعد الإقليمي عاد إلى الواجهة بوصفه محلاً متميزاً للتعاون وللصراع بين الدول على نحو أثار اهتمام الباحثين في حقل العلاقات الدولية⁽²⁾. يحاجّ رايمو فايرونن بأن انبعاث دراسات الإقليمية مرده خاصة، عوامل كبرى مثل نهاية الحرب الباردة؛ وتكاثر التجمعات الإقليمية؛ والتطور النظري الخاص بحقل العلاقات الدولية؛ و"الانقسام بين أجندتي البحث العقلانية والبنائية فيما يتعلق بسيرورة تشكّل الإقليم"⁽³⁾. فقد مهدت نهاية الحرب الباردة الطريق لزيادة

الحكم الحاد نفسه تحدّث عنه دوغلاس ليمكه: أدى الفشل في «تحديد معيار موضوعي لتعريف الأقاليم والنظم الفرعية»، إلى تراجع النقاش الخاص بالأقاليم والنظم الإقليمية بعد منتصف سبعينيات القرن العشرين. يُنظر:

Douglas Lemke, *Regions of War and Peace* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), p. 60.

يصعب إنكار الالتباس المفهومي السائد في الأدبيات المذكورة بالفعل، لكن يجدر مع ذلك إضفاء بعض النسبية على ما حاجّ به لايك وليمكه. أولاً، ربما لم يحلّ الارتباك المفهومي المذكور حقاً؛ إذ (لا يزال) ثمة تعريفات بعدد المؤلفين؛ لكن النقاش النظري قد أثّر على نحو بالغ. ثانياً، شدّت الحرب الباردة، لا سيما فترة «التصلّب» التي عرفتها في أعقاب غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان، الانتباه إلى النظام العالمي على حساب النظم الإقليمية التي خضعت وقتها لاستقطاب قوي بفعل التنافس بين القوتين العظميين. أخيراً، فرضت أجندة الواقعية الجديدة هيمنتها على التخصص، خاصة بعد صدور الكتاب المرجعي الذي نشره كينيث والتز الموسوم بنظرية السياسة الدولية (Theory of International Politics). ويعد هذا الكتاب مرافعةً حقيقيةً عن مستوى التحليل النظري العالمي. وفيما استحدثت «المرافعة» التي دفع بها كابلان لصالح مستوى التحليل هذا (System and Process in International Politics) الرّد الذي أورده بيندر («The Middle East as a Subordinate International System») وغيره من الباحثين، لم تواجه المرافعة التي عمّمها والتز بردود تُذكر، وها هنا مكمّن التراجع الذي عرفه مستوى (التحليل) الإقليمي.

(1) Morgan, «Regional Security Complexes and Regional Orders», op.cit., p. 20.

(2) Lake and Morgan, «The New Regionalism in Security Affairs», op.cit., p. 6.

(3) Raimo Väyrynen, «Regionalism: Old and New», *International Studies Review*, 5 (1), 2003, p. 26.

الاهتمام بالبعد الإقليمي، للحد الذي صارت معه "الأقاليم، اليوم، سمات بارزة في السياسة الدولية"⁽¹⁾. لقد زادت أهمية العلاقات الإقليمية وصارت الأقاليم أشد أهمية بوصفها أماكن للصراع والتعاون مقارنة بما كانت عليه في الماضي، وإن لم تصبح، بالضرورة، مستقلة على نطاق واسع عن النظام العالمي. فقدمت نهاية الحرب الباردة إمكانيات جديدة لتشكيل المزيد من النظم الإقليمية التعاونية، بحيث تتحمل الدول المحلية اليوم مسؤولية أكبر في إدارة صراعاتها الخاصة⁽²⁾؛ أي إن إدارة الصراع باتت شأنًا إقليميًا يقع على عاتق الدول المحلية⁽³⁾. ومع ذلك، لا يعني التأكيد على البعد الإقليمي محو تأثير البعد العالمي بالضرورة، فما دامت "القوى العظمى تملك القدرة على التدخل بعدد، ستظل السياسة الدولية مركّبة من التفاعلات ما بين العوامل الداخلية والعالمية، والمزيد المزيد من العوامل الإقليمية"⁽⁴⁾.

مفهوم مركّب الأمن الإقليمي: المنعطف البنائي

كي نفهم التعريف الذي اقترحه بوزان فهمًا جيدًا، من الضروري أن نتذكر افتراضين رئيسيين متعلقين بتعريفه. أولهما أن "الأمن ظاهرة علائقية"، ويعدّ ذلك الركن النظري الذي تقوم عليه مركّبات الأمن الإقليمي. ثانيهما أنه لا يمكن فهم الأمن القومي لدولة ما من دون استيعاب "أنماط الاعتماد الأمني المتبادل التي تكتنفه (...). فإذا كان أمن كل دولة مرتبطًا بأمن الجميع، فلا يمكن فهم شيء من دون فهم كل شيء"⁽⁵⁾. تمتدّ هذه الرؤية للأمن لتصل إلى النصوص الكلاسيكية عند جون هيرز وأرنولد وولفرز عن الأمن، والتي تشكل أعمال روبرت جيرفيس وبوزان امتداداً لها، لا سيما فيما تعلق منها بمفهوم المركّب الأمني. وركزت هذه الأبحاث على "العلاقة بين أمن البعض وأمن الآخرين: وكيف يمكن للفكرة التي يشكلها "أ" عن أمنه والتدابير التي يتخذها لضمانه، أن

(1) Lake and Morgan, « The New Regionalism in Security Affairs », op.cit., p. 6

(2) Ibid., p. 7.

(3) Ayoob, « From Regional System to Regional Society: Exploring Key Variables in the Construction of Regional Order », art.cit., p. 247.

(4) Lake and Morgan, « The New Regionalism in Security Affairs », op.cit., p. 6- 7.

(5) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 187.

تؤثر في أمن "ب"، الخ؟ وذلك منشأ الاهتمام الكلاسيكي بالمعضلة الأمنية⁽¹⁾. صاغ بوزان تعريفه على النحو الآتي: "يُعرّف المركّب الأمني على أنه مجموعة من الدول التي تتشابهك شواغلها الأمنية الرئيسة بينها على نحو كافٍ ووثيق للحد الذي لا يمكن أن نقول، على نحو واقعي، إن أمنها القومية منفصلة إحداها عن الأخرى"⁽²⁾. ثم يذكر اثنين من العوامل التي تحدد مركّبات الأمن الإقليمية. الأول هو "المستوى العالي من التهديد/الخوف الذي تشعر به، على نحو متبادل، دولتان أو أكثر من الدول الرئيسة". لكن هذا العامل يثير، في الواقع، مشكلات إذا جرى تطبيقه في حالة المغرب العربي وغرب المتوسط على سبيل المثال؛ حيث التهديدات والمخاوف منخفضة المستوى، لا سيما في البعد

(1) Ole Wæver, « Insécurité, identité: une dialectique sans fin », dans Anne- Marie Le Gloanec (dir.), *Entre Union et nations: l'État en Europe* (Paris: Presses de Sciences Po, 1998), p. 106.

تشير المعضلة الأمنية بحسب جيرفس، إلى وضع تقوم فيه الدولة بتعبئة مجموعة من الوسائل لزيادة أمنها، فتقلص بذلك من أمن الدول الأخرى. ثم تتبنّى هذه الأخيرة المسعى نفسه وهكذا دواليك.

Robert Jervis, « Cooperation under the Security Dilemma », *World Politics*, 30 (2), 1978, p. 169.

وأحد أقدم التعريفات لمعضلة الأمن هو على الأرجح ذلك الذي قدمه هوبز: «لا بدّ أنّ ثمة من يستهويهم استعراض قوتهم في حروب الغزو، لذلك فهم يسعون في سبيلها إلى أبعد مما هو ضروري لسلامتهم؛ للحد الذي يدفع أولئك الذين اكتفوا حتى ذلك الوقت بالعيش مطمئنين ضمن حدود متواضعة، إلى الانخراط في الغزو بغية زيادة قوتهم، دونه ما كانوا ليتمكنوا من الصمود طويلاً لو أنهم اعتمدوا على الدفاع وحده».

Thomas Hobbes, *Léviathan* (Paris: Gallimard, 2000), p. 223. Voir aussi John H. Herz, « Idealist Internationalism and the Security Dilemma », *World Politics*, 2 (2), 1952, p. 157-180.

لتحليل نقدي ومراجعة حديثة لمفهوم المعضلة الأمنية، راجع:

Charles L. Glaser, « The Security Dilemma Revisited », *World Politics*, 50 (1), 1997, p. 171-201; Ken Booth et Nicholas Wheeler, *The Security Dilemma: Fear, Cooperation and Trust in World Politics* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2008); Christoph Bluth, « The Security Dilemmas Revisited: a Paradigm for International Security in the Twenty-first Century », *The International Journal of Human Rights*, 14 (8), 2011, p. 1363-1375; Pascal Vennesson, « Le dilemme de la sécurité: anciens et nouveaux usages », *Espaces Temps*, 71-72-73, 1999, p. 47-58.

(2) Buzan, *People, States and Fear*, op.cit., p. 190.

الرأسي شمال - جنوب (سنعود إلى هذه الأفكار في ما يأتي من الفصول). أما العامل الثاني فهو أهم لأنه يهيكل بنية مركّب الأمن الإقليمي، أي نمط الصداقة/العداء. ويقول بوزان "إن العنصر الأساسي الذي يجب إضافته إلى علاقات القوة في تعريف الأمن الإقليمي، هو نمط الصداقة والعداء بين الدول". تشير الصداقة إلى "العلاقات التي تمتد من الصداقة الحقيقية وصولاً إلى توقعات الحماية أو الدعم"، في حين يشير العداء إلى "العلاقات التي يحكمها الشك والخوف". وبين هذين القطبين ثمة "نطاق واسع من اللامبالاة و/أو الحياد"⁽¹⁾. وفي هذا، يؤكد ونت أن الصداقة والعداء يعبر كلاهما عن "فهوم مشاركة"⁽²⁾.

تتألف بنية مركّب الأمن الإقليمي بالنتيجة من مكونين أساسيين، هما أنماط الصداقة والعداء من جهة، وتوزيع القوة بين الدول الرئيسة من جهة أخرى. وأيّ تغيير رئيس في أحد هذين القطبين سيطلب إعادة تعريف مركّب الأمن الإقليمي. تنشأ أنماط الصداقة/العداء على نحو جزئي فقط من توزيع القوة، إذ لا بد من أن تؤخذ العوامل والقضايا الرئيسة الأخرى في الحسبان؛ مثل: النزاعات الحدودية؛ والمصالح المتعلقة بالمسائل الإثنية للسكان؛ والاصطفافات الأيديولوجية؛ والروابط التاريخية...⁽³⁾. فمركّبات الأمن الإقليمية "تتعلق بكثافة العلاقات الأمنية التي تفضي إلى أنماط إقليمية خاصة، تكون محدّدة أو مصاغة بواسطة توزيع القوة والعلاقات التاريخية المبنية على الصداقة والعداء". وبالنظر إلى مسألة القرب الجغرافي، يتسم الاعتماد الأمني المتبادل داخل المركّب بكونه أشد كثافة بطبيعة الحال، أي فيما بين دوله وبينها وبين الدول خارجه⁽⁴⁾.

يقول بالزك إن تعريف مركّب الأمن الإقليمي الذي اقترحه بوزان يشمل "الجوانب الرسمية وغير الرسمية للأمن الإقليمي"، ويدفع للصدارة بالعناصر التي

(1) Ibid., p. 189-191, 193-194.

(2) Alexander Wendt, « Constructing International Politics », *International Security*, 20 (1), 1995, p. 73.

(3) Buzan, *People, States and Fear*, op.cit., p. 190, 211.

يرى بوزان أنه من وجهة نظر نظرية توازن القوى، في حد أقصى، نماذج الصداقة/العداء هي نتاج توازن القوى، حيث تغير الدول اصطفافاتها تبعاً للشروط المقيّدة الناشئة من توزيع القوة (ص 190).

(4) Buzan, Wæver and de Wilde, *Security: a New Framework for Analysis*, op.cit., p. 12.

تميز المركب، مثل: مركزية الدول؛ والدور الثانوي للعوامل السوسيواقتصادية؛ والقرب الجغرافي. فجوهر التحليل هو، بطبيعة الحال، "القرب الجغرافي المقترن بتشبيؤ الأنطولوجيا العلائقية". إذ يعتبر بوزان المركب "تشابكاً من العلاقات المحددة جغرافياً"، وبذلك فهو يتبنى "المحتوى البارز للإقليم" الذي دفعت به مقارنة النظم الإقليمية، ويعيد "الأمن الإقليمي إلى الواجهة التفاعلية ما بين الوطني والدولي. ما يمكن في آن واحد من إدراك الديناميات الذاتية للمركب بين الفاعلين المكونين له من جهة، وتأثير التدخلات الخارجية التي تغير من تكوينه وطبيعته من جهة أخرى"⁽¹⁾.

أعيد النظر في مفهوم مركب الأمن الإقليمي لاحقاً. ففي عام 1998، عمد بوزان وزملاؤه في مدرسة كوبنهاغن إلى تعديل نظرية مركبات الأمن الإقليمية وتعميقها (théorie des complexes de sécurité régionaux –TCSR). في مقدمة الكتاب الجماعي لكل من بوزان، وويفر ودي وايلد؛ الأمن: إطار جديد للتحليل Security: a New Framework for Analysis، استُعيد التعريف الأول لمركبات الأمن الإقليمية على نحو حرفي تقريباً: "مركب الأمن مجموعة من الدول التي تتشابك مدركاتها وشواغلها الأمنية الرئيسة للحد الذي لا يمكن معه، على نحو معقول، تحليل مشكلات الأمن أو حلها بمعزل بعضها عن بعض. وتشأ الديناميات التكوينية وبنية المركب الأمني من الدول داخل المركب، عبر مدركاتها للأمن بعضها تجاه بعض، وعبر تفاعلها بعضها مع بعض"⁽²⁾. في هذه المرحلة، لا يشير المؤلفون صراحة إلى الأمانة، التي سيجري إقحامها في خاتمة الكتاب المذكور، مثلما سنرى لاحقاً. يختلف هذا التصور الجديد لـ نظرية مركبات الأمن الإقليمية عن "النظرية الكلاسيكية لمركب الأمن (TCCS –théorie classique du complexe de sécurité)"، التي طورها بوزان، والتي صيغ فيها تعريف مركبات الأمن الإقليمية انطلاقاً من شواغل أمنية رئيسة. في النسخة المنقحة من هذا الإطار النظري، أخذت في الحسبان حالات من الأمانة،

(1) Balzacq, « La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable », art.cit., p. 36-37.

(2) Buzan, Wæver and de Wilde, Security: a New Framework for Analysis, op.cit.p. 12. التشديد في النص

وهي التي تربط مركب الأمن الإقليمي وتُشكِّله. لكن الجوهر في كلا المفهومين يظل واحداً؛ التعبير عن التهديدات من قبل الفاعلين الرئيسيين في المركب⁽¹⁾. وعلى أية حال، لن يتوقف مشروعهم القائم على تقديم إعادة تصور مفهومي عن مركبات الأمن الإقليمية عند هذا الحد.

استعاد بوزان وويفر ودي وايلد هذا التعريف في خاتمة كتابهم المشترك بعد أن ناقشوا إطارهم التحليلي، وفحصوا القطاعات الأمنية المختلفة. وهو التعريف الذي لم يروا بُدأً من تعديله كي يتوافق مع الإطار النظري الذي طوروه في كتابهم. وطرح المؤلفون الثلاثة سببين يبرران هذا التعديل. أولهما أن الصياغة الأولية لنظرية مركبات الأمن الإقليمية استندت على منطق مفاده أن الأقاليم لا تنشأ إلا عبر التفاعلات بين الفاعلين الدوليين؛ أي أن نشر القوة من قبل الدول خارج حدودها، في القطاعين السياسي والعسكري، يؤول إلى مركبات الأمن الإقليمية بسمايتها الخاصة: معضلات أمنية؛ وتوازن القوى؛ وأنماط الصداقة والعداء. فلم تعد مركبات الأمن الإقليمية في الإطار النظري الجديد، في المقابل، مقتصرة على الدول، وعلاقتها، والقضايا السياسية والعسكرية؛ بل تفتتح على أنواع أخرى من الوحدات والقضايا الأمنية⁽²⁾. إضافة إلى ذلك، سبق ونّب المؤلفون في مقدمة كتابهم إلى الطابع المتمركز حول الدولة الذي يسم النظرية الكلاسيكية الخاصة بمركبات الأمن الإقليمية؛ وهي النظرية التي تفترض أن النظم الإقليمية تجسّد مرجعيات لتحليل الأمن، وتقدم إطاراً تحليلياً لفهمها، حيث التركيز فيها على الدولة في المقام الأول، بوصفها الوحدة الرئيسة، وعلى القطاعين السياسي والعسكري⁽³⁾. بل وأكد بوزان أن "مركب الأمن الإقليمي ليس

(1) Ibid., p. 44

(2) Ibid., p. 198.

(3) Ibid., p. 11.

له أن يوجد على نحو مستقل عن الدول وانكشافاتها⁽¹⁾ (vulnérabilités)⁽²⁾. ويتعلق السبب الثاني الذي ساقه المؤلفون بالمدى الذي تصمد فيه فكرة البناء من أسفل إلى أعلى حصراً؟ إذ يرون أن هذا الشكل من البناء الإقليمي لا يزال سائداً نعم، لكن ينبغي أيضاً تعيين الأقاليم التي أنشئت بوساطة عمليات من أعلى إلى أسفل. ففي القطاعين البيئي والاقتصادي، "يمكن إنشاء الأقاليم بوصفها أنماطاً تخص عمليات تحدث على مستوى النظام". يتعلق هذا الإنشاء-التطور بطيف من البنى يمتد من التشكل الصراعى⁽³⁾ (formation conflictuelle) إلى الجماعة الأمنية (communauté de sécurité) مروراً بالمنظومة الأمنية (régime de sécurité). وتزعم نظرية مركبات الأمن الإقليمية الكلاسيكية أن المنظومة الأمنية تنشأ من تشكلات صراعية، ومن ثم فهي تتشكل وفقاً لمنطق يسري من أسفل إلى أعلى، وقد تتطور، أو لا تتطور، إلى أنماط من الاعتماد الأمنى المتبادل؛ الذي يركز على الصداقة خاصة. وينطبق ذلك على أمثلة أوروبا وجنوب شرق آسيا⁽⁴⁾...

(1) أي وجود ثغرة أو كوة في جدار الحماية ينفذ منها الخطر/ الهجوم المتوقع على النظام فيشكل بذلك مصدراً لضعفه/ إضعافه. ويبدو أن المصطلح قادم من مجالات الحاسوب وعلوم الأنترنت؛ فالتطبيقات والبرمجيات والبرامج الحاسوبية تقوم على مفهوم جدار الحماية المكلف بحمايتها من هجومات الفيروسات والقراصنة الالكترونيين بسبب الضعف المتأصل فيها؛ أو انكشافها أمام مخاطر الاختراق والعطب. لذلك ارتبط ظهور هذا المصطلح في العلوم السياسية، أكثر ما ارتبط، بسياق انتهاء الحرب الباردة والتداخل/ التلاقح الذي حدث بين التخصصات العلمية "الطبيعية" و"الرياضية" وتخصصات العلوم الاجتماعية. (المترجم).

(2) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 50.

(3) أي التشكل من خلال الصراع (المترجم).

(4) Buzan, Wæver and de Wilde, Security: a New Framework for Analysis, op.cit., p. 198.

في رأي رايمو فايرنن، تتحدد التشكلات الصراعية formations conflictuelles خاصة عبر الاختراق الاقتصادي والاستراتيجي للجنوب من قبل القوى الكبرى، وقبلها عبر الحقيقة التي مفادها أن هذه الصراعات لها جذورها في الظروف الداخلية والإقليمية. «التشكلات الصراعية الإقليمية هي مزيج معقد من الصراعات ذات الطابع العنيف، بين الدول وداخل الأقاليم وخارج الأقاليم». أما مصدر الجدة في هذه الصراعات فهو أنها صارت أكثر تعقداً وتشابكاً، ولا يمكن فهمها بسهولة منفصلة بعضها عن بعض. يمكن أن يتألف التشكل الصراعى الإقليمي من مكونات مختلفة مثل: أنشطة عنيفة مستدامة (الحرب الأهلية

أما الطريقة الأخرى لتجاوز "النظرية الكلاسيكية" الخاصة بمركبات الأمن الإقليمية، بحسب بوزان وويفر ودي وايلد، فهي اعتماد "مقاربة اجتماعية بنائية بغية فهم العملية التي تجري عبرها أمنة القضايا. فـ [النظرية المذكورة] لم تتناول هذه المسألة إلا في سياق أنماط الصداقة والعداء". ذلك أن العنصر البنائي في "النظرية الكلاسيكية" في مركبات الأمن الإقليمية يقول إنّ "الأمن هو حقاً ما تصنعه منه الدول". بتبنيها هذا المسعى البنائي الواضح، الذي ينأى بنفسه عن الواقعية الموضوعية والمادية، انعطفت "النظرية الجديدة" نحو المقاربة البنائية: "تتولد الصداقة والعداء عن الفاعلين، وهي ليست انعكاسات للظروف المادية". فتبنت بذلك أجندة أوسع استندت إلى "مقاربة أشد تعقداً [تفهم] الأمن لا بوصفه استخداماً بسيطاً للقوة فحسب، بل بوصفه أيضاً نوعاً خاصاً من السياسة البنائية". وأفصحت "النظرية الجديدة" أيضاً عن مسألتين تحليليتين: "أولاهما الكيفية التي يتحدد بها ما يعدّ قضية أمنية وما لا يعدّ كذلك، وبكلمات أخرى، كيفية التمييز بين التسييس وبين الأمانة التي قد تخضع لهما قضية ما؛ وثانيتهما كيفية تحديد الفاعلين الأمنيين وتمييزهم من الموضوعات المرجعية". ولقد هدفت هذه التوضيحات إلى الرد على الانتقادات الموجهة للتوسيع الذي خضعت له الأجندة الأمنية حتى أوشك على أمنة كل شيء وأي شيء، و"تفريغ مفهوم الأمن من كل معنى" بالنتيجة⁽¹⁾. وإذا ما أعدنا صياغة برنارد شانتبوت بشأن الدفاع لقلنا: إذا كان الأمن في كل شيء فإنه يوشك ألا يكون في شيء⁽²⁾. من نقاش المراجعة التي ينبغي أن تخضع لها نظرية مركبات الأمن الإقليمية

على سبيل المثال)؛ والحروب التي تسببها الخلافات الحدودية؛ والتدخل في دول الجوار. وإضافة إلى العنف داخل الإقليم، ينبغي النظر أيضاً في استخدام القوة العسكرية خارجه: مثل تدخل القوى الكبرى، على نحو مباشر أو عبر حلفاء لها – أي بالوكالة.

Raimo Väyrynen, « Regional Conflict Formations: an Intractable Problem of International Relations », *Journal of Peace Research*, 21 (4), 1984, p. 344-345.

(1) Buzan, Wæver and de Wilde, *Security: a New Framework for Analysis*, op.cit., p. 19, 200.

(2) « Si la défense nationale est partout, elle risque alors de n'être nulle part »: Bernard Chantebout, *L'organisation générale de la défense nationale en France depuis la fin de la Seconde guerre mondiale* (Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1967), p. 25

الكلاسيكية، والتذكير بأن مركبات الأمن الإقليمية "تتعلق بالكثافات النسبية للعلاقات الأمنية التي تفضي إلى أنماط إقليمية خاصة تشكلها توزيعات القوة وعلاقات الصداقة والعداء معاً"، أعاد المؤلفون الثلاثة، بوزان وويفر ودي وايلد، صياغة تعريفهم في ختام كتابهم على النحو التالي: "يُعرّف مركب الأمن بأنه مجموعة من الوحدات التي تشابك عملياتها الرئيسية المتعلقة بالأمن أو نزع الأمن أو كليهما، بحيث لا يمكن، على نحو معقول، تحليل مشكلاتها الأمنية أو حلها بمعزل بعضها عن بعض". ثم يوضحون أن "الديناميات التكوينية وبنية" مركب الأمن الإقليمي تنشأ بوساطة الوحدات الموجودة داخله - عبر مدركاتهم عن الأمن بعضهم إزاء بعض وتفاعلهم بعضهم مع بعض. لكنها يمكن أن تُنتج أيضاً من عمليات أمنة جماعية للضغوط الخارجية "المنبثقة من نظم شاملة *méta-systemes* ومعقدة (البيئة العالمية أو الاقتصاد العالمي)⁽¹⁾. وبحسبهم، فإن فكرة البناءات البيذاتية للعملية المزدوجة المتعلقة بـ الامنة أو نزع الامنة، تتلاءم على نحو جيد مع فكرة الاعتماد الأمني المتبادل التي تقع في صميم نظرية مركبات الأمن الإقليمية⁽²⁾. ولقد أثار هذا التعريف المنقح، سيما مع إقحام الامنة والبناء البيذاتي، سؤالاً منهجياً. فكان الإبقاء على مصطلح "على نحو معقول" في كل التعريفات مثاراً للالتباس: إذ كيف يمكن تعيينه وما هي عتبه؟ ويذكرنا هذا الالتباس بمقولة "المستوى المعقول للهوية ما بين الدولة والمجتمع"، الذي أثاره ويفر في مناقشته للأمن المجتمعي والدولتي⁽³⁾.

يعتبر بوزان وويفر ودي وايلد، انطلاقاً من إعادة الصياغة هذه، أنه بالإمكان أن نتصور اعتماداً أمنياً متبادلاً لا ينتج من التفاعلات بين الوحدات داخل مركب الأمن الإقليمي بقدر ما ينتج من الاستجابات الجماعية التي تواجه بها قضايا لا تتعلق بضغط قادمة من النظام. وها هنا يتطور الاعتماد الأمني المتبادل على أساس شواغل مشتركة (المناخ على سبيل المثال). حين يتأتى الاعتماد الأمني المتبادل من أعلى إلى أسفل، لا من أسفل إلى أعلى، فإن المركب الناتج سيكون

(1) Buzan, Wæver and de Wilde, *Security: a New Framework for Analysis*, op.cit., p. 201.

(2) *Ibid.*, p. 197.

(3) Ole Wæver, « Societal Security: the Concept », in Wæver, *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe*, op.cit., p. 57.

على الأرجح "واقعا في طرف الصداقة من الطيف (منظومة أمنية أو جماعة أمنية) بدلاً من طرف العداء (تشكل صراعي). إذ يمكن أن تحث التهديدات المشتركة الدول على مواجهتها معاً"⁽¹⁾. ويعدّ هذا الأمر توجهاً جديداً في تحليل مركّبات الأمن الإقليمية حيث لا يقتصر حصراً على الأبعاد الرئيسة، العسكرية - السياسية من جهة، والمجتمعية من جهة أخرى. فضلاً عن ذلك، يُدخل هذا التوجه الجديد بُعد البناء الإقليمي في التحليل طالما أخذت في الحسبان الأفعال الجماعية المتخذة من قبل الدول لمواجهة رهانات معينة.

وانتهى إقحام العملية المزدوجة المتعلقة بالأمن/ نزع الأمانة، وبُعدا القطاعية وتعدد الفاعلين في تعريف مركّبات الأمن الإقليمية، إلى ابتعاد بوزان وويفر ودي وايلد عن المنظور المتمركز حول الدولة في التصور الأولي لمركّبات الأمن الإقليمية الذي صاغه بوزان. وتأكّدت هذه المفهومة الجديدة بعد خمس سنوات؛ في كتاب بوزان وويفر الموسوم بـ الأقاليم والقوى Regions and Powers، وثبتت بذلك القطعية مع مركزية التصور الواقعي القديم المتمحور حول الدولة، وتكريس المنظور البنائي لتشمل هذه المفهومة الجديدة كلا من المقاربات المتمركزة على الدولة، والمتعددة القطاعات والفاعلين في الأمانة. تُعرّف مركّبات الأمن الإقليمية هذه المرة على أنها "مجموعة من الوحدات التي تتشابه عملياتها الرئيسة المتعلقة بالأمانة ونزع الأمانة أو كليهما بحيث لا يمكن، على نحو معقول، تحليل مشكلاتها الأمنية أو حلها بمعزل بعضها عن بعض"⁽²⁾. ويتطابق تعريف مركّبات الأمن الفرعية مع تعريف المركّبات الأمنية تقريباً، ويكمن الاختلاف في أن الأولى مدمجة في مركّبات أمنية كبيرة، وتتميز فوق ذلك بأن لها أنماطها الأمنية الخاصة⁽³⁾. وهو ما يمنحها الخصوصية - المتعلقة بدinamياتها الأمنية الخاصة بها - والمسوّغ الذي يجعلها مركّبات فرعية على الرغم من كونها مضمّنة في مركّبات أمن إقليمي أوسع.

وبما أن النظرية الكلاسيكية الخاصة بمركّبات الأمن الإقليمية بُنيت على

(1) Buzan, Wæver and de Wilde, Security: a New Framework for Analysis, op.cit.,p. 199.

(2) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 44. التشديد في النص

(3) Ibid., p. 51.

القطاعين السياسي والعسكري، فقد كانت الدول موضوعاتها المرجعية⁽¹⁾. أما في التصور الجديد، المستند إلى المقاربة البنائية، لا سيما عبر الأمانة والأمن المجتمعي، فقد جرى تضمين موضوعات مرجعية من غير الدول، مع احتفاظ هذه الأخيرة بمركزيتها على الرغم من ذلك.

تعتمد نظرية مركّبات الأمن الإقليمية على مقاربتين هما الواقعية (الجديدة) وإن تباينت عنها في كثير من المسلمات النظرية، ثم البنائية. وهو ما يسمح لها بأن تُفيد من مقاربات مادية وبنائية في آن واحد. فتستخدم أفكار الواقعية الجديدة على المستوى المادي، لا سيما تلك المتعلقة بالمساحة الترابية للإقليم الترابي (territorialité) وتوزيع القوة. وعلى الرغم من اشتراكها مع الواقعية الجديدة في نمطها القائم على البنية، فإنها تختلف معها في الأهمية التي توليها لبنية المستوى العالمي. وتستعير من البنائية نظرية الأمانة؛ فنظرية مركّبات الأمن الإقليمية مبنية على الأمانة، وتتعلق هذه الأخيرة بالعملية التي تشكل عبرها قضايا الأمن. وفي ذلك تتعد النظرية عن الواقعية الجديدة في تعاملها مع توزيع القوة وأنماط الصداقة والعداء بوصفها متغيرات مستقلة⁽²⁾. وهكذا فإن اختيار مقاربة بنائية صريحة هو ما سيرسم الطريقة (الجديدة) المعتمدة في تحليل مركّبات الأمن الإقليمية.

بالنسبة إلى بوزان وويفر، المركّبات مفهوم تحليلي يطبّق على "أقاليم (مركّبات أمن إقليمية) مبنية اجتماعيًا، بمعنى أنها مرهونة بـ الممارسة الأمنية عند الفاعلين (...). ولذلك فهي يمكنها أن تعيد إنتاج نفسها أو تتغير". إذ تدرس هذه المقاربة خطابات الفاعلين وممارساتهم الأمنية، لا سيما ذات الطابع الإقليمي منها. كذلك، تُعدّ هذه المقاربة المستندة إلى الأمن بنائية لأن "الأمن" هو ما يصنعه منه الفاعلون". وبحسب رأيهم، فإن خطابات الفاعلين ذات الطابع الإقليمي جزء من نضالاتهم السياسية، والطريقة التي يعرفون بها الإقليم ينبغي أن تخضع للدراسة. إن تطبيق هذه "النظرية" هو ما يمكن من وصف إقليم ما بأنه مركّب أمن إقليمي. إذ يقول المؤلفان: "مركّب الأمن الإقليمي" هو معيارنا التحليلي الخاص ولا يتبع معيار الممارسين. والصلة الكائنة بين ممارستهم لتوسيم

(1) Buzan, Wæver and de Wilde, Security: a New Framework for Analysis, op.cit.,p. 15.

(2) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 4.

الأقاليم وبين معيارنا الخاص، صلة غير مباشرة". وهكذا تحيل مركبات الأمن الإقليمية على أقاليم خاصة جداً لا تتوافق بالضرورة مع رؤية عامة وواسعة عن الإقليم. ما يعني أن وجود مركب ما لا يتعلق بالمصطلحات الخطابية عن "بناء الأقاليم"⁽¹⁾. فبالنسبة لبوزان وويفر ودي وايلد، "لا يعرف المركب الأمني بأنه كذلك اتباعاً للطريقة التي يتسمى بها الفاعلون بينهم بصفتهم يشكلون مركباً"، بل عبر "تأويل" تفاعلاتهم الأمنية من قبل المحلل. وبذلك يكون "المركب الأمني مصطلحاً تحليلياً بالأساس؛ والأمن ممارسةً سياسيةً (...) ولا يستطيع المحلل ولا ينبغي له أن يحل مكان الفاعل". وبهذا المعنى تكون مركبات الأمن الإقليمية "أبنية (يفرضها) المحلل على الواقع". وهي تملك على المستوى النظري "وضعاً أنطولوجياً يعكس تنميماً (patterning) في أشكال قابلة للملاحظة عن السياسة العالمية"⁽²⁾.

وبصرف النظر عن أن مركبات الأمن الإقليمية تتباين وتُبنى وفقاً للأقاليم وخصائصها المحددة، بدءاً من أكثر النماذج اندماجاً (أوروبا) إلى أكثرها تجزؤاً (إفريقيا وآسيا)، فإن خيارات الباحثين هي ما يوجّه التحليل بالفعل. لذلك، فإن "المسعى الأمني" الذي يتخذه الباحث لنفسه - بحسب المفردات البنائية - هو الذي يؤدي إلى استنتاجات تختلف باختلاف المتغيرات والسياق؛ والمواقف المتغيرة؛ والرهانات؛ والمتدخلين⁽³⁾. ويطبّق لايك ومورغان المنطق نفسه على الأقاليم التي لا تختلف تبعاً لمعيار ثابت بل تبعاً لأهداف الباحث، والتي قد تكون واسعة (فتشمل الجنوب مثلاً) أو ضيقة (فتقتصر على أمريكا الشمالية مثلاً)⁽⁴⁾. لذلك، فالباحث يملك هامشاً كبيراً والأمر متروك له في النظر في إقليم ما بوصفه مركب أمن إقليمي أم غير ذلك، وبحسب الأهداف التي يتوخّاها. لكن الصرح النظري في هذه الحالة يمكن أن يشوبه ضعف إلى حد ما، بفعل الخطر الرابض في رؤية مركبات الأمن الإقليمية في كل مكان أو اقتصرها على حالات قليلة.

(1) Ibid., p. 48.

(2) Buzan, Wæver and de Wilde, Security: a New Framework for Analysis, op.cit., p. 14, 34.

(3) Charles-Philippe David, La guerre et la paix : approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie (Paris: Presses de Sciences Po, 2000), p. 51-52.

(4) Lake and Morgan, « The New Regionalism in Security Affairs », op.cit., p. 11.

داخل مركب الأمن الإقليمي، بما هو "تشكيلة من الشواغل الأمنية"، تشكل حالات الأمانة "عقدًا يمكن رسم الخطوط بينها فترتسم حدود المركب". ويتعلق الأمر هنا بموضوعات مرجعية تحدد المركب لأن "الفاعلين الأمنيين يتحدثون ويتصرفون باسم موضوعات مرجعية، ويرون عمومًا أن التهديدات متأتية من موضوعات مرجعية أخرى". في مثل هذه الدينامية تتفاعل كل من الهند وباكستان، أو تركيا والأكراد على سبيل المثال. ولأن "الموضوعات المرجعية هي وحدات تتشكل اجتماعيًا، فهي تملك صفة الفاعل في الغالب"⁽¹⁾. فيما يتعلق بقطاعات الأمن، فإن القرب الجغرافي له تأثير أقوى في التفاعل الأمني عبر القطاعات العسكرية والسياسية والمجتمعية والبيئية منه في القطاع الاقتصادي⁽²⁾. ففي حالة الشرق الأوسط، يفرض القرب تفاعلًا آمنًا قويًا وتفاعلًا اقتصاديًا ضعيفًا، بينما تتسم كثافة التبادلات الاقتصادية في غرب المتوسط بأنها قوية جدًا في بعدها شمال-جنوب، وضعيفة جدًا في بعدها جنوب-جنوب. أما التفاعلات الأمنية فمعقدة وتختلف باختلاف الأبعاد (رأسية/ أفقية) واختلاف القطاعات الأمنية.

تستند مركبات الأمن الإقليمية، مثلها مثل النظم الإقليمية، على عامل مركزي وحاسم هو القرب الجغرافي، إذ الدول منشغلة بقدرات ونوايا جيرانها في المقام الأول. إن عملية الأمانة وكذلك درجة الاعتماد الأمني المتبادل أشد كثافة بين الفاعلين داخل مركب الأمن الإقليمي مما هي بينهم وبين الفاعلين من خارج المركب. إذ يميل محض القرب الجغرافي إلى توليد تفاعلات أمنية بين الجيران أكبر مقارنة بما يحدث في حالة الدول الواقعة في مناطق مختلفة. ف"غالبًا ما يرتبط الأمن بالقرب وتكون التهديدات أكبر كلما كانت المسافات أقرب مقارنة بالمسافات البعيدة"⁽³⁾، ومن هنا يتأتى طابع الأولوية الذي تنطوي عليه العلاقات الإقليمية بالنسبة للدول.

(1) Buzan, Wæver and de Wilde, Security: a New Framework for Analysis, op.cit.,p. 43.

عن مثال الهند وباكستان ينظر:

Christophe Jaffrelot, « Le Pakistan et l'Inde: 'à qui perd gagne' », Critique internationale, 14, 2002, p. 12-28.

(2) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 45-46.

(3) Ibid., p. 4, 45-46.

وتولّد الفوضى والتنوع الجغرافي أنماطاً ذات طابع إقليمي يكون فيها الاعتماد الأمني المتبادل أشد كثافة داخل مركّب الأمن الإقليمي مما هي عليه بين المركّب وبيئته⁽¹⁾. يرى بوزان أن مركّبات الأمن الإقليمية "يمكن اعتبارها نتائج خاصة للنظام الدولي الفوضوي [الذي] تمثل فيه أنماطاً مستديمة durables عوضاً عن كونها دائمة permanents"⁽²⁾. فمركّبات الأمن الإقليمية وتوازن القوى ينتجان من جوهر النظام الدولي الفوضوي⁽³⁾. وبذلك يكون بوزان قد تبّنى المسلمة الواقعية عن الفوضى التي تحدد تصوره الخاص بمركّبات الأمن الإقليمية. ووفقاً لهذه المسلمة، يُنظر إلى النظام الدولي - بخلاف النظام الوطني - على أنه نظام يفتقر إلى سلطة مركزية فوق وطنية. ولا تعني هذه البنية الفوضوية، مع ذلك، غياب النظام⁽⁴⁾.

إذ ينظر بوزان إلى مركّبات الأمن الإقليمية على أنها نموذج عن فوضى مصغرة، ونظم فرعية "لها بُناها وأنماطها الخاصة من التفاعلات [التي توفر] معياراً مفيداً يمكن من تعيين التغير في أنماط الأمن الإقليمي وتقييمه"⁽⁵⁾. ويميز بين ثلاثة أنواع من الفوضى: ناضجة؛ وغير ناضجة؛ ووسيطه. فتكون الفوضى

(1) Buzan, « Introduction: the Changing Security Agenda in Europe », op.cit., p. 6.

(2) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 209.

(3) Buzan, Wæver and de Wilde, Security: a New Framework for Analysis, op.cit., p. 12.

(4) تثير الفوضى التي تسم النظام الدولي نقاشات واسعة بين البراديمات، وسنحيل هنا على بعض الأدبيات المرجعية:

Waltz, Theory of International Politics, op.cit. ; Robert O. Keohane (ed.), Neorealism and its Critics (New York: Columbia University Press, 1986) ; Robert Axelrod, Donnan, donnant : théorie du comportement comparatif (Paris: Odile Jacob, 1992) ; Wendt, « Anarchy is What States Make of it: the Social Construction of Power Politics », art.cit., p. 391-425; Charles L. Glaser, « Realists as Optimists: Cooperation as Self-help », International Security, 9 (3), 1994-1995, p. 50-90 ; Wendt, « Constructing International Politics », art.cit., p. 71-81 ; Glaser, « The Security Dilemma revisited », art.cit., p. 171-201 ; Wendt, Social Theory of International Politics, op.cit. ; Robert O. Keohane, « Cooperation and International Regimes », in Richard Little and Michael Smith (eds.), Perspectives on World Politics, 3rd ed (London: Routledge, 2006); Richard Little and John Williams (eds.), The Anarchical Society in a Globalized World (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2006); Barry Buzan, Charles Jones and Richard Little, The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism (New York: Colombia University Press, 1993).

(5) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 196-197, 209.

هي "غياب حكومة مركزية"⁽¹⁾.

لتقييم التغيير الكبير الذي يحدث في مركب الأمن الإقليمي، يتحدث بوزان عن "البنية الأساسية" داخل البنية الفوضوية، والتي تتكون من عنصرين: أنماط الصداقة/العداء؛ وتوزيع القوة بين الدول الأعضاء الرئيسة في المركب. فإذا ما خضع أحد هذه لتغيرات كبيرة، فمن الضروري إعادة تعريف المركب برمته. تسمح هذا المقاربة بتحليل الأمن الإقليمي من منظور ثابت ودينامي على حد سواء. فتحليل مركب الأمن الإقليمي من حيث توزيع القوة يعني تحليل قطبية النظام بأكمله. وقد تحدث التغيرات في توزيع القوة داخل نظام فرعي لأسباب داخلية أو خارجية؛ فيمكن للفاعلين الخارجيين تغيير بنية القوة في مركب أمن إقليمي بطريقتين: إما بالانضمام إليه، إذا كانوا مجاورين له؛ أو بالتأثير في الاصطفافات داخله⁽²⁾.

استعاد بوزان وويفر هذا التحليل وعملا على تعميقه⁽³⁾، حيث اعتبر أن

(1) تكون الفوضى «غير ناضجة» حين لا تطور أشكالاً من «المجتمع الدولي التي تخفف من آثار التشظي السياسي»؛ والحالة القصوى منها (قريبة من الشواش chaos) هي حين لا تعترف الدول بسيادة غيرها من الدول ممن لا تتشارك معها المعايير. فيسيطر الخوف المتبادل وانعدام الثقة على العلاقات بينها. على الطرف الآخر من هذا الطيف، ثمة حالة قصوى من الفوضى الناضجة: وهي تشكيلة طُور فيها مجتمع (دولي) ما يسمح بإدارة آثار «التشظي من دون تكاليف الحرب المسلحة وانعدام الاستقرار المستمر»، حيث يمكن للدول أن تعزز هوياتها وشرعياتها وأن تعترف بعضها ببعض في الوقت نفسه. تستند الفوضى الناضجة إلى الدول القادرة على إبراز تماسكها واستقرارها في بيئتها وإلى الدول القوية، «لأن الدول ذات التنظيم الجيد والمستقرة فحسب (...) يمكنها أن تولد وتدعم معايير مشتركة وقوية للنظام برمته». وتمثل أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا تشكيلة من الفوضى «الناضجة نسبياً». ثمة فوضى وسيطة بين المنزلتين تتطابق مع سيرورة التقدم من الفوضى غير الناضجة إلى الفوضى الناضجة. وتقع هذه في منتصف الطريق بحيث تباعد عن التشكيلة الشواشية في المثال الأول، وعن التشكيلة المستقرة والسلمية في المثال الثاني. وهي تتضمن سلفاً عناصر من الفوضى الناضجة (مثل الحق في تقرير المصير، والاعتراف المتبادل بالسيادة، والطبيعة الصارمة للحدود)، بيد أنها مبادئ «لا تُحترم إلا جزئياً على صعيد الممارسة». وهذا المستوى الوسيط يعدّ الأوسع انتشاراً اليوم.

Ibid., p. 21, 147-148, 175-179.

(2) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 211-212.

(3) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 49.

مركبات الأمن الإقليمية هي بُنى فرعية للنظام الدولي، ذات "مكون جغرافي مهم [وتملك] بُنى داخلية وحدودًا خارجية [يمكن استخدامها] لملاحظة الاستمرارية والتغير، وتمييز التغير المهم من الأحداث الأقل أهمية". وهكذا أعيدت صياغة البنية الأساسية في مركبات الأمن الإقليمية عبر إقحام متغيرين آخرين لتشتمل من ثم على أربعة متغيرات: الحدود التي تميز المركب من جيرانه؛ والبنية الفوضوية (يجب أن يتكون المركب من وحدتين أو أكثر من الوحدات المستقلة)؛ والقطبية التي تميز توزيع القوة بين الوحدات؛ والبناء الاجتماعي الذي يشمل أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات. وثمة ثلاثة تطورات ممكنة قد يشهدها مركب أمن إقليمي ما: (1) الحفاظ على الوضع القائم: فلا تغيرات جوهرية في بنيته الأساسية. (2) التحول الداخلي، أي التغير في البنية الأساسية ضمن حدودها الخارجية القائمة. ويمكن أن يحدث هذا التحول حين تؤثر التغيرات في البنية الفوضوية بعد اندماج إقليمي، وفي القطبية بسبب عوامل مختلفة (تفكك، واندماج، وغزو، وفارق في معدلات النمو)، أو في أنماط الصداقة والعداء (التغيرات الأيديولوجية، والتغيرات في القدرات الناجمة عن الاستنزاف بعد الحرب، وتغير القيادة...). (3) التحول الخارجي يغير، بخلاف التحول السابق، الحدود الخارجية لمركبات الأمن الإقليمية، فتتقلص أو تتوسع، فيتبدل عدد الوحدات الأعضاء فيه، وربما تتأثر بنيته الأساسية. قد يكون الشكل الأوضح لمثل هذا التحول هو الدمج بين مركبي أمن إقليميين أو انفصال داخل مركب أمن إقليمي⁽¹⁾.

تعد قدرات الدول على إبراز قوتها خارج جوارها عنصرًا أساسيًا في تعريف مركبات الأمن الإقليمية وتطورها، وتتأثر من ثم أشكال الاعتماد الأمني المتبادل. بل ويعتبر بوزان وويفر أن التغير في قدرات دولة ما يمكن أن يؤول إلى تحول داخلي أو خارجي. إذ كلما زادت قدرات الدولة على نشر قوتها بعيدًا عن

(1) Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, op.cit., p. 53.

في تصور مدرسة كوبنهاغن، ينتج من التكامل الإقليمي بين وحدات معينة في مركب أمني ما، تحوُّل في توزيع القوة داخله.

Buzan, Wæver and de Wilde, *Security: a New Framework for Analysis*, op.cit., p. 12.

جوارها الإقليمي، زاد التشكيك في حدود مركّب الأمن الإقليمي. وتبدّى لنا هنا أهمية المجال العسكري- الأمني بوصفه أساس مركّبات الأمن الإقليمية.

تصنيفات مركّبات الأمن الإقليمية

في تحليل مركّبات الأمن الإقليمية، ثمة العديد من التصنيفات التي تستند إلى معايير مختلفة. يميز بوزان نوعين منها من حيث القوة: مركّبات المستوى الأدنى ومركّبات المستوى الأعلى (lower and higher level complexes)، والتي سنسميها المركّبات الرئيسة والمركّبات الثانوية. يتألف مركّب الأمن الإقليمي الثانوي من الدول المحلية التي لا تمتد قوتها أبعد من جيرانها المباشرين، لأن انتشارها لا يتجاوز هذه الأخيرة. ويضم مركّب الأمن الإقليمي الرئيس، من جهة أخرى، قوى كبرى بين أعضائه، وقد تمتد قوتها إلى ما وراء بيئتها المباشرة وتؤثر في العديد من الأقاليم. ينطبق ذلك خاصة على حالة الولايات المتحدة اليوم. يكتسب التمييز بين المركّبات الأمنية الرئيسة والثانوية أهمية حين تُدمج مستويات التحليل الأمني جميعها (الداخلي، الإقليمي، فوق الإقليمي والعالمي)، بهدف تقدير الوزن النسبي لديناميات الأمن المحلية ذات الصلة بالديناميات الخارجية، التي تمارس الضغط على الإقليم⁽¹⁾. خلاصة الأمر، تتكون مركّبات الأمن الإقليمية الرئيسة من قوى كبرى ودول لديها قدرات انتشار تتجاوز جوارها الإقليمي المباشر، في حين تتكون مركّبات الأمن الإقليمية الثانوية من دول ذات تأثير محدود في العلاقات الأمنية خارج حدود فضائها الإقليمي. ووجود فاعلين رئيسيين يتجاوز حدود مركّبات الأمن الإقليمية فيما يتعلق بالتفاعلات التي تؤثر في المستويات الأربعة؛ الوطنية والإقليمية وما بين الأقاليم (interrégional) والعالمية.

أعاد بوزان وويفر النظر في هذا التصنيف على نحو ما، فانطلقا من بنية مركّبات الأمن الإقليمية وتطورها، ليقتربا تصنيفاً جديداً يميز بين مركّبات الأمن الإقليمية القياسية (standards) ومركّبات الأمن الإقليمية الممركزة (centrés). تتسم الأولى بأنها "وستفالية في شكلها" وتتكون من قوتين أو أكثر ولديها

(1) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 195.

"أجندة أمنية عسكرية سياسية، وجميعها لديها بنى فوضوية". تتحدد القطبية فيها بالقوى الإقليمية (إيران والعراق والسعودية في الخليج، وباكستان والهند في جنوب آسيا). بيد أن الشكل قد يختلف؛ فيكون أحادي القطب (جنوب إفريقيا في فضاءها الإقليمي)، أو متعدد الأقطاب (الشرق الأوسط). ولا تمتلك مركبات الأمن الإقليمية القياسية داخلها "قوة من المستوى عالمية". كما يمكن التمييز في الأقاليم المعنية (إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وجنوب آسيا)، بين الداخل (المستوى الإقليمي للدول)، والخارج (المستوى العالمي). فيما يتعلق بأنماط الصداقة والعداء، يمكن أن تتخذ مركبات الأمن الإقليمية القياسية عدة أشكال (تشكلات صراعية، ومنظومات أمنية، وجماعات أمنية)، "حيث يتحدد الإقليم عبر أنماط المنافسات، والموازنات، والتحالف و/أو الوفاق والصداقات". وتشكل العلاقات بين القوى الإقليمية في الفضاء نفسه العنصر الرئيس في السياسة الأمنية داخل مركب الأمن الإقليمي القياسي، لأنها هي التي تحدد الشروط والأحكام الخاصة بالقوى الصغرى وباختراق القوى العظمى للمركب الأمني⁽¹⁾.

أما بالنسبة لمركبات الأمن الإقليمية الممركزة، فيمكنها أن تتخذ ثلاثة أشكال. يمثل الأول والثاني الحالات التي يكون فيها مركب الأمن الإقليمي أحادي القطب لكن القوة المعنية هي قوة كبرى (مثل روسيا داخل رابطة الدول المستقلة)، أو قوة عظمى (مثل الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية)، أكثر مما يمثلان الحالة التي توجد فيها قوة إقليمية واحدة. أما الشكل الثالث فمختلف جداً، ويشير إلى إقليم يكون فيه التكامل، من خلال المؤسسات، بالأحرى من انجاز قوة واحدة، ويقدم الاتحاد الأوروبي أفضل مثال على ذلك⁽²⁾. يتوافق هذا التصور الخاص بالإقليم الممركز مع ما أطلق عليه وارنر فيلد وجافين بويد النظم الإقليمية الممركزة عالمياً (globally central regional systems)، أي أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، إضافة إلى أمريكا الشمالية،

(1) Buzan and Waever, Regions and Powers, op.cit., p. 55.

(2) Ibid., p. 56-57.

يحدد الكاتبان أيضاً super-complexes، أي تلك التي تتضمن أكثر من قوة كبرى (ص 60).

وذلك لوجود إحدى القوتين العظميين خلال الحرب الباردة، بخلاف النظم الإقليمية الممركزة محلياً (peripheral central regional systems)⁽¹⁾ التي تنطبق على الجنوب. يمكننا أيضاً استنتاج تصنيف آخر من تحليلات بوزان، هو المركبات المندمجة والمركبات غير المندمجة. ويتعلق الأمر بمركبات الأمن الإقليمية التي تتحدد تبعاً للمناطق الجغرافية؛ في الشمال وفي الجنوب. فتتطور التفاعلات الأمنية في الحالة الأولى، في سياق سلمي وإندماجي، والسياسات الدفاعية والأمنية فيها مشتركة أو على الأقل منسقة. وفي الحالة الثانية تتطور مركبات الأمن الإقليمية في مناخ من انعدام الأمن والخصومة، فتكون من ثم غير سلمية. بيد أن هذه المركبات الإقليمية لا تتسم بالثبات.

أفضت مراجعة "النظرية الكلاسيكية" الخاصة بمركبات الأمن الإقليمية، التي تركز على البعد العسكري-الأمني، إلى تصنيفات جديدة، فانفتح التحليل على تقسيم قطاعي أوسع، وفاعلين غير دولتين، ما أدى إلى تمييز نمطين من مركبات الأمن الإقليمية: أحدهما متجانس والآخر غير متجانس. تعتمد المركبات المتجانسة على افتراض "كلاسيكي" مفاده أن مركبات الأمن الإقليمية "تتركز في قطاعات محددة، وتتألف من أشكال معينة من التفاعلات [مثل منافسات القوة بين الدول] بين أنماط متماثلة من الوحدات". لذلك، يمكن أن تظهر أنواع مختلفة من مركبات الأمن الإقليمية في قطاعات مختلفة؛ فالمركب العسكري هو نتاج الدول بينما ينتج المركب المجتمعي من مختلف الوحدات القائمة على أساس هوياتي. مركبات الأمن الإقليمية المتجانسة، أو مركبات الأمن الإقليمية التي تستند إلى "قطاع محدد"، التي قد تشمل النموذج السياسي العسكري الكلاسيكي الذي تسيطر عليه الدولة، "تتطلب بناء أطر منفصلة لكل قطاع". لذلك فهي بحكم طبيعتها، تسمح بـ "عزل الديناميات الأمنية" في كل قطاع (سياسي - عسكري، اقتصادي، مجتمعي، إلخ). لكنها مركبات تحمل رهاناً يتمثل في صعوبة الجمع بين مختلف الأطر المنفصلة في "نمط كلاني holiste" من دون المخاطرة بخسارة الروابط التي تصل بين القطاعات أو حجبتها. أما المركبات غير المتجانسة، فهي تستند إلى افتراض مفاده أن "المنطق الإقليمي يتيح أن تندمج

(1) Warner Feld and Gavin Boyd, « The Comparative Study of International Regions », in Feld et Boyd, Comparative Regional System, op.cit., p. 4.

أنواع مختلفة من الفاعلين الذين يتفاعلون عبر قطاعين أو أكثر". هذا ما يخالف الفكرة التي تقصر مركب الأمن الإقليمي "على قطاعات محددة". إذ يمكن أن تتفاعل الدول والأمم والشركات والوحدات الأخرى عبر مختلف القطاعات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية). ومن ثم تملك مركبات الأمن الإقليمية غير المتجانسة ميزة أنها تربط مختلف الفاعلين عبر مختلف القطاعات، ما يسمح بفهم حالات الانتشار (spillovers) القائمة بين القطاعات، مثل الآثار العسكرية في التنمية الاقتصادية. وقد تختلف التشكيلات المميزة لديناميات الأمانة من إقليم إلى آخر. ففي أوروبا، تشكل هذه الديناميات، بطريقة ما، مجموعة من المخاوف والتفاعلات الأمانية التي تشمل القوميات والدول والاتحاد الأوروبي. وينطبق نمط مماثل على إقليم الشرق الأوسط حيث يشمل المركب هناك دولاً وقوميات بلا دول (مثل الأكراد والفلسطينيين)⁽¹⁾، أو مركب شمال إفريقيا الفرعي الذي يشمل الصحراء الغربية أيضاً. باختصار، تشير مركبات الأمن الإقليمية غير المتجانسة إلى ديناميات الأمن الإقليمي التي يتفاعل فيها، داخل قطاعات الأمن المختلفة، فاعلون دولتيون وفاعلون (غير دولتيين) ما دون (infra) الدول وما فوقها (supra).

يلحظ بالزك أن مركبات الأمن الإقليمية، في الواقع، غير متجانسة في جوهرها، سواء أكان على مستوى الفاعلين المعنيين أم قطاعات الأمن التي يتفاعلون فيها. إذا قدرنا أن مركبات الأمن الإقليمية "غير متجانسة في كثير من الأحيان، فالأنطولوجيا العلائقية [أي "الطبيعة المترسبة للعلاقات - صديق أو عدو أو منافس"] وحدها تتغير على طول الطيف الذي يمتد عليه الأمن الإقليمي. وهكذا تتعین ديناميات مركبات الأمن الإقليمية عبر كثافة العلاقات، الودية أو غير الودية، التي تنشأ بين الفاعلين⁽²⁾. ولطيف الأمن الإقليمي هذا نهايتان: العداة (تشكل صراعي) من جهة، والصدائة (منظومة أمانة أو جماعة أمانة) من جهة أخرى⁽³⁾. ولما كانت المنظومات الأمانية والجماعات الأمانية

(1) Buzan, Wæver and de Wilde, Security: a New Framework for Analysis, op.cit., p. 16-17.

(2) Balzacq, « La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable », art.cit., p. 34, 38.

(3) Buzan, Wæver and de Wilde, Security: a New Framework for Analysis, op.cit.p. 199.

مختلفة إحداها عن الأخرى، ينبغي إذا عدّ الأولى وضعًا وسيطًا بين هذين الطرفين من الطيف الممتد ما بين العداء والصداقة. في هذا المستوى الوسيط (المنظومة الأمنية)، تتبنى الدول إجراءات وقواعد لبناء الثقة والأمن بغية الخروج من التشكيلة القائمة على انعدام الثقة المتبادل وحتى العداء (سنطرق كل هذا حين نتناول تحليل الإقليم الغرب متوسطي في الفصل الرابع من هذا الكتاب). وحتى يكتمل هذا التصنيف تجدر الإشارة إلى أن هذا الأخير يفتح كوة في المقاربة القائمة على مركّبات الأمن الإقليمية، ويجعل الحدود بينها مسامية للحد الذي يمكننا أن نصور أوضاعًا من الاعتماد الأمني المتبادل بين مركّبات (فرعية) متاخمة (limitrophes) من دون التشكيك في وجودها. كما لو كان الأمر يتعلق بـ "مركّبات أمنية متغيرة الهندسة" (à géométrie variable)، إذا ما اعتمدنا تعبير بالزك⁽¹⁾، بحيث يمكن للدول أن تنتمي إلى الكثير من مركّبات الأمن الإقليمية في الوقت عينه، من دون أن تشارك بالضرورة في القطاعات نفسها، وبالكثافة التفاعلية ذاتها.

كيف نتعرف على مركّب الأمن؟

يعد الاعتماد الأمني المتبادل عنصرًا أساسيًا في تعيين مركّبات الأمن الإقليمية، وتحليل "نقاط القوة النسبية للاعتماد الأمني المتبادل" بين مختلف الدول هو الذي يجعل هذا التعيين ممكنًا. طبيعة الاعتماد الأمني المتبادل مرهونة بالأقاليم؛ فقد تكون قوية (كما هي الحال بين باكستان والهند)، أو ضعيفة نسبيًا (كما بين إندونيسيا وأستراليا)، إيجابية (مثل الحياد الإيجابي في حالة السويد وفنلندا)، أو سلبية (على نحو التنافس بين إيران والسعودية). وتسهل رؤية معالم الشواغل الأمنية داخل مركّب أمن إقليمي معين، عبر مراقبة الكيفية التي تحدد بها السياسة والسلوك العسكريين للدول: فتحشد باكستان القسم الأكبر من جيشها في مواجهة الهند، لا على حدودها مع الصين أو أفغانستان أو إيران؛ وينشغل اليونان بعلاقاته مع تركيا بصورة تفوق جيرانه الآخرين؛ ويمثل الاتحاد

(1) Balzacq, « La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable », art.cit., p. 33.

الأوروبي، من جانبه، حالة عالية المستوى من الاعتماد المتبادل الإيجابي⁽¹⁾. يعين بوزان ثلاثة مواضع يصعب فيها القول بوجود مركبات أمن إقليمية. تتبع الصعوبة الأولى من أن الدول في بعض الأقاليم ضعيفة بحيث يكون إبراز قوتها خارج حدودها غير كافٍ أو غائباً إلى حد كبير. وبما أن "منظوراتها الأمنية موجهة نحو الداخل"، فإن هذه الدول لا تطور تفاعلات أمنية كافية داخل فضائها بصورة تؤدي إلى تشكّل مركّب أمن إقليمي. وينطبق الأمر هنا على أجزاء معينة من إفريقيا أو الدول في الجزر الصغيرة وسط المحيط الهادئ - وتتسم بأنها ضعيفة وبعيدة جداً بعضها عن بعض⁽²⁾. نجد ذلك أيضاً، وبطريقة ما، في حالة إقليم الساحل حيث الدول فيه ضعيفة⁽³⁾ ولا تملك قدرات انتشار تمكنها من إطلاق دينامية أمنية كافية لتشكيل مركّب أمن إقليمي. ويعدّ الساحل (شريط الساحل والصحراء الممتد من موريتانيا إلى السودان)، مركّباً مصغراً⁽⁴⁾ بسبب موقعه الذي يحصره ما بين الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء. بيد أن دينامية أمنية تتطور اليوم في المنطقة تحت تأثير التهديدات غير الدولية، ما تسبّب في تطور التشكيلة الأمنية إلى حد ما. ويشهد الإقليم هناك حضور قوى عظمى أيضاً كون المنطقة تشكو الضعف وتواجه أشكالاً من التهديدات وانعدام الأمن، بصورة تؤثر في مصالح الفاعلين الإقليميين والدوليين⁽⁵⁾.

(1) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 192-194.

(2) Ibid., p. 196-197.

(3) عن هذه الدول والضعف الذي تعانیه والنقاشات الخاصة بمدى سيطرتها على أراضيها، يراجع: Catriona Craven-Matthews and Pierre Englebert, « A Potemkin State in the Sahel? The Empirical and the Fictional in Malian State Reconstruction », African Security, 11 (1), 2018, p. 1-31; Abdoulaye Mohamadou, « État, pouvoirs locaux et insécurité au Sahel: l'intégration différenciée des communautés locales dans la construction de l'État-nation au Niger et au Mali », Afrique contemporaine, 265, 2018, p. 77-97; Stephen A. Harmon, Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region: Corruption, Contraband, Jihad and the Mali War of 2012-2013 (Farnham: Ashgate, 2014); Bartosz H. Satnislowski (ed.), « Para-States, Quasi-States, and Black Spots: Perhaps not States, but not 'Ungoverned Territories' Either », International Studies Review, 10 (2), 2008, p. 366-396; Angel Rebas et al., Ungoverned Territories: Understanding and Reducing Terrorism Risks (Santa Monica; Rand Corporation, 2007); Alain Antil et Aline Lebeouf, « États fragiles et terrorisme, un lien ambigu », dans Jean-Marc Châtaigner et Hervé Margo (dir.), États et sociétés fragiles: entre conflits, reconstruction et développement (Paris: Karthala, 2007), p. 191-212.

(4) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 484.

(5) Benantar, Les initiatives de sécurité au Maghreb et au Sahel : le G5 Sahel mis à l'épreuve,

تكمّن الصعوبة الثانية في الانخراط الشديد للأطراف الخارجية في مرگبات الأمن الإقليمية. وقد أخضع بوزان وويفر هذا الانخراط للدراسة باستخدام فكرة التراكب أو الاختراق (recouvrement /pénétration)، استنادًا إلى تحليل سابق كان قد قدمه بوزان⁽¹⁾. إذ تبني بوزان فكرة نظام الاختراق أو التغلغل (penetrative or intrusive system) الذي استعانت به الدراسات الإقليمية لتحليل اختراق القوى العظمى للنظم الإقليمية في حقبة الحرب الباردة⁽²⁾، ثم اقترح فكرته الخاصة عن التراكب (overlay)، ويعني "أن قوة واحدة أو أكثر تتدخل مباشرة في المرگب المحلي بحيث يؤدي ذلك إلى تقويض الدينامية الأمنية المحلية المنشأ". وينطوي التراكب، على نحو عام، على وجود كبير للقوات المسلحة التابعة "للقوى المتدخلة الرئيسة" في الإقليم المعني، وهو بذلك يختلف عن "عملية التدخل الاعتيادي" لهذه القوى نفسها في شؤون مرگبات الأمن الإقليمية المحلية. فإذا كان تدخّل هذه القوى يعزز ديناميات الأمن المحلي بصورة عامة، فإن تراكبها يرهن هذه الديناميات لنمط أكبر يشمل القوى الكبرى المتنافسة، بل وقد ينتهي إلى تبدّلها⁽³⁾. ينطبق الأمر على الشرق الأوسط، حيث يغير الوجود القوي للولايات المتحدة، العسكري على وجه الخصوص، التفاعلات الأمنية بين دول الإقليم، حتى في بعدها العربي البيني، بل بلغ الأمر أن صارت العلاقة الثنائية مع الولايات المتحدة مصدرًا للنزاع بين الدول العربية⁽⁴⁾.

ويذكر لويس كانتوري وستيفن شبيغل أن "تجربة القوى المخترقة [أظهرت

op.cit.,

(1) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 49.

(2) Louis J. Cantori et Steven L. Spiegel, The International Politics of Regions: a Comparative Approach (Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1970), p. 25.

(3) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 197-198, 219-220.

(4) على سبيل المثال، في كل مرة تمنح فيها الولايات المتحدة دولة عربية وضع الحليف الرئيس خارج حلف شمالي الأطلسي، تتسبب في حدوث خلاف بل وتوجّس وسط الدول العربية المجاورة. وقد حظيت ست دول عربية بهذا الوضع: مصر (1989)، والأردن (1996)، والبحرين (2002)، والكويت (2004)، والمغرب (2004)، وتونس (2015). أما البلدان الأخرى في المنطقة التي حظيت بالوضع نفسه فهي إسرائيل (1989)، وباكستان (2002)، وأفغانستان (2012).

أنه] من الأسهل فرض الصراع بدلاً من التعاون بين أعضاء نظام تابع"⁽¹⁾. يتفق بوزان مع كانتوري وشيغل، ويضيف أن الفاعلين الخارجيين حين يتصرفون وفقاً لمصالحهم، فإن "نمط العداء المحلي يعدّ أسهل الطرق لاختراق مركب محلي". ومع ذلك، ثمة "استثناء رئيس" على قاعدة كانتوري وشيغل هو لجوء القوى الخارجية إلى التراكم المباشر. ويمكنها عبر فرض وجودها على الفاعلين المحليين، أن تغير أنماط العداء المحلية (دور الولايات المتحدة في السلام المصري الإسرائيلي على سبيل المثال)⁽²⁾. كما أن التراكم ليس بالضرورة نتاج إرادة التدخل من لدن القوة العظمى لأن الفاعلين المحليين قد يطلبون تدخل الفاعلين الخارجيين في النزاعات المحلية⁽³⁾. يحاجّ لايك بأن مشكلة الأمن الإقليمي ليس لها بالضرورة "حل إقليمي"⁽⁴⁾. وعلى الرغم من أن وجهة نظره تعدّ صحيحة تحت ظروف معينة (مثل غزو العراق للكويت)، فإنها تتعارض مع المنظور الذي تدافع عنه دول جنوب شرق آسيا، لا سيما في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومفاده الدعوة إلى "الحل الإقليمي للمشكلات الإقليمية"⁽⁵⁾، بل والمنظور الذي تدعمه البلدان الإفريقية وأوروبا عبر فكرة "الحلول الإفريقية لمشكلات إفريقيا"⁽⁶⁾.

تتعلق الصعوبة الثالثة بتعيين حدود مركّب الأمن الإقليمي، ويرى بوزان أن ذلك ينتج من أوضاع تتضمن شكليْن أو أكثر من أشكال الاعتماد الأمني المتبادل بين مجموعة من الدول المنتمية، مع ذلك، إلى مركّب واحد. ينطبق هذا خاصة على مركّب الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، الذي يتكون من أربعة مركّبات فرعية، في كل منها فاعلون رئيسون: الخليج (إيران، العراق، السعودية)؛ القرن

(1) Cantori and Spiegel, *The International Politics of Regions*, op.cit., p. 33.

(2) Buzan, *People, States and Fear*, op.cit., p. 214-215.

(3) Morgan, « Regional Security Complexes and Regional Orders », op.cit., p. 40.

(4) Lake, « Regional Security Complexes : a Systems Approach », op.cit., p. 58.

(5) Amitav Acharya, *Constructing a Security Community in Southeast Asia: ASEAN and the Problem of Regional Order* (Londres: Routledge, 2001), p. 80.

(6) « For a Renewed Impetus of the Africa-EU Partnership », Joint Communication to the European Parliament and the Council, European Commission, Brussels, 04/05/2017 JOIN(2017) 17 final, p. 7 – <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=JOIN:2017:17:FIN&from=EN> [consulté le 20/06/2018].

الإفريقي (إثيوبيا، السودان، الصومال)؛ شرق المتوسط (إسرائيل، سورية، مصر)؛ المغرب العربي (الجزائر، المغرب، ليبيا). وعلى الرغم من أن هذه المركبات الفرعية الأربعة لها دينامياتها الخاصة التي تميز بينها، فإن "ثمة تفاعلات عابرة للحدود داخل مركب الشرق الأوسط تكفي لتسويغ الحديث عن تكوين كيان أوسع في صورة وحدة إقليمية أساسية". والتفاعلات العابرة للحدود بين هذه المركبات الفرعية هي على جانب من الأهمية؛ فتفاعلات بعض الدول تتجاوز هذه المركبات الفرعية (سورية ومصر في مركب الخليج الفرعي، والسعودية ومصر في القرن الإفريقي). وكل الدول العربية تقريباً، وبطريقة ما، "تعارض إسرائيل" التي تثير تنافسات بين الدول العربية والدول الإسلامية. وتوفر جامعة الدول العربية منتدىً شرعياً يربط بين شؤون مختلف المركبات الفرعية في الشرق الأوسط. كما أنها تسهم في التمييز بين الشؤون الأمنية التي تخص الشرق الأوسط، من تلك الخاصة بأوروبا وأجزاء أخرى من آسيا. ويسود تعقد تفاعلي مماثل في أوروبا أيضاً، حيث توجد الكثير من المركبات الفرعية مُدرجة في المركب الأوروبي⁽¹⁾. وحين يتعلق الأمر بمركبات الأمن الإقليمية التي تحتوي على ثلاثة أو أكثر من مراكز القوة، مثل المركبات الفرعية في مركب الأمن الإقليمي الشرق أوسطي، تكون ثمة إمكانيات أكبر لحدوث تغير كبير في أنماط العداء. لكن وعلى الرغم من ذلك، فإن تسوية نزاع ثنائي كبير (كما بين مصر وإسرائيل على سبيل المثال) لا يغير بالضرورة من "النمط العام، وهو في هذه الحالة العداء الإسرائيلي-العربي. ويمكن أن تظهر صراعات جديدة تغير الأولويات المعطاة للصراعات القديمة"⁽²⁾، مثلما يتضح اليوم من تراجع القضية الفلسطينية في الأجندة السياسية العربية بفعل الآثار التي خلفتها الحروب في سورية واليمن، وقبلها التنافس السعودي-الإيراني الذي وجد في هذه الحروب أرضية خصبة للمواجهة.

ويميز بوزان الفاعلين الكبار من الفاعلين الصغار. غالباً ما تشتمل مركبات الأمن الإقليمية، بسبب كونها "كيانات جغرافية في جزء منها"، على عدد من الدول الصغرى ذات القوة المحدودة نسبياً مقارنة بقوة جيرانها، يمكنها أن

(1) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 199.

(2) Ibid., p. 214.

تُحدث تأثيرًا صغيرًا في بنية المركب. وفي حين يرتبط أمن هذه الدول الصغرى ارتباطًا وثيقًا بالنمط الذي ترسيه الدول الرئيسة في مركب الأمن الإقليمي، فإنها قد تشكل مصدر تهديد بسبب الآثار المحتملة الناتجة من اصطفاقاتها حيال السياسات التي تخص بعض هذه الدول الرئيسة، مثلما توضحه حالة بعض بلدان الخليج (البحرين على وجه الخصوص) والمغرب العربي (موريتانيا، تونس)⁽¹⁾.

أخيرًا، لتحليل الخطوط الجغرافية والتفاعلية المساعدة في التعرف على حدود مركبات الأمن الإقليمية، يستخدم بوزان مفهوم الدولة الفاصلة (insulator). ينطبق ذلك على مثال تركيا الواقعة بين أوروبا والشرق الأوسط، أو دول الساحل (من موريتانيا إلى السودان) الواقعة بين الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء. حيث تختلف الروابط في كل مركب بحسب الدول وحتى الأقاليم⁽²⁾. يصير بوزان وويفر على أن أمن الأقاليم يشكل نظامًا فرعية تكون التفاعلات الأمنية الأساسية فيها محلية الطابع لأن الدول تتوجس من جيرانها وتحالف بالنتيجة مع فاعلين إقليميين آخرين. كما تشكل الحدود بين الأقاليم - التي غالبًا ما تتحدد تحديدًا جغرافيًا - مناطق تميزها تفاعلات ضعيفة، أو تحتلها دولة فاصلة (تركيا وأفغانستان وبورما على سبيل المثال). وهنا تجد الدولة الفاصلة نفسها عالقة بين منطقتين لا تملك ما يكفي من القوة لتوحيدهما. "يشير" مفهوم المنطقة الفاصلة، الذي تنفرد به نظرية [مركبات الأمن الإقليمية]، [إلى] موقع جغرافي تشغله وحدة واحدة أو أكثر، حيث تتجاوز ديناميات أمن إقليمي عريضة دون أن تتفاعل. ولا ينبغي الخلط بين هذا وبين الفكرة التقليدية عن الدولة العازلة (buffer state)، التي تحتل "موقعًا وسط نمط أمنة قوي لا على حافته"⁽³⁾. وانطلاقًا من هذا التصنيف، يحتاجان بأن مركبات الأمن الإقليمية "حصرية"، وأن التشكيلة العالمية ثلاثية المستويات: المركبات الأمنية الحصرية؛ والدول الفاصلة؛ والفاعلون العالميون⁽⁴⁾.

(1) Ibid., p. 195-196.

(2) Ibid., p. 195-196.

(3) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 41.

(4) Ibid., p. 48-49

تأثرت تحليلات بوزان⁽¹⁾، وتلك التي طورها لاحقاً مع ويفر، بالتصنيف الذي وضعته الدراسات الإقليمية "الكلاسيكية". ويمكن عدّ تحليلاتهما نوعاً من التحيين لهذا التصنيف منظوراً إليه من عدسة الأمن. فقد مايزت هذه الدراسات، في تحديدها أعضاء النظام الإقليمي système régional، بين دول القلب أو دول المركز (core states)؛ ودول الأطراف (non-core states)؛ ودول الهامش (peripheral states)؛ ونظام الاختراق والتغلغل (penetrative intrusive system)⁽²⁾. وفي مفردات بوزان وويفر، تتوافق هذه المفاهيم على

(1) لا يستشهد بوزان بهذا التصنيف حتى لو استخدمه من منظور أمني على نحو ما. وقد أشار إليه في سياق مراجعته الوجيزة لتحليلات بعض المؤلفين (الدراسات الإقليمية والنظم الفرعية). يراجع: Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 189.

(2) تمثل دول القلب محور التفاعلات الرئيسة داخل هذا النظام، وهي التي تحدد طبيعته ومناخه السياسي. أما دول الأطراف فهي تلك الدول الأعضاء في النظام لكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النظام، لاعتبارات جغرافية و/أو سياسية. تتسم التفاعلات في النظام الفرعي بالدينامية، حيث تتغير مواقع دول القلب من مرحلة إلى أخرى وتبعاً للظروف. أما دول الهامش فتقع على هامش النظام الفرعي، فهي على تخومه لكنها ليست جزءاً منه لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. ودول القلب ودول الأطراف أكثر تجانساً وتضامناً من دول الهامش التي تتسم بأنها غير متجانسة ولديها تطلعاتها خارج النظام الفرعي. وتتسم التفاعلات بين النظام الفرعي والهامش (الدول الهامشية) بأنها أهم من التفاعلات فيما بين الدول الهامشية. كما يمكن أن تؤدي الدول الهامشية دوراً داخل النظام الإقليمي بمساعدة قوة كبرى لوجود علاقات عدائية مع دول النظام الفرعي أو النظام برمته. أما نظام الاختراق فيشير إلى تأثير القوى الخارجية في النظام الإقليمي ووحداته. يتحقق هذا الاختراق بوسائل مختلفة (مثل المساعدات الاقتصادية، والقروض، والمساعدة التقنية، والتحالفات العلنية أو السرية، إلخ). وتؤثر حدة الاختراق في النظام الإقليمي ومن ثم في العلاقات بين وحداته، ويمس هذا التأثير بنية العلاقات عبر الحد من الصراع وتشجيع التعاون أو العكس. يتعاضم تركيز الدول الهامشية والقوى الكبرى على دول القلب اعتماداً على أهميتها، بطريق التعاون أو الصراع، خدمة لمصلحتها الخاصة. كما يمكن أن تطلب دولة من دول القلب في النظام الإقليمي مساعدة قوة كبرى في حالة صراع مع دول أخرى في منطقة القلب. أخيراً، تعد الطبيعة العدائية للعلاقة الإقليمية بين النظام الإقليمي والهامش عنصراً مهماً في الحفاظ على النظام بصفته كلاً. يُراجع: مطر وهلال، النظام الإقليمي العربي، ص 27 - 28؛

Thompson, « The Regional Subsystems... », art.cit., p.107-111; Feld and Boyd, « The Comparative Study of International Regions », op.cit., p. 27-28; Cantori and Spiegel, The International Politics of Regions, op.cit., p. 25.

التوالي مع الدول الكبرى؛ والدول الصغرى؛ والدول الفاصلة؛ والتراكب. لذلك يمكن القول إنهما استلهما دراسات النظم الإقليمية ليقدمتا نظريتهما عن مركبات الأمن الإقليمية، فركزا فيها على متغير (حصري) هو الأمن، وأقحما المنظور البنائي.

تؤثر القوى المخترقة في جميع التفاعلات الإقليمية، سواء تعلق الأمر بقلب النظام الإقليمي أم بهامشه.

الفصل الثاني

مركب الأمن (الشروط، الأنماط، الآثار الخارجية)
والنظام الإقليمي

ما الظروف التي يتوَدَّ فيها مرَّكَب الأمن؟

يقول بوزان إن مرَّكَب الأمن الإقليمي "يوجد حيث تتمايز مجموعة من العلاقات الأمنية من السياق العام (...). فتكون أشكال الاعتماد المتبادل في مجال الأمن بين أعضاء المجموعة أشد تركيزًا مما هي عليه بين أعضائها والدول خارجها. لذلك سترتسم الحدود بين هذه المجموعات عبر اللامبالاة النسبية المصاحبة لمدرجاتها عن الأمن والتفاعلات بينها"⁽¹⁾. فروابط انعدام الأمن الشديد بين إيران والعراق تدرجهما في مرَّكَب الأمن الإقليمي نفسه، بينما يشير الضعف النسبي لمثل هذه الروابط بين إيران وباكستان إلى وجود حدود بين مرَّكَبين للأمن الإقليمي. كما يحتاج بأن أنماط الحرب يمكنها أن تكون دليلًا على وجود مرَّكَب أمن إقليمي. ويتجلى هاهنا الوزن المعطى لمنظور الصراع في تصويره عن المرَّكَب الأمني. فيرى أن الحروب المختلفة التي نشبت في جنوب آسيا لم يكن لها تأثير في جنوب شرق آسيا أو الخليج، تمامًا كما لم يكن للحروب الكبرى في المنطقتين الأخيرتين سوى تأثير محدود نسبيًا في الأولى. فتثبت هذه الآثار المحدودة جدًّا للاضطرابات في الجوار "وجود نماذج" من الأنماط الأمنية في آسيا، مما يشير إلى وجود ثلاث مرَّكَبات "محلية متميزة" للأمن الإقليمي. بالنتيجة فإن "خطوط الصداقة والعداء الفردية [وكذلك] اللامبالاة بين الدول" هي التي تحدد وجود مرَّكَب الأمن الإقليمي بدلًا من "فكرة الوعي الذاتي بالنظام الفرعي". لذلك، فإن اعتراف الفاعلين بإقليمهم بوصفه نظامًا إقليميًا ليس شرطًا لوجود مرَّكَب أمني. إذ يمكن لمرَّكَب الأمن الإقليمي، شأنه في ذلك شأن توازن القوى، "أن يوجد ويعمل على نحو مستقل" سواء اعترف بوجوده فاعلون محليون أكثر أم لم يفعلوا. بيد أن هؤلاء الفاعلين "يتعرَّفون على خطوط التهديد الخاصة" التي قد يتعرضون لها، وإلا فلن يكون لفكرة مرَّكَب الأمن الإقليم معنى⁽²⁾.

إن الدول على نحو عام، أكثر وعيًا بالتهديدات التي تشكّلها الدول الأخرى عليها مقارنةً بتلك التي تشكّلها هي للغير. ومسألة الاعتراف هذه، مثلما يقول

(1) Buzan, *People, States and Fear*, op.cit., p. 192.

(2) *Ibid.*, p. 192-193.

بوزان، تحيل إلى اختلاف تحليلي بين النماذج القائمة على توازن القوى التي لا تتطلب، عموماً، أن يدرك الفاعلون النمط الذي يصوغ سلوكهم، وبين النظم الفرعية (sosus-systèmes) التي تتطلب مثل هذا الوعي الذي يساهم في تحديد النظام الفرعي. فإذا ما حدث الاعتراف، فيمكنه أن يؤثر في سياسات الفاعلين، بحيث يصيرون أكثر وعياً بسياقهم العلائقي. وكذا فليس المهم هاهنا وعي الفاعلين بقدر ما تهتم تنافساتهم؛ إذ هي العنصر الذي يهيكل مركبات الأمن الإقليمية. ويسهم وجود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الآسيان، دول مجلس التعاون الخليجي، مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية، إلخ) في تحديد خطوط التنافس الإقليمي. ففي جنوب آسيا، يتعرّف مركب الأمن الإقليمي بوساطة التنافس بين الهند وباكستان، وفي الخليج بالتنافس الثلاثي بين إيران والعراق والسعودية...⁽¹⁾. ويتفق التحليل الذي يقدمه لايك مع تحليل بوزان وويفر في مواضع معينة، ومنها الطابع غير القصدي: إذ قد تكون الدول على دراية بالاعتماد المتبادل بينها، لكن ذلك لا يشكل شرطاً مطلوباً. ذلك أنّ "فهم (السمة الإقليمية) (regionness) ليس ضرورياً" حتى تؤثر التفاعلات في سلوكيات الدول في نظام محلي ما وتقيدها⁽²⁾.

وقد بحث بوزان وويفر في مسألة تشكّل مركب الأمن الإقليمي بعمق أكبر؛ فاعتبرا أنّ أبسط نموذج للإقليم غير المهيكّل (non structuré)⁽³⁾ على المستوى الأمني هو الذي تكون وحداته ضعيفة جداً، بوصفها قوى لا تولّد "اعتماداً أمينياً متبادلاً على المستوى الإقليمي"، ولا يمكنها أن تنشر قوتها خارج حدودها. يجب أيضاً أن تؤخذ العزلة الجغرافية في الحسبان، لأنها تجعل التفاعلات صعبة (مثل الجزر المنفصلة في المحيطات). لذلك، لا يمكن أن يوجد المركب إذا لم تصر الوحدات مصدر انشغال أمني بعضها تجاه بعض⁽⁴⁾. لكنهما يضيفان أن الواقع أشد تعقّداً من هذا التصور النظري، وجزر جنوب المحيط الهادئ فقط يمكنها أن تتوافق مع مثل هذا النموذج. لذلك يتبقّى أن نعرف متى تصير

(1) Ibid., p. 192, 194.

(2) Lake, « Regional Security Complexes: a Systems Approach », op.cit., p. 48.

(3) أي الذي ليست له بنية محددة (المترجم).

(4) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 62-63.

التفاعلات الأمنية كافية "للبدء في توليد بنية إقليمية في مجال الأمن". للإجابة على هذا السؤال، اعتبر الأقاليم غير المهيكلة "مرکبات أمن إقليمية في طور التكوين" (complexe de sécurité en devenir)، واقترحا لذلك "مفهومين وسيطين". يشير مفهوم ما قبل المركب (pré-complexe)، إلى "مجموعة من العلاقات الأمنية الثنائية التي يبدو أن لديها القدرة الكامنة على الانخراط معاً في مركب أمن إقليمي، لكنه مركب لم يحقق بعد روابط متقاطعة كافية بين وحداته للقيام بذلك". ينطبق ذلك خاصة على القرن الإفريقي. ثم هناك المركب الابتدائي (proto-complexe)، الذي يتوافق مع وضع "يوجد فيه اعتماد أمني متبادل واضح وكاف لترسيم حدود الإقليم وتمييزه من جيرانه، لكن الديناميات الإقليمية لا تزال [مع ذلك] باهتة جداً وضعيفة بحيث لا يمكن التفكير في الإقليم بوصفه مركب أمن إقليمي مكتمل". وينطبق الأمر هنا على غرب إفريقيا خاصة. فالمرکبات الابتدائية هي مرکبات أمن إقليمية متشكلة لكن الاعتماد الأمني المتبادل بين وحداتها ضعيف. ولذلك استنتج بوزان ويفر أن تشكل مركب الأمن الإقليمي أمر يصعب في الأقاليم التي تكون فيها قدرات التفاعل ضعيفة⁽¹⁾.

وتغيب مرکبات الأمن الإقليمية حين "لا يولد الفاعلون المحليون أنماطهم الخاصة من الاعتماد الأمني المتبادل". وفي نهاية المطاف، ثمة طرفان لا تتشكل فيهما هذه المرکبات أو لا يمكنها أن تتشكل: التراكب والأقاليم غير المهيكلة على المستوى الأمني⁽²⁾. لكن تحليلاتهما المتعلقة بأجزاء معينة من إفريقيا في حاجة إلى مزيد من الدقة والتحيين، لا سيما بخصوص القرن الإفريقي والساحل، فالقرن الإفريقي ينطبق عليه بحسبهما مفهوم ما قبل المركب، أما الثاني فيعدّنه مركباً ابتدائياً. وقد أثبتت سونيا لو غوريليك أن ثمة مركباً أمنياً في القرن الإفريقي بفعل الأمانة المزدوجة للإرهاب والإسلاموية من جهة، والسياسة الإثيوبية من جهة أخرى⁽³⁾. أما في منطقة الساحل، فالوضع الأمني، خاصة عبر

(1) Ibid., p. 64, 233.

(2) Ibid., p. 61.

(3) Sonia Le Gouriellec, « Sécuritisation et construction d'un complexe de sécurité régional dans la Corne d'Afrique », *Études internationales*, 49 (1), 2018, p. 83-104.

المبادرات الأمنية في الإقليم والتفاعلات الناتجة منها - لا سيما مجموعة دول الساحل الخمس، يدلّ على وجود مركّب أمني في إقليم الساحل أيضاً، وذلك بفعل تأثير أمنة الإرهاب من جهة، والسياسة التي تتبعها دول الإقليم من جهة أخرى، ومنها تشاد التي تمثل القوة الرئيسة في مجموعة دول الساحل الخمس⁽¹⁾.

هل يتوافق مركّب الأمن مع النمط الصراعى بالضرورة؟

يشدد بوزان على الاعتماد المتبادل القائم على الخصومة بقدر تشديده على الاعتماد المتبادل القائم على المصالح المشتركة، لكنه يؤكد أن نمط الصداقة/العداء هو السمة الرئيسة في مركّبات الأمن الإقليمية، وأن السمة الثانية هي توازن القوى⁽²⁾. ويبدو أن تحليله يندرج ضمن تصور كارل شميت القائل بالتمييز أو التعارض بين الصديق والعدو الذي تتجمّع الشعوب وفقه⁽³⁾. واستناداً إلى ثنائية صديق/عدو، تشمل مركّبات الأمن الإقليمية مجموعة واسعة تمتد من الجماعة الأمنية حيث الصداقة التامة (all amity)، إلى التشكّل الصراعى حيث العداء التام (all enmity)، مروراً بالمنظومة الأمنية (العداء الخاضع للسيطرة)⁽⁴⁾. ويبعد بوزان التعاون من مركّبات الأمن الإقليمية ويجعل العداء عنصراً جوهرياً ومهيكلًا فيها، على نحو يختزل هذا النمط إلى طرف سلبي وواحد (العداء). والواقع أن بوزان يؤكد أن العامل الرئيس الذي يحدد مركّبات الأمن الإقليمية هو وجود "مستوى عالٍ من التهديد/الخوف الذي تشعر به على نحو متبادل

(1) Benantar, Les initiatives de sécurité au Maghreb et au Sahel, op.cit.,

(2) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 190.

(3) يقول شميت إن «التمييز النوعي للسياسي، الذي يمكن أن تُعزى إليه الأفعال والبواعث السياسية كافة، هو التمييز بين الصديق والعدو. ويقدم هذا التمييز تعريفاً يرقى إلى مرتبة المعيار». وينبغي أخذ مفهومَي الصديق والعدو «بمعناهما الملموس والوجودي».

Carl Schmitt, La notion de politique, théorie du partisan, Paris, Flammarion, 1992, p. 63-64, 67.

{يمكن الاطلاع على ترجمة عربية لهذا الكتاب في: كارل شميت، مفهوم السياسي، ترجمة سומר المير محمود (القاهرة: مدارات للنشر والتوزيع، 2017) - المترجم}

(4) Buzan, « Introduction: the Changing Security Agenda in Europe », op.cit., p. 10.

دولتان أو أكثر من الدول الرئيسة". ثمة غلبة مزدوجة في تصور بوزان في واقع الأمر: غلبة العداء على الصداقة؛ وغلبة نمط الصداقة/العداء على توزيع القوة ضمن مركب الأمن الإقليمي. وتفسّر الغلبة الثانية، حسب رأيه، بأن توزيع القوة في المركب "يحدد إمكانات الاصطفاف، [بينما] تحدد أنماط الصداقة والعداء مجمل طابع العلاقات داخل الإقليم"⁽¹⁾. ما يعني أنه يتبنى منطقاً نيو واقعياً. يضاف إلى ذلك قوله إن الواقعية الجديدة تؤكد أن النظام الدولي يتكون من أعداء ومتنافسين، وأن القطبية تتعلق بالأمن العسكري والسياسي⁽²⁾. لقد اختزلت مركبات الأمن الإقليمية، على هذا النحو، إلى النمط الصراعى!

بحسب بوزان وويفر ودي وايلد، "يجسد الشرق الأوسط، بانقساماته العميقة وصراعاته المتكررة، ومن نواح كثيرة، نمطاً مثاليًا عن المركب الأمنى الإقليمي اليوم. كما أن الشواغل الأمنية المجتمعية تتجمّع داخل الإقليم إلى حد كبير"⁽³⁾؛ بل ويوصف الشرق الأوسط بأنه "تشكّل صراعي مزمن"⁽⁴⁾. وهذا المنظار الصراعى يحدّد الجانب الآخر المعترف به في الطيف الذي تمتد عليه مركبات الأمن الإقليمية، ونعني به الجماعة الأمنية في هذه الحالة. وبذلك، يبدو أن هذا التحليل يقلل من شأن إمكانات التعاون بين الدول، ما يجعل مركبات الأمن الإقليمية عالمًا صراعياً.

جرّ هذا الخيار الاختزالي على بوزان انتقادات. فقد لحظ بيل مكسويني، وهو من صاغ تسمية "مدرسة كوبنهاغن" للدراسات الأمنية⁽⁵⁾، أن مركب الأمن الإقليمي، في منطق بوزان، "يجري تعريفه عبر سلسلة متصلة تمتد من الشواش

(1) Buzan, *People, States and Fear*, op.cit., p. 190, 193-194, 213.

(2) Barry Buzan, *From International to World Society: English School Theory and the Social Structure of Globalisation* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 106.

(3) Buzan, Wæver and de Wilde, *Security: a New Framework for Analysis*, op.cit., p. 133.

(4) Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, op.cit., p. 187.

عن الصراعات في الشرق الأوسط، راجع:

Pierre Blanc et Jean-Paul Chagnollaude, *Violence et politique au Moyen-Orient* (Paris: Presses de Sciences Po, 2014); Hamit Bozarslan, *Une histoire de la violence au Moyen-Orient: de la fin de l'Empire ottoman à al-Qaïda* (Paris: La Découverte, 2008) ; Beverly Milton-Edwards and Peter Hinchcliffe, *Conflicts in the Middle East Since 1945* (London: Routledge, 2001).

(5) Bill McSweeney, « Identity and Security: Buzan and the Copenhagen School », *Review of International Studies*, 22 (1), 1996, p. 81 (p. 81-93).

(chaos) في أحد طرفيها، إلى الجماعة الأمنية في الطرف الآخر. لكن القسم الأكبر من المناقشات بشأن المفهوم لا تشير إلى نطاق العلاقات التي تقدمها السلسلة المتصلة (continuum) كلها، بل إلى العلاقات الصراعية⁽¹⁾. ويشكك هذا الخيار الاختزالي لصالح طرف وحيد في تعريف المركب أيضاً. فيشير مكسويني إلى أن تعريف مركب الأمن الإقليمي الذي اقترحه بوزان محايد لأنه لا يحدد ما إذا كان النمط الكامن وراء المركب صراعياً أم تعاونياً؛ وأنه جرى تأكيد هذا الحياد في كتاب بوزان عبر الإشارات المتعددة عن مصطلح "الاعتماد الأمني المتبادل" الذي يعبر عن فكرة الحياد نفسها. لكن بوزان يتبنى مفهوماً صراعياً على الرغم من هذا التعريف المحايد لمركبات الأمن الإقليمية. ويحاجج مكسويني بأن هذا الالتباس ناتج عن التباس آخر يجسده الخلط بين المركب الأمني والجماعة الأمنية الوارد في الطبعة الأولى من كتابه. فيقول إن بوزان أورد في الطبعتين من كتابه تعريفاً محايداً لمركب الأمن الإقليمي الذي يشمل مجموعة من التشكيلات التي تمتد من الصراع إلى التعاون، ما يعني استمرار الارتباك في استخدام المصطلح بحيث وحدها مركبات الأمن الإقليمية الصراعية هي التي تحظى بالاهتمام في التحليل النظري. ويكشف مكسويني في هذا الموقف البوزاني عن الاهتمام الواقعي بـ "العلاقات الصراعية المهيكلة [على حساب] العلاقات التعاونية المهيكلة التي تشكل [امكانياتها] شرطاً لفهم مفهوم (الفوضى الناضجة)"⁽²⁾.

ويسير أميتاف أتشاريا في خط النقد نفسه، فيقول إن مركبات الأمن الإقليمية، في تصور بوزان، تستند إلى ثنائية صديق/عدو، في حين يجري فهم جزء مهم منها على أساس الاعتماد المتبادل القائم على التنافس بدلاً من الاعتماد المتبادل القائم على المصالح المشتركة.⁽³⁾ ونعثر على التحليل نفسه عند مورغان؛ فيقول إن بوزان يحاجج بأن ميزة مركبات الأمن الإقليمية هي أنماط الصداقة/العداء، "في حين أنه يعتقد أن معظم المركبات تنشأ في أساسها من

(1) McSweeney, Security, Identity and Interests, op.cit., p. 63.

(2) Ibid., p. 63-64.

(3) Acharya, Constructing a Security Community in Southeast Asia, op.cit., p. 41.

أنماط العلاقات الصراعية (...) و [أنها] يمكن أن تتنوع في الدرجة"⁽¹⁾. خلاصة القول إن مركّبات الأمن الإقليمية في تحليل بوزان، تعتمد في أساسها على العدا لا على الصداقة، ويحكمها الخوف والشك.

وتختلف مركّبات الأمن الإقليمية، التي تقوم على التفاعلات الصراعية أكثر مما تقوم على العلاقات التعاونية، عن الجماعات (التعددية) التي اقترحها كارل دويتش⁽²⁾؛ لأنه إذا كان البُعد الصراعي هو العلامة المميزة في مركّبات الأمن الإقليمية، فتصوّر بوزان إذاً يعاكس تصور دويتش. وهنا يرى داريو باتيستيلّا أن تطبيق [بوزان] مفهوم مركّب الأمن الإقليمي على الأقاليم (الشرق الأوسط، أمريكا الجنوبية، جنوب إفريقيا...) "التي تتميز بدرجة عالية من السمة الصراعية المسلحة الفعلية أو الكامنة، قلب منظور دويتش" عن الجماعات الأمنية. إذ [ألقي] دويتش [الضوء على ظهور جزر للأمن الإقليمي في بحر لجج غير متكامل، في حين أكد بوزان، بخلافه، أن ثمة بقايا إقليمية من (الفوضى غير الناضجة) لا تزال قائمة على الرغم من تطور النظام الدولي نحو (الفوضى الناضجة)"، حتى وهو يعترف بوجود مركّبات أمن إقليمية ذات بواعث سلمية⁽³⁾، وأن الجماعات الأمنية هي الطرف الودّي الآخر في مركب الأمن. إنّ هذا المنظار القائم على ثنائية صديق/عدو، والذي اختزل إلى طرف واحد، يجعل من تطبيق مركّبات الأمن الإقليمية على أقاليم معينة أمراً صعباً من دون إجراء تعديل مسبق. ونرى هنا أيضاً كيف يختلف وضع غرب المتوسط: فالنموذج السائد فيه هو نموذج المتممين إلى الداخل/المتممين إلى الخارج (insiders/outsiders) لا الأصدقاء/الأعداء⁽⁴⁾.

واعتمد بوزان وويفر خيار النمط الصراعي عنصراً مهيكلًا لمركّبات الأمن الإقليمية مرة أخرى على الرغم من الانتقادات؛ فبحسبهما "النموذج القياسي في المركّبات قائم على نمط التنافس وتوازن القوى، وأنماط التحالف بين

(1) Morgan, « Regional Security Complexes and Regional Orders », op.cit., p. 31.

(2) Ayoob, « From Regional System to Regional Society: Exploring Key Variables in the Construction of Regional Order », art.cit., p. 250.

(3) Dario Battistella, Théories des relations internationales, 5è éd (Paris: Presses de Sciences Po, 2015), p. 507.

(4) يراجع الفصل الرابع من هذا الكتاب.

القوى الرئيسة داخل الإقليم: ويمكن أن تضاف إلى هذا النمط الآثار الناتجة من اختراق القوى الخارجية⁽¹⁾. وعلى النحو الذي أشرنا إليه آنفاً، يرى بوزان أن العامل الرئيس الذي يحدد مركّب الأمن الإقليمي هو المستوى العالي من التهديد والخوف الذي تشعر به الدول الرئيسة في المنطقة بعضها حيال بعض. إضافة إلى ذلك، يؤكد بوزان وويفر أن "الجوار يزيد من التفاعل في المسائل الأمنية أكثر مما يفعل في الشؤون الاقتصادية"⁽²⁾. وفي هاتين الفكرتين، النمط الذي يقدمانه أضيّق من اللازم، ما يجعله لا يتفق مع الوقائع الإقليمية المختلفة والمتنوعة. فلا يمكن تطبيقه بهذه الصفة على غرب المتوسط لأن نمط العداء لا يحدد بنية الأمن الإقليمي هناك، لا في البعد شمال-جنوب، ولا في البعد جنوب-جنوب، وحيث الجوار الجغرافي فيه يولد تفاعلات اقتصادية كثيفة جداً. حتى وإن كانت هذه الغلبة للاقتصادي لم تطلق عملية تكامل، ولم تنجح في احتواء عملية الأمانة الجارية في العلاقات الأوروبية-مغربية، على النحو الذي سنوضحه في الفصلين الأخيرين من هذا الكتاب.

في رأي بالزك، يمكن فهم مسألة الأمن الإقليمي بالانطلاق من عاملين أساسيين لكنهما غير كافيين بالضرورة (لأن دور النخب السياسية وهويتها الاجتماعية متغير مهم في تطور الإقليم): "1) الربط التدريجي بين مختلف المجالات السياسية والاقتصادية و/أو الاجتماعية؛ 2) حدة التفاعلات الخارجية". ويترتب على ذلك، من جهة، أن الأمن الإقليمي يقوم على الاعتماد المتبادل، والذي يختلف تبعاً لعنصرين سائدين في الإقليم هما الأنطولوجيا العلائقية وتوزيع القدرات (العسكرية و/أو الاقتصادية خاصة) بين الوحدات الدولية؛ وأن هذا الاعتماد المتبادل، من جهة أخرى، قد يكون إيجابياً كما قد يكون سلبياً⁽³⁾.

خلاصة القول، يعني المنظار الأمني في مركّبات الأمن الإقليمية، الذي يختزلها تقريباً إلى أنماط صراعية بحثة، أن ديناميات مهمة تمتد من إدارة

(1) Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, op.cit., p. 47.

(2) Ibid., p. 45.

(3) Balzacq, « La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable », art.cit., p. 36.

الأزمات إلى التعاون المستمر والمنتظم مرورًا بتسوية النزاعات، لا تستوعبها المقاربة القائمة على المركبات الأمنية. بل إن منظور الصراع يتعارض مع التعريف الذي اقترحه بوزان عن مركب الأمن الإقليمي ثم أعاد صياغته مع ويفر. فالقول إن الشواغل الأمنية للدول في مركب أمن إقليمي ما، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا للحد الذي لا يمكن فهمها بمعزل إحداها عن الأخرى، يفترض أن هذه الصلة الوثيقة إنما هي صالحة في مجال التعاون كما في مجال الصراع.

مركب الأمن الإقليمي: ماذا عن العوامل الأخرى غير الأمن؟

لا تؤدي العوامل الاقتصادية، في تحليل بوزان، دورًا مهمًا في تعريف مركب الأمن الإقليمي، ذلك لأن الدول داخله تهتم بالأبعاد العسكرية والسياسية والمجتمعية للأمن في المقام الأول. ويعود ذلك لسببين. أولهما أن "هذه القطاعات هي الأشد ملاءمة لأنماط التهديد وأنماط الصداقة/العداء التي يتعرف بها الكل". ثانيهما، بخلاف العلاقات العسكرية والسياسية، فإن العلاقات الاقتصادية لا تشترط قدرًا كبيرًا من القرب الجغرافي. لذلك يمكن أن تكون ديناميات الأمن الاقتصادي مختلفة، بل وحتى ضعيفة، فللأمن الاقتصادي دينامية علائقية مختلفة عن الديناميات العلائقية للأمن السياسي والعسكري. ففي أقاليم الجنوب، يعدّ الاعتماد المتبادل في المجالات العسكرية والأمنية المحلية قوياً بينما الروابط الاقتصادية ضعيفة. والنتيجة هي أن الأمن الاقتصادي للدول، ضمن مركب أمن إقليمي معين، لا يرتبط بالعلاقات بين الدول ابتداءً. لكن ثمة استثناءات، مثل دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية التي ترتبط بعلاقات سياسية وعسكرية واقتصادية وثيقة. ويمكن للعوامل الاقتصادية، في بعض الحالات، أن تؤدي دورًا مهمًا في التحفيز على الأنماط القائمة على المصالح الخارجية في مركب أمن إقليمي معين (مثل علاقات الولايات المتحدة مع دول مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال). إضافة إلى ذلك، تؤدي العوامل الاقتصادية دورًا في تحديد قوة الدول داخل مركبات الأمن الإقليمية، بل وأيضًا في الاستقرار الداخلي لهؤلاء الفاعلين وتماسكهم. كما يمكنها أن تؤثر أيضًا في التكامل الإقليمي، ما يؤثر بدوره في الكيفية التي قد يتطور بها مركب الأمن الإقليمي. فالتشابه بين اقتصادات دول جنوب آسيا يجعلها قائمة على التنافس

أكثر مما هي قائمة على التكامل، بخلاف أوروبا. وباختصار، في حين ينبغي أن تؤخذ العوامل الاقتصادية في الحسبان عند تحليل مركبات الأمن الإقليمية، يبدو أن الشبكة التحليلية المستخدمة في دراستها "ليست ملائمة لفحص الأمن الاقتصادي بهذه الصفة، في كل الأحوال"⁽¹⁾، مثلما يقول بوزان. ولتذكر أن بوزان وويفر يستبعدان العامل الاقتصادي من تصورهما الخاص عن مركب الأمن الإقليمي. في وقت يرى باحثون آخرون أن هذا العامل ينبغي أن يعتدّ به. يحاجّ سعيد حدادي بأن العوامل الاقتصادية داخل مركب الأمن الإقليمي تحدد العلاقات التي يمكن أن توجد بين دوله وتؤثر فيها. وبما أن وجود المركب يعزز الاعتماد المتبادل القائم على الخصومات وذلك القائم على المصالح أيضاً، وبما أن درجة الاعتماد المتبادل، السلبية والإيجابية، تكون أعلى داخل المركب منها بين أعضائه والعالم الخارجي، يمكن إذاً تعريف مركب الأمن الإقليمي، بحسب حدادي، من خلال العوامل الاقتصادية؛ ووجود منظمة إقليمية والحاجة إلى مثل هذه المنظمة؛ والتهديدات الأمنية المدركة؛ والروابط الجيوسياسية والتاريخية التي يمكن أن توجد بين أعضاء المركب⁽²⁾. ينبغي أيضاً الإشارة إلى تناقض معين في تحليل بوزان: فهو يؤكد أن "المركبات الأمنية تنطوي على اعتماد متبادل قائم على الخصومة كما على المصالح المتشاركة"⁽³⁾، في حين أن الاقتصاد، الذي يستبعده من النمط الذي يقدمه، يعدّ جزءاً من المصالح المشتركة.

صحيح أن غلبة الأمن قد تغطي على العامل الاقتصادي، مهما كانت كثافته، لكن التشكيلات الإقليمية أشد تعقيداً مثلما يتضح من إقليم غرب المتوسط. ففي بعده جنوب - جنوب، يتجلى الفصل بين المجال الأمني والسياسي-العسكري من جهة، والمجال الاقتصادي من جهة أخرى، في حين أن بعده شمال - جنوب شديد التطور في جانبه الاقتصادي. ومهما يكن من أمر، يصعب تهميش العامل

(1) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 201-202.

(2) Haddadi, « The Western Mediterranean as a Security Complex: a Liaison between the European Union and the Middle East? », Jean Monnet Working Papers in Comparative International Politics, 24, 1999 - <http://aei.pitt.edu/402/1/jmwp24.htm> [consulté le 01/09/2018].

(3) Buzan, People, States and Fear, op.cit., Ibid., p. 190.

الاقتصادي في تحليل مركبات الأمن الإقليمية. تؤثر العلاقات الاقتصادية في العامل الأمني كما يتضح من حالة مركب غرب المتوسط الأمني: بالرغم من الاعتبارات الأمنية التي تغمره، فإن هذا المركب يتأثر بالعامل الاقتصادي الذي يؤثر في ديناميات الأمن فيه. كذلك لم تفقد بعض القضايا المأمنة، مثل الهجرة، بعدها الاقتصادي الأولي. وخلاصة القول، يمكن لحالات محددة أن تتوافق مع تحليل بوزان في جوانب معينة وتتعارض معه في جوانب أخرى.

ماذا عن العوامل الأخرى؟ لقد اعترف بوزان بأهمية العامل الاقتصادي، لكنه استبعده على الرغم من أنه أقحم القطاع الاقتصادي حين عمد إلى توسيع مفهوم الأمن، ثم تساءل عما إذا كان يمكن للروابط الثقافية والعرقية أن تشكل "عاملاً في تحديد" مركبات الأمن الإقليمية، وإجابته عن السؤال واضحة: فإذا كانت الأنماط الثقافية والعرقية عاملاً مهماً، فهي "تحتل المرتبة الثانية بعد نماذج إدراك الأمن وتشكل العامل الرئيس في التعريف"⁽¹⁾. ولقد قاده هذا الترتاب إلى بناء نموذج النظري على القضايا الأمنية حصراً. ثم أكد هذا الترتاب رفقاً ويفر، بل وأكد أن الأولى (الأنماط الثقافية والاقتصادية) لا تصلح للتحليل إلا إذا أخذت أنماط الأمن في الحسبان. فيقولان إنه لا يمكن استبعاد "دراسة الآثار السببية التي تحدثها الأنماط الثقافية أو الاقتصادية في أنماط الأمن على سبيل المثال. بل لا يمكن أن تظهر هذه العلاقة السببية إلا حين يجري تحديد مركب الأمن الإقليمي استناداً إلى الأمن"⁽²⁾. ما يعني أنهما يعترفان بأن هذه العوامل يمكنها أن تؤثر في مركب الأمن الإقليمي، لكنهما يقولان إنها لا تبرز إلا من خلال "أنماط الممارسات الأمنية"⁽³⁾.

لكن بوزان يبدو حذراً حين يتعلق الأمر بالوضع في أقاليم معينة. إذ يعترف بأن "الخصائص الثقافية والعرقية المشتركة بين مجموعة من الدول" يمكن أن تدفعها إلى "إيلاء المزيد من الاهتمام بعضها تجاه بعض [و] شرعة التدخل المتبادل في الشؤون الأمنية". ما ينطبق خاصة على مثال العالم العربي والإسلامي وأمريكا اللاتينية كذلك، حيث تحفز العوامل الثقافية و"تشرعن الاعتماد المتبادل

(1) Ibid., p. 196-197.

(2) Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, op.cit., p. 44.

(3) Ibid., p. 41.

في مجال الأمن" الإقليمي. وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص، "تتظافر فكرة الأمة العربية وقوى الإسلام العابرة للحدود، لتخلق مشهداً سياسياً إقليمياً كثيفاً. فالقومية العربية والإسلام يضعفان الهوية المحلية للدول ويشرعنان درجة عالية وغير اعتيادية من التداخل الأمني"، مما يحفز إنشاء المنظمات الإقليمية (جامعة الدول العربية، ودول مجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي (...). كما تسهم هذه العوامل إسهاماً قوياً في "تحديد الأشكال الرئيسة للصراع في الإقليم"، لا سيما مع الدول الثلاث غير العربية (إسرائيل وإيران وإثيوبيا)، بينها دولة مسلمة⁽¹⁾.

يتحدث بول نوبل، وقد أحسن تحليل هذه الخصوصيات التي تسم العالم العربي، عن وجود "اختلاف بالطبيعة" حين يتعلق الأمر بوصف العلاقات بين المجتمعات العربية، بسبب عوامل (تاريخية، وثقافية، ولغوية، ودينية، إلخ) ولدت شعوراً قوياً بالهوية المشتركة التي تتجاوز الهويات الوطنية. ما يجعل النظم السياسية قابلة للاختراق من الحركات المختلفة التي تعبر العالم العربي⁽²⁾. يقول نوبل إن النظام الإقليمي العربي يختلف اختلافاً جوهرياً عن النظم التقليدية للدول. إذ يبدو مثل مجموعة من الكيانات المترابطة، أو مثل نظام واحد كبير مقسم إلى أقسام متفاوتة في قابليتها للاختراق. لقد عزز الشعور والإيمان بالانتماء إلى العائلة نفسها والاشترار في الهوية العربية ضرورة التضامن العربي، ما شكّل تحدياً دائماً لشرعية الدول القائمة. وقد تولد عن هذا الضغط قدر كبير من انعدام الأمن بالنسبة للنظم القائمة. إضافة إلى ذلك، حين تصوغ الحكومة سياسة وطنية، تضطر إلى تبريرها باسم العروبة حتى تصير شرعية وإن تعارضت معها سياستها الخاصة⁽³⁾.

إذا كانت العوامل الثقافية مهمة، ينبغي إذًا أن تُدرج في التحليل حتى

(1) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 196-197.

في التصور الذي يقدمه بوزان، يمتد الشرق الأوسط من المغرب إلى عُمان ومن سورية إلى الصومال.

(2) Paul C. Noble, « The Arab System: Pressures, Constraints and Opportunities », in Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki (eds.), The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Change, 2nd ed (Boulder: Westview Press, 1991), p. 55

(3) Ibid., p. 57

نفهم الديناميات الأمنية في أقاليم مثل الشرق الأوسط فهماً أفضل. وإذا لم يستوعب الإطار النظري في تحليله مثل هذه العوامل، فكيف يمكنه إذاً التركيز على الأمن المجتمعي الذي يحيل على بعضها؟ بل إن استبعاد العوامل الثقافية من تحليل مركبات الأمن الإقليمية، في الوقت الذي أسس فيه جزء من الصرح النظري على الأمن المجتمعي، قد ينتهي إلى إضعاف التحليل كله. ومع ذلك، فإن مضاعفة المتغيرات التي ينبغي أخذها في الحسبان يمكن أن يفقد التحليل جوهره. لذا ينبغي استدعاء هذه المتغيرات، سيما الاقتصادية منها، حين تثبت لنا فائدها في فحص جوانب محددة من المكوّن الأمني الذي يظل هو الأساس في مركب الأمن الإقليمي.

التراكم بعد الحرب الباردة: تطبيق متمايز

كان التمايز في الديناميات ما بين العالمي والإقليمي هو الأصل الذي انبثقت منه دراسات النظم الإقليمية. ومن هذا المنظور خاصة خضع نظام الاختراق أو التغلغل للتحليل، ويتكون، بحسب كانتوري وشبيغل، "من المشاركة السياسية المعتمدة للقوى الخارجية في العلاقات الدولية للنظام التابع"⁽¹⁾ (النظام الإقليمي (système régional)). والفواعل المتغلغلة أو المخترقة هي قوى خارجية رئيسة تؤثر في جميع التفاعلات داخل الإقليم، سواء أكان في قلب النظام الإقليمي أم في أطرافه. وقد تبني بوزان مفهوم الاختراق وأعاد تسميته بالتراكم، ويعدّ المصطلح عنصراً أساسياً في بعث الدراسات الإقليمية ونظم الأمن الإقليمي.

ألقى بوزان وويفر الضوء على ثلاثة تأثيرات رئيسة في الأمن الإقليمي نتجت من انتهاء الحرب الباردة. أولاها أنها أنهت التراكم الذي فرضته القوتان العظميان على أوروبا، وغيرت نمط الاختراق في شمال شرق آسيا، حيث أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى ظهور مركبات أمن جديدة. وثانيها أنها غيرت طبيعة اختراق القوة العالمية لمركبات الأمن الإقليمية في الجنوب وحدة هذا الاختراق، للأفضل أحياناً وللأسوأ أحياناً أخرى. فقد بدا أن العديد من المستويات الإقليمية اكتسبت استقلالية أكبر مما كانت عليه من قبل، لعدم

(1) Cantori and Spiegel, The International Politics of Regions, op.cit., p. 25.

اكتراث القوة العالمية تجاهها⁽¹⁾. إذ خلقت نهاية الحرب الباردة، بالفعل، أنماطاً جديدة من العلاقات الإقليمية عبر تأثير مزدوج. فمن جهة، أدت إلى التقليل من حدة الصراعات الإقليمية في أقاليم معينة من العالم. وقوّضت الترتيبات التي كانت تعين في احتواء الصراعات الإقليمية من جهة أخرى. وهي في الحالتين عززت "أقلمة أكبر للأمن"⁽²⁾. في بعض مركّبات الأمن الإقليمية، "حفزت نهاية الحرب الباردة الجهود الجارية لبناء المزيد من النظم الإقليمية التعاونية وعززتها في حالات قليلة"⁽³⁾. وبهذا المعنى يرجح أن تكون مركّبات الأمن الإقليمية "الساحات الرئيسة للصراع والشؤون الأمنية"⁽⁴⁾. لكن هذه "الحرية الجديدة" لم تغير البنية العلائقية: فالمركز مهيمن أيديولوجياً واقتصادياً على الأطراف أكثر مما كان عليه خلال الحرب الباردة. وأما ثالثاً، فقد عززت نهاية الحرب الباردة التغير في طبيعة الأجندة الأمنية، والتوسيع الذي شمل الكثير من القضايا والفاعلين خارج المجال العسكري، تغيّر وتوسيعٌ أمكن ملاحظتهما بدءاً من سبعينيات القرن العشرين⁽⁵⁾.

يحاجّ مورغان بأن تنقيحاً لمفهوم مركّب الأمن الإقليمي يمكن أن يكون من حيث استقلاليته وتمييزه من النظام العالمي. لقد ولدت الحرب الباردة تراكباً قوياً إلى درجة أنه تم التخلي عن التركيز على الأقاليم؛ ولذلك تحت نهايتها على نوع من المراجعة. ثمة بعد الآن اختراق أقل للأقاليم من جانب النظام العالمي. إذ يرى بعض المحللين أن الصراعات التي تنشب اليوم هي من النوع "الإقليمي". وفي رأي آخرين، يمكننا الآن أن ندرك أن كثيراً من الحروب الكبرى وانعدام الأمن، عبر الأعوام الخمسين الماضية، كانت إقليمية في أساسها⁽⁶⁾. وينطبق الأمر على صراعات الشرق الأوسط التي لم تكن مرتبطة بالحرب الباردة في المقام الأول، فلا عجب إذاً أنها استمرت بعد نهايتها⁽⁷⁾.

(1) Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, op.cit., p. 18.

(2) Lake and Morgan, « The New Regionalism in Security Affairs », op.cit., p. 14.

(3) Ibid., p. 17.

(4) Morgan, « Regional Security Complexes and Regional Orders », op.cit., p. 27.

(5) Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, op.cit., p. 17-18.

(6) Morgan, « Regional Security Complexes and Regional Orders », op.cit., p. 27.

(7) Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, op.cit., p. 201.

يرى مورغان، بخلاف بوزان وويفر، أن الولايات المتحدة وروسيا هما عضوان كاملان في مركّب الأمن الإقليمي الأوروبي، وأن استخدام مفهوم التراكب لتفسير هذا الوضع ينطوي على إشكالية: "طالما كانت الولايات المتحدة وروسيا، ولا تزالان، عضوين نشطين في هذا المركّب الأمني لأن مصالحيهما الأمنية ومصالح الأعضاء الآخرين فيه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً. والزعيم أنهما «خارج» نظام الأمن في أوروبا أمر لا يمكن المحاجّة به"⁽¹⁾. ويمكن الدفع بالملاحظة نفسها في حالة الشرق الأوسط. نعم، لقد أشار بوزان وويفر، بالفعل، إلى أن الصراعات في الشرق الأوسط لم تنته مع نهاية الحرب الباردة لأنها وعلى وجه التحديد، لم ترتبط بدنامياتها الصراعية، لكن الشرق الأوسط لا يزال أكثر الأقاليم المعرّضة لاختراق القوى الكبرى. فلا تزال الولايات المتحدة حاضرة في كل مكان من هذا المركّب؛ حيث التراكب الناتج عن نفوذها/ وجودها لا يقل أهمية عن الذي كان زمن الحرب الباردة، إن لم يكن يفوقه أهمية⁽²⁾. ودخلت روسيا أيضاً المشهد الإقليمي بقوة، بفعل الأزمة في سورية⁽³⁾، ثم الأزمة الليبية في الآونة الأخيرة. لقد تحررت الديناميات الإقليمية بعد نهاية الحرب الباردة وهذا واقع ولا شك، لكننا ينبغي أن نضعه في منظور نسبي بحيث لا ينطبق الأمر إلا في حالة الأقاليم التي لا يعتبرها الفاعلون الرئيسون ذات أهمية حيوية بالنسبة لأمنهم. وفي نهاية الأمر، لا تعني نهاية الحرب الباردة نهاية التراكب ولا حتى تراجعهم. وثمة إقليمان يدللان على استمراريته بحدّة بعض الشيء أحدهما رئيس هو أوروبا، وثنائهما ثانوي هو الشرق الأوسط. أما المركّب الفرعي المغربي،

(1) Morgan, « Regional Security Complexes and Regional Orders », op.cit., p. 29.

(2) عن الولايات المتحدة والشرق الأوسط يراجع على سبيل المثال: Joel Migdal, *Shifting Sands: the United States in the Middle East* (New York: Columbia University Press, 2014); Fawcett, *International Relations of the Middle East*, op.cit. ; Ivo Daalder, Nicole Gnesotto and Philip Gordon (eds.), *Crescent of Crisis: US-Europe Strategy for the Greater Middle East* (Washington/Paris: Brookings Institution Press/European Union Institute for Security Studies, 2006).

(3) Igor Delanoë, « Retour au Moyen-Orient, ou le succès du 'pivot oriental' de la Russie », dans Bertrand Badie et Dominique Vidal (dir.), *Le Moyen-Orient et le monde : l'état du monde 2021* (Paris: La Découverte, 2020), p. 145-151 ; Isabelle Facon, « Le jeu d'influence de la Russie en zone Afrique du Nord/Moyen-Orient », *Maghreb-Machrek*, 237-238, 2018, p. 125-146.

فيتمشي إلى مركب الأمن الإقليمي الشرق أوسطي ويتميز منه بغياب التراكب، أو حدته المتدنية على الأقل⁽¹⁾. إذ لم يتعرض المغرب الكبير لتراكب قوي حتى في ذروة الحرب الباردة، محافظاً على استقلالية معينة في مواجهة الديناميات دون الإقليمية (المركبات الفرعية للشرق الأدنى والخليج)، والدينامية المركزية الشرق أوسطية، والدينامية العالمية (التنافس بين القوتين العظميين).

يختلف التحليل الذي نعرضه بشأن هذه الفكرة عن تحليل بوزان وويفر؛ إذ يعتبران أن المركبات الفرعية، بما هي ثانوية بالنسبة إلى قلب المركب (البلقان في أوروبا/الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال)، لا تشهد تراكباً لأن المركب الفرعي جزء من مركب الأمن الإقليمي⁽²⁾. فالسياسة الأمريكية أثناء الحرب الباردة وبعدها، تُبدي تنوعات كبيرة في تراكبها على مركب الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط تبعاً للمركبات الفرعية المكونة لهذا الأخير. فضلاً عن ذلك، إذا كان بوزان وويفر يعرفان المركبات الفرعية والمركبات الأمنية بالمفردات نفسها، فإنه من الصعب تسويغ التعامل معهما، سواء أكان من الناحية المنهجية أم الإمبريقية، بصورة مختلفة حين يتعلق الأمر بالتراكب.

وبعيداً عن مصالح القوى العظمى التي تدفعها إلى اختراق مركب أمن إقليمي معين، فإن بنية الأخير هي التي تؤدي الدور الحاسم في هذه العملية. يقدم مورغان هاهنا ملحوظتين أساسيتين: "كلما علا النظام الأمني (ordre de sécurité) في مركب الأمن الإقليمي، قلّ انكشافه أمام الاختراق الخارجي، لأن ثمة عدداً أقل من النزاعات التي تستدعي التدخل؛ وكلما ارتفعت درجة النجاح في إدارة الصراعات الإقليمية "قل الانكشاف أمام الاختراق الخارجي". وخلص إلى أن تجنّب الاختراق يشكل رصيذاً مهماً في إدارة الأمن الإقليمي. بل السعي للحصول على الاستقلالية عن التنافس بين الشرق والغرب كان قد شكل أحد الدوافع لإنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، فإن استراتيجية التجنب ليست ممكنة على الدوام؛ حيث إن بعض الصراعات الإقليمية شديدة الاستعصاء لدرجة أنها تتطلب مساهمة كبيرة من الفاعلين الرئيسيين (القوى

(1) يراجع الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(2) Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, op.cit., p. 62.

الخارجية). لذلك لا يمكن استبعاد التدخل القادم من النظام العالمي⁽¹⁾، مثلما تثبته حالة الشرق الأوسط.

ويحدث التراكم حين تهيمن مصالح قوة عظمى مختزقة على إقليم معين، ما يطمس فعلياً النمط المحلي للعلاقات الأمنية. وينتج من ذلك، على العموم، وجود عسكري طويل الأمد وتحالف الدول المحلية تبعاً لأنماط القوة العظمى ذات الصلة. ينطبق الأمر هنا على أقاليم كثيرة خلال الحرب الباردة. كما لا تزال هذه حال الشرق الأوسط في بعض النواحي. خلاصة القول إن "أمن الإقليم في حالة وجود تراكم، يتحدد بوساطة قوى خارجية"⁽²⁾، كما يكون أيضاً نتاج بنية النظم. فمركبات الأمن الإقليمية وبما أنها جزء من مركب الأمن الإقليمي العالمي الأوسع، تتسم بأنها "نظم مفتوحة في جوهرها"⁽³⁾، ما يفسر أنها تتعرض لاختراق القوى الكبرى وفاعلين إقليميين محتملين ليسوا أعضاء فيها. فهي شأنها شأن النظم الإقليمية، مفتوحة، وهي إذاً معرضة للتراكب/الاختراق الخارجي، من دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى الطعن في وجودها.

ويمكن للفاعلين في النظم الإقليمية المفتوحة ذات البنية ثنائية القطبية، السعي وراء موارد خارجية؛ ينشط القطبان على وجه الخصوص في التماس الدعم الخارجي، ومن ثم في السعي خلف استراتيجيات موازنة خارجية⁽⁴⁾. ويمكن أن يتأتى هذا الاهتمام بالموازنة من الخارج أيضاً. فخلال الحرب

(1) Morgan, « Regional Security Complexes and Regional Orders », op.cit., p.39.

يقول مورغان إنه «يمكن تعريف الصراع الإقليمي على أنه صراع يحدث داخل مركب أمن إقليمي وينظر إليه الأعضاء على أنه ذو أهمية كبيرة بالنسبة إلى أمنهم وعلاقاتهم، وأن له تأثيرات خارجية معتبرة. ما يتيح لنا تمييز الصراع الصغير أو المحدود بين الدول من الصراع 'الإقليمي'. الأمن داخل مركب ما هو مسألة تتعلق بالسلامة (safety) الجسدية، لكن السلامة قد تتهدد أو تتعزز في أي مستوى من المستويات الخارجية بالنسبة لكل دولة وفي داخلها» (ص 31).

(2) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 61-63

(3) Lake, « Regional Security Complexes: a Systems Approach », op.cit., p. 60.

(4) Lake and Morgan, « The New Regionalism in Security Affairs », op.cit., p. 10.

عن بنية الأحادية القطبية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، يراجع:

Nuno P. Monteiro, Theory of Unipolar Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 2014.

الباردة، حرصت القوات العظميان على عدم تغيير التوازن الإقليمي في المغرب العربي بالامتناع عن تقديم أسلحة هجومية متطورة إلى الجزائر والمغرب⁽¹⁾. واليوم، نلاحظ القاعدة نفسها بشكل أو بآخر من قبل موردي الأسلحة الرئيسيين الثلاثة إلى دول المنطقة، الولايات المتحدة وفرنسا (في حالة المغرب) وروسيا (في حالة الجزائر). وتنخرط الولايات المتحدة في توازن غير مستقر أيضاً، في علاقاتها مع المغرب والجزائر.

تحليل مركبات الأمن الإقليمية من حيث الآثار الخارجية ذات الطابع الأمني

أفحم لايك مفهوم الأثر الخارجي (externalité)^{(2)(3)*} في تحليل النظم الإقليمية (systèmes régionaux) ومركبات الأمن الإقليمية، والتي، حسب رأيه، تمكّن من التعامل مع النظام الإقليمي على أنه "نتاج عدد من الآثار الخارجية الأمنية أو "الآثار المنتشرة" (spillovers). تنبثق هذه الآثار الخارجية من المركبات عادة، لكنها لا تقتصر بالضرورة على إقليم جغرافي معين. وتنتج

(1) عارض الكونجرس الأمريكي أواخر سبعينيات القرن العشرين، صفقة بيع الأسلحة للمغرب خوفاً من أن يستخدمها هذا الأخير خارج حدوده الدولية المعترف بها.

Stephen J. Solarz, « Arms for Morocco ? », Foreign Affairs, 58 (2), 1979/80, p. 285.

(2) مصدر هذا المفهوم من علم الاقتصاد. عمدت جوان غووا إلى تطبيق الآثار الخارجية على القضايا الاقتصادية في تحليل النظام الدولي، وحاجت بأن التجارة الحرة والحدود المفتوحة تنطوي هي الأخرى على آثار خارجية أمنية تطاول الدول المنخرطة فيها ويمكنها أن تغير ميزان القوى القائم سلفاً.

Joanne Gowa. « Bipolarity, Multipolarity, and Free Trade », The American Political Science Review, 83 (4), 1989, p. 1245-1256.

(3) * externalité، مصدر المفهوم من الاقتصاد ويحيل على الأثر الذي يحدثه نشاط اقتصادي لمؤسسة معينة على مؤسسات/ أفراد آخرين. ويكون سلبياً أو إيجابياً؛ وينطبق على حالة الاستفادة من قيمة معينة من دون تعويض لقاء هذه الاستفادة. من الأمثلة الواضحة على الأثر الخارجي السلبي هو التلوث الذي تطلقه المصانع والشركات وتعانيه المجموعات السكانية في صورة ضرر على البيئة؛ لذلك كان التغيير المناخي أهم الآثار الخارجية السلبية على الإطلاق. في حالة الآثار الإيجابية يمكننا ضرب مثال الفوائد التي تجنيها المؤسسات الخدمية المتنوعة عندما تقام التظاهرات الثقافية/ الرياضية الكبرى.

(المترجم)

مجموعة الروابط بدورها، التفاعلات الاستراتيجية المركزية في النظام الإقليمي". كما انصب اهتمامه على الكيفية التي تؤثر بها متغيرات محددة في النظم الإقليمية (خصائص الآثار الخارجية ذات الطابع الأمني، والآثار الخارجية غير الأمنية، وتكاليف تعاملات التعاون، وبنية النظام الإقليمي وبنية النظام العالمي إلخ)⁽¹⁾. يحدد لايك الآثار الخارجية، وتسمى أيضاً "آثار الجوار"، باعتبارها "التكاليف (الآثار الخارجية السلبية) والفوائد (الآثار الخارجية الإيجابية) التي لا يقتصر أثرها/فائدتها على الفاعلين الذين تنبثق منهم وحدهم"⁽²⁾؛ فهي نتاج الأفعال أو السياسات المحددة التي تنتهجها الدول المتجاورة بعضها تجاه بعض⁽³⁾. كما أنها ليست ذات طابع قصدي؛ لأنه إذا أتى فاعل من الفاعلين عملاً متعمداً بهدف إلحاق الضرر بدولة مجاورة، فإن المسألة هاهنا لا تتعلق بالآثار الخارجية، بل بالعدوان⁽⁴⁾.

يعرّف لايك ومورغان مركّب الأمن الإقليمي، انطلاقاً من مفهوم الآثار الخارجية، على أنه "مجموعة من الدول التي تتأثر على الدوام بواحد أو أكثر من الآثار الخارجية التي تنبثق من منطقة جغرافية معيّنة. وفي مثل هذا المركّب، يتشابك أمن الأعضاء تشابكاً وثيقاً بحيث أن أي إجراء يتخذه أحد الأعضاء وأي تطور مهم يتعلق بأمنه يكون له تأثير كبير في الآخرين". ويختلف تعريفهما عن تعريف بوزان في نقطتين: (1) أنهما لا يعتبران القرب الجغرافي شرطاً أساسياً لانتماء دولة إلى المركّب على الرغم من أنهما يعترفان بأن الأعضاء، في مركّب أمن إقليمي ما، تربطهم الجغرافياً؛ (2) غالباً ما تضم مركّبات الأمن الإقليمية، من بين أعضائها، واحدة أو أكثر من القوى الكبرى التي تملك قدرات انتشار بعيداً عن فضاء المركّب. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، جزء من مركّبي الأمن الإقليميين، الأوروبي والشرق أوسطي. خلاصة القول إن "الجغرافيا هي التي ترسم المنطقة المادية التي تنبعث منها الآثار الخارجية، لا مجموعة الدول"

(1) Lake and Morgan, « The New Regionalism in Security Affairs », op.cit., p. 13.

(2) Lake, « Regional Security Complexes : a Systems Approach », op.cit., p. 49.

(3) Väyrynen, « Regionalism: Old and New », art.ci., p. 35.

(4) Balzacq, « La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable », art.cit., p. 39.

التي يجب أن تنتمي إلى مركب الأمن الإقليمي⁽¹⁾.

ويعترف لايك، مع ذلك، بأهمية الآثار الخارجية المتأتبة من الإقليم والعبارة للحدود، التي هي "سياسية واستراتيجية في جوهرها". يتعين على الدول، بغية الاستجابة للآثار الخارجية السلبية أو توليد آثار إيجابية، أن تأخذ في الحسبان أفعال وردات فعل الدول الأخرى. وهذا الاعتماد المتبادل هو أصل نشوء النظام. ف"الطبيعة المتموضعة محليًا للكثير من الآثار الخارجية هي التي تخلق نظامًا إقليميًا؛ والآثار الخارجية المحلية ذات الطابع الأمني هي التي تتعرّف بها" مركبات الأمن الإقليمية⁽²⁾. ويبدو أن التصور الذي يقدمه لايك عن الآثار الخارجية يتوافق مع ما يسميه بوزان الاعتماد الأمني المتبادل الذي تقوم عليه المركبات، ما آل به، وللمفارقة، إلى الاعتراف بمركزية القرب الجغرافي. يستخدم لايك مفهوم الآثار الخارجية للكشف عن وجود مركب الأمن الإقليمي؛ فيعتبر أن هذا الأخير هو نتاج الآثار الخارجية ذات الطابع الأمني، والظروف التي تمر بها الدول بفعل التطورات الحاصلة داخلها أو في إقليمها، وأفعال الدول الأخرى أيضًا؛ باعتبار أن الآثار الخارجية تتخطى الحدود. وتكون الآثار الخارجية ذات الطابع الأمني أهم وأدوم بين الدول التي تنتمي إلى مركب الأمن الإقليمي نفسه مقارنة بما هي عليه بينها وبين الدول خارجه⁽³⁾. في المقابل، يحاج لايك، خلاف بوزان، بأن الدولة قد تكون عضوًا في مركبين أمنيين مختلفين⁽⁴⁾. وها هنا يبدو أن منطق ينطوي على تناقضين. أولهما أن الموقع الذي يحتله متغير القرب الجغرافي ليس واضحًا لديه. فيرى، من جهة، أنه متغير غير ضروري في مركب الأمن الإقليمي؛ لكنه، من جهة أخرى، يعدّه أساسيًا في أي مركب. ثم، ومن هذا التناقض ينسل تناقض آخر: إذا تضمّنت مركبات الأمن الإقليمية بين أعضائها قوى كبرى من خارج الإقليم، مع كل ما يتضمنه ذلك من نفوذ وقوة، فلن يتبقّ للآثار الخارجية المحلية المتأتبة من داخل الإقليم دور كبير لتؤديه في تعريف المركب.

(1) Lake and Morgan, « The New Regionalism in Security Affairs », op.cit., p. 12.

(2) Lake, « Regional Security Complexes: a Systems Approach », op.cit., p. 51- 52.

(3) Morgan, « Regional Security Complexes and Regional Orders », op.cit., p. 29.

(4) Lake, « Regional Security Complexes: a Systems Approach », op.cit., p. 55.

يمكن أن تواجه الدول أيضًا آثارًا خارجية ذات طابع غير أمني، منها:

(1) الآثار الخارجية ذات الطابع السياسي التي إما تحفز على حركة السلع وعوامل الإنتاج أو تعوقها فتخلق بذلك آثارًا خارجية ذات طابع اقتصادي. (2)

هذه الآثار الخارجية، ذات الطابع الاقتصادي التي تنتج من خلال عملية إنتاج السلع والخدمات أو الاستخدام المتزامن للموارد المشتركة، غالبًا ما تكون محدودة في نطاقها الجغرافي، لكنها تولّد تفاعلات إقليمية كثيفة. (3) يمكن للمعلومات أن تعبر الحدود بسهولة، مسهمة في توليد آثار خارجية ذات طابع محلي؛ وبفضلها، يمكن للدول أن تتجنب النزاعات المكلفة والتفاوض على اتفاقات لتحسين علاقاتها. (4) يمكن للقيم الوطنية أن تخلق أسسًا لآثار خارجية تنتجها تصرفات الدول الأخرى. ويمكن للاضطهاد الإثني في إحدى الدول أن يؤدي، على سبيل المثال، إلى انتشار آثار سلبية باتجاه الخارج لأسباب إثنية. كما يمكن للآثار الخارجية غير الأمنية أن تولّد "حوافز للتعاون الإقليمي مماثلة لتلك التي تخلقها الآثار الخارجية الأمنية" ذات الطابع المحلي أيضًا. فإذا ما تزامن هذان النوعان، فستتضخم حوافز التعاون⁽¹⁾. للآثار الخارجية ذات الطابع المحلي والعبارة للحدود آثار محدودة جغرافيًا، وتتولّد منها تكاليف ومكاسب تؤثر في عدد محدود من الدول (مثل التلوث في المضائق الذي يؤثر في الدول المشاطئة بالأساس)، وذلك بخلاف الآثار الخارجية العالمية التي تنتج منها تداعيات عالمية (مثل المعضلة الأمنية أو تغير المناخ). لا يمكن للقوى الإقليمية إبراز قوتها سوى على مسافات محدودة، فلا تهدد بذلك إلا جيرانها فحسب؛ ولذلك فالآثار الخارجية المحلية ذات الطابع الأمني تخلق النظام الإقليمي (système régional) كما تخلق مركّب الأمن الإقليمي أيضًا، ونطاقهما المحدود هو ما يميزهما من النظام العالمي ومن مركّب الأمن الإقليمي العالمي على التوالي⁽²⁾.

ويميز مورغان مركّبات الأمن الإقليمية من النظم الإقليمية (ordres régionaux). فالنظم الإقليمية، المبنية اجتماعيًا⁽³⁾، هي "أنماط تُعنى بإدارة الصراع داخل" المركّبات. ففي حين يستخدم بوزان عدسة أنماط الصداقة/

(1) Ibid., p. 56.

(2) Ibid., p. 52.

(3) Lake and Morgan, « The New Regionalism in Security Affairs », op.cit., p. 12, 14.

العداء في النظر إلى مركّبات الأمن الإقليمية، يهتم مورغان بأنماط إدارة الأمن السائدة داخلها؛ وهي التي يسميها "أنماط الإدارة" أو "النظم الإقليمية" (ordres régionaux)⁽¹⁾. ما يعني أنه ينظر إليها في صلتها بإدارة الأمن. ويظل تحليل لايك ومورغان أيضاً وفيّاً للمقاربة التقليدية في ما يتعلق بإدارة النزاعات وتسويتها وبالتعاون أيضاً. ذلك أن الدول، في إدارتها للسياسة الدولية بهدف تحقيق النظام والأمن، إنما تتبنى نماذج معينة تشكّل، على نحو ما، نماذج نستطيع تطبيقها في حالة مركّبات الأمن الإقليمية؛ كالتكامل والجماعة الأمنية والأمن الجماعي وتحالف القوى العظمى وميزان القوى. كما قد يتطابق مركّب الأمن الإقليمي مع أحد هذه النماذج من الترتيبات أو أكثر في الوقت نفسه⁽²⁾؛ بحيث يُعرّف النظام الإقليمي (ordre régional) على أنه "نمط إدارة الصراع داخل مركّب أمني"⁽³⁾. لا يساعد تحليل لايك ومورغان في تنقيح التحليل الخاص بمركّبات الأمن الإقليمية. وقد تؤدي الرغبة في سد الفجوات أو توضيح الأشياء إلى إضافة المزيد من الالتباس في بعض الأحيان. يقول فايرن إن "مقاربة الآثار الخارجية لا تتصدى للانتقال المفهومي الذي حدث، من دراسة الأنساق الإقليمية systèmes régionaux إلى النظم الإقليمية ordres régionaux والذي هو مكمّن الضعف الشائع في نظرية مركّبات الأمن الإقليمية"⁽⁴⁾. لقد أقام لايك ومورغان تفكيرهما على منظور إداري، إدارة الصراعات، فاخترلا بذلك مركّب الأمن الإقليمي إلى ما أحال عليه بوزان، وزملاؤه في مدرسة كوبنهاغن، على أنه أشكال/درجات ممكنة لتطور المركّب (ما بين التشكّل الصراعي، والمنظومة الأمنية، وصولاً إلى الجماعة الأمنية). وقد أدى ذلك إلى التباس في التحليل ما بين الشكل والأداة؛ ذلك أن الشكل أو البنية لا يمثلان الأداة بالضرورة. ما يعني أن النظم الإقليمية يمكنها أن تولّد الأمن عبر ديناميات متنوعة مثل التكامل، والجماعة الأمنية وغيرها.

(1) Morgan, « Regional Security Complexes and Regional Orders », op.cit., p. 31-33.

(2) Ibid., p. 32-33 ; Lake and Morgan, « The New Regionalism in Security Affairs », op.cit., p. 12.

(3) Ibid., p. 11.

(4) Väyrynen, « Regionalism: Old and New », art.cit., p. 35.

فيما يتعلق بتعرّض مرّكب الأمن الإقليمي للاختراق، يحلّل لايك دور القوى الكبرى عبر مفهوم الآثار الخارجية، وهو بخلاف بوزان، يعتبر هذه القوى أعضاء في مرّكب الأمن الإقليمي. إذ تسمح لها قدراتها على إبراز القوة حول العالم بالتدخل في أي مرّكب كان تبعًا لما تملّيه عليها مصالحها. وإرادة هذه القوى في الانخراط في إدارة النزاعات الإقليمية والمساهمة في إقامة نظام إقليمي مرهونة بشدة الآثار الخارجية ذات الطابع الأمني المنبثقة من الإقليم. بالنتيجة، و"في حالة غياب آثار خارجية أمنية كافية، فإن استعدادها لاستيعاب تكاليف هذه الأفعال يكون محدودًا جدًا". ومع ذلك، فإن القوى الكبرى التي تشكل جزءًا من مرّكب الأمن الإقليمي "ستتأثر بالآثار الخارجية الأمنية وغير الأمنية (...). على نحو متماثل تقريبًا لتأثر لدول الأخرى"⁽¹⁾. وينطوي هذا التحليل على مشكلة لأنه يتجاهل "آثار الجوار"، التي هي أهم داخل الإطار الإقليمي المحدود، والتفاوت من حيث الانكشافات بين القوى الكبرى والدول الأخرى التي تكون انكشافاتها أكبر. إضافة إلى ذلك، تندرج الأقاليم التي تكون لمرّكبات الأمن الإقليمية فيها آثار خارجية بعيدة المدى بحيث يصل تأثيرها إلى القوى الكبرى. ويشكل الشرق الأوسط هاهنا استثناءً.

في المقابل، يرى لايك أن القوى الكبرى الموجودة خارج مرّكب الأمن الإقليمي يرجح ألا تتدخل إلا إذا طُلب منها القيام بذلك بفعل عوامل داخلية. وعلى الرغم من أن الإسهام الخارجي يمكنه أن تؤثر في الصراعات الإقليمية، فإن عدم الاهتمام الذي تُبديه القوى الكبرى حيال الأقاليم يشير إلى أن إسهامها اليوم قد يكون عموماً محدوداً مقارنة بما كان يحدث في الماضي. كما يمكن أن يؤدي تدخلها إلى تأجيج الصراعات الإقليمية، فتتحول عندها الآثار الخارجية ذات الطابع المحلي إلى أخرى ذات طابع عالمي، ويتقلص من ثمّ الطابع البارز لمرّكبات الأمن الإقليمية. فالقوى الخارجية حين تصير أكثر انخراطاً، يرجح أن تخصص موارد تقدمها للفاعلين الإقليميين، وهو ما قد يؤجج الصراعات ويوسّع نطاقها أبعد من مستوياتها التي كانت محلية ابتداءً⁽²⁾. وهكذا يمكن أن يحدث اتساع نطاق السمة الصراعية الإقليمية بفعل تصرفات الفاعلين المحليين

(1) Lake, « Regional Security Complexes : a Systems Approach », op.cit., p. 64, 66.

(2) Ibid., p. 62, 64-65.

أو تصرفات القوى الكبرى على حد سواء.

في كتابهما الأقاليم والقوى، يردّ بوزان وويفر على انتقادات لايك ومورغان. وعلى الرغم من أنهما يعتبران كتاب لايك ومورغان قريباً من نظريتهما الخاصة عن مركّبات الأمن الإقليمية، إلا أنهما يؤكدان على الاختلافات الجوهرية بين مقاربتيهما. أولاً، الغرض من تحليلاتهما الخاصة بهما هو محاولة تقديم نمط شامل ينطبق على جميع الأقاليم. وتعد "هذه الكلاسيكية ضرورية" لتحديد الكيفية التي تعمل بها نظرية مركّبات الأمن الإقليمية وللاستفادة من المنهج المقارن. ثانياً، يتمثل الشاغل الرئيس عند لايك ومورغان في مسألة "ظهور نظم الأمن الإقليمية (ordres régionaux) وتباينها - أي من يحل المشكلات الإقليمية وكيف؟". ويقول بوزان وويفر إن ذلك يربط تحليل لايك ومورغان بأدبيات الأمن التقليدية الموجهة نحو السياسات، بالتركيز على "مختلف النظم الأمنية ordres de sécurité أو الأنساق systèmes أو النماذج". وفي شبكة التحليل التي يقدمها لايك ومورغان تسمح بنية مركّبات الأمن الإقليمية "بشرح النتائج الإقليمية في صلتها بإدارة الصراع وشكل نظم الأمن الإقليمية" (ordres régionaux)، والتي خصّصا لها "متغيرات سببية كثيرة ومتنوعة خارج الأمن". ونتيجة لذلك، يواجه مفهوم لايك ومورغان المشكلة نفسها شأنه شأن أدبيات النظم الإقليمية (systèmes régionaux) قديماً: "كثيرٌ من الروابط السببية وقلة تركيز". يضاف إلى ذلك أنّ التعامل مع المركّبات من خلال الآثار الخارجية قد يؤدي إلى "تكاثر في المسائل التي لا يمكن السيطرة عليها (وفي المركّبات الأمنية بالنتيجة)". ويقول بوزان وويفر إن مقاربتيهما الخاصة بهما، في المقابل، أشد تركيزاً على الأمن؛ حيث تعرّف الأنشطة والمسائل بوصفها تخص الأمن. وهاهنا تُستخدم نظرية مركّب الأمن الإقليمي "أداة عامة [لِلوصول إلى] نسخة مهيكلة structurée من تاريخ العالم، في الماضي والحاضر والمستقبل (...). ويؤدي مفهوم مركّب الأمن الإقليمي دوراً أهم في بنائنا؛ فيسمح لنا بتعيين النظم ordres الممكنة (...). وتحديد المعايير الملائمة". أخيراً، يعتقد بوزان وويفر أن لايك ومورغان قوّضا مستويات التحليل في اللحظة التي اعتبرنا فيها أن "القرب الجغرافي" لا يمثل شرطاً ضرورياً حتى تكون الدولة جزءاً من مركّب أمن إقليمي ما، وأن القوى الكبرى تنتمي إليه انتماء كاملاً. لذلك يعتقدان أن هذا التحليل

يفرغ مفهوم الإقليم من معناه: لأنه إذا كان الأخير "لا يعني القرب الجغرافي فهو [حينئذ] لا يعني شيئاً". وفي رأي لايك ومورغان، تعدّ الولايات المتحدة عضواً في المركّب الأوروبي، والصين واليابان وروسيا والولايات المتحدة هي "القوى الإقليمية الرئيسة" في شرق آسيا. أما في مقاربة مركّب الأمن الإقليمي عند مدرسة كوبنهاغن، فإن "الأقاليم تُعرّف تعريفاً حصرياً"؛ والقوى الكبرى ليست أعضاء في مركّب الأمن الإقليمي؛ ويجري تحليل علاقاتها معه من حيث الاختراق أو التراكب لا الانتماء إليه. وهكذا، تعدّ الصين واليابان كلاهما عضواً في مركّب الأمن الإقليمي لشرق آسيا، بخلاف روسيا والولايات المتحدة⁽¹⁾. وعند هذه النقطة إنما ينتمي تصور بوزان وويفر إلى الدراسات الإقليمية الكلاسيكية.

يتساءل بوزان وويفر كيف يمكننا التمييز بين ديناميات الأمن على المستويين العالمي والإقليمي عند دراسة تفاعلاتها إذا ما دمجتنا القوى العظمى في الأقاليم؟ وبحسبهما فإن مركّبات الأمن الإقليمية تمكّننا، خاصة، من فصل ديناميات الأمن، العالمية والإقليمية، بهدف فحصهما فحصاً منفصلاً ومن ثم معرفة الكيفية التي تتفاعلان بها. وتجاهل هذا التمييز، فإن لايك ومورغان "يخاطران بتكرار الأخطاء التحليلية والأخطاء المرتبطة بسياسة الحرب الباردة"؛ حين أعطي قدر كبير من الأهمية لديناميات القوى العظمى والقليل منها للديناميات الإقليمية في تحليل الأحداث في الشرق الأوسط أو في جنوب شرق آسيا⁽²⁾. يؤكد بوزان وويفر، أن مركّبات الأمن الإقليمية لا تتداخل؛ بل هي "حصرية"، على النقيض من حجة "الانتماءات المتداخلة" (overlapping memberships) التي طرحها لايك ومورغان. وفي هذه الحالة تتكون التشكيلة العالمية من ثلاثة مستويات: "مركّبات الأمن الإقليمية الحصرية؛ والدول الفاصلة؛ والفاعلون العالميون"⁽³⁾. ويدرنا هذا النقاش بجدل تمييز الديناميات العالمية من الديناميات الإقليمية الذي دار زمن الحرب الباردة⁽⁴⁾. ما ينتهي بنا إلى التمييز بين مركّب الأمن والنظام الإقليمي (système régional).

(1) Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, op.cit., p. 78-81.

(2) Ibid., p. 80-81.

(3) Ibid., p. 48-49.

(4) طرقنا هذه الفكرة في المقدمة.

فِيمَ تَخْتَلَفُ مَرَكَّبَاتُ الْأَمْنِ الْإِقْلِيمِيِّ عَنِ النِّظْمِ الْإِقْلِيمِيِّ؟

تظل الدراسة التي أجراها وليم تومبسون⁽¹⁾ مرجعاً رئيساً حين يتعلق الأمر بمناقشة التعريفات والمعايير المستخدمة في تعريف النظام الإقليمي (système régional). إذ يرى أن "النظم الإقليمية (systèmes régionaux) لا تحتاج إلى أن تكون أقاليم جغرافية بهذه الصفة"، لكن دراستها تقتضي استخدام الحد الأدنى من المعايير الإقليمية، أي المعيار الجغرافي. وقد أجرى تحليلاً مقارنةً لاثنتين وعشرين عملاً عن النظم الإقليمية نُشر بين عامي 1958 و1971، مبيناً تنوعاً في الخصائص وتفاوتاً مفهوميّاً. وانطلاقاً من ذلك، حدّد "أربعة شروط ضرورية وكافية" يتعيّن بها النظام الفرعي الإقليمي: (1) "يتسم نمط العلاقات أو التفاعلات بين الفاعلين بدرجة خاصة من الانتظام والحدّة للحد الذي يؤثر معه التغيير الحاصل في جزء من النظام الفرعي (sous-système) في أجزاء أخرى". (2) يقع الفاعلون على نحو عام على تخوم بعضهم مع بعض. (3) يتعرف المراقبون في الداخل والخارج والفاعلون أيضاً على النظام الفرعي بوصفه منطقة محددة. (4) يتكون النظام الفرعي، منطقيّاً، من اثنتين على الأقل من الفاعلين⁽²⁾.

اعتبر لايك أن "هذه الشروط تشكل، حتى الآن، أفضل تعريف للنظم الإقليمية (systèmes régionaux)"، وأنّ تعريف تومبسون "يرتبط ارتباطاً وثيقاً" بمفهوم مرَكَّب الأمن الإقليمي الذي طوره بوزان⁽³⁾. ومنح فايرنن، من جانبه، بعداً شاملاً للقرب الجغرافي، بحيث قدّم تعريفه الخاص بعد التذكير بالمعايير التي عدّها تومبسون: "يتميز [النظام الإقليمي] système régional بطابعه الخاص وبالقرب، لا بالمعنى الجغرافي فحسب، بل أيضاً الاقتصادي والسياسي.

(1) Thompson, « The Regional Subsystems: a Conceptual Explication and Propositional Inventory », art.cit., p. 89-117.

(2) Ibid., p. 101.

عرّف تشارلز ماكلياند، في عام 1966، النظام الإقليمي بأنه «بنية ينظر إليها مراقبوها على أنها تحتوي على عناصر تتفاعل فيما بينها، أو توجد بينها علاقات وحدود قابلة للتعريف، تفصلها عن بيئتها». (نقلاً

عن تومبسون: Ibid., p. 96)

(3) Lake, « Regional Security Complexes: a Systems Approach », op.cit., p. 47.

القرب ممأسس من خلال التفاعل المتبادل والمنظمات المشتركة⁽¹⁾. أما بالزناك، فقد اختصر المعايير التي عددها تومبسون إلى معيارين: "القرب الجغرافي وكثافة التفاعل". وكتب أن هذين المتغيرين ينتجان، بمرور الوقت، "أنطولوجيا اجتماعية" (الطبيعة المترسبة للعلاقات صديق، منافس، عدو) تميز الإقليم المعني، والتي يمكنها أن تؤدي إلى تفاعلات ذات طبيعة إما تكاملية أو انفصالية⁽²⁾.

استوحى باحثو مدرسة كوبنهاغن إلى حد كبير من الدراسات "الكلاسيكية" عن النظم الإقليمية (systèmes régionaux)⁽³⁾ لبناء نظريتهم عن مركبات الأمن الإقليمية، والتي تستند إلى الإطار النظري لهذه الدراسات، مع التركيز على متغير الأمن (الحصري). وعلى النحو الذي أشرنا آنفاً، تبنا الأدوات المفهومية في دراسات النظم الإقليمية واستخدما اصطلاحاتهما الخاصة لإقحام بعض التعديلات عليها، ودفخوا بالبعد الأمني إلى صدارة الاهتمام. توضح المفاهيم المختلفة التي جرى تبنيها/إعادة تسميتها أن التكوّن النظري لمركبات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدراسات الإقليمية "الكلاسيكية". لذلك يقتضي الأمر الآن أن نرى كيف تختلف مركبات الأمن الإقليمية عن النظم الإقليمية.

يقارب بوزان الإقليم من منظور أمني منذ البداية: "فيما يتعلق بالأمن، يعني "الإقليم" أن ثمة نظاماً فرعياً خاصاً وذا معنى من العلاقات الأمنية ضمن مجموعة من الدول (...). تقع على مقربة جغرافية بعضها من بعض". ويستعير بوزان المعيار الجغرافي من دراسات النظم الإقليمية (systèmes régionaux)، لكنه يتجاهل البعد التكاملي لفائدة البعد الأمني الذي يهيكل مقاربتة الخاصة بمركبات الأمن الإقليمية. وبحسبه، "يمكن النظر في النظم الإقليمية الفرعية (sous-systèmes régionaux) للأمن من منظور أنماط الصداقة والعداء التي

(1) Väyrynen, « Regional Conflict Formations », art.cit., p. 340.

(2) Balzacq, « La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable », art.cit., p. 35.

(3) تطرق دراسات النظم الإقليمية عناصر كثيرة منها البنية الاقتصادية؛ ونوع النظام السياسي؛ وتوزيع القوة؛ وحجم التفاعلات؛ وأنماط السياسة والتحالفات؛ والعلاقة بين النظام الفرعي والنظام الدولي (بيئة النظام الفرعي)؛ ومدى وجود تكامل وظيفي بين وحداته...

تنحصر، في جوهرها، داخل منطقة جغرافية معينة". وهنا يُستخدم مفهوم مركّب الأمن الإقليمي لوصف التكوينات الناتجة من ذلك⁽¹⁾. قد يبدو استبعاد بُعد التكامل خياراً براغماتياً هدفه التقليل من التعقيد التحليلي، حيث يسمح بتجنّب كثرة المتغيرات؛ بل تعدّ هذه الكثرة أحد الانتقادات الرئيسة التي وجهها بوزان وويفر لمقاربة الآثار الخارجية التي بناها لايك ومورغان. لكنّ مثل هذا الخيار ينطوي على إشكالية، لأن تطوّر مركّب الأمن الإقليمي نحو شكل من أشكال الجماعة الأمنية هو عملية تكاملية قبل أي شيء آخر. والواقع، فخلال النظم الإقليمية (systèmes régionaux) - التي جرى تطويرها أيضاً من منظور وظيفي - التي تركز على التكامل الإقليمي في نهاية الأمر، فإن مركّبات الأمن الإقليمي تقتصر على البعد الأمني في الإقليمية حتى وإن كان تطورها قد يؤدي إلى ظهور جماعة أمنية. في الحالة الأولى، يكون السعي وراء التكامل السياسي والاقتصادي من دون أن تكون القضايا الأمنية مهملة إهمالاً تاماً. أما في الحالة الثانية، فالبعد الاقتصادي مهمس لفائدة المتغير الأمني (الحصري)، والجماعة الأمنية هي أكثر أشكال المركّبات اكتمالاً. مع أنها تعبر، ابتداءً، عن عملية تكاملية متقدمة جداً.

ينتقد بوزان الدراسات الإقليمية "الكلاسيكية" لعدم أخذها الأمن في الحسبان. وفي نظره، يعدّ مفهوم توازن القوى الفكرة الوحيدة في العدة المفهومية الخاصة بالنظام بالمعنى الكلاسيكي التي تملك إمكانية تحليل الأمن أو تصلح لذلك، لكن فائدتها لم تبرز لأن إدراكها اعتمد على بعد وحيد للقوة؛ هو ذلك المتمحور حول ديناميات القوى الكبرى على حساب الديناميات المحلية. وهو في هذه الفكرة يتفق مع الدراسات الإقليمية "الكلاسيكية"، لكنه ينتقد هذه الأخيرة أيضاً لتقديمها تعريفات واسعة للنظام الإقليمي (système régional) وللإقليم. فالشواغل عند مؤلفين مثل بروس روسيت، وعند "المثاليين" والوظيفيين، كانت تركز، بحسب بوزان، على الأسس الإقليمية للتكامل. ثم يرى أن أكثر الإنتاجات إثارة للاهتمام هو كتاب كانتوري وشيغل الذي يعرض دراسة مقارنة عن العلاقات الإقليمية الدولية، ويبرز أهمية القرب الجغرافي ودور

(1) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 188, 190.

"النظم systèmes المُتغلغلة" في العلاقات الإقليمية؛ لكن عملهما المقارن والمكثف جعل فهم الإقليم عامةً أمرًا معقدًا. وفي نهاية المطاف، لم تسفر كل هذه الإسهامات عن تعريف للإقليم يحظى بالقبول على نطاق واسع، وقد أظهرت مراجعة الأدبيات التي أجراها تومبسون في الموضوع - والمقتبس منها آنفًا - الافتقار إلى الاتساق، مثلما يشير بوزان⁽¹⁾. ثم برزت أعمال حديثة لبعض المؤلفين (مثل أيوب، وبوزان ورزفي وزملائهما، وليتل، وفايرنن وويفر)، تمكنت من التغلب على الكثير من هذه الصعوبات بتعاملها مع الأقاليم في صلتها بالأمن. وهكذا، تبنى هؤلاء مقارنة موجهة نحو الأمن، بدت أسهل في التصدي للموضوع مقارنة بالمنظور العالمي الذي تبناه كانتوري وشبيغل، وأعمق تجذرًا في الحقائق الإقليمية مقارنة بمنظور التكاملين⁽²⁾. وخلاصة الأمر أن بوزان يسوق نقدًا للدراسات الإقليمية: إهمالها البعد الأمني، وقصورها النظري والمفهومي. لكنه ليس وحده من يوجّه مثل هذا النقد، على النحو الذي بيّناه في المقدمة.

يكمّن الاختلاف الرئيس بين مركّب الأمن الإقليمي والنظام الإقليمي (système régional) في مركزية متغير الأمن في تعريف الأول وتحديده. فبخلاف دراسات النظم الإقليمية التي تنظر في مجموعة من العوامل، تركز مقارنة المركّبات على الأمن، وهي تفضل البعد الصراعى على الرغم من استنادها إلى أنماط علاقات الصديق/ العدو خاصة، وتأكيدها أشكال التنافس والمصالح المشتركة على حد السواء. بينما تركز النظم الفرعية على التكامل الإقليمي، وتشمل مجموعة واسعة من العوامل. ومن ثمّ، يشكل الأمن المتغير (الحصري) في مقارنة مركّبات الأمن الإقليمية، في حين يمثل التكامل⁽³⁾ على نحو عام المتغير المعتمد في النظم الإقليمية (systèmes régionaux). وانطلاقًا

(1) Ibid., p. 188-189.

(2) Ibid., p. 189.

(3) يعرف والتر ماتلي التكامل الإقليمي من منظور ليبرالي بأنه «عملية تزود الإقليم بقواعد مشتركة وتنظيمات وسياسات».

Walter Mattli, The Logic of Regional Integration: Europe and Beyond (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 44.

من ذلك، يمكن اعتبار مركّب الأمن الإقليمي شكلاً من أشكال الإقليمية التي تقتصر على مجال الأمن، في حين تنتمي النظم الإقليمية إلى الإقليمية الشاملة التي تشمل مجالات مختلفة. وتنظر مقارنة النظم الإقليمية هاهنا في سبب تكامل هذا الإقليم أو ذاك أو عدم تكامله والعقبات أو الوسائل/ القدرات الكامنة أمام التكامل الإقليمي؛ لذلك فإن أسئلة لماذا تسبق فيها أسئلة كيف، وإن كانت أسئلة كيف هذه تقع في صلب التأمّلات (البنائية) داخل الإقليمية الجديدة. أما في مفهوم مركّب الأمن الإقليمي، المستوحاة نسخته المراجعة من البنائية، فإن الأسئلة هي لأسئلة كيف على أسئلة لماذا، حتى مع الغلبة التي يحظى بها المنظور الواقعي. ولا يستند مفهوم مركّب الأمن الإقليمي على تحليل سلسلة العلاقات صديق/ عدو فحسب، بل على عمليّة الأمن/ نزع الأمانة أيضاً.

ثمة علامة أخرى تميز مركّبات الأمن الإقليمية من النظم الإقليمية إضافة إلى مسألة الأمن/ التكامل، هو الإدراك. إذ تفترض النظم الإقليمية إدراكاً معيناً من قبل الفاعلين لإقليمهم - ولمشروعهم الإقليمي - ومن ثمّ إدراك الفاعلين الحاليين وإرادتهم المتعلقة بإنشاء نظم وترتيبات إقليمية وتنظيمها وجعلها تتطور - أي بناء إقليمهم. أما المركّبات فلا يعينها التكامل، مع ما يصحبه من مشكلات؛ بل تعنى بطبيعة الأنماط العلائقية، لا سيما الصراعية منها. لذلك، ليس الإدراك والقصدية هما ما يهم، بل إن أفعال الدول وممارساتها الأمنية وآثارها المتبادلة هي التي تؤدي إلى نشوء مركّب أمن إقليمي ما. فلا يتعلق الأمر في هذه المقاربة، بالنظر في إرادة الدول، الفعلية أو المفترضة، المتعلقة بإدراك فضاء إقليمي ما، وتعيينه، ولا حتى بنائه؛ بل إن التفاعلات بين الدول في مجال الأمن هي ما يحظى بالأولوية.

أخيراً، تشترك المقاربتان، على الرغم من غاياتهما المتباينة؛ وهي الأمن بالنسبة لمركّبات الأمن الإقليمية، والاقتصاد والبناء المؤسسي (التكامل) بالنسبة للنظم الإقليمية (systèmes régionaux)، في أساس نظري مشترك حتى لو كان لكل منهما توجهاتها النظرية الخاصة (الواقعية والبنائية في الأولى، والواقعية النسقية والليبرالية والوظيفية (الجديدة) في الثانية). وتستند مركّبات الأمن الإقليمية إلى مقاربتين هما البنائية والواقعية/ الواقعية الجديدة (المساحة الترابية، وتوزيع القوة، وغيرها) - وإن كانت تتأى بنفسها عن بعض مسلماتها في الوقت عينه. وفي

إطار الإقليمية الجديدة، صار استخدام البنائية أكثر شيوعاً في الإطارين النظريين كليهما. و خلاصة القول إن المقاربتين تمثلان إطارين تحليليين مختلفتين، لكنهما تملكان القالب (الإقليمي) والأساس النظري المشترك إضافة إلى التداخل بينهما، وهو ما يفسر التكامل بينهما. فهما تملكان القالب الإقليمي نفسه وتتشاركان المرجعيات النظرية إضافة إلى المسلمة التي سكها رواد الدراسات الإقليمية (وأعني بها خصوصية الديناميات الإقليمية). إذ تنطلق مقارنة مركبات الأمن الإقليمية من المسلمة المركزية نفسها كما في مقارنة النظم الإقليمية، وهي أن الأقاليم تملك دينامياتها الخاصة التي تميزها من جوارها المباشر، ومن ديناميات النظام المركزي المهيمن. لكنها تمنح الأفضلية للبعد الأمني (الحصري).

هذان الإطاران النظريان، النظم الإقليمية ومركبات الأمن، صالحان للتطبيق في غرب المتوسط. إذ يميل الأول إلى التركيز على التكامل الإقليمي، ويدمج بعداً وظيفياً في مقاربتة التي انفتحت اليوم على البنائية بفضل الإقليمية الجديدة. ويحاول هذا الإطار معرفة سبب غياب التكامل وكيفية بلوغه. ولذلك فهو يأخذ في الحسبان التكامل في جميع المجالات. كما أنه صالح للتطبيق في البعد الإقليمي الفرعي (المغربي) والإقليمي (غرب المتوسط) على حد سواء. أما الثاني، فيركّز على الأبعاد الصراعية استناداً إلى تصور مدرسة كوبنهاغن، ويمكنه أن يشمل، مع ذلك، مجمل التفاعلات من منظور الاعتماد المتبادل المتعلق بالأمن/ اللأمن، ما يجعله يشمل الجوانب "السلبية" و"الإيجابية" في الإقليمية. ويسمح بتحليل الانكشافات والتهديدات البنذاتية المحصورة في فضاء إقليمي محدد، والتفاعلات التي يمكنها أن تجعل منها مركباً أميناً. يتعلق الأمر، إذًا، بأن ندرس دينامية سياسية على نحو مستقل من دون أن نعتد مستوى التكامل مرجعاً للتحليل. ومنه يمكن لهاتين المقاربتين أن تتكاملا بحيث توفران معاً فهماً أفضل للأقاليم.

الفصل الثالث

عن فرادة الإقليم الغرب متوسطي

التشكيلة الأمنية في المتوسط: فرادة المتوسط الغربي

بعد تحديدنا الإطار النظري في الفصلين الآنفين، يمكننا الآن تطبيق مفهوم مركّب الأمن الإقليمي على الإقليم الغرب متوسطي بإجراء التعديلات اللازمة على هذا النموذج النظري. لكننا سنفحص قبلها التشكيلة الأمنية في المتوسط، ونحلل واقع التهديدات والترابط بين حوضي المتوسط الغربي والشرقي، والحضور الدائم لـ"الظاهرة المغاربية". وستسمح لنا هذه العناصر بتقدير الخصوصية التي تسم غرب المتوسط.

حين يتعلق الأمر بالأمن، يشبه المتوسط خطأً يفصل/ يصل بين مركّبين أمنيين إقليميين، الأوروبي والشرق أوسطي، لكل منهما خصائصه المميزة. تسم تشكيلته الإقليمية بأنها غير متجانسة وتعددية إلى حد كبير: فالضفة الشمالية مندمجة استراتيجياً ومتكاملة اقتصادياً. في حين تعاني الضفة الجنوبية التشنجي⁽¹⁾، والدول فيها منقسمة وتعمل منفردة في بيئة إقليمية غير مستقرة. وإذا كانت الحرب غير واردة الحدوث في الشمال، في فضاء الاتحاد الأوروبي وحلف شمالي الأطلسي بما يشكلانه من جماعة أمنية، لكنها في الجنوب متوقعة بل ومتكررة، لا سيما في الشرق الأدنى⁽²⁾. يملك هذان الفضاءان، بالنتيجة، ثقافات أمنية مختلفة⁽³⁾.

يتعين إذاً فحص إشكالية المفارقة في المتوسط، وغرب المتوسط بخاصة؛ والمتمثلة في قرب جغرافي وتفاعلات اقتصادية كثيفة، يتناقض مع تباعد استراتيجي في التصورات المتعلقة بالتهديد والقضايا الأمنية.

(1) Benantar, « Quelle architecture de sécurité pour la Méditerranée ? », art.cit., p. 133.

في ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية، ينظر:

Pour les aspects économiques, voir Vincent Caupin, « Le Sud et l'Est de la Méditerranée : un espace économique fragmenté », Revue d'économie financière, 163, 2019, p. 43-63.

(2) Benantar, « Quelle architecture de sécurité pour la Méditerranée ? », art.cit., p. 133.

(3) Fulvio Attinà, « The Building of Regional Security Partnership and the Security-Culture Divide in the Mediterranean Region », in Emanuel Adler et al., The Convergence of Civilizations: Constructing a Mediterranean Region (Toronto: University of Toronto Press, 2006), p. 255-261.

الجدول 1: الإنفاق العسكري للبلدان الرئيسية في جنوب المتوسط خلال العام 2019
(بمليارات الدولارات)

الإنفاق عام 2019 والنسبة من إجمالي الناتج المحلي		الإنفاق عام 2009 والنسبة من إجمالي الناتج المحلي		البلدان
النسبة من إجمالي الناتج المحلي	الإنفاق	النسبة من إجمالي الناتج المحلي	الإنفاق	
%15,5	10,334	%9	4,670	الجزائر
%4,2 *	3,105	%6,2	3,839	مصر
%13,2	20,102	%14,6	15,389	اسرائيل
%10,3	3,761	%10,8	2,936	المغرب
%7,9	1,039	%5	0,420	تونس
%7,8	20,796	%6,5	11,385	تركيا

* بيانات غير يقينية بنسبة كبيرة (بحسب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام). لا يتضمن الجدول سورية وليبيا بسبب الغياب شبه الكامل للبيانات الخاصة بالبلدين في الفترة المذكورة.

المصدر: <https://www.sipri.org/databases/milex> [consulté le 30/06/2020]

تتسم البيئة الإقليمية المتوسطة في بُعدها الجنوبي بغلبة المقاربة الواقعية التي تظل تهيكّل أنماط التفكير والممارسات السياسية والأمنية للدول - والإنفاق العسكري المتزايد هو مثال على ذلك (ينظر الجدول 1) - وتسودها سمة صراعية متعددة الأشكال: حالة احتلال (الأراضي الفلسطينية والسورية من قبل إسرائيل)⁽¹⁾؛ وعملية أممية لتصفية الاستعمار مختلف عليها (الصحراء

(1) Kristen E. Schulze, The Arab-Israeli Conflict, 3rd ed (London: Routledge, 2017); Alain Dieckhoff, Le conflit israélo-arabe (Paris: Armand Colin, 2011).

الغربية)⁽¹⁾؛ وإعادة توحيد متعسرة (قبرص)⁽²⁾؛ ونزاعاتٌ حدودية (سبتة ومليلية والجزر الصغيرة)⁽³⁾؛ وتنافسات إقليمية (مثال الجزائر والمغرب في المغرب العربي)⁽⁴⁾؛ وعدم القدرة على توقع سلوك الآخر وعدم يقين تحاول الدول علاجهما باللجوء إلى تحالفات مع قوى أجنبية، مما يغذي صعوبة التوقع وعدم اليقين ذاتهما، ويديم المعضلة الأمنية.

ويبدو التباين صارخًا من الناحية السياسية. ينقسم المتوسط إلى فضاءين غير متجانسين: فضاء ديمقراطي في الشمال، يدين بجزء كبير من تطوره الاقتصادي والديمقراطي إلى الدور الذي أدته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾؛ وفضاء تسلطي في الجنوب، عادة ما تُستثنى منه إسرائيل،

(1) Raquel Ojeda Garcia, Irene Fernández-Molina and Victoria Veguilla (eds.), *Global, Regional and Local Dimensions of Western Sahara's Protracted Decolonization: when a Conflict Gets Old* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2017); Khadija Mohsen-Finan, *Sahara occidental : les enjeux d'un conflit régional* (Paris: CNRS Éditions, 1997); Julien Dedenis, « Le Sahara occidental : un territoire revendiqué... des territoires imaginés », *L'Information géographique*, 75 (3), 2011, p. 42-50 ; Natasha White, « Conflict Stalemate in Morocco and Western Sahara: Natural Resources, Legitimacy and Political Recognition », *British Journal of Middle Eastern Studies*, 42 (3), 2015, p. 339- 357.

(2) Thomas Diez, *The European Union and the Cyprus Conflict: Modern Conflict, Postmodern Union* (Manchester: Manchester University Press, 2002); Mathieu Petitehomme, « L'évolution des représentations du conflit et de la réconciliation à Chypre du Nord : vers une impasse définitive », *Pôle Sud*, 46, 2017, p. 115-130 ; Carlos de Cueto, Marion Réau et Hubert Peres, « La Turquie et l'internationalisation du conflit ethnique de Chypre », *Pôle Sud*, 23, 2005, p. 95-112

(3) Jamie Trinidad, « An Evaluation of Morocco's Claims to Spain's Remaining Territories in Africa », *International & Comparative Law Quarterly*, 61 (4), 2012, p. 961-975.

(4) Luis Martinez, *L'Afrique du Nord après les révoltes arabes* (Paris: Presses de Sciences Po, 2019);

وليد عبد الحى، «العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوسراتيجية»، سياسات عربية، العدد 6، 2014، ص 31-40.

(1) لا سيما عبر مشروع مارشال، وحلف شمالي الأطلسي، والدفاع عن الديمقراطيات في أوروبا الغربية في مواجهة التهديد الشيوعي السوفياتي.

Gérard Bossuat, *L'Europe occidentale à l'heure américaine : le Plan Marshall et l'unité européenne (1945-1952)*, (Bruxelles: Éditions Complexe, 1992).

وتركيا إلى حد ما، وتونس في مرحلتها الانتقالية خلال الآونة الأخيرة⁽¹⁾. ما يثير التساؤل حول نجاعة التفسير الديمقراطي، حتى لو لم يرتبط كل شيء بغياب الديمقراطية⁽²⁾. والواقع أن الديمقراطية، وعلى مستويات معينة، قد تكون عاملاً مهمًا بفعل تأثيرها في الدول ومن ثم في مصالحها؛ هذه المصالح التي يقول المنظور البنائي إنها تطويرية وتعيّن الهويات التي هي أبعد من أن تكون ثابتة. يقول ألكسندر ونت إن "الهويات هي أساس المصالح"⁽³⁾، ما يعني أن المعايير الديمقراطية تؤثر في سلوك الفاعلين، وتخبرنا مارثا فينمور أنه "يمكن للتغير في المعايير أن يغير مصالح الدول ويخلق مصالح جديدة (...). وأن المعايير الجديدة أو المعايير المتغيرة تسمح بسلوكيات جديدة أو مختلفة"⁽⁴⁾. ويعدّ الإقليم المتوسطي أيضًا تشكيلة متعددة بفعل وجود الكثير من

(1) * نُشر هذا الكتاب قبل أن تعرف التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي انتكاساتها المتتالية، لاسيما منذ بداية العام 2021، ثم ما تلاها من الانقلاب الذاتي على المؤسسات الذي أقدم عليه قيس سعيد. (المترجم).

(2) لا تعدّ الحجة الديمقراطية في مجال الأمن صالحة للتطبيق عالميًا. صحيح أن الديمقراطية يَسْرَت ظهور جماعة أمنية أوروبية - أطلسية، لكن حدوث ذلك في غياب أمثلة مماثلة لها، يحول دون عدّها شرطًا مسبقًا أو ضروريًا. فقد تحرّكت دول الآسيان في هذا الاتجاه من دون أن تشهد مستوى مماثلاً من الديمقراطية.

Patrick M. Morgan, « NATO and European Security: The Creative Use of an International Organization », in Zeev Maoz, Emily B. Landau and Tamar Malz (eds.), Building Regional Security in the Middle East: International, Regional and Domestic Influences (London: Frank Cass Publishers, 2004), p. 54.

حتى حلف شمالي الأطلسي، الذي تأسس على قاعدة من القيم، منها الديمقراطية، لم يقصر المنضويين في صفوفه على النظم الديمقراطية وحدها فيما مضى (مثال إسبانيا واليونان والبرتغال وتركيا). ويوضح مثال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أيضًا، أن البناء الأمني الإقليمي لا يسير بالضرورة جنبًا إلى جنب مع الديمقراطية، وأن الأخيرة ليست شرطًا مسبقًا له.

(3) Wendt, « Anarchy is What States Make of it: The Social Construction of Power Politics », art.cit., p. 398.

(4) Martha Finnemore, « Constructing Norms of Humanitarian Intervention », in Peter J. Katzenstein (ed.), The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics (New York: Columbia University Press, 1996), p. 158.

المجموعات الفرعية (المغرب العربي والشرق الأوسط والبلقان وغيرها)، لكلٍ منها دينامياتها وخصائصها المحلية. ومن هنا تتأتى الصعوبة في التعامل مع الإقليم المتوسطي وفق الأنماط نفسها⁽¹⁾. يذكّرنا ستيفن كاليا بأن مفهوم الإقليمية يشير إلى وجود كثافة في نمط العلاقات بين الدول المتاخمة بعضها لبعض. والواقع أن أنماط التفاعل هذه، التي يمكن أن تحدث في مجالات متنوعة (سياسية واقتصادية وثقافية)، تعتمل داخل المتوسط بالفعل، وعلى مختلف المستويات دون الإقليمية، ما يؤكد وجود مفارقة بين الضفتين. و"في حين أن تزايد حدة/ شدة التفاعل هي من الوضوح البيّن في جنوب أوروبا والبلقان والمغرب والشرق العربيّين، ما من اتجاه رئيس نحو كثافة التفاعل بين الأقاليم الفرعية في المتوسط"⁽²⁾. ينتج من ذلك أن التشكيلة الأمنية فيه تعددية. إذ تبرز إشكالية الأمن في المتوسط على نحو مختلف وبدرجات شديدة التنوع، تبعاً للمشكلات دون الإقليمية، تلك التي تخص مجموعاته الفرعية، لتنتهي من ثم إلى تعددية في الديناميات دون الإقليمية الفرعية. لدينا دينامية أوروبية (شمال - شمال) أطلقتها دول جنوب أوروبا، تتطور في إطار الاتحاد الأوروبي - وفي إطار حلف شمالي الأطلسي أيضاً؛ ودينامية شمال - شمال حديثة إلى حد ما في دول البلقان، حيث تشهد المنطقة هناك مرحلة إحلال الاستقرار بفضل تكفل الجماعة الأمنية الأوروأطلسية بها (انضمام بعض دولها إلى حلف شمالي الأطلسي ثم إلى الاتحاد الأوروبي)⁽³⁾؛ وديناميات جنوب - جنوب (مغربية بينية، عربية بينية، شرق أوسطية/عربية-إسرائيلية...)، تتأرجح ما بين تنافس وخصومة؛ ودينامية متوسطة شاملة عابرة للمنطقة تجسدها مبادرات التعاون الإقليمي المختلفة التي

(1) Benantar, « Quelle architecture de sécurité pour la Méditerranée ? », art.cit.p. 133.

(2) Calleya, Security Challenges in the Euro-Med Area, op.cit., p. 160.

(3) Benantar, « Quelle architecture de sécurité pour la Méditerranée ? », art.cit., p. 135.

عن التكفل بمنطقة البلقان وإدماجها في مركّب الأمن الأوروبي، يراجع:

Ida Orzechowska, « European Security Capabilities in the Region of the Western Balkans in the Beginning of the Twenty-First Century », SEEU Review, 2014, 10 (1), p. 143-155 – DOI 10.2478/seur-2014-0013 ; Jacques Rupnik, « Union européenne et Balkans : du containment à l'intégration », in Jacques Rupnik (dir.), Géopolitique de la démocratisation (Paris: Presses de Sciences Po, 2014), p. 201-226.

لم تُحدث أثرًا يُذكر في النزاعات التي لم تحلَّ بعد في الإقليم⁽¹⁾. اتخذت الدينامية المتوسطة الشاملة طابعًا استراتيجيًا بفعل وجود الاتحاد الأوروبي وحلف شمالي الأطلسي، واعتمدت على المبادرات المختلفة التي انطلقت بعد نهاية الحرب الباردة (مجموعة 5+5، عملية برشلونة، والحوار المتوسطي لحلف شمالي الأطلسي، ومبادرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)⁽²⁾. ونجحت هذه المبادرات في تغيير المناخ الإدراكي في المتوسط في بُعد الرأسسي. فبعد عشرين عامًا من إطلاق أولى هذه المبادرات الإقليمية، تطور المناخ الإدراكي على جانبي البحر المتوسط على نحو واضح، وقطعت تشكيلته اليوم مع التشكيلة التي سادت إبان مقولة "التهديد القادم من الجنوب" في بداية التسعينيات من القرن العشرين (سنعود إلى هذا الموضوع لاحقًا في هذا الكتاب). في المقابل، وعلى المستوى الأفقي، تكابد هذه المبادرات الإقليمية بغية التأثير في النزاعات التي لم تحل بعد. إذ لم تسهم إسهامًا حقيقيًا

(1) إلى هذه المستويات الإقليمية، ينبغي أن نضيف معيارًا رابعًا هو المعيار العالمي الذي تمثله الولايات المتحدة، والتي يعدّ دورها حاسمًا بالنسبة إلى بعض الديناميات دون الإقليمية، وبخاصة الدينامية العربية-الإسرائيلية. لكن هذه الإدارة الأمريكية بدت غير كافية بمجرد بدء عملية السلام، على النحو الذي يتضح من دينامية أوسلو، أو في إدارة فترة ما بعد الصراع التي أعقبت غزو العراق. وهنا يصير دور المؤسسات، في مرحلة ثانية، أكثر من ضروري؛ لا سيما الاتحاد الأوروبي. عن هذين الفاعلين، ومشاركتهم، وتفاعلاتهما في الشرق الأوسط، يراجع على سبيل المثال الفصلين اللذين خصصهما مايكل هودسون وروزميري هوليس للموضوع في المؤلف الجماعي ذاته، فضلًا عن أدبيات أخرى:

Michael C. Hudson « The United States and the Middle East » (p. 308-330), Rosemary Hollis, « Europe and the Middle East » (p. 331-348), in Louise Fawcett (ed.), International Relations of the Middle East, 2nd ed (Oxford: Oxford University Press, 2009); Alex Macleod et David Morin (dir.), Diplomatie en guerre: sept États face à la crise irakienne (Outremont: Athéna Éditions, 2005); Migdal, Shifting Sands: the United States in the Middle East, op.cit. ; Daalder, Gnesotto and Gordon, Crescent of Crisis: US-Europe Strategy for the Greater Middle East, op.cit. ; Shahram Chubin, Bruce Hoffman and William Rosenau, The United States, Europe and the Middle East (Santa Monica, RAND, 2004); Luigi Scazzieri, « A Troubled Partnership: the USA and Europe in the Middle East », Centre for European Reform juillet 2019 https://www.cer.eu/sites/default/files/pbrief_middle_east_10.7.19.pdf [consulté le 25/01/2020].

(2) يضم الحوار المتوسطي لحلف شمالي الأطلسي الجزائر ومصر وإسرائيل والمغرب والأردن وموريتانيا وتونس. أما مبادرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (الشركاء المتوسطيون من أجل التعاون)، فتضم الجزائر ومصر وإسرائيل والمغرب والأردن وتونس.

في تحسين الأمن في بُعد جنوب - جنوب؛ لكنها تظل مع ذلك متدييات للقاء والتشئة الاجتماعية الإقليمية للفاعلين في جنوب المتوسط. وربما هاهنا يكمن إسهامها الرئيس في تحسين مناخ الأمن فيه.

أخيراً، ثمة دينامية محدودة شمال - جنوب تحدث في غرب المتوسط، وهي التي تشكل موضوع بحثنا. ويبدو أنها أكثر الديناميات الأمنية تطوراً في المتوسط على نحو يمنحها فريدة خاصة⁽¹⁾. توجد إذاً ديناميات أمنية على مستوى المجموعات الفرعية المختلفة - جنوب أوروبا، والمغرب العربي، والمشرق العربي، والشرق الأوسط، والبلقان. ويعدّ جنوب أوروبا أكثر هذه المناطق الفرعية تكاملاً. أما من حيث السمة الصراعية في العلاقات بين الدول، فثمة خمسة صراعات يشهدها الإقليم المتوسطي: إسرائيل-فلسطين؛ وإسرائيل-سورية؛ وقبرص (اليونان وتركيا)؛ وإسبانيا-المغرب والصحراء الغربية⁽²⁾. ويمكننا أن نضيف إليها مخاطر الصراعات، حديثاً، على استغلال الغاز البحري في شرق المتوسط بين دول مختلفة (إسرائيل، ومصر، واليونان، وقبرص، وتركيا، وسورية، ولبنان)⁽³⁾. على نحو عام، تشكل هذه الطبيعة غير المتجانسة

(1) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005)، ص. 111-114.

(2) Calleya, Security Challenges in the Euro-Med Area, op.cit., p. 61, 64.

(3) عن التوترات بشأن استغلال الغاز على خلفية الخلافات البحرية (المياه الإقليمية، والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخاصة)، التي عادت للاشتعال في الأشهر الأخيرة، عقب الاتفاق الأمني بين تركيا وحكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، يراجع:

Aviad Rubin et Ehud Eiran, « Regional Maritime Security in the Mediterranean: Expectations and Reality », International Affairs, 95 (5), 2019, p. 979-997 ; Ahmed Mahdi, « Geoeconomic Leverage of Natural Gas Resources in the Mediterranean: the Case of Israel », Contemporary Arab Affairs, 12 (4), 2019, p. 141-155 ; Andreas Stergiou, « Energy Security in the Eastern Mediterranean », International Journal of Global Energy Issues, 40 (5), 2017, p. 320-334 ; Eric R. Eissler et Gözde Arasil, « Maritime Boundary Delimitation in the Eastern Mediterranean: a New Conflict Between Cyprus, Turkey, Greece and Israel? », The RUSI Journal, 159 (2), 2014, p. 74-80 ; Ioannis N. Grigoriadis, « Energy Discoveries in the Eastern Mediterranean: Conflict or Cooperation? », Middle East Policy, 21 (3) 2014, p. 124-133;

علي حسين باكير، « الصراع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك »، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 19 / 04 / 2018 - <https://bit.ly/3LnIP9D> {شاهد في 18 / 01 / 2019}.

للبحر المتوسط تحديًا كبيرًا يواجه إدارة القضايا الأمنية. أوليس من الحريّ إذاً التعامل أولاً مع التحديات الأمنية في كل إقليم فرعي على حدة؟⁽¹⁾ بما يتفق مع منطق التخصص التدرّجي الذي يسمح بالتركيز على المشكلات الإقليمية الفرعية التي يعدّ حلها شرطاً أساسياً لآفاق التعاون متعدد الأطراف في المتوسط. تتطور الديناميات الإقليمية الفرعية على نحو مستقل عن السياق المتوسطي الشامل؛ ذلك لأنها تملك محددات محلية يمكنها أن تتأثر بالبيئة المتوسطة الإقليمية من دون أن تغيّرها أو تطمس رهاناتها ذات الطابع المحلي. وفي هذا المستوى تتسم الضفّة الجنوبية بسمة صراعية ذات مطواعة *resilience* ومنشأ داخلي في أساسها. ما يعني أن السمة الصراعية في المتوسط داخلية المنشأ وتتطور مستقلة عن التغيرات في النظام الدولي، ما يؤكد أهمية التحليلات التي قدمها بيندر قبل أكثر من نصف قرن؛ بحيث أفاد بأن الأقاليم تملك دينامياتها الخاصة التي تميزها من جوارها ومن النظام الدولي⁽²⁾.

والتناقض صارخ أيضاً بين الضفتين حين يتعلق الأمر بمسائل إرساء الثقة والأمن، بفعل المسارات المتباينة التي اجتازتها كل منهما. يقول سيرج سور إن السياق الأوروبي شهد تطوراً مختلفاً؛ إذ أن "الثقة التي تجسدت" ضمن إطار عملية هلسنكي، هي التي "يعود لها الفضل في الطابع السلمي" للتحويلات التي عرفتها أوروبا (سقوط جدار برلين، وإعادة توحيد ألمانيا، وتفكك الاتحاد السوفياتي). أما في الأقاليم التي لم تتأثر بهذه العملية أو التي لم تشهد دينامية مماثلة (يوغوسلافيا السابقة، والشرق الأوسط، وإفريقيا وغيرها)، فقد اتسمت التحويلات بالعنف⁽³⁾. ينبغي هاهنا التأكيد أن العاملين اللذين سمحا بانبثاق أمن تعاوني داخل أوروبا وتحققه في آن واحد ممثلاً في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأعني بهما الإدراك المتبادل للوضع الإقليمي القائم وقتها وتوازن القوى، لم يتوفرا في المتوسط. لكن ذلك لم يحل دون أن تؤثر المبادرات الأمنية في المناخ الإدراكي داخله. ولا يزال يتعيّن القيام بما هو أساسي: ألا

(1) Calleya, Security Challenges in the Euro-Med Area, op.cit., p. 4, 6.

(2) Binder, « The Middle East as a Subordinate International System », art.cit., p. 412-414.

(3) Serge Sur, « L'entreprise du désarmement au péril du nouveau contexte international de sécurité », Annuaire français de relations internationales, V, 2004, p. 738.

وهو العمل على تسوية النزاعات التي لم تحلّ بعد في الإقليم.⁽¹⁾ إلى جانب ذلك، ينبغي أن ننتبه إلى أهمية المتغير الإقليمي الذي يمكن أن يحد من الآثار المرتبطة بنهاية الحرب الباردة لأنها لم تكن محدداً في المقام الأول للسمة الصراعية بالضرورة. فقد لحظ بوزان وويفر أن معظم الصراعات في الشرق الأوسط لا ترتبط بالحرب الباردة ابتداءً، لا عجب إذاً أنها استمرت مشتعلة لليوم.⁽²⁾ والواقع أنّ الديناميات الصراعية الناشئة من الإرث الاستعماري (التقسيم الإقليمي الذي قامت به القوتان البريطانية والفرنسية)، والصراعات بين دول ما بعد الاستعمار وداخلها، لا تزال تسم هذه المنطقة على الرغم من الاعتماد المتبادل ما بين المحلي والعالمي فيها⁽³⁾.

تتسم الصراعات في المتوسط بأنها محلية الطابع ولا تشكل بؤراً توتر حقيقية على النطاق الإقليمي؛ فهي تتطور على نحو مستقل عن السياق المتوسطي الشامل لأن لها محددات محلية حتى وإن أمكن أن تتأثر هذه المحددات بالبيئة الإقليمية. ويعدّ الصراع العربي-الإسرائيلي بؤرة التوتر الوحيدة التي تخترق الإقليم المتوسطي بحق وتتجاوزه برمته لتؤثر في النظام الدولي. ويشكل هذا الصراع العقبة الكؤود التي تتعثر على صخرتها جميع مبادرات الأمن الإقليمي في المتوسط (عملية برشلونة، والحوار المتوسطي لحلف شمالي الأطلسي، ومبادرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها). وجميع الصراعات هي ذات سمة جنوب - جنوب، باستثناء الخلاف الحدودي الإسباني المغربي (سبتة ومليلية، إلخ)، والصراع على قبرص بين اليونان وتركيا. وهذا الصراع الثاني يعدّ خاصاً إلى حد ما، لأن طرفيه من الدول الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي، ومنه خضوعه لنوع من "الضبط-الانضباط" الذي تفتقر إليه الصراعات الأخرى. وفي مثل هذه التشكيلة المعقدة، يصعب استخدام العدسة نفسها لفهم قضايا بهذا القدر من التنوع والاختلاف بعضها عن بعض (الصحراء الغربية والشرق

(1) Benantar, « Quelle architecture de sécurité pour la Méditerranée ? », art.cit.p. 146.

(2) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 201.

(3) Blanc et Chagnollaud, Violence et politique au Moyen-Orient, op.cit. ; Bozarslan, Une histoire de la violence au Moyen-Orient: de la fin de l'Empire ottoman à al-Qaïda, op.cit., Alain Dieckhoff et Riva Kastoryano (dir.), Nationalismes en mutation en Méditerranée orientale (Paris: CNRS Éditions, 2002).

الأوسط وبحر إيجه والبلقان). لذلك يبدو كما لو أن "المقاربة المتوسطة" لا تملك تسويغاً يبرر اعتمادها. في واقع الأمر، يمكن اتباع مقاربة شاملة، بل إن ذلك يعدّ ضرورياً لأن الاعتماد المتبادل المتزايد بين البيئات الأمنية المنفصلة عادة يخلق "منطقة رمادية من المشكلات التي لا هي أوروبية حصراً ولا هي شرقاً أوسطية حصراً"⁽¹⁾. بل وتندمج الديناميات المتعددة، على نحو ما، داخل مشكلة متوسطة عامة بصرف النظر عن التفاعلات الأمنية والاعتماد الأمني المتبادل، وشمولية التهديدات (الانتشار، الإرهاب، إلخ). وهو اندماج يتيح كون المتوسط إقليمياً صغيراً نسبياً، ما يجعل تأثيرات كل حالات اللاأمن/اللااستقرار تقريباً فورية.⁽²⁾ وبما أن "الأمن غالباً ما يرتبط بالقرب"، يصير الجوار الجغرافي محدداً حاسماً. وفي هذا الصدد، يذكرنا بوزان وويفر بأن "الكثير من التهديدات تتنقل عبر مسافات قصيرة بسهولة أكبر مقارنة بالمسافات الطويلة"⁽³⁾.

لفهم النمط الأمني في المتوسط على النحو الأفضل، يمكننا الاعتماد على تحليلات أيوب عن خصوصيات القضايا الأمنية في بلدان الجنوب. يرفض أيوب تعميم التصور التقليدي لمفهوم الأمن الذي تحدده خبرة البلدان الغربية، ومسارها التاريخي، والبعد النسقي العالمي؛ وهو مفهوم يرى أن "التهديدات التي تواجه أمن دولة ما تنبع أساساً من خارج حدودها [و] أن هذه التهديدات هي ذات طبيعة عسكرية في المقام الأول، إن لم يكن حصراً، وتتطلب، على نحو عام، ردّاً عسكرياً". وانتقد أيوب حصر الأمن في البعد الخارجي (التهديدات الآتية من مكان آخر) وإخضاعه للبعد النسقي العالمي على حساب الأمن الإقليمي - حتى وإن كان سعي القوى الكبرى إلى الأمن يشكل مصدر انعدام الأمن في أقاليم الجنوب. ويفضل مفهوم الانكشافات (vulnérabilités) للتشديد على أهمية المصادر الداخلية للأمن/اللاأمن في بلدان الجنوب. حيث لا تنبثق المشكلات الأمنية في هذه البلدان من الخارج، بل من الداخل، لا سيما من هشاشة بناها الدولية، والتي هي ذات طبيعة غير عسكرية في أساسها⁽⁴⁾.

(1) Stephen Larrabee et al., NATO's Mediterranean Initiative: Policy Issues and Dilemmas (Santa Monica: RAND, 1998), p. 2-3.

(2) Benantar, « Quelle architecture de sécurité pour la Méditerranée ? », art.cit., p. 135.

(3) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 45-46.

(4) Mohammed Ayoob, The Third World Security Predicament: State Making, Regional

المتقدمة إذًا، يحاج أيوب بأن بلدان الجنوب "منشغلة بالتهديدات الداخلية لأمن بناها الدولية والنظم نفسها ابتداءً"⁽¹⁾. والتهديدات الخارجية ممكنة؛ وإن وجدت، فهي تصل عمومًا إلى ذروتها بسبب حالات انعدام الأمن والصراعات التي تتطور داخل هذه الدول، ثم تصير فيما بعد صراعات بين الدول بسبب آثارها التي تنتشر (spillover effect) خارجيًا فتصيب البلدان المجاورة التي غالبًا ما تكون أصلًا فريسة لأوجه مماثلة نوعًا ما من انعدام الأمن الداخلي⁽²⁾. يسمح تطبيق التحليل، الذي عرضه أيوب في حالة المتوسط، بفهم الاختلاف الكبير بين الديناميات الأمنية بين الضفتين وقواها المحرّكة. ويضاف إلى هذا البعد غياب البناء الإقليمي في الضفة الجنوبية، الذي ينتج بدوره من هذه الإشكالات الأمنية الداخلية في الدول. وخلاصة الأمر أنّ الدول التي تواجه صعوبات في سيرورة بناء الدولة في الداخل، لا يمكنها تحقيق بناء إقليمي، ناهيك عن بلوغ التكامل الإقليمي.

ماذا عن التشكيلة الأمنية في المكون الجنوبي في غرب المتوسط؟ لطالما كان المغرب العربي أكثر استقرارًا من المشرق، لكن الأزمة الليبية التي زعزعت استقرار المغرب العربي والساحل أحدثت تغييرًا في الوضع، ما يطرح مشكلات كبيرة بالنسبة لأمن الحدود، لا سيما في حالة تونس والجزائر والنيجر. لكننا نستطيع القول، على الفور، إنه لا توجد تهديدات استراتيجية، وجودية، في المغرب العربي. أما عاملًا التوتر فهما العلاقات الإشكالية بين الجزائر والمغرب (الصحراء الغربية والتنافس الإقليمي)⁽³⁾، والتقلب الذي كان يسم السلوك الليبي، والذي اختفى بعد سقوط نظام القذافي فاتحًا الطريق أمام انعدام شديد للأمن نتيجة الأزمة التي تعانيها البلاد، يضاف إلى ذلك أن دول

Conflict and the International System (Boulder: Lynne Rienner Publishers), 1995, p. 8-12; Ayoob, « The Security Problematic of the Third World », art.cit., p. 257-263.

(1) Ibid., p. 263.

(2) Ibid., p. 263.

(3) بشأن هذا التنافس يراجع:

Miguel Hernando de Larramendi, « Doomed Regionalism in a Redrawn Maghreb? The Changing Shape of the Rivalry between Algeria and Morocco in the Post-2011 Era », The Journal of North Africa Studies, 24 (3), 2019, p. 506-531.

المنطقة تواجه حالة جديدة من عدم القدرة على التوقع بسبب تعدد الفاعلين في الساحة الليبية هذه المرة. وتترتب هاهنا ثلاث ملاحظات فيما يخص هذين العنصرين المرتبطين بعدم الاستقرار. أولاً، أن الجزائر والمغرب بلدان متنافسان أكثر من كونهما عدوين على الرغم من التوترات القائمة بينهما ("حرب الرمال" في أكتوبر 1963⁽¹⁾)، وصراع الصحراء الغربية، والتنافس على الزعامة الإقليمية). فالعلاقة القائمة بين البلدين واقعة ما بين الصداقة والعداء، وليست عالقة في دينامية العداء، ومع ذلك فهي بادرة محتملة قد تقود باتجاه مواجهة عسكرية⁽²⁾. يقول كارل شميت إن "الحرب تولد من العداء، وهو الإنكار الوجودي لكيان آخر. فالحرب ليست سوى تحيين العداء"⁽³⁾. ربما كانت ندوب الماضي معتبرة حقاً، لا سيما "حرب الرمال"، لكنها لم تبلغ الحد الذي يدفع أحدهما ليعزو إلى الجار المباشر موقع العدو الاستراتيجي. إن التهديد، إذا كان موجوداً، ليس وجودياً؛ بل محلي جداً ولا يرجح أن يخلخل التوازن الإقليمي حتى وإن كانت الدولتان منخرطتين في سباق تسلح. والتصعيد الذي قد يُخشى منه ليس قصدياً ومن هنا تتأتى أهمية إرساء إجراءات الثقة والأمن بين البلدين. بل إن العلاقات الثنائية لم تعرف، منذ منتصف السبعينيات، توجساً من المواجهة بينهما على الرغم من الصراع الصحراوي. إلى جانب ذلك، يشارك البلدان في ترتيبات التعاون الإقليمي (مجموعة 5+5، والحوار المتوسطي لحلف شمالي الأطلسي، إلخ) التي تسهم في عملية التنشئة الاجتماعية الإقليمية. بمعنى آخر، لا يتعاون البلدان على المستوى الثنائي، لكنهما يتعاونان في إطار العمليات متعددة الأطراف، بقيادة أوروبا وحلف شمالي الأطلسي، ويشتركان في تنظيم أنشطة

(1) عن «حرب الرمال» يراجع:

Benjamin Stora et Akram Ellyas, Les 100 portes du Maghreb : l'Algérie, le Maroc et la Tunisie – trois voies singulières pour allier islam et modernité (Paris: Les Éditions de l'Atelier, 1999), p. 171- 173.

(2) عبد النور بن عنتر، «البعد الأمني للاستعصاء التكاملي في المغرب العربي»، السياسة الدولية، المجلد 51، العدد 201، 2015، ص. 15.

(3) Schmitt, La notion de politique, op.cit., p. 71.

معينة ضمن مجموعة 5+5 دفاع⁽¹⁾. ثانيًا، لا يمكن تحميل التوترات الجزائرية-المغربية كل شيء. يؤدي تحليل السياق الاستراتيجي في المغرب العربي من منظور التوترات الجزائرية-المغربية إلى استنتاجات مضللة لأن لا مانع يحول بين الفاعلين المغاربة الآخرين وبين الشروع في عمليات للاندماج؛ لا بل إنهم يستخدمون التنافس الجزائري - المغربي ذريعة للتصرف منفردين. ثالثًا، لم تشكل ليبيا تهديدًا حقيقيًا على الرغم من أن تقلب النظام فيها كان مصدر قلق لجيرانها، لا سيما تونس، إذا استثنينا "أحداث قفصة" عام 1980⁽²⁾. إن إعادة تأهيل نظام القذافي، بدءًا من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين⁽³⁾، دفعه إلى تبني مقاربة تعاونية، بخاصة مع الدول الأوروبية، في إطار إعادة اندماجه دوليًا، ما مكن من التغلب على تقلب النظام. ثم تغير الوضع جذريًا منذ سقوطه في عام 2011؛ لتعلق ليبيا اليوم في أتون حرب أهلية ذات تداعيات إقليمية ودولية، فاستحالت تهديدًا لليبيا نفسها ولجيرانها⁽⁴⁾. لقد اتسم المغرب العربي

(1) يُراجع الفصلان الأخيران من هذا الكتاب.

(2) هذه عملية استهدفت زعزعة استقرار نظام بورقيبة، قادها، في كانون الثاني/يناير 1980، كومانندوس انطلق من ليبيا، وعُرفت باسم «أحداث قفصة». وقد قررها القذافي ردًا على قرار بورقيبة تعليق معاهدة جربة («الجمهورية العربية الإسلامية»)، أربعًا وعشرين ساعة من توقيعها، لحين موعد تنظيم استفتاء في البلدين. وقدمت الحكومة الفرنسية مساعدة للحكومة التونسية بإرسال سفن حربية وطائرات مقاتلة إلى المنطقة بغية مراقبة المناطق الواقعة على الحدود مع ليبيا. يراجع:

Stora et Ellyas, Les 100 portes du Maghreb, op.cit., p. 163- 164;

رشيد خشانة، «أربعون عامًا على عملية قفصة التي أضاعت علينا فرصًا كبرى»، في: <https://bit.ly/3ymWpm5> [شوهده في 2020/04/27].

(3) عن استراتيجية إعادة إدماج النظام الليبي في الساحة الدولية وإعادة تأهيله، يراجع: Alison Pargeter, *Libya: the Rise and Fall of Qaddafi* (New Haven: Yale University Press, 2012); Ronald Bruce St. John, *Libya from Colony to Revolution* (Oxford: Oneworld, 2011); Luis Martinez, *The Libyan Paradox* (London: Hurst Publishers, 2007); Luis Martinez, « Libye : la conversion d'un 'Etat terroriste' », *Critique internationale*, 25, 2004, p. 19-28 ; Luis Martinez, « Libya: the Conversion of a 'Terrorist State' », *Mediterranean Politics*, 11 (2), 2006, p. 151-165 ; Yahia H. Zoubir, « Les États-Unis, l'Europe et la Libye : de la réhabilitation de Kadhafi à son renversement », *L'Année du Maghreb*, 8, 2012, p. 457-469.

(4) عن الأزمة الليبية، يراجع: Wolfram Lacher, *Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict* (London:

على الدوام بأنه أكثر استقرارًا مقارنة بالشرق الأوسط، لكن الصراع الليبي والأزمات في منطقة الساحل صارت مصدر عدم استقرار للإقليم⁽¹⁾، وهو عدم استقرار يؤثر بطريقة أو بأخرى في أوروبا أيضًا⁽²⁾، ومن هنا جاء اقتراح إنشاء إطار يجمع أوروبا والمغرب العربي والساحل يتكيف مع التطورات وإعادة التشكيل التي عرفتها الأوضاع في الإقليم⁽³⁾.

I.B. Tauris, 2020) ; George Joffé, « Where Does Libya Go Now? », *The Journal of North African Studies*, 25 (1), 2020, p. 1-7 ; Marinez, *L'Afrique du Nord après les révoltes arabes*, op.cit., p. 77-101 ; Saïd Haddad, « De Paris à Palerme, la Libye entre illusions électorales et économie de guerre », *L'Année du Maghreb*, 21, 2019, p. 233- 251 ; Saïd Haddad, « Dialogues, ambiguïtés et impasses libyennes », *L'Année du Maghreb*, 19, 2018, p. 187-207 ; Karim Mezran and Arturo Varvelli (eds.), *Foreign Actors and Libya's Crisis* (Milan: ISPI 2017), 138 p. – <https://cutt.ly/Bkgemxe> [consulté le 15/07/2019] ; Moncef Ouannès, « Les milices en Libye : obstacle majeur à la reconstruction de l'État », dans Anna Bozzo et Pierre-Jean Luizard (dir.), *Vers un nouveau Moyen-Orient ? États arabes en crise entre logiques de divisions et sociétés civiles* (Rome: RomaTrE- Press, 2016); Luis Martinez, « Libye : violence, fédéralisme et démocratie », *Revue algérienne de sciences politiques et de relations internationales*, 3, 2014, p. 13-41.

وعن الانتفاضات العربية والبلدان المغاربية، إضافة إلى مطواعة اللامغرب (non-Maghreb) والنظم القائمة يراجع:

Louisa Dris-Aït- Hamadouche, « Impact des printemps arabes sur les relations intermaghrébines : résilience du non-Maghreb », dans Abdennour Benantar et Salim Chena (dir.), *La sécurité en Méditerranée occidentale face aux bouleversements au Maghreb et au Sahara* (Paris: L'Harmattan, 2015), p. 51-70.

(1) Djalil Lounnas, « The Libyan Security Continuum: the Impact of the Libyan Crisis on the North African/Sahelian Regional System », *MENARA Working Papers*, October 2018 – <https://cutt.ly/kkmlULi> [consulté le 24/12/2020] ; Pauline Poupard, « Quand la puissance se dispense: les relations entre le Sahara-Sahel et le Maghreb depuis la chute du colonel Kadhafi (2011-2018) », *Hérodote*, 172, 2019, p. 101-121 ; Wolfram Larcher, « Le confit libyen, creuset des réseaux régionaux », *Hérodote*, 172, 2019, p. 23-42 ; Salim Chena et Antonin Tisseron, « Ruptures d'équilibres au Mali », *Afrique contemporaine*, 245, 2013/1, p. 71-84 ; Jean-Bernard Véron, « Quelles retombées des printemps arabes sur l'Afrique subsaharienne », *Afrique contemporaine*, 245, 2013, p. 13- 22 ; Mansouria Mokhefi et Alain Antil (dir.), *Le Maghreb et son Sud : vers des liens renouvelés* (Paris: CNRS Éditions, 2012).

(2) Rasmus Alenius Boserup and Luis Martinez, « The European Powers and the Sahel-Maghreb Crisis », *DIIS Report*, 1 March 2018 – <https://cutt.ly/nkgrLM> [consulté le 20/11/2019] ; Chantal Lavallée et Jean Claudius Völkel, « Military in Mali: the EU's Action Against Instability in the Sahel Region », *European Foreign Affairs Review*, 20 (2), 2015, p. 159-185 ; Aomar Baghzouz, « Le Maghreb et l'Europe face à la crise au Sahel : coopération ou rivalités ? », *L'Année du Maghreb*, 2, 2013, p. 173-192.

(3) *Ibid.*, p. 191.

من خطاب التهديد إلى الحوار والتعاون في مجال الأمن الإقليمي

قبل أن نحاول تحليل واقع التهديدات في المتوسط، يجدر بنا أن نطرق أولاً خطاب "التهديد القادم من الجنوب" الذي ساد أوائل التسعينيات من القرن العشرين، والتطور الملحوظ في العلاقات بين الضفتين.

تخبرنا سوسيولوجيا الصراعات أن المجموعة التي لم تعد تواجه عدوًا تشرع في البحث عن آخر. وليس مهمًا ما إذا كانت التهديدات التي تجري الإحالة إليها حقيقية أو خيالية، بل المهم هو العثور على مجموعة خارجية وتعيينها عدوًا تجب مواجهته؛ فتتحقق بذلك الوظيفة المنوطة بترسيخ تماسكها الداخلي الخاص. وهذا التهديد الذي يتحدد ويتعين سيجري حشده للمطالبة بالوحدة وبالموارد...⁽¹⁾. أشار لويس كوزر قبل أكثر من نصف قرن إلى ذلك بقوله "إنَّ اختفاء العدو الأصلي يؤدي إلى البحث عن أعداء جدد حتى تواصل المجموعة انخراطها في صراع تحافظ به على البنية التي قد تفقدها في غياب أعداء تواجههم"⁽²⁾.

لُحظ هذا النمط في منطقة المتوسط، التي شهدت في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة مباشرة، مناخًا آمنًا ساد فيه خطاب (غربي) يتحدث عن "التهديد القادم من الجنوب". وقد برز هذا الحديث بعد أن وجد الغرب نفسه "محرومًا من العدو" إثر اختفاء التهديد الاستراتيجي السوفياتي⁽³⁾. ويلحظ فريديريك راميل أنَّ هذا الأخير عدُّ تهديدًا أيديولوجيًا وعسكريًا، وأن تفككه أفضى إلى "عالم يسوده اللائقين حيث العدو غير مرئي ومجرد" ومنتشر، يتخذ أشكالًا مختلفة ومتنوعة بتنوع قضايا الإرهاب والهجرة وغيرها - في سياق دولي شهد انتشارًا للصراعات داخل الدول. وهكذا نُظر إلى دول الجنوب بوصفها مصدرًا لهذه

(1) Dario Battistella, « Recherche ennemi désespérément : réponse à Samuel P. Huntington à propos d'un affrontement à venir entre l'Occident et l'Islam », Confluences Méditerranée, 40, 2002, p. 92.

(2) Lewis A. Coser, The Functions of Social Conflict (London: Routledge, 2001 [1st ed. 1956]), p. 105.

(3) Didier Bigo et Daniel Hermant, « De l'espoir à la crainte ? Les lectures de la conflictualité », Stratégique, 47, 1990, p. 297-307 ; Louis-Jean Duclos, « La ' menace du Sud ' », Cultures & Conflits, 2, 1991, p. 79-93.

التهديدات. يقول راميل إنَّ حقل العلاقات الدولية، وردًا على "هذا التشتت الذي شهده مفهوم" العدو، حاول "إعادة تشكيكه [ساعياً] إلى منحه معنى مرة أخرى، وهذا من منظور معولم في غالب الأحيان [بغية] تطوير نموذج صالح (كونياً)"، أي نوع من البحث عن "عدو (عالمي)". لقد سعت تيارات في حقل العلاقات الدولية إلى "ملء غياب اليقين الاستراتيجي الذي تلا خسارة العدو الشيوعي بتطوير صورة مبسطة ومسطحة عن عدو يُفترض له أن يكون مصدر كل المخاوف"⁽¹⁾. لكن هذه الرؤية لا تلائم إلا مستوى واحداً من التحليل هو مستوى الصراعات ذات الطابع القومي والإثني - وفي حالة البعض من الصراعات بين الدول. وهكذا فإن مفهوم العدو ليس ملائماً إلا في حالة الصراعات القومية/الإثنية، وحدها مفاهيم الخصم أو المنافس ملائمة وفي المجال الاقتصادي أين تكون الدول بعضها لبعض إما خصماً أو منافساً أو غريباً، لا عدواً - وكذلك الأمر في العلاقات ما بين الدول الديمقراطية (التي تسود بينها المنافسة لا العداة). ما يعني أن مفهوم العدو ينطبق على العلاقات بين البقية من الدول وكذلك بين دولة ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية⁽²⁾. وكان شमित قد شدد على عدم ملائمة مفهوم العدو في المجال الاقتصادي الذي لا يعرف إلا متنافسين⁽³⁾.

اختفى التهديد السوفيياتي ففقدت الترتيبات العسكرية المصممة للتعامل معه الكثير من جدواها، فحُرم الخطاب الاستراتيجي من "علة وجوده"⁽⁴⁾. يُنَاط بتسمية العدو "وظيفة الشرعنة السياسية" لعمل الدولة؛ ذلك أن وجود هذا العدو، الذي تعينه السلطات السياسية، هو ما يبرر تعبئة الأموال والموارد، بل وحتى العمليات العسكرية⁽⁵⁾. وهكذا أدت نهاية الاتحاد السوفيياتي إلى إزاحة جغرافية للتهديدات باتجاه المتوسط، الذي نُظر إليه آنذاك على أنه منطقة تشكو الشرخ وتعرض تهديداً متعدد الأوجه، ما يتطلب إجراء تعديلات على الترتيبات

(1) Frédéric Ramel, « Repenser le concept d'ennemi dans l'après-guerre froide », Stratégique, 72, 1998 http://www.institut-strategie.fr/strat72_Ramel_tdm.html [consulté le 15/03/2020].

(2) Ibid.,

(3) Schmitt, La notion de politique, op.cit., p. 66.

(4) Bernard Labatut, « Les politiques méditerranéennes de l'Espagne à la recherche d'un équilibre entre l'impératif de la sécurité et l'éthique de l'indépendance », Études internationales, 26 (2), 1995, p. 319.

(5) Ramel, « Repenser le concept d'ennemi dans l'après-guerre froide », art.cit.,

الموروثة من زمن الحرب الباردة. فإذا، على الرغم من إطلاق مجموعة 5+5 التي هدفت إلى "جعل غرب المتوسط إقليم حوار وتعاون، [كانت] ديناميات المواجهة المستمرة" هي السائدة⁽¹⁾. ونظرت الضفة الشمالية إلى الجنوب المباشر المؤلف من شمال إفريقيا والشرق الأوسط، على أنه تهديد جديد. بيد أن الجنوب الذي يشكو التجزؤ - والمتعدد - لم يكن يماثل التهديد الاستراتيجي السوفياتي المتلاشي. ثم وفي أعقاب أزمة الخليج (1990-1991)، حدث الربط بين ثلاثة عوامل هدفت إلى تخصيص مضمون استراتيجي لهذا التهديد القادم من الجنوب هي الحركات الإسلامية، والهجرة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل⁽²⁾. وشمل الأمر العراق وليبيا والجزائر. تراجع البعد الصلب من التهديد (أسلحة الدمار الشامل والصواريخ)⁽³⁾ تدريجياً لفائدة البعد الناعم (التهديد المجتمعي) لاتخاذ خطاب التهديد أبعاداً ثقافية ودينية وحضارية⁽⁴⁾.

ثم اكتسبت خطابات التهديد التي تصف التهديدات والتجسّسات الجديدة

(1) Labatut, « Les politiques méditerranéennes de l'Espagne... », art.cit., p. 319.

(2) عن هذه المسألة من منظور شمالي (الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي)، يراجع:

Thanos P. Dokos, Countering the Proliferation of Weapons of Mass Destruction: NATO and EU Options in the Mediterranean and the Middle East (London: Routledge, 2008).

(3) David Albright and Corey Hinderstein, « Algeria: Big Deal in the Desert », Bulletin of Atomic Scientists, 57 (3), 2001, p. 45-52 – <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.2968/057003014> [consulté le 20/07/2020] ; Joachim Krause, « The Proliferation of Weapons of Mass Destruction: the Risks for Europe », in Paul Cornish, Peter Van Ham et Joachim Krause (eds.), « Europe and the Challenge of Proliferation », Chaillot Paper [European Union Institute for Security Studies], 24, 1996, p. 8-18 ; Bruno Tertrais, « Europe and Nuclear Proliferation », in Gustav Lindstrom et Burkard Schmitt (eds.), « Fighting Proliferation: European Perspective », Chaillot Paper [European Union Institute for Security Studies], 66, 2003, p. 51-58.

لتحليل لمسألة الانتشار النووي في المتوسط، يراجع:

Pour une analyse de la question de la prolifération en Méditerranée, voir Jean-François Daguzan, « Les États-Unis, l'OTAN, la Méditerranée, la prolifération des armes de destruction massive et la lutte contre le terrorisme : un dialogue écrasé par la sécurité », dans Brahim Saïdy (dir.), L'OTAN et le Maghreb (Paris: L'Harmattan, 2014), p. 45-66.

(4) Samuel P. Huntington, « If Not Civilizations, What? », Foreign Affairs, 72 (5), 1993, p. 186-194; Samuel P. Huntington, « The Clash of Civilizations? », Foreign Affairs, 72 (3), 1993, p. 22-49 ; Samuel P. Huntington, Le choc des civilisations (Paris: Éditions Odile Jacob, 1997).

ثم حدث أن صار موضوع المواجهة بين «الإسلام والغرب» مركزياً في كل نقاش. حتى أن بوزان استبق

للعُدو زخماً، لا سيما الإسلاموية⁽¹⁾، وتصدّر موضوع الإسلام (والإسلاموية⁽²⁾) المشهد مع أطروحة صموئيل هنتنغتون عن صراع الحضارات⁽³⁾، وإن كانت "النزعة الثقافية" عنده "لم تربط العدو بالدولة، بل بالحضارة"، متحدثة عن نوع من "العدو الحضاري"⁽⁴⁾ لتعذر وجود عدو استراتيجي. وهي الأطروحة التي صدّقت عليها هجمات 11 أيلول/سبتمبر مثلما يحاج مؤيدوها⁽⁵⁾. في هذا السياق على وجه التحديد، صارت الهجرة موضوعاً مرجعياً في تحليلات القضايا الأمنية في أوروبا. ثم رُبطت الإسلاموية بالهجرة وصُنفت، بالنتيجة، على أنها تهديد مجتمعي وأمني (نشاط إرهابي).

هنتنغتون في حديثه عن «حرب حضارية باردة» بين الغرب والإسلام:
Barry Buzan, « New Patterns of Global Security in The Twenty-first Century », International Affairs, 67 (3) 1991, p. 448.

هيمنت هذه القراءة في ذلك الوقت إلى حد ما، واكتسبت أهمية أكبر مع هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001- ثم بعدها بفعل النشاط الإرهابي في الأراضي الأوروبية. للاطلاع على تحليل معمّق لهذه الأطروحة قبل وبعد هجمات 11 سبتمبر، يراجع:
Mark B. Salter, Barbarians & Civilization in International Relations (London: Pluto Press, 2002).

كما اقترح مؤلفون آخرون مقارنة قائمة على الأمن تتوسّل بالحوار بين الثقافات، على غرار:
Helle Malmvig, « Security Through Intercultural Dialogue? Implications of the Securitization of Euro-Mediterranean Dialogue between Cultures », Mediterranean Politics, 10 (3), 2010, p. 349-364.

(1) Ramel, « Repenser le concept d'ennemi dans l'après-guerre froide », art.cit.,

(2) * نفضل هنا استخدام اصطلاح الإسلاموية ترجمة لمفردة islamisme لسببين مترابطين، أولهما دفعاً للالتباس مع المصطلح ذي الدلالة العربية الذي يقع التنوع في صلب معناه؛ هو الحركات/ الحركة الإسلامية أو مفهوم التيارات الإسلامية أو حتى الأفراد ممن يملكون رؤية إسلامية لشؤون الحياة والمجتمع والسياسة والوعي التاريخي. وثانيهما رغبةً منا في الإبقاء على هذه الدلالة الفرنسية "غير المحايدة" من المصطلح في روع القارى؛ وهي التي ظلت تحيل على الدوام على هذه الحركات وكأنها كتلة مصمّمة على الرغم من تنوعها وتبايناتها (المترجم).

(3) Huntington, Le choc des civilisations, op.cit.,

(4) Ramel, « Repenser le concept d'ennemi dans l'après-guerre froide », art.cit.,

(5) عن الأبعاد الثقافية والدينية للمدركات وصراع الحضارات يراجع:
Salter, Barbarians & Civilization in International Relations, op.cit.,

بالنظر إلى القدرات الاقتصادية والعسكرية التي تملكها الدول الأوروبية وانتمائها إلى حلف شمالي الأطلسي، فإن اعتبار الشرق الأوسط تهديداً يبدو عبثاً، حتى وإن كان ثمة إدراك متزايد في أوروبا مفاده أن الشرق الأوسط قد يحل مكان العدو الشيوعي؛ إدراك تعزز في إثر هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001⁽¹⁾. لقد حوّلت هذه الهجمات الإرهاب إلى شاغل رئيس لدى المواطنين الأوروبيين. يشير استطلاع للرأي أجري في سياق ما بعد الحادي عشر من سبتمبر إلى أن 86 في المئة منهم يخشون الإرهاب (بزيادة قدرها 12 نقطة مقارنة بمسح أجري عام 2000)، و79 في المئة منهم يخشون انتشار أسلحة الدمار الشامل⁽²⁾. ثم اتسع هذا الإدراك لاحقاً بسبب تزايد تدفقات المهاجرين غير النظاميين عبر البحر المتوسط⁽³⁾، لا سيما في إثر الهجمات المتعددة التي ضربت الأراضي الأوروبية⁽⁴⁾.

مهما يكن من أمر، فإن هذه المدركات الخاصة بالتهديد وهذه الممارسات المرتبطة بالتمثيلات قد آلت، على الأرض، إلى انتشار القوات الأوروبية في البحر المتوسط، ومن المفارقات أن الأمر تزامن مع إطلاق المبادرات الإقليمية. وأثار ذلك مخاوف في البلدان العربية المتوسطة، خاصة الجزائر التي كانت تكابد أوج أزمته الداخلية⁽⁵⁾. ففي شهر نيسان/أبريل 1992، استبدل حلف شمالي الأطلسي قوته البحرية المتاحة تحت الطلب في البحر المتوسط (NAVOCFORMED – NATO's Naval On- Call)

(1) Calleya, Security Challenges in the Euro-Med Area, op.cit., p. 10.

(2) Eurobarometer, Report 56, avril 2002 [fieldwork September-October 2001], p. 13.

(3) Calleya, Security Challenges in the Euro-Med Area, op.cit., p. 10.

(4) Petter Nesser, *Islamist Terrorism in Europe* (Oxford: Oxford University Press, 2018); Xavier Crettiez et Yvan Barros, « La réalité de la menace djihadiste en France 2015-2018 », Chaire citoyenne, Sciences Po Saint- Germain-En-Laye – <http://chairecitoyennete.com/la-realite-de-la-menace-djihadiste-en-france-2015-2018/> [consulté le 30/02/2020].

(5) بشأن هذه الأزمة التي امتدت لعقد من الزمن تقريباً، يراجع:

James D. Le Sueur, *Algeria Since 1989: Between Terror and Democracy*, (London: Zed Books, 2010); Hugh Roberts, *The Battlefield: Algeria 1988-2002, Studies in a Broken Polity* (London: Verso, 2003); Frédéric Volpi, *Islam and Democracy: the Failure of Dialogue in Algeria* (London: Pluto Press, 2003); Youcef Zirem, *Algérie : la guerre des ombres* (Bruxelles: Éditions Complexe, 2002) ; Luis Martinez, *La guerre civile en Algérie* (Paris: Karthala, 1998).

(Force for the Mediterranean) بالقوة البحرية الدائمة في البحر المتوسط (STANAVFORMED – Standing Naval Force Mediterranean)⁽¹⁾. ونظمت الدول الواقعة في جنوب أوروبا، مناورات في إطار اتحاد أوروبا الغربية، لا سيما في شهري تشرين الأول/أكتوبر 1993 وتشرين الثاني/نوفمبر 1994، شاركت فيها إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، فأثارت بذلك القلق والريبة لدى بلدان الضفة الجنوبية التي استشعرت أنها ترتيبات يمكن أن تُستخدم ضدها، لاسيما أن هذه المناورات والتدريبات العسكرية ارتكزت على سيناريوهات تضمنت عمليات إنقاذ وإجلاء لمواطنين أوروبيين من بلد يعاني اضطرابات. ولا يمكن لدولة مثل الجزائر، في هذه الحالة، إلا أن تنظر إلى مثل هذه المناورات بعين الريبة، بالنظر إلى سياقها الداخلي وقتها⁽²⁾. وأنشأت هذه الدول الواقعة في جنوب أوروبا، فوق ذلك، قوتين في البحر المتوسط هما يورو فور – Eurofor (القوة العملياتية السريعة الدائمة) ويورومارفور – Euromarfor (القوة البحرية الأوروبية غير الدائمة)، في تشرين الثاني/نوفمبر 1996⁽³⁾.

واعتبرت البلدان المغاربية إضافة إلى مصر، التي لم تعدّ نفسها بأي حال تهديداً لجيرانها في الضفة الشمالية، أن إنشاء هاتين القوتين من دون تشاور مسبق يتعارض مع الحوار الذي أسست له عملية برشلونة، ونددت بالمحاولة التدخلية الأوروبية في الجنوب⁽⁴⁾. وينبغي القول في هذا الصدد، ومثلما نوهت

(1) بن عتر، البعد المتوسطي للأمني الجزائري، ص 124-125.

(2) Labatut, « Les politiques méditerranéennes de l'Espagne... », art.cit., p. 320

(3) جرى التوقيع على الوثائق التأسيسية لهاتين القوتين في 15 أيار/مايو 1995، على هامش اجتماع اتحاد غرب أوروبا في لشبونة. يراجع:

Communiqué commun annonçant la signature des documents constitutifs » de ces deux forces, Documents d'actualité internationale, n°13, 01/07/1995, p. 40-41.

(4) إذا كانت إدانة هذه البلدان أقرب للإجماع، فإن مواقفها كانت على درجة ما من التباين، باستثناء ليبيا على عهد القذافي، التي كانت أول من استنكر إنشاء هاتين القوتين وطالبت جامعة الدول العربية بالتنديد بهما (صحيفة الحياة اللندنية، عدد 16/11/1996). ويبدو أن الدول الأوروبية فوجئت بردود فعل الدول العربية الأخرى. رأت تونس أن إنشاء هاتين القوتين من دون تشاور مسبق مع بلدان جنوب المتوسط، مخالف للحوار الذي بنته الشراكة الأورومتوسطية. كما انتقدت مصر، من جهتها، إنشاء القوتين

بياتريس هيبو ولويس مارتينيز، أن البلدان المغاربية تُبدي إدراكًا متناقضًا حيال السياسة الأمنية الأوروبية مثلما تظهره ردّات أفعالها على إنشاء قوتي يوروفور ويورومارفور؛ بحيث يُدرك تأمين أوروبا لجوارها الجنوبي بوصفه "محاولة نيوكولونيلية، وبوصفه تعاونًا في مكافحة الإسلاموية أيضًا"⁽¹⁾.

ينبغي أن نذكر أن إنشاء يوروفور ويورومارفور، في تشرين الثاني/نوفمبر 1996، من قبل إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال، ووقّع على وثائقها التأسيسية في أيار/مايو 1995، ارتبط بسياق أوروبي خاص هو سياق الحرب في يوغوسلافيا السابقة والأزمة في ألبانيا. لذلك فإن الأمر بالنسبة لبعض الدول الأوروبية يتعلق بتوفر قوات مشتركة، حتى لو لم يفصل إنشائها عن الوضع في الضفة الجنوبية. أضف إلى ذلك أن مهماتها تندرج ضمن "مهمات بيترسبرغ" التي جرى تبنيها في أعقاب المجلس الوزاري لاتحاد أوروبا الغربية في 19 حزيران/يونيو 1992 في بيترسبرغ (ألمانيا)⁽²⁾.

لكن التوتر وانعدام الثقة بين ضفتي غرب المتوسط سريعًا ما سيتبددان بفضل المبادرات الإقليمية المختلفة (حوار اتحاد أوروبا الغربية، مسار برشلونة الأورومتوسطي، الحوار حول سياسة الدفاع والأمن الأوروبية، الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، حوار مبادرة منظمة الدفاع والتعاون في أوروبا). وقد سمحت كلها بـ(إعادة) إرساء الثقة وأسهمت إسهامًا معتبرًا في تعديل مناخ

من دون تشاور بين الضفتين، معتبرة إياها شكلاً من أشكال التدخل (الشروق التونسية، 04/12/1996). نذكر أن القرار الخاص بهاتين القوتين يعود إلى عام 1995، حيث أعلنت الجزائر عن نيتها التماس توضيح من الشركاء الأوروبيين.

(1) Béatrice Hibou et Luis Martinez, « Le partenariat euro-méditerranéen : un mariage blanc ? », Les études du CERI, 47, 1998, p. 9.

(2) تتعلق «مهمات بيترسبرغ» بالمهمات الإنسانية أو إجلاء المواطنين؛ وحفظ السلام والقتال والوقاية وإدارة الأزمات، بما في ذلك تلك المتعلقة باستعادة/إنفاذ السلام... دُمجت هذه المهمات لاحقًا، بموجب معاهدة أمستردام المنشئة للاتحاد الأوروبي، في صلاحيات السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد، من دون الإحالة على هذه التسمية.

Thierry Tardy, Gestion de crise, maintien et consolidation de la paix : acteurs, activités, défis (Louvain-la-Neuve: De Boeck, 2009), p. 94-95.

الأمن في المتوسط. والقوات التي أدركها الجنوب فيما مضى بوصفها تهديدات من الشمال، صارت أدوات لبناء الثقة (حضور مراقبين مغاربيين في مناوراتها، وزيارات وحدات من هذه القوات إلى موانئ مغاربية، وتدريبات الإنقاذ المشتركة في أعالي البحار...).

على أساس مسلّمة وجود صلة وثيقة تربط الأمن في أوروبا بالأمن في المتوسط التي تبنتها وثيقة هلسنكي، وللتأثير في مناخ الريبة والشك بين الضفّتين، أطلق اتحاد أوروبا الغربية، في عام 1994، حواراً أمنياً شمل الجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس، وامتد بعد ذلك ليضم مصر وإسرائيل والأردن، واستُعدت ليبيا بسبب قضية لوكربي. هدفت هذه المبادرة، الأولى من نوعها في المتوسط، إلى إطلاع الشركاء المتوسطيين على أنشطة اتحاد أوروبا الغربية وتبادل النقاش حول القضايا الأمنية (إدارة الأزمات، وشفافية الأنشطة العسكرية، وإرساء إجراءات بناء الثقة والأمن، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل...)⁽¹⁾. انطلق هذا الحوار في سياق اتفاقات أوسلو، فكان أيضاً جزءاً من تعزيز المصالحة الإسرائيلية-العربية، ما يفسر مدّه ليشمل دول الشرق الأوسط الثلاثة؛ متجاوزاً بذلك إطار غرب المتوسط الذي فضّله دول جنوب أوروبا في السابق. انطلق حوار اتحاد أوروبا الغربية في وقت جرى فيه تجميد عملية 5+5، فكان إطاراً مفيداً لإرساء الثقة، مما سمح لبلدان الضفّتين بمناقشة القضايا الأمنية، وخاصة محاولة تبديد مدركات التهديد المتبادل عقب انتهاء الحرب الباردة. ثم علّق هذا الحوار نهاية العام 2000، بعد النقل التدريجي للمهمات من اتحاد أوروبا الغربية إلى الاتحاد الأوروبي⁽²⁾. وفي عام 2002، أطلق الاتحاد الأوروبي، الذي كان يشارك سلفاً في حوار أمني مع شركائه في إطار عملية برشلونة، حواراً أمنياً حول السياسة الأوروبية للأمن والدفاع والسياسة الخارجية والأمنية

(1) Arnaud Jacomet, « Le dialogue méditerranéen de l'UEO », in Martin Ortega (ed.), « The Future of Euro-Mediterranean Security Dialogue », Occasional Papers, Institute for Security Studies – WEU, 14, 2000, p. 16-19

(2) حُل اتحاد أوروبا الغربية في حزيران/يونيو 2011 بعد نقل أنشطته العملية إلى الاتحاد الأوروبي كجزء من التحولات المؤسسية لهذا الأخير، مع دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ في كانون الأول/ديسمبر 2009.

المشتركة (PESD /PSDC)⁽¹⁾. وقد انتظم هذا الحوار في وقت لم يزل الشركاء العرب المتوسطيون يعتقدون أن الاتحاد الأوروبي يعتبرهم "بالأحرى مصدرًا للتهديدات الأمنية لا شركاء في إطار من التعاون الأمني"⁽²⁾. فقد توجّس هؤلاء خيفة من أن يُمسوا هدفًا "للتدخل الغربي" الذي يعتبرونه مخالفًا لمبادئ إعلان برشلونة لا سيما في سياق تدخّل حلف شمالي الأطلسي ضد صربيا (1999)، وغزو الولايات المتحدة للعراق (2003). بل لقد كانت هذه حججهم التي تذرّعوا بها في انتقادهم لإنشاء يورو فور ويورومار فور على النحو الذي ذكرنا آنفًا. وقد نُظر إلى التطور باتجاه البعد العسكري في السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (إنشاء قوة سريعة تابعة للاتحاد الأوروبي) على المنوال نفسه⁽³⁾، قبل أن يبدأ الاتحاد الأوروبي في علاج ذلك.

وبالفعل، هدف التعاون في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع إلى معالجة مشكلة الشفافية ونقص المعلومات بشأن السياسة الأوروبية للأمن والدفاع وتطوراتها، وذلك عبر إقامة حوار، ضمن الإطار الأورومتوسطي، على

(1) تخضع سياسة الأمن والدفاع المشتركة (CSDP)، المعروفة سابقًا باسم سياسة الأمن والدفاع الأوروبية ESDP، للمادة 42 من معاهدة الاتحاد الأوروبي (TEU). إذ هي «جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. تزوّد الاتحاد بقدرة عملية تتوفر على موارد مدنية وعسكرية. ويلجأ إليها الاتحاد في مهمات تقع خارجه، بهدف الحفاظ على السلام والوقاية من النزاعات وتعزيز الأمن الدولي وفقًا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. يعتمد تنفيذ هذه المهمات على القدرات التي توفرها الدول الأعضاء» (المادة 42). يراجع:

«art. 42». Traité sur l'Union européenne, Journal officiel de l'Union européenne, C326, 26/10/2012.

عن سياسة الأمن والدفاع المشتركة وسياسة الأمن والدفاع الأوروبية يراجع: André Dumoulin et Nicolas Gros-Verheyde, La politique européenne de sécurité et de défense commune (Bruxelles, Éditions du Villard, 2017); Anne Bazin et Charles Tenenbaum (dir.), L'Union européenne et la paix : l'invention d'un modèle européen de gestion de conflits (Paris: Presses de Sciences Po, 2017); Maxime H. A. Larivé, Debating European Security and Defense Policy: Understanding the Complexity (London: Routledge, 2014); Bastien Irondelle, « De la PESC à la PESD », dans Renaud Dehousse (dir.), Politiques européennes (Paris: Presses de Sciences Po, 2009), p. 303-330.

(2) Sven Biscop, « Opening up the ESDP to the South: a Comprehensive and Cooperative Approach to Euro-Mediterranean Security », Security Dialogue, 34 (2), 2003, p. 189.

(3) Ibid., p. 189.

مستوى كبار المسؤولين وعلى مستوى لجنة السياسة والأمن (COPS). وكان الهدف إرساء أسس شراكة تقوم على تدابير بناء الثقة. تركز هذا الحوار على ما يأتي: أهداف السياسة الأوروبية للأمن والدفاع؛ وهياكلها وإجراءاتها؛ ومعلومات عن قدراتها المدنية والعسكرية؛ وطرائق مشاركة دولة ثالثة في العمليات المدنية والعسكرية التي تتم تحت قيادة الاتحاد الأوروبي؛ والعمليات الجارية؛ ودور السياسة الأوروبية للأمن والدفاع في مكافحة الإرهاب⁽¹⁾. وتبنى هذا الحوار قاعدة التمايز الذاتي السارية في الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي؛ أي العمل/المشاركة وفقاً لآليات ذات أشكال متغيرة تسمح ببدء الأنشطة بين عدد محدود من الشركاء مع إمكانية انضمام آخرين لاحقاً. يهدف هذا الحوار المتوسطي، الذي يجمع سبع دول (الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن والمغرب وموريتانيا وتونس) مع حلف شمالي الأطلسي والذي انطلق عام 1994، إلى بناء الثقة والتفاهم المتبادل والشروع في عملية تعاون بين حلف شمالي الأطلسي وشركائه. ولقد نما وتطور خلال السنوات الأخيرة، بل ويعدّ من أكثر المبادرات الأمنية الإقليمية نشاطاً في إقليم المتوسط، لا سيما في مجال التعاون العملي⁽²⁾.

(1) Rosa Balfour, « Rethinking the Euro-Mediterranean Political and Security Dialogue », Occasional Papers, EU Institute for Security Studies, 52, 2004, p.15.

تضع مهمة اللجنة السياسية والأمنية (COPS) وتشكيلتها، للمادة 38 من معاهدة الاتحاد الأوروبي. وتحظى باختصاصات في مسائل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) وسياسة الأمن والدفاع المشتركة (CSDP) للاتحاد الأوروبي. تتمثل مهمتها في: مراقبة الوضع الدولي؛ وتقديم توصيات إلى المجلس الأوروبي فيما يخص التوجهات الاستراتيجية والخيارات السياسية؛ وتقديم التوجيه لبعض الهيئات (اللجنة العسكرية، والمجموعة السياسية-العسكرية، واللجنة المسؤولة عن الجوانب المدنية في إدارة الأزمات)؛ وتولي الرقابة السياسية والتوجيه الاستراتيجي لعمليات إدارة الأزمات التي يتولاها الاتحاد الأوروبي.

Traité sur l'Union européenne, Journal officiel de l'Union Européenne, C326, 26/10/2012, p. 36.

(2) عن هذا الحوار يراجع:

Saidy, L'OTAN et le Maghreb, op.cit ; Costanza Musu, « NATO's Mediterranean Dialogue: More than Just an Empty Shell ? », Mediterranean Politics, 11 (3), 2006, p. 177-180 ; Abdennour Benantar, « NATO, Maghreb and Europe », Mediterranean Politics, 11 (2), 2006, p. 167- 174 ; Massimo Ambrosetti, « NATO's Mediterranean Dialogue », The International Spectator, 36 (1)

يمكن تفسير هذا المقاربة الجديدة التي تبنتها أوروبا وحلف شمالي الأطلسي بخصوص الضفة الجنوبية بعدة أسباب. أولاً، رغبتهما في طمأنة البلدان المغاربية، وخاصة عبر التوضيح أن إعادة انتشار قواتهما في الإقليم ليست على حسابها، وتبديد أي سوء فهم، وتصحيح الأفكار التي تُعتبر خاطئة عن حلف شمالي الأطلسي وأنه لا يرى فيها خصماً جديداً بعد زوال التهديد السوفياتي. ثانياً، بعد الأهمية الكبرى التي مُنحت للشرق - على حساب الجنوب - أدرك كلاهما ضرورة اتخاذ مبادرات في اتجاه الجنوب لأن أمنهما مرهون بذلك. ثالثاً، الدور المزدوج الذي أنيط بعملية السلام العربية الإسرائيلية: إذ أتاح انطلاقها إطلاق المبادرات المتوسطة التي جعلت من اكتمال عملية السلام هدفاً لاحقاً لها، فقد كان تصور الدول الغربية يقوم على عدّ هذه المبادرات وسيلة لتيسير عملية التطبيع مع إسرائيل واستكمالها أيضاً. رابعاً، إعادة التأكيد على الفكرة القديمة عن الصلة الوثيقة التي تتزايد أهميتها بين الأمن في المتوسط والأمن في أوروبا. فهذا الرابط، الذي اعترفت به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ إنشائها، يشكل الأساس الذي تستند إليه كل مبادرات المتوسط التي أطلقتها أوروبا وحلف شمالي الأطلسي⁽¹⁾. خلاصة القول إن هذه المبادرات

2001, p. 83-89 ; Ian Lesser et al., The Future of NATO's Mediterranean Dialogue: Perspectives on Security, Strategy and Partnership, GMF, June 2018 – <https://cutt.ly/8kfHWwg> [consulté le 20/07/2018].

(1) تمثل الصلة بين الأمن في أوروبا والمتوسط عنصراً مهيكلًا لمدرجات أوروبا والحلف الأطلسي وسياساتهما إزاء المنطقة. ورد في وثيقة هلسنكي النهائية (1975): «يرتبط الأمن في أوروبا (...) ارتباطاً وثيقاً بالأمن في منطقة المتوسط بأكملها، بحيث لا ينبغي أن تقتصر عملية تحسين الأمن على أوروبا، بل ينبغي أن تمتد إلى أجزاء أخرى من العالم وبخاصة منطقة المتوسط».

Acte final d'Helsinki, OSCE, p.42 – <https://www.osce.org/fr/mc/39502>

شكّل هذا الارتباط موضوعاً تقاربت فيه وجهات النظر في الجانبين. على سبيل المثال، أصر الوفد الجزائري، خلال العملية التحضيرية لمؤتمر هلسنكي، على عدم قابلية الأمن في المتوسط للتجزئة: «سيكون من الخطأ الاعتقاد أن أوروبا ستحل مشكلة أمنها ومشكلة السلام بوساطة حوار داخلي. ما يشي أيضاً بالطبيعة الفجة والمصطنعة لهذه التجزئة للسلم تبعاً للمناطق، بل وبحسب المشكلات». نقلاً عن:

Jacques Freymond, « L'espace méditerranéen », Annales d'études internationales, 6, 1975. p. 16.

الإقليمية الخاصة بالأمن والتعاون في المتوسط لها هدفان رئيسان هما تبديد مدركات التهديد في الإقليم، التي اعتُبرت خاطئة، بوساطة الحوار والتعاون؛ ودعم التطبيع الإسرائيلي-العربي. تحقق الهدف الأول، وانهار الثاني بانتهاء عملية السلام. ومجمل القول أنّ انتقالاً حدث في غضون سنوات قليلة، من انعدام الثقة المتبادل وخطاب "التهديد القادم من الجنوب" إلى الحوار والتعاون الأمتيين. ثم اكتسبت هذه المقاربة التعاونية الأوروبية الأطلسية الجديدة زخمًا جديدًا في أعقاب هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، فحدث أنّ تسارعت الدينامية التي كانت قيد الاشتغال سلفًا في العلاقات بين حلف شمالي الأطلسي وأوروبا من جهة، والمغرب العربي من جهة أخرى- لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب.

لكن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا/ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لطالما نظرت في الأسئلة المتعلقة بالمتوسط نظرة قوامها التحفظ والشك.

François Daguzan, « Prévention des crises et des conflits : quelles perspectives pour la Méditerranée ? », dans Robert Bussière (dir.), L'Europe et la prévention des crises et des conflits: le long chemin de la théorie et de la pratique (Paris: L'Harmattan, 2000), p. 187

في حين أن هذا الرابط، على وجه الخصوص، هو ما يشكل أساس المبادرة المتوسطية التي تقودها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (الجزائر ومصر والأردن وإسرائيل والمغرب وتونس). يراجع:

Le partenariat méditerranéen de l'OSCE, novembre 2015 –<https://www.osce.org/fr/partners-for-cooperation/mediterranean/200726> [consulté le 20/02/2019].

بالنسبة إلى الحلف الأطلسي، ثمة أيضًا صلة وثيقة بين الأمن في أوروبا والأمن في منطقة المتوسط، ما يشكل أيضًا أساس الحوار المتوسطي الذي أطلقه الحلف عام 1994.

Jette Nordam, « Le dialogue méditerranéen: dissiper les malentendus et établir la confiance », Revue de l'OTAN, juillet-août 1997, p. 26-27

ففي إعلان قمة براغ (تشرين الثاني/نوفمبر 2002)، الذي اتفق فيه أعضاء الحلف على تعزيز الحوار المتوسطي، أكدوا في الفقرة العاشرة منه «أن الأمن في أوروبا مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمن والاستقرار في المتوسط [وقرروا] وفقًا لذلك، تعزيز الأبعاد السياسية والعملية للحوار المتوسطي». يراجع:

Déclaration de Prague –https://www.nato.int/cps/fr/natohq/official_texts_19552.htm? [consulté le 20/02/2019]

ماذا عن التهديدات في المتوسط؟

بقطع النظر عن الفارق العسكري بين الضفتين واستحالة أي تكافؤ استراتيجي (تقليدياً كان أم باليستياً أم نووياً)، تكافؤ لا تدعيه أي دولة في جنوب المتوسط - باستثناء إسرائيل التي تمثل حالة خاصة - يمكن تلخيص التهديدات في المتوسط في مجموعة من العوامل المختلفة والمتنوعة (من الناعمة إلى الصلبة) كما يأتي: زيادة الفقر؛ والتفاوت في النمو السكاني؛ وضغط الهجرة؛ والإرهاب؛ والاتجار بجميع أنواعه؛ والتطرف السياسي و/أو الديني؛ وأزمة بناء الدولة والدولة الهشة⁽¹⁾؛ وسباق التسلح (الأسلحة التقليدية)؛ وانتشار أسلحة الدمار الشامل؛ والتدهور البيئي؛ والصراعات المفتوحة أو الكامنة (إسرائيلية - عربية، قبرصية، صحراوية، إلخ)؛ والحروب الأهلية ذات التشعبات الإقليمية والدولية (ليبيا، سورية)؛ والخلافات الحدودية الإسبانية-المغربية على بعض الجزر وعلى الجيبين في سبتة ومليلية... تتربط التهديدات الثلاثة الأولى فيما بينها (الفقر والديموغرافيا والهجرة) لأن النمو السكاني المصحوب بالفقر، وبالحكم التسلطي أيضاً يؤدي إلى الهجرة. وبعض المؤلفين، مثل بول كينيدي وصمويل هنتنغتون، يعتبرون البعد الديموغرافي - الذي يمكن إدراجه في الأمن المجتمعي - تهديداً لأمن الدول الغربية في عالم ما بعد الحرب الباردة: إذ يشكل النمو السكاني الذي تشهده بلدان أخرى، تهديداً لأمنها - لا سيما دول الجنوب الأقرب جغرافياً. وهاهنا يجري التعبير عن القلق الذي أثارته

(1) عن مختلف المصطلحات في هذا الخصوص (الدولة الفاشلة، الدولة المنهارة، الدولة الضعيفة)، يراجع:

François Gaulme, « États faillis », États fragiles : concepts jumelés d'une nouvelle réflexion mondiale », Politique étrangère, 1, 2011, p. 17-29 ; États de fragilité 2016 : comprendre la violence, Rapport de l'OCDE (Paris, Éditions OCDE, 2016), p. 21.

وعن الحالة الليبية يراجع:

Saïd Haddad, « La Libye, un État failli ? À propos du chaos libyen et de l'échec d'une transition », L'Année du Maghreb, 13, 2015, p. 167-191; Mohamed Hamchi, « Libya as a Collapsed State and Security in the Sahel: More Fuel to the Fire », Algerian Review of Security and Development, 3, 2012, p. 232-250 ; Robert I. Rotberg (ed.), When States Fail: Causes and Consequences (Princeton: Princeton University Press, 2004).

الديموغرافيا باستخدام الهجرة في المقام الأول، والصلة بين الشباب القادمين من خلفية مهاجرة عموماً، وبين العنف (بخلاف كينيدي، يربط هنتنغتون العنف بالثقافة الإسلامية). على نحو عام، تُستخدم الديموغرافيا في المجتمعات التي تُدرّك فيها الهجرة بوصفها تهديداً، ذريعة لتبرير المخاوف في هذا المجال⁽¹⁾، خاصة في صفوف مؤيدي أطروحة "غزو الهجرة" الإفريقية التي تثقل كاهل أوروبا حسب هؤلاء⁽²⁾.

وفي الوضع الإقليمي الجديد الذي أعقب "الربيع العربي" وظهر داعش، تغيرت الهجرة وكذلك الإرهاب عما كانا عليه في السابق. إذ تسببت الأزمة الليبية، والأزمة السورية قبلها، في تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين، لا سيما في عام 2015. أما الإرهاب، فقد ازدادت حدته وانتشر في إثر الحروب في ليبيا وسورية وعدم الاستقرار في العراق وفي الساحل، مع نشاط داعش التي ضربت عواصم ومدناً غربية عدة⁽³⁾.

(1) Salter, *Barbarians & Civilization in International Relations*, op.cit., p. 137-139

(2) وهي الأطروحة التي يدافع عنها ستفن سميث يراجع: Stephen Smith, *La ruée vers l'Europe : la jeune Afrique en route pour le Vieux Continent* (Paris: Grasset, 2018), p. 15.

وللاطلاع على تحليل نقدي لأطروحة يراجع: François Héran, « Comment se fabrique un oracle : la prophétie de la ruée africaine vers l'Europe », 18 septembre 2018 – <https://laviedesidees.fr/migrations-afrique-prejuge-stephen-smith-oracle.html> [consulté le 16/05/2020]

(3) عن داعش والقاعدة يُراجع على سبيل المثال (3)

Haroro J. Ingram, Craig Whiteside et Charlie Winter, *The ISIS Reader: Milestone Texts of the Islamic State Movement*, (Oxford: Oxford University Press, 2020);

محمد محمود أبو المعالي، التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء، ط 1، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017)؛

Adam Baczek et Gilles Dorronsoro, « Logiques transfrontalières et salafisme globalisé : l'État islamique en Afghanistan », *Critique internationale*, 74, 2017, p. 137-152 ; André Moine, « Les aspirations à l'État et au Califat de l'organisation État islamique' », *Civitas Europa*, 38, 2017, p. 127-152 ; Mohammad-M. Ould Mohamedou, « D'al-Qaïda à l'État islamique: acteurs non-étatiques mondialisés et évolution de la violence politique post-moderne », *Revue internationale et stratégique*, 172, 2017, p. 3- 14 ; Patrick Cokburn, *The Rise of Islamic State: ISIS and the New Sunni Revolution* (London: Verso, 2015); Pierre-Jean Luizard, *Le Piège Daech : l'État islamique ou le retour à l'histoire* (Paris: La Découverte, 2015); Stephen M. Walt,

زادت، إذًا، حدة بعض التهديدات. ففي عام 2003، عرّفت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية "التهديدات الرئيسية" الخمسة للأمن الأوروبي في: الإرهاب؛ وانتشار أسلحة الدمار الشامل؛ والصراعات الإقليمية؛ وترهّل الدولة؛ والجريمة المنظمة⁽¹⁾. ويمكننا اليوم أن نضيف تهديدات أخرى مثل: تغير المناخ؛ والأمن السيبراني؛ والقرصنة... فضلًا بطبيعة الحال عن قضية الأمن الطاقوي (البنوية). لكن الإرهاب يظل أكثر التهديدات إثارة للتوجس بسبب نشاط الجماعات الإرهابية على الأراضي الأوروبية وفي دول الجوار.

في عام 2005، قال سفين بيسكوب إن "الإرهاب وانتشار الأسلحة هما بالتأكيد أهم التهديدات العسكرية المباشرة ضد الاتحاد الأوروبي التي لا تزال مستمرة بعد أن صار العدوان واسع النطاق أقل احتمالاً"⁽²⁾. وفي واقع الأمر، يتضح مع كل هذه التغيرات التي شهدتها فكرة التهديد، أن ثمة مصدرًا واحدًا يعدُّ ذا بُعد رأسي (شمال-جنوب) بين جميع مصادر عدم الاستقرار هذه: وأعني به الخلاف الحدودي الإسباني-المغربي. أما الصراع العربي-الإسرائيلي فيقوم على بُعد شامل يتجاوز إطار المتوسط. بل إن "البُعدين شمال-جنوب و جنوب-جنوب هما ذوا طبيعة جغرافية، في حين أن البعد الشامل ذو طبيعة موضوعاتية لأنه يتعلق بقضايا الأمن [أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة...] التي تتجاوز التباين الجغرافي فلا يمكن حصرها في منطقة معينة"⁽³⁾. والواقع أن الإرهاب هو التهديد الذي زادت شموليته وحدّته وتسارعت تحت

« ISIS as Revolutionary State: New Twist on an Old Story », *Foreign Affairs*, 94 (6), 2015, p. 42-51 ; Myriam Benraad, « Défaire Daech : une guerre tant financière que militaire », *Politique étrangère*, 2, 2015, p. 125-135 ; Ahmed S. Hashim, « The Islamic State: From al-Qaeda Affiliate to Caliphate », *Middle East Policy*, 21 (4), 2014, p. 69-83 ; Patrick Cockburn, *Le retour des djihadistes : aux racines de l'État islamique* (Paris, Équateurs, 2014).

(1) Stratégie européenne de sécurité : une Europe sûre dans un monde meilleur, Conseil de l'Union européenne, décembre 2003, p. 31-33.

استعنا بالطبعة الصادرة عام 2009، واعتمدنا على تقرير عنها يعود تاريخه إلى عام 2009، يركز مضمونه على استراتيجيات تنفيذها، متاح على الأنترنت في:

<https://www.consilium.europa.eu/media/30810/qc7809568frc.pdf> [consulté le 25/07/2018]

(2) Sven Biscop, *The European Security Strategy: a Global Agenda for Positive Power* (Farnham: Ashgate, 2005), p. 20.

(3) Benantar, « Quelle architecture de sécurité pour la Méditerranée ? », art.cit., p. 136.

تأثير أنشطة القاعدة أولاً، ثم داعش والجماعات التابعة له مؤخراً. يمكن توزيع هذه التهديدات على جانبي المتوسط وفقاً لمدرجات الفاعلين، وحتى أفعالهم. فينظر إلى ثلاثة تهديدات على أنها مشتركة، وهي: الإرهاب⁽¹⁾؛ والاتجار بجميع أنواعه (المخدرات، الأسلحة، إلخ)؛ وتدهور البيئة، والتي ينبغي أن يضاف إليها الهجرة غير النظامية. وتتطلب هذه التهديدات تعاوناً عبر الضفتين لطبيعتها الشاملة، ولأنها شواغل أمنية لكلا الضفتين فهي تتطلب سياسات وطنية فعّالة ينبغي أن يقوم عليها التعاون الإقليمي.

ويعدّ انتشار أسلحة الدمار الشامل التهديد الوحيد (الواسع) ذا الطابع العسكري، لكنه غائب في واقع الحال وما من دولة في الجنوب لها مطالب في هذا المجال⁽²⁾. ما يجعله مصدر خلاف: ما بين الدول العربية التي تفضّل

(1) عن التعاون في هذا المجال، بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه في الجنوب، يراجع: Christian Kaunert, Sarah Léonard et Ori Wertman, « EU Counter-Terrorism Cooperation with the Middle East and North Africa », in Eugenio Cusumano et Stefan Hofmaier (eds.), *Projecting Resilience Across the Mediterranean* (London: Palgrave Macmillan, 2020), p. 87-102.

(2) امتلكت ليبيا على عهد القذافي برنامجاً أولياً لتطوير أسلحة الدمار الشامل تخلّت عنه في كانون الأول/ ديسمبر 2003 بعد اتفاق جرى التوصل إليه مع الولايات المتحدة وبريطانيا. وتعهّدت ليبيا بموجب شروط هذا الاتفاق بإزالة المواد والمعدات والبرامج وكذلك جميع عناصر الأسلحة المحظورة (الكيميائية والنووية)، والخضوع لعمليات التفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية و«إزالة جميع الصواريخ التي يفوق مداها 300 كلم وسعة حملتها 500 كلغ». وبحسب المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين الذين زاروا المواقع الليبية، فإن ليبيا لم تبلغ «القدرة لا على إنتاج أسلحة نووية ولا على تخصيب اليورانيوم». يراجع:

Saïd Haddad, « La Libye et l'Occident depuis 1999 : entre tropisme américain et ancrage euro-méditerranéen », *Politique africaine*, 209, 2004, p. 187-188 ; William Tobey, « A Message From Tripoli: How Libya Gave up its WMD », *Bulletin of the Atomic Scientists*, 3 décembre 2014 – <https://thebulletin.org/2014/12/a-message-from-tripoli-how-libya-gave-up-its-wmd/> [consulté le 30/11/2018].

استُخدمت ليبيا القذافي دراسة حالة لتحليل الدبلوماسية القسرية التي تمارسها الولايات المتحدة: Bruce W. Jentleson et Christopher A. Whytock, « Who 'Won' Libya?: the Force-Diplomacy Debate and its Implications for Theory and Policy », *International Security*, 30 (3), 2005-2006, p. 47-86.

وعن التوترات بين الولايات المتحدة وليبيا بشأن الإرهاب يراجع:

حظرًا شاملاً للانتشار، والدول الأوروبية، أكثرها نفوذًا على الأقل، التي تتجاهل القدرات النووية الإسرائيلية بشكل أو بآخر⁽¹⁾. أما الصراع العربي-الإسرائيلي (إسرائيل - فلسطين وإسرائيل - سورية) فينتهي بدوره إلى حالة عدم استقرار شاملة لما له من تداعيات إقليمية ودولية. خلاصة القول إن الرهانات والتهديدات التي يتعرض لها الأمن في المتوسط تندرج في أساسها في إطار الأمن الناعم (soft security)، وبُعدها كامن داخل الدول أكثر من كونها ذات طبيعة بين دولية. ويمكننا أن نلاحظ في هذا الصدد، مع ريتشارد ند ليبو، أن

Brian L. Davis, Qaddafi, Terrorism and the Origin of US Attack on Libya (New York: Praeger, 1990).

(1) تتعامل أوروبا، التي لا تدرك أسلحة إسرائيل النووية الحقيقية على أنها تهديد، مع المغرب وتونس كما لو كانتا دولتين تسمحان بانتشارها، مع أنهما لم تمتلكاها يومًا - أو اشتبه في ميلهما نحو تطوير أسلحة نووية. للإطلاع على مقارنة عن الكيفية التي يتعامل بها الاتحاد الأوروبي مع تونس والمغرب وإسرائيل بخصوص انتشار الأسلحة النووية، يُنظر الوثائق التالية:

Plan d'action PEV Tunisie-UE (2013-2017), p. 10 ; Plan d'action PEV Maroc-UE (2013-2017), p. 7 ; Plan d'action PEV Israël-UE, p. 6-7 ; « Politique européenne de voisinage – Rapport sur Israël », Document de travail des services de la Commission, COM(2004)373 final, SEC(2004) 568, Bruxelles, 12.5.2004, p. 11).

وللاطلاع على تحليل عن الأسلحة النووية الإسرائيلية يراجع:
Hans M. Kristensen and Robert S. Norris, « Israeli Nuclear Weapons, 2014 », Bulletin of the Atomic Scientists, 70 (6), 2014, p. 97-115.

يعرض تحليل ونت لمسألة الأسلحة النووية مثالاً عن البنية العلائقية بين الفاعلين ينطبق على الموقف الأوروبي (والأمريكي) تجاه ترسانة إسرائيل النووية. بحسب ونت، ليست الأسلحة هي التي تطرح مشكلة، بل مكانة حاملها (صديق هو أم عدو). ويضرب مثالاً على الإدراك الأمريكي لفكرة وجود «500 قطعة نووية لدى بريطانيا [و] خمسة قطع نووية لدى كوريا الشمالية». ويقول إن التفسير يكمن في القول إن «البريطانيين هم أصدقاء للولايات المتحدة بخلاف كوريا الشمالية»، مشيرًا إلى أن الصداقة أو العداء هما مسألة «فهوم مشاركة».

Wendt, « Constructing International Politics », art.cit., p. 73.

وينطبق التحليل نفسه على الأسلحة المفترض وجودها في العراق على عهد صدام حسين والبرنامج النووي «الأولي» في ليبيا خلال حكم القذافي فيما مضى، مثلما ينطبق اليوم على مشروع إيران «المتقدم».

التمييز القديم ما بين التهديدات الداخلية والخارجية للأمن صار مصطنعاً في جانب كبير منه، وبالتالي فإن اللجوء إلى الإجراءات أحادية الجانب والتدابير العسكرية قد لا يكون الرد الفعال عليها. ينطبق ذلك على تهديدات شديدة التنوع تمتد من الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والهجرة، وصولاً إلى التدهور البيئي، وغيرها⁽¹⁾.

بالنسبة إلى أوروبا، تتمثل التهديدات القادمة من الجنوب في: الهجرة (الشرعية وغير الشرعية)؛ والنمو السكاني؛ والفقر؛ والإسلاموية (يضيف البعض وسم الراديكالية)؛ وعدم الاستقرار السياسي؛ والإرهاب... لكن الهجرة التي تُدرَك من منظور التهديد المجتمعي⁽²⁾، ومعها الإرهاب، هما الأكثر إثارة للتوجس. تظل الهجرة غير الشرعية "قضية أمنية رئيسة"⁽³⁾، لا سيما في صلتها بالإرهاب والجريمة. وعلى نحو عام، تدرك الدول الغربية التهديد القادم من دول جنوب المتوسط بالتركيز على "التطرف الإسلامي [و] الهجرة غير المتحكّم فيها. وإنه لمن اللافت كيف يجري الربط بين هاتين الظاهرتين الاجتماعيتين المختلفتين في مدرك التهديد نفسه"⁽⁴⁾. لكن وضع الهجرة في المغرب العربي قد تبدّل: فقد تحوّلت المنطقة من منطقة للهجرة إلى أرض استقبال وعبور للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى أيضاً⁽⁵⁾. لقد صارت قضية الهجرة فيه مصدر قلق سياسي اليوم؛ ولم تعد قضية أوروبية فحسب، وهو ما حاجت به الحكومات المغربية لسنوات. واليوم تُنقل عملية أمنة الهجرة الجارية في أوروبا باتجاه المنطقة المغربية.

ينسِل من تحليل التشكيلة الإقليمية والتهديدات في إقليم المتوسط عدد

(1) Richard Ned Lebow, *Why Nations Fight: Past and Future Motives for War* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010, p. 169).

(2) Jef Huysmans, *The Politics of Insecurity: Fear, Migration and Asylum in the EU* (London: Routledge, 2006).

(3) Calleya, *Security Challenges in the Euro-Med*, op.cit., p. 14-15.

(4) Helmut Dietrich, « Le front du désert : des camps européens de réfugiés en Afrique du Nord », *Références*, 1, Terra, 2004 – <http://www.reseau-terra.eu/article308.html> [consulté le 25/10/2018].

(5) Ali Bensaâd, *Le Maghreb à l'épreuve des migrations subsahariennes* (Paris, Karthala, 2009).

من الملاحظات. أولاً، يختلف غرب المتوسط عن الحوض الشرقي ويبدو فضاء مستقرًا نسبيًا في ظل غياب التهديدات الرئيسية (مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل)، أو بؤر التوتر المركزية (مثل الصراع العربي-الإسرائيلي). أما النزاعات الحدودية فهي منخفضة الحدة (الخلافات الإسبانية-المغربية). يمايز التفرد الذي يسم غرب المتوسط والمكون المغربي بوضوح ما بين الحوض الغربي والحوض الشرقي، حتى وإن كانت تداعيات الأزمة الليبية وآثار عدم الاستقرار في إقليم الساحل تبدل المشهد الأمني في المنطقة المغاربية. ثانيًا، ما من تهديدات استراتيجية وجودية في غرب المتوسط في بعده شمال - جنوب وجنوب - جنوب على حد سواء؛ إذ ما من دولة ترى بقاءها مهددًا من قبل دولة مجاورة. ثالثًا، يتسم الفارق الاستراتيجي بأنه ذو طابع بنيوي⁽¹⁾. رابعًا، يتميز المتوسط بغياب الترتيبات الأمنية، ما يساعد في زيادة انعدام الأمن في الإقليم ويعيق الإدارة الفعالة لمختلف مصادر التهديدات (مثل المطالب الحدودية، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والتوترات الإثنية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والهجرة غير الشرعية، وتغير المناخ، والصراعات على الموارد الطبيعية)⁽²⁾. لكن البناء المؤسسي الإقليمي وحده (مثل منظومات الأمن، وآليات الأمن التعاوني وغيرها) يستطيع تهيئة الظروف المواتية لإدارة منسقة لهذه التوترات، إن لم تكن إدارة جماعية، ومنع أي نزع سلاح يكون غير متكافئ، والعمل على أن يكون عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل حقيقيًا وغير تعسفي في المنطقة؛ ما يضمن لجميع الدول أمنًا غير منقوص. وما دام الاختلال العسكري يصب في مصلحة الدول الأوروبية وإسرائيل وأنه ما من جهة مغاربية - وعربية - تطالب بتكافؤ استراتيجي، فإن التشييد الأمني الإقليمي وحده يمكنه الوقاية من مخاطر الصراعات و(إعادة) إرساء الثقة وبناء الأمن⁽³⁾. وحتى اليوم، لم يتمكن القائمان على بناء/ صنع الأمن في إقليم المتوسط، وأعني بهما حلف شمالي الأطلسي والاتحاد الأوروبي، من التأثير في بؤر التوتر في الإقليم.

(1) Abdennour Benantar, « Méditerranée occidentale : un espace de sécurité euro-maghrébin ? », dans Benantar, Europe et Maghreb, op.cit., p. 177.

(2) Calleya, Security Challenges in the Euro-Med Area, op.cit., p. 7, 9-10.

(3) Benantar, « Quelle architecture de sécurité pour la Méditerranée ? », art.cit., p. 136.

خامساً، توصف "التوترات" في غرب المتوسط، بين مكوّنيه الجنوب أوروبي والمغربي، بأنها ذات طابع اقتصادي وسياسي وثقافي، ومرتبطة بالهجرة خاصة. يضاف إليها الخلاف الحدودي المغربي - الإسباني والقضايا الاقتصادية، فضلاً عن القضية ذات الأهمية الأمنية الحيوية بالنسبة للدول الأوروبية، أي الطاقة⁽¹⁾. سادساً، لم يشكل المغرب العربي، من منظور عسكري، تهديداً لأوروبا يوماً. ربما تخشى أوروبا المخاطر الكامنة في عدم الاستقرار السوسيوسياسي والضغط الديموغرافي (تدفقات الهجرة)، لكنها قضايا لا تنتمي إلى المجال العسكري. يضاف إلى ذلك أن المنطقة المغربية لا تنظر إلى أوروبا على أنها تهديد. سابعاً، يمكن أن تتوجس أوروبا خيفة من العواقب ذات الطبيعة الإقليمية للمشكلات الداخلية في دول الجوار، على النحو الذي يتضح من الأزميتين الليبية السورية. فإذا أخذنا في الحسبان المستويين، داخل الدول وفيما بين الدول، واستثنينا الأزمة الليبية، يمكننا القول إن التشكيلة الأمنية في المغرب العربي تختلف عن التشكيلة الأمنية في الشرق الأوسط، حتى لو اشتركت المنطقتان في خصائص متشابهة إلى حد ما من حيث الهشاشة الداخلية والرهانات الإقليمية. يرتهن التسلح في الشرق الأوسط والمغرب العربي، على سبيل المثال، باعتبارات إقليمية (فرعية) بين مكوناته، أي أنه يتحدد بفعل مدركات التهديد داخل المجموعة الإقليمية الفرعية نفسها، ومن ثمّ ليس له بُعد شمال- جنوب. يمكن استخلاص استنتاجين رئيسيين من كل هذه العناصر: الطابع الأفقي للمشكلات الأمنية في المتوسط مع غياب حالات اللأمن ذات الطابع العسكري في بعده الرأسي؛ وتمايز الحوض الغربي عن الحوض الشرقي بصورة تفضي إلى دينامية وصل/فصل بين الفضاءين.

جدلية التوسيع/عودة التركيز: بناء الإقليم الغرب متوسطي

يشهد المتوسط اتجاهين رئيسيين متناقضين إلى حد ما، لكنهما يبدوان أيضاً، تحت ظروف معينة، مكملين أحدهما للآخر. يقوم الاتجاه الأول على

(1) Calleya, Security Challenges in the Euro-Med Area, op.cit., p. 30-35.

عن أمن أوروبا الطاقوي يراجع:

Andrea Prontera, The New Politics of Energy Security in the European Union and Beyond: States, Markets, Institutions (London: Routledge, 2017).

مقاربة شاملة تهدف إلى التعامل مع الإقليم كله (المتوسط الجيوسياسي)، كما في حالة الشراكة الأوروبية، بل وكما في سياسة الجوار الأوروبية. ويقوم الثاني، من جانبه، على إعادة التركيز على فضاء أضيق مع عدد محدود من الفاعلين. وغرب المتوسط هو المثال الحق على ذلك. لا تستبعد المقاربتان إحداهما الأخرى، بل كان إطلاقهما قد جرى بالتوازي تقريباً؛ وهما، في بعض النواحي، تملكان تسويغاً يبررهما. لكنهما مع ذلك تثيران مسألة الازدواجية. إضافة إلى ذلك، فهما تسمحان لمختلف الفاعلين باستخدام الكثير من العروض الإقليمية مثل قطع غيار؛ التي تعني إمكانية التخلي عن مبادرة تواجه صعوبات أو تتطلب جهوداً لفائدة أخرى قبل أن يتم التخلي عنها هي الأخرى عند أدنى عقبة، وهكذا دواليك.

أفضى هذان الاتجاهان إلى دينامية التوسيع/ عودة التركيز التي يكشف عنها مثال غرب المتوسط. ويعود هذان الاتجاهان إلى عاملين: أحدهما هو وضوح الاختلافات ما بين حوضي المتوسط؛ إذ يختلف الحوض الغربي عن الحوض الشرقي من الناحية الأمنية، في بعده شمال- جنوب وجنوب- جنوب على حد سواء؛ فلا يشكل منطقة عدم استقرار بخلاف الحوض الشرقي. ويعرف البعد الثاني فيه درجة أعلى من التماسك مقارنة بالحوض الشرقي، لأسباب تاريخية وجغرافية. ويتمثل العامل الثاني في أن استراتيجيات الفاعلين هي التي تدفعهم، وفق مصالح اللحظة، إلى اختيار إحدى المقاربتين، الشاملة أو المحدودة.

تكشف حالات التردد التي واجهتها مجموعة 5+5، وهو ما سنتناوله في الفصل الخامس، عن دينامية الارتباط/ فك الارتباط بين الحوضين الغربي والشرقي، والتأثير السلبي لتكاثر الترتيبات في المتوسط. عُلق العمل بهذه المجموعة عام 1992 في إثر قضية لوكربي، وفي سياق إقليمي اتسم بمدرجات التهديد المتبادل وبالأزمة الجزائرية. وحين انطلقت عملية برشلونة عام 1995 بما أثارته من حماس، انخرطت دول غرب المتوسط في إطار إقليمي شامل بدا واعدًا وقتها، مبتعدة عن مبادراتها المحلية في سياق إقليمي موات (مميزته دينامية أوسلو)⁽¹⁾. وبهذا المعنى، يمكن القول إن تأثير الشراكة الأوروبية ومتوسطة

(1) Benantar, « Méditerranée occidentale : un espace de sécurité euro- maghrébin ? », op.cit., p. 193.

في مبادرة 5+5 كان أكبر مما أحدثته أزمة لوكربي، لأنها عرضت مستقبلها للخطر فعليًا. يلحظ جان-روبرت هنري أنه مع عملية برشلونة، "فرض منطق أورو متوسطي شامل نفسه الآن على غرب المتوسط، ما نتج منه آثار جديدة في نظامه العلائقي"⁽¹⁾. لكن عقب خيبات الأمل المتراكمة في عملية برشلونة أعاد الشركاء في المغرب العربي وجنوب أوروبا تفعيل عملية 5+5. وعُقدت، في تونس عام 2003، قمة مجموعة 5+5 التي أكدت انبعاث المبادرة والعودة إلى إطار غرب - متوسطي محدود، بعيدًا عن الفوضى في الشرق الأوسط. فعكست هذه القمة، الأولى من نوعها في المتوسط، تطورًا في استراتيجيات الفاعلين في غرب المتوسط أسفرت عنه الصعوبات التي واجهتها الشراكة الأورو متوسطية. لقد كان الأمر تعبيرًا عن محاولة جديدة لفك الارتباط بين حوضي المتوسط قيض لها أن تنجح هذه المرة بفضل السياق الإقليمي المواتي.

تثبت التجارب المختلفة، حين يتعلق الأمر بالتعاون بين الدول، أن الصعوبات تكون أقل في حالة عدد محدود من الفاعلين، بغية التمكن من النجاح والمضي قدمًا على نحو أسرع، مقارنة بعدد أكبر من الفاعلين. لكن بعض القضايا الشاملة لا يمكن مناقشتها في إطار إقليمي فرعي فضلًا عن تسويتها، خاصة حين لا يشارك فيه الفاعلون الرئيسيون المعنيون. فعلى سبيل المثال، محاولة مناقشة أسلحة الدمار الشامل في غرب المتوسط وترك الحوض الشرقي حيث الانتشار الحقيقي لها يعدّ محض هراء، خاصة أنه من دولة في إقليم غرب المتوسط تسعى لامتلاك هذا النوع من الأسلحة. بهذا المعنى، يمكن أن تكون إعادة التركيز، أحيانًا، محاولة تفادٍ للمشكلات بدلًا من معالجتها. تعني إعادة التركيز، لتعذر وجود سبل أخرى، حلقة مفرغة بما تتضمنه من انخراط مستمر في الارتباط/فك الارتباط بلا توقف، وفقًا للمتطلبات/الاهتمامات الآنية للفاعلين. إذا كانت المبادرات الإقليمية المختلفة غير متعارضة، فإن مخاطر الازدواجية كبيرة، ومن هنا تتأتى الحاجة إلى هيكلية إقليمية لهذه المبادرات. لكن ذلك كله لا يتنقص من الإسهام الأكيد للمقاربات الإقليمية الفرعية. ولا يمكن لغرب متوسطٍ مستقرٍ إلا أن يشكل مصدر قوة لإقليم المتوسط برمته.

(1) Jean-Robert Henry, « La Méditerranée occidentale en quête d'un 'destin commun' », L'Année du Maghreb, 1, 2004, p. 12.

إنّ عودة التركيز على فضاء غرب المتوسط لهُو مصلحة مغاربية وأوروبية في آن واحد. فخيبة الأمل التي أصابت الطرفين الأوروبي والمغاربي جراء النتائج المتباينة لعملية برشلونة⁽¹⁾، لا تنفي أن لديهما مصالح مختلفة هي في حاجة إلى التطوير والحماية (الاقتصاد، الأمن، الطاقة، الهجرة، إلخ). لكن هذا الاهتمام المزدوج والمتقارب بغرب المتوسط يصطدم بعائق بنيوي هو التشطي الذي يعانيه المغرب العربي؛ فالعملية الغرب متوسطة لا تزال مهيكلة وفق صيغة "1+1+5...". يقودنا كل ذلك إلى دراسة الحضور الثابت للظاهرة المغاربية حتى مع غياب كيان سياسي مغاربي.

الحضور الثابت للظاهرة (الإقليمية) المغاربية

يقول ميشيل كاماو إن مفهوم المغرب العربي ينطوي على معان عدة يصنّفها إلى فئتين رئيسيتين. تنسِل الأولى من المعرفة محيلةً على إقليم قابل للملاحظة والتعيين على المستويات الجغرافية والتاريخية والأثروبولوجية، فتقدم تفسيراً عن "ظاهرة مغاربية" (fait maghrébin) أو "مغرب بذاته" (Maghreb en soi) إن لم يكن "مغرباً موضوعياً" (Maghreb objectif). أما الثانية، فلها صلة بالعمل وتحيل على المشروع المراد بناؤه والذي من شأنه أن يمنح المضمون السياسي لفضاء ذي دينامية خاصة. ما يعني إذاً "فكرة مغاربية" (idée maghrébine) أو "مغرباً لذاته" (Maghreb pour soi)، وذلك على منوال أوروبا التي تحيل على القارة (واقع جغرافي) وعلى العملية التكاملية (الاتحاد الأوروبي) في آن واحد. لكن المنطقة المغاربية تعاني عجزاً مزمناً في البناء الإقليمي بخلاف الاتحاد الأوروبي الذي وصل إلى مستوى لا يضاهي من التكامل الإقليمي. الأنكى من ذلك أن ملامح "المغرب الكائن" مرهونة بالعلاقات الأوروبية متوسطة⁽²⁾. إن دينامية

(1) بخصوص الشراكة الأوروبية متوسطة وحصيلتها يراجع:

Aomar Baghzouz, « Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée : regards croisés sur les relations euro- maghrébines », L'Année du Maghreb, V, 2009, p. 517-536 ; Stéphanie Darbot-Trupiano, « Le partenariat euro-méditerranéen : une tentative d'intégration maladroite », L'Espace politique, 2, 2007 – <https://doi.org/10.4000/espacepolitique.844> [consulté le 25/06/2020]; Lionel Udry, « L'Europe et la Méditerranée dix ans après Barcelone : voisins dorénavant ? », L'Année du Maghreb, I, 2004, p. 57-70.

(2) Michel Camau, « Le projet maghrébin : Occident arabe, Afrique du Nord française et

"الظاهرة المغاربية" آخذة في التآكل ومنظور "الفكرة المغاربية" يتجه نحو التواري، وذلك لأسباب متنوعة. ويبدو كما لو أن العجز في "المغرب الكائن" انتهى به الأمر بالشروع في التهام "المغرب لذاته" تحت تأثير السياسات الأوروبية خاصة. ولا يُعزى كل شيء في هذه الحالة إلى الدينامية الأوروبية المتوسطة، بل تعدّ عوامل التوتر الداخلية (بين الدول المغاربية) السبب الرئيس.

مهما يكن من أمر، من الواضح أنّ ثمة حضوراً ثابتاً للظاهرة المغاربية في التشكيكة المتوسطة، على الرغم من غياب التكامل المغاربي البيني. تتسم المبادرات الإقليمية الأوروبية (حوار اتحاد أوروبا الغربية، وعملية الشراكة الأوروبية المتوسطة، وسياسة الجوار الأوروبي، والحوار حول السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) والأوروأطلسية (الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي) بكونها مبادرات شاملة موجهة للجوار المتوسطي برتمه، باستثناء مجموعة 5+5 التي تقتصر على فضاء غرب المتوسط. وتنخرط البلدان المغاربية في كل منها على نحو منفرد. وحتى مع غياب كيان مغاربي خاص، تتمايز هذه الأطر بمكوّن مغاربي لا يمكن إنكاره. ففي الحوار المؤقت، الذي أشرف عليه اتحاد أوروبا الغربية، ثلاثة شركاء متوسطيين فقط لم يكونوا مغاربيين؛ وفي الحوار الذي يقوده حلف شمالي الأطلسي، تنتمي أربع دول من أصل سبعة إلى المغرب العربي. ما يعكس ثقل المغرب العربي في مدركات التهديد وتحديد المصالح الأمنية وسياسات التعاون، بالنسبة للاتحاد الأوروبي ولحلف شمالي الأطلسي على حد سواء.

وتنخرط البلدان المغاربية في الآليات الأوروبية تبعاً للتصورات الأوروبية عن المغرب العربي. إذ يقسّم الاتحاد هذا الأخير إلى ثلاث دوائر، على النحو الذي أكدناه آنفاً: تعاقدت الجزائر والمغرب وتونس على التزامات مؤسسية مع الاتحاد الأوروبي (اتفاقات تعاون ثم اتفاقات شراكة في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطة، وخطط عمل أيضاً، ثم أولويات الشراكة في إطار سياسة الجوار

région méditerranéenne », 2003, p.1 – https://liberalarts.utexas.edu/france-ut/_files/pdf/resources/camau.pdf [consulté le 13/11/2018].

الأوروبية مؤخرًا⁽¹⁾؛ ويخضع التعامل مع موريتانيا لاتفاقية كوتونو⁽²⁾، ما يعني استبعادها من الشراكة الأورومتوسطية ومن سياسة الجوار الأوروبية بالنتيجة؛ أما ليبيا فليس لديها التزامات مع الاتحاد الأوروبي. وتواصل الجغرافيا الاقتصادية الأوروبية تشكيل الإقليم؛ فيُنظر إلى المغرب العربي في المستوى الاقتصادي على نحو انقسامي، في حين يُدرك في كليته حين يتصل الأمر بالأمن.

أبعد من ذلك، تخضع الظاهرة الإقليمية المغاربية وتفردُها لعملية تميع عميقة تقودها سياسة الجوار الأوروبية، بحيث يغرق الإقليم، بسبب النطاق الذي تطبَّق فيه هذه السياسة، في فضاء جيوسياسي واسع وغير متجانس. وإذا كانت سياسة الجوار تشدد على ديناميات التميع هذه، فإن مبدأ التمايز الذاتي الذي تتأسس عليه يخفف من آثار هذه العملية. ونرى في النهاية كيف أن الظاهرة المغاربية باقية وتمتد: فالبعد الأورومغاربي محتفظ بكامل أهميته على النحو الذي يتضح من التطور الذي عرفته عملية 5+5؛ وإعادة بعثها وتعميقها هي أيضًا تخفيف من آثار التميع المذكور. باختصار، يظل المغرب العربي، بوصفه موضوعًا إقليميًا (فرعيًا) مرئيًا قابلاً للتعريف والتعيين، نوعًا من الحافز ومنطقة لاختبار المبادرات الأوروبية، وذلك بفعل القرب الجغرافي، وكثافة التفاعلات، والمدرجات الأوروبية للتهديد. نخلص إلى القول، إذًا، أن الظاهرة المغاربية تعدُّ سمة بارزة للإقليمية الغرب متوسطة.

(1) ثمة وفرة في الأدبيات الخاصة بالسياسة الأوروبية للجوار، يُنظر على سبيل المثال: Tobias Schumacher, Andreas Marchetti et Thomas Demmelhuber (eds.), *The Routledge Handbook on the European Neighbourhood Policy* (London: Routledge, 2017); Dimitris Bouris et Tobias Schumacher (eds.), *The Revised European Neighbourhood Policy: Continuity and Change in EU Foreign Policy* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2017); Erwan Lannon (ed.), *The European Neighbourhood Policy's Challenges/Les défis de la politique européenne de voisinage* (Bruxelles: Peter Lang, 2012).

(2) تنظم اتفاقية كوتونو (2000)، التي تلت اتفاقية لومبي (1975)، العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و79 دولة في مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي (ACP).

Laurence Potvin Solis, « Du système de préférences non réciproques aux accords de partenariat économique », *Civitas Europa*, 36, 2016, p. 111-128 ; Thierry Montalieu, « La coopération économique UE-ACP : retour sur un partenariat en voie de normalisation », *Civitas Europa*, 36, 2016, p. 99-110.

الفصل الرابع

المركبّ الأمني الغرب متوسطي:
اختلاف في الطبيعة

تطبيق مقارنة مركبات الأمن الإقليمية على غرب المتوسط

ثمة تطبيقات عملية لمقاربة مركبات الأمن الإقليمية التي صاغها بوزان وزملاؤه في مدرسة كوبنهاغن، أجراها مؤلفون كثر على أقاليم مختلفة من العالم، وخاصة منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وحظيت بعض الأقاليم باهتمام الباحثين دون غيرها⁽¹⁾. وفي حالة غرب المتوسط، يمكننا القول إن ثمة مساهمتين فحسب، هما عمل حدادي⁽²⁾ وعملنا الخاص بنا⁽³⁾. إن تطبيق هذه المقاربة على غرب المتوسط يتطلب تعديلات تأخذ في الحسبان فرادة التشكيلة في هذا الإقليم؛ إذ تستند مركبات الأمن الإقليمية بحسب تصور مدرسة

(1) Barry Buzan, « The Southeast Asian Security Complex », *Contemporary Southeast Asia*, 10 (1), 1988, p. 1-16 (يعدّ هذا المقال أول تطبيق لمقاربة بوزان عن مركب الأمن الإقليمي في المنطقة) ; Yuen Foong Khong, « ASEAN and the Southeast Asian Security Complex », in Lake and Morgan, *Regional Orders*, op.cit., p. 318-339 ; Buzan, « Regional Security Complex Theory in the Post-Cold War », op.cit., p. 140-159 ; David R. Mares, *Violent Peace: Militarized Interstate Bargaining in Latin America* (New York: Columbia University Press, 2001); Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, op.cit. ; Barry Buzan, « Security Architecture in Asia: the Interplay of Regional and Global Levels », *The Pacific Review*, 16 (2), 2003, p. 143-173 ; Thomas Diez, « Turkey, the European Union and Security Complexes Revisited », *Mediterranean Politics*, 10 (2), July 2005, p. 167-180 ; Jong-Yun Bae et Chung- in Moon, « Unraveling the Northeast Asia Regional Security Complex: Old Patterns and New Insights », *The Korean Journal of Defense Analysis*, 17 (2), 2005, p. 7-34 ; Ole Wæver, « The Constellation of Securities in Europe », in Ersel Aydinli and James N. Rosenau (eds.), *Globalization, Security and the Nation-State: Paradigms in Transition* (Albany: State University of New York Press, 2005), p. 151-174 ; Amitav Acharya, « The Emerging Regional Architecture of World Politics », *International Organization*, 59 (4), 2007, p. 629-652 ; Essuman Johnson, « Regional Conflict Resolution Mechanisms: a Comparative Analysis of Two African Security Complexes », *African Journal of Political Science and International Relations*, 3 (10), 2009, p. 409-422 ; F. Gregory Gause, *The International Relations of the Persian Gulf*, Cambridge, Cambridge University Press, 2010 ; Ekaterina Klimentko, « Central Asia as a Regional Security Complex », *Central Asia and the Caucasus*, 12 (4), 2011, p. 7-20 ; Jannatkhon Eyvazov, « Some Aspects of the Theory of Regional Security Complexes as Applied to Studies of the Political System in the Post-Soviet Space », *Central Asia and the Caucasus*, 12 (1), 2011, p. 17-24 ; Barry Buzan, « The South Asian Security Complex in Decentering World Order: Reconsidering Regions and Powers Ten Years On », *International Studies*, 48 (1), 2011, p. 1-19 ; André Barrinha, « The Ambitious Insulator: Revisiting Turkey's Position in Regional Security Complex Theory », *Mediterranean Politics*, 19 (2), 2014, p. 165-182 ; Le Gouriellec, « Sécuritisation et construction d'un complexe de sécurité régional dans la Corne d'Afrique », art.cit., p. 83-104.

(2) Haddadi, « The Western Mediterranean as a Security Complex: a Liaison between the European Union and the Middle East? », op.cit.,

(3) Benantar, « Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration », art.cit., p. 57-75.

كوبنهاغن، إلى نمطي صديق/ عدو؛ في حين أنّ التشكيلة الغرب متوسطة تقع بين هذين الطرفين، وهو ما سنوضحه في هذا الفصل.

يقول حدادي إنّ "غرب المتوسط يمكن النظر إليه بوصفه إقليمًا شرع في تطوير سمات خاصة بالمركبّ الأمني، من حيث الديناميات الأمنية الجارية داخله - لا سيما فيما يتصل بالتفاعلات بين المغرب العربي وجنوب أوروبا الغربية (الإيجابية منها والسلبية على حد سواء)". تتسم هذه التفاعلات بكثافة عالية؛ وهاهنا، تشير "الكثافة إلى تواتر التفاعلات في الإقليم"⁽¹⁾. تقول فرضية حدادي إنه نظرًا للتفاعلات الأمنية والاعتماد المتبادل الذي يتطور فيه، يمكن تصور إقليم غرب المتوسط بوصفه مركب أمن إقليمي يشمل شمال إفريقيا (باستثناء مصر) وجنوب أوروبا الغربية، واللذين يشكلان بدورهما مركبين فرعيين، ينتمي الأول إلى مركب الشرق الأوسط الثانوي، وينتمي الثاني إلى المركب الأوروبي الرئيس. ولذلك يمكن أن يكون غرب المتوسط نوعًا من "الصلة" بين هذين المركبين. يتعلق الأمر إذاً بنوع جديد من مركبات الأمن الإقليمية، هو "المركب الأمني الواصل" "complexe de sécurité de liaison". ويحاجّ حدادي بأن وصف غرب المتوسط على أنه "مركبّ أمني واصل" يوفر ثلاث مزايا: (1) إزالة الغموض عن الطبيعة المثالية في الغالب عن المركبات التي تعتبرها كيانات مستقلة ترتبط تفاعلاتها بالديناميات الداخلية الضيقة بين أعضاء مركب الأمن الإقليمي أكثر مما ترتبط بالتفاعلات والنفوذ الخارجي. (2) تأكيد الطبيعة العلائقية القائمة بين المركبات والمركبات الفرعية، وكلّ منها ينتمي إلى نوعين مختلفين (رئيسة أو ثانوية)، ما يسمح بفهم أفضل للعلاقات الأمنية بين ضفتي غرب المتوسط (3) يؤكد مصطلح الوصل (liaison) على الطابع الراسخ لمنطقة غرب المتوسط بوصفها مركبًا يربط بين مركبين فرعيين للأمن ينتميان إلى المركبين الإقليميين، الأوروبي والشرق أوسطي.⁽²⁾

ونقصد هاهنا الانتماء إلى نظام فرعي: انتماء المغرب العربي إلى مركبّي الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وغرب المتوسط؛ وانتماء بلدان جنوب

(1) Haddadi, « The Western Mediterranean as a Security Complex: a Liaison between the European Union and the Middle East? », op.cit.

(2) Ibid.,

أوروبا إلى مركبي الأمن الإقليمي في أوروبا وغرب المتوسط. من منظور أمني، هذا التعدد في الانتماء هو أيضًا نتاج ما يسميه لايك الآثار الخارجية الأمنية العابرة للحدود التي تؤثر في عدد من الدول⁽¹⁾. فإذا ما وُجدت هذه المركبات وكان القرب الجغرافي يولد آثارًا خارجية، فإن بعض الدول تجد نفسها عالقة بين عدة مركبات أمنية إقليمية⁽²⁾. هذا الانتماء المتعدد إلى المركبات مستبعد في تصوّر بوزان الخاص؛ وهذا قيد يرد على مقاربتة مثلما سنوضحه في مثال غرب المتوسط.

تتفق مقارنة حدادي ومقاربتنا في فكرة أساسية واحدة هي التعامل مع غرب المتوسط بوصفه مركبًا أمنيًا. لكن المقاربتين تختلفان في ثلاث نقاط رئيسية تنتج منها آثار مفهومية وتحليلية بطبيعة الحال. أولاً، خلاف حدادي الذي لم يناقش فكرة غرب المتوسط، شرعنا في وضع إشكالية وتصور مفهومي لفهم هذا الإقليم، وهو ما جعلنا نأخذ في حسابنا شروطًا تفاعلية تتجاوز محض التحديد الجغرافي الضيق للمنطقة بصورة تسمح لنا بدمج دولتين غير مشاطّتين (موريتانيا والبرتغال) ودولة جزرية (مالطا). يقدم حدادي، من جانبه، رؤية جغرافية بالمعنى الجغرافي الضيق لمنطقة غرب المتوسط بوصفها تضم الجزائر وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وليبيا والمغرب وتونس. ثانيًا، وعلى عكس حدادي، لا نتعامل مع مركب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي بوصفه مركبًا فرعيًا "واصلاً" بين مركبي الأمن الإقليمي الشرق أوسطي والأوروبي، حتى لو كنا نشاركه فكرة الطابع الراسخ لمركب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي، وذلك لسببين. من جهة، يعتمد تعريفنا/تحديدنا لمركب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي، تحديداً، على الخصائص والديناميات الأمنية الخاصة بالحوض الغربي، والتي تميزه من الحوض الشرقي. من جهة أخرى، إذا كان لا بد من "صلة" بين مركبي الأمن الإقليمي الشرق أوسطي والأوروبي، فإن الاتحاد الأوروبي هو من يتولى ذلك. وهذا ما يقوم به الاتحاد الأوروبي بالفعل، فهو يطور عرضاً إقليمياً موجهاً إلى الإقليم المتوسط في مجموعه، مع تبنيّه مبدأ التمايز الذاتي الذي يسمح

(1) Lake, « Regional Security Complexes: a Systems Approach », op.cit., p. 51.

(2) Balzacq, « La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable », art.cit., p. 39.

لشركائه بالانخراط في هذا العرض الإقليمي بحسب وتيرتهم الخاصة ووفقاً لاحتياجاتهم وأولوياتهم. وهذه هي الفلسفة التي يقوم عليها عرضه الإقليمي ضمناً على أية حال. ثالثاً، تمنح مقاربتنا مكانة مركزية لعملية أمانة الهجرة في أوروبا ونقلها تدريجياً إلى المغرب العربي ولعملية تفويض الاتحاد الأوروبي المغرب العربي قضايا الهجرة والحدود ونقله إدارتها إلى تراب هذا الأخير بل وأبعد منه. يهتم تحليلنا إذاً بهذه العملية المزدوجة باعتبارها صلب التفاعلات في غرب المتوسط، وهي لا تعزز فكرة مركّب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي فحسب، بل نوعاً من الصلة الأمنية أيضاً، إذا ما استخدمنا تعبير حدادي، بين الضفتين بل وأبعد منهما. يقودنا كل ذلك إلى افتراض مفاده أن ثمة مركّباً أمنياً قطاعياً وثلاثياً قيد التكوين يضم جنوب أوروبا والمغرب العربي والساحل. بعبارة أخرى، إذا كان ثمة من صلة، فالأجدى أنها بين مركّب الأمن الإقليمي الأوروبي ومركّب الأمن الإقليمي في الساحل، وهي صلة يضمنها المركّب الأمني الغرب متوسطي بفعل إشكالية الهجرة والحدود: أمانة وتفويض ونقل جغرافي لإدارة تدفقات الهجرة والحدود. وهكذا فإن النمط القادم هو نمط مركّب أمن إقليمي ثلاثي يأخذ في الحسبان التداخل بين هذه المكونات الثلاثة، بدلاً من كونه محض صلة (بسيطة).

غرب المتوسط: مركّب أمني غير متجانس - اختلاف في الطبيعة

طبّق مفهوم مركّب الأمن الإقليمي على عدة أقاليم على النحو الذي ذكرنا آنفاً، منها غرب المتوسط، وإن كان بوزان قد دحض الفكرة القائلة بوجود مركّب أمني إقليمي متوسطي. إذ يعترف بوجود مركّب أمن أوروبي وشرق أوسطي، "لكن ليس بوجود مركّب متوسطي (...). فمركّب الشرق الأوسط له دينامياته الكثيفة والخاصة به، [ومن ثمّ فهو] منفصل عن أوروبا". كما يعدّ تركيا والبحر المتوسط فاصلين insulators يرسمان الحدود بين المركّبين الأمنيين الإقليميين "التقليديين المتميزين"، الأوروبي والشرق أوسطي. ويكون السؤال هاهنا هو معرفة "كمّ الشواغل الأمنية التي قد تعبر هذه الحدود في المستقبل وما

طبيعتها"⁽¹⁾ وهذا هو المنظور التحليلي الذي ينصبّ عليه اهتمامنا هنا. فبخلاف ما يقوله بوزان، يدعم هذا الكتاب فكرة وجود مركّب أمن إقليمي غرب متوسطي، وذلك بإجراء بعض التعديلات على هذا الإطار النظري. دعونا أولاً لنلق نظرة على بعض سمات غرب المتوسط البارزة والتي ستسمح لنا بأن نخلص إلى وجود مركّب أمن إقليمي يختص به.

يؤكد حدادي أن التفاعلات في غرب المتوسط تشمل مركّبين إقليميين فرعيين للأمن "يتأخّم أحدهما الآخر ويتميان إلى مستويات مختلفة"، أي أنّ ثمة مركّبين أمنيين يضم كل منهما مجموعة من الدول؛ جنوب أوروبا من جهة والمغرب العربي من جهة أخرى، وينتمي كلاهما إلى مركّب أمن إقليمي شامل هو غرب المتوسط الذي يتسم بوجود "عقد من الاعتماد الأمني المتبادل"⁽²⁾. وعلى النحو الذي أكدنا عليه آنفاً، يشكل البحر المتوسط خط شرح/اتصال بين مركّبين أمنيين إقليميين - شرق أوسطي وأوروبي. يتسم أحدهما بالتوتر الدائم ودورات الحرب، ويشكّل الآخر، في المقابل، فضاءً مندمجاً من الناحية الاستراتيجية، ومتكاملاً من الناحية الاقتصادية، وأداؤه الإقليمي لا يضاهي. فهو يشكّل جماعة أمنية. لكن هذه التشكيلة المتوسطة الفريدة التي تتسم بانقطاع/شرح أمني لا تؤدي، مع ذلك، إلى انفصال حقيقي في الشواغل الأمنية؛ بل تتقاطع هذه الشواغل بفعل عوامل جوهرية، ما يشير إلى اعتماد متبادل كثيف في مجال الأمن.

أولاً، ثمة كثافة عالية تميز كل أنواع التبادلات والروابط بين الضفتين، وهي نتيجة تتعلق بالقرب الجغرافي بالخصوص. لكن كثافة التبادلات الاقتصادية تعدّ مع ذلك غير متكافئة. فعلى الرغم من التنوع في التجارة الدولية للبلدان المغاربية، لا سيما مع الصين، فإن تجارتها مع الاتحاد الأوروبي مثلت ما يقرب من 65 في المئة من تجارتها الدولية عام 2018⁽³⁾. فتتوجه التجارة في هذه البلدان

(1) Buzan, « Introduction: the Changing Security Agenda in Europe », op.cit., p. 5-6, 14.

(2) Haddadi, « The Western Mediterranean as a Security Complex: a Liaison between the European Union and the Middle East? », op.cit.,

(3) وذلك بدرجات متفاوتة بحسب البلد: فبلغت مع الجزائر 60 في المئة؛ وليبيا 55 في المئة؛ والمغرب 65 في المئة؛ وتونس 75 في المئة؛ وموريتانيا 20 في المئة. يراجع:

في معظمها، ولأسباب تاريخية وجغرافية، نحو الاتحاد الأوروبي. إذ يشكل هذا الأخير - وخاصة دوله فرنسا وإيطاليا وإسبانيا - الوجهة لأكثر من نصف صادرات البلدان المغاربية، باستثناء موريتانيا⁽¹⁾. وأدى صعود الصين القوي إلى تغير تدرّجي في هذا الوضع⁽²⁾. فبلغت الصادرات الصينية إلى المغرب العربي 14 مليار دولار عام 2016، أي 12 في المئة من إجمالي الواردات المغاربية، مقابل 5 مليارات دولار عام 2004 (أي 8 في المئة من إجمالي الواردات المغاربية)⁽³⁾.
تتسم كثافة التبادلات في غرب المتوسط، إذاً، "بالاعتماد المتبادل غير المتوازن" بين مكوّني المركّب الغرب متوسطي، وتقتصد بهما المركّب الفرعي الأوروبي الجنوبي الرئيس والمركّب الفرعي الشمال إفريقي الثانوي. يشمل هذا الاعتماد المتبادل غير المتوازن كيانات ليست متساوية، لاختلافها في قطاعات الأمن جميعها. فالمركّبات الفرعية الثانوية، وبخلاف المركّبات الرئيسة التي تتمتع بالقوة (الاقتصادية والعسكرية والاستقرار السياسي)، ليست قوية وتمثل تهديدات وانكشافات سياسية (عدم الاستقرار السياسي الداخلي)، ومجتمعية/اجتماعية (النمو السكاني والفقر والهجرة). ويعزز القرب الجغرافي مفعولات الكثافة التي ينتج منها بسهولة انتشار المشكلات والتهديدات عبر الحدود، مثلما يتضح من موجات المهاجرين واللاجئين التي تخلق مشكلات للحكومات على جانبي الحدود في غرب المتوسط⁽⁴⁾. يتعلق الأمر إذاً بمكوّنين غير متجانسين في مركّب الأمن نفسه، حيث تطورت أنماط الإقليمية في الضفّتين على نحو مختلف.

ويمكن تعريف مركّبات الأمن الإقليمية من الناحية الاقتصادية، ومن حيث

Alexei Kireyev et al., « L'intégration économique du Maghreb : une source de croissance inexploitée », 19/01, Washington, Fonds monétaire international, Département Moyen-Orient et Asie centrale, 2018, p. 11.

(1) Ibid., p. 11.

(2) Alice Ekman, « La Chine en Méditerranée : un nouvel activisme », Politique étrangère, 4, 2016, p. 73-84 ; Thierry Pairault, « Les relations économiques entre la Chine et les pays du Maghreb », Maghreb-Machrek, 214, 2012, p. 99- 114.

(3) Kireyev, « L'intégration économique du Maghreb : une source de croissance inexploitée », op.cit., p. 7.

(4) Haddadi, « The Western Mediterranean as a Security Complex: a Liaison between the European Union and the Middle East? », op.cit.,

وجود المنظمات الإقليمية، ومدركات التهديد الأمني، والروابط الجيوسياسية والتاريخية والثقافية التي يمكن أن توجد بين أعضائها. وهكذا فإن الروابط الاقتصادية بين أعضاء مركّب الأمن الإقليمي تحدد العلاقات التي يمكن أن توجد بينهم وتؤثر فيها. وفي غرب المتوسط، تعدّ العوامل الاقتصادية حقائق بارزة وتأثيرها غالب لأن دول الإقليم منخرطة في اعتماد متبادل وإن كان غير متوازن. وتوجد البلدان المغاربية في حالة تبعية للدول الأوروبية في مجال استيراد السلع المصنعة وتصدير المنتجات الزراعية والمنسوجات، بينما الأخيرة في حالة تبعية للأولى في مجال الطاقة⁽¹⁾.

تكمن خصوصية مركّب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي، على المستوى الاقتصادي، في أن العلاقات بين البلدان المغاربية ودول جنوب أوروبا لا تحكمها أطر ثنائية، بل ترتيبات جماعية وضعها الاتحاد الأوروبي. لكن الثنائية راسخة ما دام التعاون يخضع لصيغة "27 + 1"، حيث تتعاون الدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي متفرقة الشمل... هذه الغلبة القوية للعامل الاقتصادي في مركّب الأمن الإقليمي المتوسطي سببها الطبيعة الاقتصادية للقوة الأوروبية وما ينتج منها من تبعية تعانها الضفة الجنوبية، لكنها غلبة لا توفق في التحكم في الأمانة الجارية في العلاقات الأورومتوسطية أو في احتوائها. وبهذا المعنى، فإن تأكيد عملية الأمانة وتجريم الهجرة يؤديان، تدريجياً، إلى نوع من التحوّل في مركّب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي.

وهكذا فمهما كان العامل الاقتصادي كثيفاً، يمكن أن يطغى عليه الأمن في النهاية. فالقطاع الاقتصادي ربما يهيمن على المركّب الأمني المتوسطي على سبيل المثال، لكنّ ثمة أيضاً مخاوف وتوجسات، وآثار خارجية أمنية تتجاوز الآثار التي تخترقه⁽²⁾. فالاهتمام الذي توليه دول جنوب أوروبا لجوارها المغاربي اليوم إنما تحركه الاعتبارات الأمنية أكثر مما تحركه المسائل الاقتصادية؛ مع منظار مزدوج قوامه الهجرة والإرهاب. لكن هذه المخاوف الأمنية تظل ذات طبيعة غير دولية.

(1) Ibid.,

(2) Balzacq, « La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable », art.cit., p. 56.

لقد خلق القرب الجغرافي والعوامل التاريخية شبكة قوية من التفاعلات التي انتهت إلى حساسية متبادلة قوية تجاه التطورات الجارية على جانبي البحر المتوسط. فديناميات التسلح في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) تؤثر في مدركات التهديد في أوروبا حتى وإن كانت تخضع لاعتبارات خاصة بهذا الإقليم. فلا يمكن لأوروبا أن تبقى غير مبالية بالتطورات في هذا المستوى على الرغم من أنها ليست معنية على نحو مباشر، بل وأقل تعرضاً للتهديد. وبالمثل، فإن البلدان الواقعة على الضفة الجنوبية لن تقف غير مبالية أمام مبادرات أوروبية معينة تراها ذات طبيعة تدخلية (مثل ردات الفعل على نشر القوات الأوروبية في المتوسط في التسعينيات القرن العشرين والتدخل العسكري في ليبيا عام 2011). وبالنظر إلى وجود تداخل أمني معين في المتوسط، لا سيما في الحوض الغربي، فإن عتبة اللامبالاة (seuil d'indifférence) بين المركّبين الأمتيين تعدّ منخفضة، من دون أن يؤدي ذلك إلى التشويش على الحدود الفاصلة بينهما أو تقويضها.

بيد أن بوزان، ومثلهما يتضح في نموذج النظرية الذي نوقش في الفصلين السابقين، يقول إن ما يميز مدركات الدول المنتمية إلى مركّب ما ومواقفها تجاه التطورات الخارجية يرتكز على "اللامبالاة النسبية"⁽¹⁾. ولا تنطبق "اللامبالاة النسبية"، إذًا، على غرب المتوسط لأن القرب الجغرافي وكثافة التبادلات أنتجت شبكة كثيفة من التفاعلات أفضت إلى حساسية متبادلة قوية تجاه التطورات على جانبي البحر المتوسط. وبالنظر إلى التداخل الأمني المتزايد، تعدّ عتبة اللامبالاة بين المركّبات الفرعية في المغرب العربي وجنوب أوروبا منخفضة حتى مع كون المتوسط شرقاً/اتصالاً بين مركّبين أمتيين إقليميين غير متجانسين - الشرق الأوسط (المجزأ) والأوروأطلسي (المندمج). ومع ذلك، فإن هذه التشكيلة المتوسطية، التي تتسم بتصدع أمني، لا تعني بالضرورة فكاً لارتباط الشواغل والمصالح الأمنية⁽²⁾، التي تتداخل بسبب الجوار الجغرافي والطابع شبه العالمي للمصالح الأوروبية.

(1) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 139.

(2) Benantar, « Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration », art.cit., p. 64-65.

يشير حدادي إلى أن الاعتماد المتبادل في غرب المتوسط يشمل قطاعات ومصادر واتجاهات مختلفة للتهديدات/ الانكشافات لأنه "غير متوازن بطبيعته"، ولأنه يتطور في القطاع غير العسكري خاصة. ثمة تهديدات بدرجات متفاوتة في مختلف مستويات الأمن وقطاعاته، وهذا التفاوت يؤثر في التفاعلات، ويحدد المدركات الأمنية على جانبي غرب المتوسط. يتبقى الآن أن نعرف كيف يؤثر تفاوت الاعتماد المتبادل في الأمن داخل هذا الإقليم⁽¹⁾.

يربط التداخل والاعتماد المتبادل الأمان في المتوسط، الإقليم الغرب متوسطي بالبعد العابر للأطلسي، في حين يتسم الحوض الشرقي بأنه ذو صبغة أكثر محلية (قضايا إقليمية) ويعتمد على سلوك الولايات المتحدة على نحو واضح. هذا النمط الإقليمي المتباين أوجزه جان دوفورك، لما كان مدير قسم الأبحاث في كلية الدفاع التابعة لحلف شمالي الأطلسي في روما، بقوله: "داخل غرب المتوسط، يساهم الوجود العسكري الأمريكي القوي، وجنين السياسة الخارجية والأمنية المشتركة الذي تخلق بفعل عملية برشلونة، في ربط الرهانات في المتوسط بالرهانات المعقدة في العلاقات عبر الأطلسية أو البناء الأوروبي؛ أما شرقاً، فالدمج الإقليمي الحساس لإسرائيل ومشكلات النفط يضبطان إيقاع الدينامية الاستراتيجية التي خضعت للاستقطاب بفعل مكافحة الإرهاب، منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر"⁽²⁾. إن قدرة الدول، في إقليم ما، على "رؤية أمنها بوصفه مسألة اعتماد متبادل"، مثلما يقول حدادي، هي أحد العوامل الرئيسة في تعيين مركب الأمن الإقليمي، ويتعزز الاعتماد الأمني المتبادل ويصير مرئياً بوساطة القرب الجغرافي. لذلك فإدراك الأمن والعوامل الثقافية والتاريخية والجيوسياسية مضافاً إليها القرب الجغرافي، تشكل معايير مهمة في تعيين مركب الأمن الإقليمي. وغرب المتوسط يستوفي قدرًا كبيرًا من هذه المعايير بما يسوغ اعتباره مركباً أمنياً⁽³⁾.

(1) Haddadi, « The Western Mediterranean as a Security Complex: a Liaison between the European Union and the Middle East? », op.cit.,

(2) Jean Dufourcq, « L'intelligence de la Méditerranée », Research Paper, 2, 2004, Collège de Défense de l'OTAN (Rome), p. 2 – <http://www.ndc.nato.int/about/search.php?currentPage=0> [consulté le 15/11/2018].

(3) Haddadi, « The Western Mediterranean as a Security Complex: a Liaison between the European Union and the Middle East? », op.cit.,

ثم إن العملية المتعلقة بالمدرجات المتبادلة للتهديد كثيفة جدًا في الإقليم. غالبًا ما تنظر بعض الدول العربية إلى الوجود الكثيف للقوى الغربية، لا سيما الولايات المتحدة، على أنه مصدر قلق، إن لم يكن تهديدًا، حتى لو تبددت هذه المدرجات بمرور الزمن، بصرف النظر عن التدخل في ليبيا عام 2011 وما أثاره من قلق⁽¹⁾. بيد أن هذه المدرجات المتبادلة للتهديد تقلصت تدريجيًا، من دون أن تختفي، بفضل مقارنة تعاونية جسّدتها المبادرات الإقليمية المختلفة (الشراكة الأوروبية المتوسطية، والحوار المتوسطي للحلف الأطلسي وغيرها) وجميعها تستند إلى عروة الارتباط الوثيق التي لا تنفصم، ما بين الأمن في أوروبا والأمن في المتوسط.

تفيد مأسسة التعاون الإقليمي في إدارة المشكلات الأمنية والاعتماد الأمني المتبادل ضمن مركبات الأمن الإقليمية⁽²⁾. ومجموعة 5+5 هي المنوطة جزئيًا بهذه المهمة في غرب المتوسط، كما يملك المغرب العربي منظمته الخاصة، أي اتحاد المغرب العربي، لكن لم يجر يومًا تفعيلها. وتكمن خصوصية غرب المتوسط في كونه فضاءً إقليميًا يمتاز عن غيره، مع اندراجه في الوقت نفسه ضمن إطار إقليمي أوسع تمثله الآليات الإقليمية للاتحاد الأوروبي (الشراكة الأوروبية المتوسطية منذ عام 1995 وسياسة الجوار الأوروبية منذ 2004)، أو عملية ذات نطاق إقليمي أقل (الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي)⁽³⁾. تعكس الآليات الإقليمية، وبقطع النظر عن نجاحها، وعيًا بمأسسة التفاعلات بين ضفتي غرب المتوسط، والحاجة إلى بناء الأمن في المنطقة بصورة عامة⁽⁴⁾. أما من حيث القطبية، فتعدّ فرنسا القوة الكبرى في غرب المتوسط بالنظر إلى قدراتها

(1) عن التدخل في ليبيا يراجع:

Susannah O'Sullivan, *Military Intervention in the Middle East and North Africa: the Case of NATO in Libya* (London: Routledge, 2018) ; Dag Henriksen et Anna Karin Larssen (eds.), *Political Rationale and International Consequences of the War in Libya* (Oxford: Oxford University Press, 2016).

(2) Haddadi, « The Western Mediterranean as a Security Complex: a Liaison between the European Union and the Middle East? », op.cit.,

(3) يُنظر الفصلان الخامس والسادس من هذا الكتاب.

(4) Haddadi, « The Western Mediterranean as a Security Complex: a Liaison between the European Union and the Middle East? », op.cit.,

الاقتصادية والعسكرية.

خلاصة القول إن المشهد الأمني في المتوسط يتسم بالتعددية، لكن مع وجود صلات قوية تربط بين هذين المركبين (الشرق الأوسطي والأوروبي) من جهة، والمركبات الفرعية في الإقليم من جهة أخرى. فالمركبات الفرعية في الشرق الأوسط تجري فيها تفاعلات أمنية تتباين مع نظيرتها في مركب الأمن الإقليمي الأوروبي. وفي هذا النمط الاستراتيجي المتداخل، تحديداً، يبرز غرب المتوسط بخصوصيته المزدوجة: أولاً، الكثافة العالية للتفاعلات والتبادلات (السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، إلخ) وحركة الأشخاص بين ضفتيه؛ وثانياً، السمة الصراعية متدنية الحدة مقارنة بالشرق الأوسط ككل، سواء أكان على النطاق المغربي أم الأوروغربي. وباستثناء التنارع الإسباني-المغربي (على الجيوب والجزر)⁽¹⁾، ما من توتر مادي يُذكر بين ضفتي الحوض الغربي. يبدو واضحاً مما سبق، أن أنماط العلاقات الأمنية في غرب المتوسط معقدة ولا يمكن استيعابها وفقاً لثنائية صديق/عدو التي تتظم وفقها مقارنة مركبات الأمن الإقليمية عند مدرسة كوبنهاغن. إذ يبنى مركب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي على نمط آخر هو نمط المتممين/غير المتممين.

المركب الأمني الغرب متوسطي: متممون/غير متممين وليس صديق/عدو

يقول بوزان ويوفر إن لمقاربة مركبات الأمن الإقليمية "أصولاً بنائية لأن تشكلها وعملها يعتمدان على أنماط الصداقة/العداء بين الوحدات في النظام، مما يجعل النظم الإقليمية مرهونة بأفعال الفاعلين وتأويلاتهم، لا مجرد انعكاس لتوزيع القوة". وقد سمحت المرجعية البنائية لهذا المقاربة بالإفلات من منظار الواقعية (والواقعية الجديدة) ومن منطقتيها ذي الطابع الميكانيكي أحياناً⁽²⁾. لذلك

(1) كان الخلاف الحدودي الوحيد الآخر في البعد شمال - جنوب، هو النزاع بين ليبيا ومالطا بشأن ترسيم حدود الجرف القاري، وقد جرت تسويته بعد اتفاق ثنائي على تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية (في حزيران/يونيو 1985) الذي حصل عليه البلدان. بشأن هذا الحكم يراجع:

Emmanuel Decaux, « L'arrêt de la Cour internationale de Justice dans l'affaire du plateau continental (Libye/Malte) : arrêt du 3 juin 1985 », Annuaire français de droit international, (31), 1985, p. 294-323.

(2) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 40

فإن مقارنة مركبات الأمن الإقليمية مبنية وفقاً للنمط العلائقي صديق/عدو حتى لو مالت كفتها لفكرة العدو أكثر من الصديق. ومثلما أشرنا في الفصلين الأولين من هذا الكتاب، ينظر بوزان وزملاؤه في مدرسة كوبنهاغن إلى المركبات على أنها تنتج من التفاعلات بين دولها الأعضاء، لكنهما يخرتان هذه التفاعلات إلى بعدين فقط هما الصديق/العدو. ويبدو أن تحليلاتهما تسير في خط كارل شميت الذي يعدّ العدو مُشكلاً للسياسة، ويقول إن "عالمًا خالٍ من التمييز بين صديق وعدو [هو] عالم بلا سياسة"⁽¹⁾. لكن مثل هذا التحليل لا ينطبق لا على الجماعات الأمنية ولا على الفضاءات الأخرى التي لا تقوم فيها الروابط السياسية كلياً على التمييز بين الصديق/العدو. ونعثر على هذا المنطق الثنائي، المانوي، في الصراعات الصفيرية؛ وحتى هذه الصراعات تنتهي، من الناحية العملية، بحلول وسطى ضمن لعبة من تنازلات متبادلة ومتكافئة إلى حد ما... يجعل هذا المنظار، القائم على ثنائية صديق/عدو، تطبيق مقارنة مركبات الأمن الإقليمية في الكثير من الأقاليم أمراً صعباً من دون إجراء تعديل مسبق عليها. في واقع الأمر، تتسم هذه الدعامة (نمط الصديق/العدو) التي تشدّ الصرح النظري في مركبات الأمن الإقليمية بأنها اختزالية، وتحجب التعقيد والثراء الذي تنطوي عليه التفاعلات الممكنة في إقليم ما⁽²⁾. يقول بالزاك إن "الميل للعلاقة صديق-عدو، والذي هو الجوهر المهيكل للمركب الأمني، إشكالي" لثلاثة أسباب: أولها أن هذا النمط "لا يدرك، وعلى نحو كافٍ، تعقّد العلاقات التي يقيمها كيان سياسي مع غيره". وثانيها أنه يتحدث عن منطق خطي يحكم العلاقات بين الفاعلين داخل نظام إقليمي، وهو ما قد لا يتوافق بالضرورة مع التشكيلة السائدة في المركب الأمني. أما ثالثهما فهو لا يقدم حججاً تفسر ظهور مركبات أمن إقليمية قد تقوم على أنماط أخرى غير نمط صديق/عدو⁽³⁾. هنا أيضاً، يختلف الوضع الذي يميز غرب المتوسط؛ حيث يتكون مركب الأمن فيه من مجموعتين فرعيتين، وجنوب أوروبا فيه جزء لا يتجزأ من الجماعة الأمنية

(1) Schmitt, La notion de politique, op.cit., p. 73

(2) يُنظر نقاشنا لهذه الفكرة النظرية في الفصل السابق.

(3) Balzacq, « La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable », art.cit., p. 39.

الأوروبية (والأوروأطلسية على نحو عام). والعلاقات في مركّب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي ليست محكومة بالخصومة أو العدا. بل ثمة، على العكس من ذلك، نوع من علاقة التحالف بين بلدان مغاربية (المغرب وتونس) ودول في جنوب أوروبا لا سيما فرنسا. والواقع أن استراتيجيات الاتحاد الأوروبي هي التي تصوغ العلاقات في مركّب الأمن الإقليمي الغرب المتوسطي. فالنمط العلائقي الذي يهيكل العلاقات الإقليمية هناك هو نمط الداخل/الخارج (dedans /dehors).

والحال أن بناء الاتحاد الأوروبي لحدوده يجري على طريقة الجماعات الأمنية في رسم خطأ يتبع ثنائية المتتمين/غير المتتمين (insiders /outsiders)⁽¹⁾، وتنتج منه عملية أوروبية لاختلاق الحدود (fabrication des frontières) يصحبها بناء هوياتي أيضاً⁽²⁾. يشير يوسف لايبدا إلى أن "عمليات تكوين الهوية الجماعية تستتبع، على الدوام، قضايا معقدة تتعلق بإضفاء الحدود (bordering)"⁽³⁾. وسياسة الجوار الأوروبية هي التعبير عن هذه العملية لأن الاتحاد الأوروبي يستخدمها "لتصنيع" جيران جدد بأن ينسب إليهم نوعاً من المكانة الوسيطة: فهم ليسوا أعداء؛ لكن لا ينبغي الخلط بينهم وبين الأعضاء المتتمين إليه⁽⁴⁾. وتحشد أوروبا الآخر في علاقتها مع جوارها المتوسطي بوساطة التمايز والتباعد المجتمعي والاستراتيجي معاً، لكن ليس بالضرورة عبر أنماط الصديق/العدو، مثلما يتضح من المركّب الفرعي الغرب متوسطي. إذ يصعب فهم هذا الأخير على أساس أنماط الصديق/العدو لأن النموذج العلائقي الذي يهيكل العلاقات الإقليمية بين مكوناته؛ الأوروبي والمغاربي، هو في واقع الأمر نمط المتتمين/غير المتتمين، في إشارة إلى ما إذا كانوا ينتمون إلى الاتحاد

(1) Sarah Wolff, « La dimension méditerranéenne de la politique Justice et Affaires intérieures », Cultures & Conflits, 66, 2007, p. 77.

(2) Balzacq, « La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable », art.cit., p. 46.

(3) Yosef Lapid, « Introduction: Identities, Borders, Orders: Nudging International Relations Theory in a New Direction », in Mathias Albert, David Jacobson and Yosef Lapid (eds.), Identities, Borders, Orders: Rethinking International Relations Theory (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2001), p. 7.

(4) Balzacq, « La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable », art.cit., p. 46.

الأوروبي أم لا يتيمون⁽¹⁾. ولا يعبر متغير الآخر عن انقسام ما بين صديق وعدو على الرغم من أنه مهيكّل لعلاقات التمايز والتباعد. إضافة إلى ذلك، وبقطع النظر عن بعض التحديات الحقيقية، فإن السياق الأمني الغرب متوسطي في بعده الأورومغاربي، إنما يقوم على مدركات تهديد خاطئة أكثر مما يقوم على تهديدات حقيقية، وجودية. والتمسك بنمط الصديق/العدو هو عنف يمارس على الواقع الإقليمي الغرب متوسطي؛ ذلك أنه ينسب نمطاً من الروابط بين الفاعلين لا يتوافق مع التشكيلة السائدة فيه. نخلص إلى القول أنّ فهم المركب الغرب متوسطي باستخدام نمط صديق/عدو أمراً صعباً.

كما ينشأ التعقّد الذي يسمّ غرب المتوسط من حقيقة مفادها أن المكون الأوروبي في هذا المركب هو جزء من الاتحاد الأوروبي الذي يتحكم في إطار العلاقات الاقتصادية والأمنية مع دول الجوار المغاربي. إذ ترتّهن معظم العلاقات ضمن مركب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي لهذه الدينامية الأوروبية الشاملة. ينطوي التحكم الأوروبي الشامل هاهنا على عمليتين متناقضتين: تباعد استراتيجي للمغرب العربي في صلته بالاتحاد الأوروبي؛ ومحاولة ربطه بدينامياته وآلياته في الوقت نفسه.

يمكننا القول إن الفريدة التي يتميز بها المتوسط في مجموعته، والناجمة من موقعه بوصفه واجهةً للتفاعل، يتداخل فيها مركب الأمن الإقليمي، الأوروبي والشرق أوسطي؛ تُضاف إليها فريدة أخرى هي غرب المتوسط الذي يشكل مركباً أمنياً ينتج من التفاعلات المكثفة بين منطقتين تنتميان إلى المركبين المذكورين. ويتسم المركب الفرعي الغرب متوسطي، بسبب خصوصياته الإقليمية، بأنه غير متجانس إلى حد كبير. إذ يتوافق مع نوع من المركب الأمني الناعم حيث التهديدات فيه ليست ذات طابع عسكري. إذ ترتبط الشواغل الأمنية في الإقليم ارتباطاً وثيقاً مُشكّلةً مركباً حقيقياً، لكنها لا تبلغ حدّ التأثير في مركب الأمن الإقليمي الأوروبي؛ فقوة هذا الأخير البنوية تجعل السمة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) غير قابلة للمنافسة. أضف إلى ذلك أن المكونين الأوروبي والإفريقي، داخل المركب الغرب متوسطي، ينتميان إلى مركبين أمنيين يتسمان

(1) Benantar, « Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration », art.cit., p. 64.

بتفاعلات أمنية مكثفة، خاصة في ما يتعلق بالمركب الأوروبي، وهو أمر يعني أن استقلالية قوية للتفاعلات الأمنية في غرب المتوسط صعبة التحقق. صحيح أن الأمن القومي لبعض الدول يمكن فهمه مستقلاً عن أمن دول أخرى، لأسباب مختلفة (مثل الانتماء إلى مركب أمن إقليمي مختلفين، والفارق العسكري بين الضفتين، والطبيعة المحلية في جوهرها لمدرجات التهديد في المغرب العربي، وغيرها)، لكن التفاعلات الأمنية هي ذات بُعد رأسي فعلي ينتج منه اعتماد أمني متبادل، مثلما تثبتته مدرجات التهديد ومحاولات تحديد التهديدات المشتركة. يتباين المركب الغرب متوسطي، إذًا، عن المجموعات الأخرى، ومنه هذا الاختلاف في الطبيعة الذي يميّز غرب المتوسط⁽¹⁾؛ وهو اختلاف يتخذ صفة الأمن المجتمعي على نحو متزايد. أخيرًا، فإن زيادة الاعتماد الأمني المتبادل، والطبيعة المنتشرة، والمتقلبة، والمتحركة للتهديدات تجعل التحديد الوظيفي لمركب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي أمرًا صعبًا إلى حد ما. ومن هنا يتأتى ارتباطه بإقليم الساحل؛ الأمر الذي يفضي، تدريجيًا، إلى نوع من المركب الأمني الثلاثي في طور التكوين - جنوب أوروبا-المغرب العربي-الساحل. تنضم هذه الدينامية الجديدة إلى دينامية أخرى تعتمل منذ سنوات، وأعني بها التحام المركب المغاربي الفرعي بمركب الأمن الإقليمي الأوروبي عبر مركب غرب المتوسط.

هل البعد المجتمعي للأمن كافٍ للتأسيس لمركب أمن إقليمي في المتوسط؟

يرى كتاب مدرسة كوبنهاغن أن مشكلات الأمن المجتمعي ودينامياته تلتحم بمركبات أمنية تتأسس على القطاعين السياسي والعسكري. فإذا لم يهيمن هذان القطاعان فستفقد مركبات الأمن الإقليمي من تماسكها. أما قضايا الأمن المجتمعي فتتولد عنها ديناميات الأقلمة⁽²⁾. في غرب المتوسط، ينخرط الاتحاد الأوروبي في "أمننة المغرب العربي"⁽³⁾ بفعل منظار الهجرة. كتب بوزان

(1) Ibid., p. 65.

(2) Buzan, Wæver and de Wilde, Security: a New Framework for Analysis, op.cit., p. 126, 133.

(3) Emmanuel Adler and Beverly Crawford, « Normative Power: the European Practice of Region-Building and the Case of the Euro-Mediterranean Partnership », in Adler, The Convergence of Civilizations: Constructing a Mediterranean Region, op.cit., p. 39.

وروبرسون عام 1993 أن الفكرة التي مفادها أن الشرق الأوسط - بما في ذلك المغرب العربي بحسب تعريفهما - "يشكل تهديداً لأوروبا تبدو، في أفضل الأحوال، شديدة المبالغة. لكن وعند النظر إلى الأمر من خلال عدسة الأمن المجتمعي، يُحتمل أن تصير هذه وجهة نظر معقولة وواردة (...). ذلك أن احتمال هجرة أعداد كبيرة من الأشخاص المتنوعين إثنيًا وثقافيًا إلى أوروبا، تثير مخاوف يسهل تعبئتها باستخدام لغة الأمن"⁽¹⁾. مثلما يحصل اليوم في مختلف البلدان الأوروبية.

ينطلق بوزان وروبرسون من هذه الفكرة القائلة إن التدفقات الكثيفة للمهاجرين من الشرق الأوسط نحو أوروبا تشكل تهديداً، ثم يتساءلان عما إذا كانت التفاعلات الأمنية بين هاتين المنطقتين قوية بما يكفي بحيث توّجّه إلى تشكل مركّب جديد للأمن الإقليمي يجمع كليهما. فهل يمكن بناء مركّب الأمن الإقليمي في القطاع المجتمعي؟⁽²⁾ بمعنى آخر، هل البعد المجتمعي للأمن كافٍ لتأسيس مركّب أمن إقليمي؟ وهاهنا يصعب، بحسبهما، فهم التهديد المجتمعي، لطبيعته الخاصة، بالاعتماد على العلاقات التقليدية داخل المركّبات التي تهيمن فيها التهديدات والانكشافات ذات الطبيعة العسكرية والسياسية. فإذا لم يصبح تهديد الهجرة معتبراً للحدّ الذي يتطلب إجراءات دفاعية كبيرة، ذات طابع مدني وعسكري، فلن يؤثر ذلك في التوصيف العام الذي يعتبر أوروبا والشرق الأوسط مركّبين أمنيين منفصلين. في المقابل، إذا وصل تهديد الهجرة إلى مستوى "حرب باردة بين مجتمعية"، فالمحتمل عندها أن العلاقات العسكرية والسياسية تكون قد تدهورت للحد الذي يتطلّب إعادة تحديد ديناميات التهديد التي يتأسس عليها نمط المركّب الأمني⁽³⁾.

(1) Barry Buzan and B. A. Roberson, « Europe and the Middle East: Drifting Towards Societal Cold War? », in Wæver, Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe, op.cit., p. 133.

(2) Ibid., p. 134-135.

(3) Ibid., p.133-135, 145.

يقصد المؤلفان بالشرق الأوسط: العالم العربي وإيران وإسرائيل وإثيوبيا (ص 129). وإشارتهما إلى «الحرب الباردة بين المجتمعات» هي استعادة لصياغة بوزان حين تحدّث، بدءاً من عام 1991، مستقبلاً هنتنغتون، عن «الحرب الباردة الحضارية» بين الغرب والإسلام، وعبارته كانت تقول: «تعدّ المواجهة

يمكننا القول إن الهجرة بوصفها مشكلة أمنية صارت طابعًا مميزًا للمركب الغرب متوسطي، وذلك بفعل أمانة الهجرة المتزايدة في أوروبا، وفي المغرب العربي، في الآونة الأخيرة، أين خضعت الهجرة من جنوب الصحراء الكبرى للأمننة. ولا يعني التأكيد على البعد المجتمعي تهميش الأبعاد الأخرى للأمن، بل يشهد الأمر على صعوبات التمييز الدقيق، نظريًا وإمبيريًا، بين الأمن المجتمعي والأمن الدولي؛ لكون الدولة هي المنوطة بمهمة ضمان أمن المجتمع.

يخلق الأمن المجتمعي تقاطعًا بين مركبات الأمن الإقليمية المتاخمة كما في مثال غرب المتوسط، فيربط بين المجتمعي والأمني/العسكري. وتعدّ العمليات الأوروبية القائمة الأمانة والتفويض باتجاه المغرب العربي تنطوي على هذا التقاطع، حيث تضيف على المركب الغرب متوسطي بُعدًا أمنيًا مجتمعيًا. لكن الصلة الخطابية التي صيغت ما بين الهجرة والإرهاب، وهي فكرة تخضعها الدراسات النقدية للمساءلة⁽¹⁾، تعيد وضع الدينامية في مستوى الأمن بلا زيادة.

بين الهويات الحضارية أوضح ما يكون بين الغرب والإسلام». وبحسبه، فإن تهديدات الهجرة وصدام الثقافات يمنحان، معًا، مصداقية لـ «سيناريو الحرب الباردة المجتمعية (...) لا سيما بين الغرب والإسلام، ستكون أوروبا فيها على خط المواجهة. سيعتمد تحقق هذا السيناريو على نوعية الدعم الغربي للحكومات المعتدلة في العالم الإسلامي، لكن العناصر الأساسية لتحقيق هذا السيناريو قائمة في معظمها بالفعل».

Buzan, « New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century », art.cit., p. 448-449.

(1) بالفعل، تشكك المقاربات النقدية في هذا المفهوم وتحلل ممارساته الخطابية وتوظيفاته السياسية. ظهرت الدراسات النقدية للإرهاب في بريطانيا منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وانتهت إلى ظهور دورية Critical Studies on Terrorism (الدراسات النقدية للإرهاب)، والتي صدر العدد الأول منها عام 2008. عن المنظور النقدي للإرهاب يراجع:

Richard Jackson (ed.), Routledge Handbook of Critical Terrorism Studies, (London: Routledge, 2016); Charlotte Heath-Kelly, Lee Jarvis and Christopher Baker-Beall, « Editor's Introduction: Critical Terrorism Studies: Practice, Limits and Experience », Critical Studies on Terrorism, 7 (1), 2014, p. 1-10 ; Richard Jackson et al., Critical Terrorism Studies: a New Research Agenda (London: Routledge, 2009); Didier Bigo, « La mondialisation de l'(in)sécurité ? », Cultures & Conflits, 58, 2005, p. 54-100 ; Didier Bigo, « La voie militaire de la 'guerre au terrorisme' et ses enjeux », Cultures & Conflits, 44, 2001, p. 5-18.

وللاطلاع على مناقشة نقدية لهذه الدراسات يراجع:

Thierry Balzacq, « Violence et rationalité expressive : réflexions sur les études critiques du terrorisme », Les Champs de Mars, 2 (2), 2011, p. 51-84 ; Rainer Hülse et Alexander Spencer,

ما يعني في النهاية أن مركب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي هو مركب مجتمعي في مظهره فقط.

المركب الفرعي المغربي: تباعد عن المركب الشرق أوسطي والتحام بالمركب الأوروبي - هل هو عامل الهجرة؟

يرى بوزان أن الشرق الأوسط مركب أممي إقليمي يتكون من أربعة مركبات فرعية (الخليج والقرن الإفريقي وشرق البحر المتوسط والمغرب العربي)، لكل واحد منها "دينامياته الخاصة، مع وجود ما يكفي من التفاعلات العابرة للحدود داخله بحيث يمكن تحديد تشكّل واسع يتخذ صورة وحدة إقليمية رئيسة". إذ يشارك مختلف الفاعلين في شبكات من العلاقات والتحالفات تتخطى حدود المركبات الفرعية على نحو يسم المركب الشرق الأوسطي العام⁽¹⁾. أضاف بوزان وويفر على قائمة بوزان الخاصة بمركبات الأممي الإقليمي مركزين حالات أخرى وأكدوا على خصوصية مركب الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: إذ تمنح العروبة والإسلام هذا الفضاء تماسكا ونمطا معينا من الاعتماد الأممي المتبادل أيضا. ويشمل المركب الفرعي المغربي، مثلما حدده بوزان وويفر، ليبيا وتونس والجزائر والمغرب والصحراء الغربية، باستثناء موريتانيا، المصنفة ضمن منطقة عازلة تشكل جزءا من المركب الابتدائي (proto-complexe) في غرب إفريقيا. وهكذا يُنظر إلى موريتانيا على أنها دولة فاصلة في نقطة اتصال بين مركبين فرعيين⁽²⁾. أما في تعريفنا الخاص، فيشمل المركب الفرعي المغربي دول اتحاد المغرب العربي الخمسة إضافة إلى الصحراء الغربية؛ وتضمن موريتانيا سببه عضويتها في كل من اتحاد المغرب العربي وفي مجموعة 5+5 اللذين يهيكلان إقليم غرب المتوسط ويرسمان حدوده. توضح هذه التشكيلة، أيضا، أن الدول يمكنها أن تنتمي إلى أكثر من مركب واحد، على النحو الذي يتضح من حالة البلدان في المركب الغرب متوسطي على نحو عام، وموريتانيا خاصة، والتي هي عضو في المركب الفرعي المغربي، وفي مركب الأمن الإقليمي الشرق أوسطي

« The Metaphor of Terror: Terrorism Studies and the Constructivist Turn », Security Dialogue, 39 (6), 2008, p. 571-592.

(1) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 199.

(2) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 190-199, 193, 213-214.

امتدادًا لذلك، وفي المركَّب الغرب متوسطي والمركَّب الساحلي. ويعدُّ بوزان وويفر إقليم المغرب العربي مركَّبًا فرعيًّا ضعيفًا داخل مركَّب الأمن الإقليمي الشرق أوسطي⁽¹⁾، من دون توضيح سبب هذا الضعف المنسوب له. ينبغي القول إن الإقليم المغاربي كان دائمًا على هامش التفاعلات الشرق أوسطية إلى حد ما - الصراعية في أساسها - لثلاثة أسباب رئيسة. أولها أنه لم يكن للمغرب العربي دور رئيس في الصراعات أثناء الحرب الباردة العربية، وإن كانت الجزائر وليبيا والمغرب قد انخرطت في الشؤون العربية/ الشرق أوسطية زمن الاستقطاب الأيديولوجي وقتها. ولقد أثبتت دراسات مختلفة، بالفعل، أن دور هذه الدول في الصراعات الشرق أوسطية ظل محدودًا مقارنة بدور الفاعلين في المشرق الأكثر انخراطًا (مصر وسورية والعراق والسعودية) فيها⁽²⁾. وثاني هذه الأسباب أن كثافة العلاقات الاقتصادية والثقافية والتاريخية بين المغرب العربي وأوروبا ساهمت إلى حد كبير في التبعاد الملحوظ بين الدول المغاربية وبين صراعات الشرق الأوسط. وهكذا يَمُّ المغرب العربي وجهه شطر الشمال مع مرور الزمن، لأنه ظل عالقًا، طوعًا أو كرهًا، في أثر ديناميات البناء الأوروبي. أخيرًا، قلص نزاع الصحراء الغربية من نطاق انخراط الجزائر والمغرب، خاصة أن جامعة الدول العربية رفضت تبني الفصل في هذه القضية.

يخبرنا بوزان وويفر كيف زاد التشابك المتزايد بين المركَّبين الفرعيين في الخليج والمشرق العربي، خلال تسعينيات القرن العشرين. بينما ابتعد المركَّب

(1) Ibid., p. 193.

(2) عن الحرب الباردة العربية ينظر خاصة:

Malcolm. H. Kerr, The Arab Cold War: Gamal 'Abl al-Nasir and his Rivals 1958-1970, 3rd ed (Oxford: Oxford University Press, 1971); Patrick Seale, The Struggle for Syria: a Study in Arab Post-War Politics 1945-1958 (Oxford: Oxford University Press, 1965); Bahgat Korany et Hillal Dessouki, The Foreign Policies of Arab States, op.cit. ;

مطر وهلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مرجع سابق؛ فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية-العربية والعربية-الدولية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997). ونُشر هذا الكتاب باللغة الانكليزية في:

Fawaz Gerges, The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics 1955-1967 (Boulder: Westview Press, 1995).

الفرعي المغربي عن قلب الشرق الأوسط، فكان أن صار أقل تبعئة خلف القضايا العربية مما كان عليه من قبل، "بل صار مركباً له استقلالته الخاصة. كما زاد تأثير الاتحاد الأوروبي [الذي يصوغ] دينامياته الداخلية. [لكنه] لن يتحول، مع ذلك، إلى مركب فرعيّ تابع لأوروبا ما لم تتحول الهجرة إلى سمة رئيسة للأمن داخل الاتحاد الأوروبي. فالمتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي، يعدّ من الحدود الإقليمية والعلاقة مع شمال إفريقيا تُدار ضمن هذا السياق"⁽¹⁾. وهكذا يرهن المؤلفان إلحاق المركب الفرعي المغربي بالمركب الأمني الإقليمي الأوروبي بهذا التحول الحاصل في مسألة الهجرة، والذي صار اليوم حقيقة واقعة بعد أمنة الهجرة على جانبي البحر المتوسط. ومع المكانة المحورية التي اكتسبتها قضية الهجرة، التي صارت رهاناً أمنياً له دوره في (إعادة) تحديد العلاقة الأوروبية مغربية، زاد انفصال المركب الفرعي المغربي عن مركب الأمن الإقليمي الشرق أوسطي وبات أكثر ميلاً للاتحام بمركب الأمن الإقليمي الأوروبي. لقد صارت البلدان المغربية اليوم أكثر انشغالاً بشؤونها الأمنية الخاصة وعلاقتها الاقتصادية والأمنية مع أوروبا، التي زادت تبعيتها لها.

إن المسافة الجغرافية والتفاعلية التي تفصل المركب الفرعي المغربي عن مركب الأمن الإقليمي الشرق أوسطي غير المستقر، وقربه وعلاقته الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن روابطه التاريخية والجيوسياسية مع دول جنوب أوروبا؛ كل هذا يشير إلى أن المركب المغربي يميل نحو أوروبا أكثر مما يميل باتجاه الشرق الأوسط⁽²⁾.

نخلص إلى القول إن مقارنة مركب الأمن الإقليمي صالحة للتطبيق في حالة غرب المتوسط: إذ تسمح لنا بفهم أفضل للتحول الذي تشهده الإقليمية الناشئة في هذا الإقليم؛ وهي إقليمية تتخذ توجّهاً أمنياً قوياً بفعل منظار مزدوج قوامه الهجرة والإرهاب، وتلقي الضوء على الانكشافات والتهديدات البيئانية المقيّدة بفضاء محدد جغرافياً، وكذلك على التفاعلات التي يمكن أن تجعل من هذا الفضاء مركباً أمنياً إقليمياً. فهي إذاً مقارنة تركز على الديناميات السياسية

(1) Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, op.cit., p. 213-214, 259.

(2) Haddadi, « The Western Mediterranean as a Security Complex: a Liaison between the European Union and the Middle East? », op.cit.,

والأمنية بقطع النظر عن مستوى الاندماج. لكنّ هذه المقاربة، وعلى النحو الموضح آنفاً، لا يمكن تطبيقها من دون إجراء تعديلات عليها لأن نمطها القائم على ثنائية صديق/عدو لا يتوافق مع التشكيلة السائدة غرب المتوسط. يضاف إلى ذلك أنّ مسألة التراكب في هذا المركّب الأمني مختلفة بسبب الثقل الذي يمثله الاتحاد الأوروبي (سنطرق هذه الفكرة في الفصل الأخير من هذا الكتاب).
لمواصلة مسعانا البحثي الساعي إلى تعديل الإطار النظري الخاص بمركّبات الأمن الإقليمية، يتعين البحث في نماذج الأمن في المتوسط، وهي محاولة نتوخّى منها فهم بنية مركّب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي.

المركّب الأمني، والمنظومة الأمنية، والجماعة الأمنية: أيّ نماذج للأمن في المتوسط؟

يتطلّب تحليل مركّبات الأمن الإقليمية تحليل مفهوميّين أساسيين ومتراطين، هما المنظومة الأمنية والجماعة الأمنية. لذلك من الضروري تحديد الاختلاف بينهما بغية تحقيق هدفين: أن نثبت، من جهة، أن مركّب الأمن الإقليمي يمكن أن يشمل طيفاً واسعاً من التشكيلات؛ وأن نقدم، من جهة أخرى، تقديراً أفضل للطبيعة غير المتجانسة للبحر المتوسط والأنماط الأمنية السائدة فيه وتطوراتها، وأن نفهم النماذج الأمنية في المتوسط على نحو عام.

في التصور الذي يقدمه بوزان، يمكن أن تمتد المركّبات من الفوضى في طرفها الأول إلى الجماعة الأمنية في طرفها الآخر: "في حالة الشواش، تتعيّن العلاقات جميعها بالعداء، ويكون كل فاعل عدوّاً لغيره من الفاعلين"⁽¹⁾. ويتوافق هذا التصور مع النمط الهوبزي عن "حرب الجميع" أو "حالة حرب الكل ضد الكل"⁽²⁾. لكن بوزان لا يقدم أمثلة عن نمط العداء التام على الطريقة الهوبزية في حالة الدول، بل مثال الحرب الأهلية اللبنانية (التي هي صراع داخل الدولة)! حين يخرج الفاعلون من حالة الشواش، يكونون فيما يسميه فايرن "التشكّلات الصراعية ذات الطابع الإقليمي"؛ وفي هذه التشكيلة، "تهيمن العلاقات الصراعية لكن الصداقة ممكنة أيضاً". ويتطابق النموذج الثاني مع ما

(1) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 218.

(2) Hobbes, Léviathan, op.cit., p. 227, 231.

يسميه روبرت جيرفيس "المنظومة الأمنية" التي تتعاون فيها مجموعة من الدول بغية إدارة نزاعاتها وتجنب الحرب، وذلك عبر السعي لتحويل المعضلة الأمنية اعتماداً على أفعالها وافتراضاتها بشأن سلوك الآخرين (كما في نظام الوفاق الأوروبي). أخيراً، الجماعة الأمنية هي عكس الشواش: تُسوّى فيها الخلافات بين جميع أعضائها بحيث تنتفي المخاوف أو الاستعدادات لعدوان سياسي أو عسكري بين الأعضاء (كما في حالة الولايات المتحدة وكندا، والبلدان شمال أوروبا، والجماعة الأوروبية)⁽¹⁾.

تتوافق هذه الأشكال الثلاثة (التشكّل الصراعي، والمنظومة الأمنية، والجماعة الأمنية) التي قد تتخذها مركّبات الأمن الإقليمية، تقريباً، مع النماذج الثلاثة للفوضى التي اقترحها ألكسندر ونت: الهوبزية؛ والوكية؛ والكانطية، على التوالي⁽²⁾. فيستند النموذج الأول إلى العدا، والثاني إلى التنافس والأخير إلى الصداقة التي هي ثقافة تعاونية وإندماجية تسم ثقافة الجماعات الأمنية⁽³⁾. لقد عرض ونت طيفاً أوسع من نمط الصداقة/العداء الذي قدمه بوزان جاعلاً منه أساساً لمركّبات الأمن الإقليمية، لذلك يسمح لنا نمط ونت الثلاثي، المكوّن من ثلاثية العدا والتنافس والصداقة، بفهم أفضل للتشكيلة داخل غرب المتوسط، في بعده شمال - جنوب وجنوب - جنوب على حد سواء.

(1) Buzan, *People, States and Fear*, op.cit., p. 218.

(2) Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, op.cit., p. 54.

(3) Wendt, *Theory of International Politics*, op.cit., 246-302.

يقول باتيستيل إن تصنيف ونت «صديق، منافس، عدو» يحيل على تصنيف شميت بعد أن أضاف عليه مستوى وسيطاً هو التنافس. لكنه يلحظ أن تصوراتهما مختلفة نوعاً ما. عند ونت، يشمل المنافس كلا من الصديق والعدو بمفهوم شميت، لأن شميت يرى أن الدولة قد تكون إما صديقاً أو عدواً بحسب طبيعة العلاقة معها؛ فإما تعاون أو قتال ما دام الطرف الآخر يتنزل في مرتبة الخصم. ويتطابق ذلك مع التشكيلة الوسيطة عند ونت التي يمثلها التنافس في الفوضى الوكية lockéenne. «أما العدو عند ونت، فهو كيان سابق للسياسة (ante-politique) بمفهوم شميت بالنظر إلى أن الأعداء بمفهوم ونت يعمدون إلى الإبادة المتبادلة. في حين أن الصديق عند ونت كياناً ما بعد أو ما وراء السياسة (post- ou méta-politique) بمفهوم شميت لأن نهاية اللجوء إلى القوة بين الأصدقاء عند ونت يعني موت السياسي عند شميت» (ينظر حاشية الصفحة):

Battistella, *Théories des relations internationales*, op.cit., p. 333.

يرسم بوزان وويفر مسار الانتقال إلى الجماعة الأمنية عبر التذكير بالأساس الذي يقوم عليه تعريفهما للمركب الذي يضم "التصرفات الأمنية وشواغل الفاعلين". وبحسبهما، "ينبغي أن ينطوي مركب الأمن الإقليمي على ديناميات الأمن، [أي] أن الفاعلين في الإقليم يعمدون إلى أمنة بعضهم بعضاً. لكن تطور الجماعة الأمنية يتسم بعملية نزع الأمنة، أو ما اعتبره ونت بنية اجتماعية كائنية: فيكفّ الفاعلون عن عدّ بعضهم بعضاً مشكلات أمنية ويشرعون في التصرف كأصدقاء. وهم وإن كانوا لا يزالون في تنافس فيما بينهم (...)، إلا أنهم يتعاملون مع مشكلاتهم على أنها سياسية واقتصادية وبيئية ومجتمعية عادية، لا مسائل أمنية؛ أي أنها ليست تهديدات وجودية تستدعي منهم حشد تدابير مضادة قصوى"⁽¹⁾.

عدّد بوزان وويفر أحد عشر مركب أمن إقليمي، بما في ذلك ما قبل المركبات والمركبات الابتدائية وصنفاً من ضمنها جميعاً أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي على أنهما جماعات أمنية. تسود في بعض الأقاليم المركبات الصراعية التي تتسم بالتنافس العسكري والسياسي بين الدول. وفي أقاليم أخرى تطورت المركبات الأمنية إلى منظومات أمنية أو جماعات أمنية، وانتقلت الخطابات الأمنية فيها من الدول والقضايا العسكرية إلى قطاعات أخرى. فيما يتعلق بنمط الصداقة والعداء، يمكن أن تتطابق المركبات القياسية إما مع التشكلات الصراعية أو المنظومات الأمنية أو حتى الجماعات الأمنية. وفي هذه النماذج تتعيّن الأقاليم عبر نمط التنافسات، أو التوازنات، أو التحالفات و/أو أنظمة الوفاق والصداقات، على التوالي. أما العنصر الرئيس في السياسة الأمنية ضمن مركب الأمن الإقليمي فهو العلاقة بين القوى الإقليمية داخل إقليمها، وهي التي تحدد الشروط، سواء بالنسبة للقوى الصغرى أو لاختراق القوى العالمية للمركبات"⁽²⁾.

من حيث ثنائية الصداقة - العداء، تنطوي مركبات الأمن الإقليمية السبع القياسية على أشكال متنوعة، على الرغم من أن أيّاً منها لا يمثل (حتى الآن) جماعة أمنية. أربعة منها (الشرق الأوسط، والقرن الإفريقي، وإفريقيا الوسطى،

(1) Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, op.cit., p. 54, 56.

(2) *Ibid.*, p. 19, 55.

وجنوب آسيا) هي تشكّلات صراعية. ويشكل مركّب واحد منها منظومة أمنية ويُبدى إمكانيةً للتحوّل إلى جماعة أمنية (أمريكا الجنوبية). كما يحتوي مركّبان منها (غرب إفريقيا وجنوب إفريقيا) على عناصر من التشكّلات الصراعية ومن المنظومات الأمنية في آن واحد، لكنهما لا يبديان تطورات حاسمة تشير إلى سيرهما في هذا الاتجاه أو ذاك. من حيث القطبية، من الواضح أن أربع مركّبات منها متعددة الأقطاب (الشرق الأوسط، والقرن الإفريقي، ووسط إفريقيا، وأمريكا الجنوبية)، أما بالنسبة للثلاثة الأخرى فهي أحادية القطبية. وثمة اختلافات بين المركّبات الممركزة ذات الشرعية (أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي) والمركّبات أحادية القطبية ضعيفة الشرعية (رابطة الدول المستقلة)⁽¹⁾.

تختلف مركّبات الأمن الإقليمية في خصائصها وفي الأنظمة التي تتطور داخلها. فلا يزال بعضها يخضع للآليات التقليدية مثل توازن القوى، في حين أن البعض الآخر "يسير نحو أشكال مختلفة من إدارة الأمن الجماعي بل وحتى جماعات أمنية تعددية". ففي مركّب الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، ساعدت الآثار الخارجية الكثيفة ذات الطابع الإقليمي القادة في تعيين المصالح المشتركة ويسّرت تطوير مؤسسة فعالة للتعاون في آن واحد. أما في إفريقيا، فمعضلة انعدام الأمن هناك تدفع الدول باتجاه تطوير نظام أمن جماعي ناشئ⁽²⁾. بما أن مركّبات الأمن الإقليمية يمكن أن تتطور إما إلى منظومات أمنية أو جماعات أمنية⁽³⁾ يمكن القول إن المركّبات الأمنية هي النموذج الأمني القاعدي، يليه نموذج وسيط هو المنظومات الأمنية، وأخيرًا الجماعات الأمنية التي تجسد النموذج الأكثر نضجًا.

ويفترض إنشاء الجماعات الأمنية، بحسب بوزان، وجود دول قوية. إذ من الصعوبة بمكان على الدول الضعيفة تشكيل جماعات أمنية لأنها تُصدّر حالات عدم الاستقرار بعضها لبعض⁽⁴⁾. كما تعدّ الجماعات الأمنية، من جهة

(1) Ibid., p. 473-474.

(2) David A. Lake and Patrick M. Morgan, « Building Security in the New World of Regional Orders », in Lake and Morgan, Regional Orders: Building Security in a New World, op.cit., p. 343-344.

(3) Buzan and Wæver, Regions and Powers, op.cit., p. 19

(4) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 106

أخرى، مركبات أمن إقليمية ناضجة. لكن هذا الرابط الذي يقترحه بين مركب الأمن الإقليمي والجماعة الأمنية أثار بعض الانتقادات. فيؤكد أشاريا، على سبيل المثال، أن الجماعات الأمنية هي عكس المركبات الأمنية؛ إذ "الهدف الرئيس للجماعة الأمنية هو تطوير المصالح المشتركة للفاعلين في تحقيق السلام والاستقرار بدلاً من ردع التهديد المشترك أو موازنته. وبهذا المعنى، فإن الجماعة الأمنية هي نقيض (المركب الأمني) الذي يمكن وصفه بـ (الاعتماد المتبادل التنافسي) بين مجموعة معينة من الدول، عوضاً عن الاعتماد المتبادل القائم على المصالح المشتركة"⁽¹⁾.

دعونا الآن نناقش مفهومَي المنظومة الأمنية والجماعة الأمنية في علاقتهما بمركب الأمن الإقليمي، حتى نتمكن من تعيين النماذج الأمنية القائمة في المتوسط. يعرف روبرت جيرفس المنظومة⁽²⁾ الأمنية بأنها مبادئ وقواعد ومعايير تسمح للدول بضبط النفس في سلوكها اعتقاداً منها أن الآخرين سيفعلون الشيء ذاته. ولا يقتصر مفهوم المنظومة الأمنية على المعايير والتوقعات فحسب، بل يشمل أيضاً شكلاً من أشكال التعاون الذي يتجاوز السعي وراء المصالح الأنانية قصيرة المدى. وتؤثر المنظومات في سلوك الدول بطرائق تجعل استمرارها ممكناً، فتصير عاملاً مستقلاً بعد أن تتطور باتجاه درجة ما من المأسسة⁽³⁾. أما جانيس شتاين، فترى أن المنظومة الأمنية تسوية غير مؤكدة تكون فيها العلاقة بين الطرفين، في العادة، محدودة وانتقالية. وتعدّ العلاقة محدودة لأن الأطراف عادة

(1) Acharya, *Constructing a Security Community in Southeast Asia*, op.cit., p. 19.

(2) يعرف ستيفن كراسنر المنظومات الدولية بأنها «مجموعات صريحة أو ضمنية من المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات اتخاذ القرار التي تتقارب بشأنها توقعات الفاعلين في مجال معين من مجالات العلاقات الدولية».

Stephen Krasner, « Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables », *International Organization*, 36 (2), 1982, p. 186.

للاطلاع على النقاشات الخاصة بهذا المفهوم يُنظر:

Andreas Hasenclever, Peter Mayer and Volker Rittberger (eds.), *Theories of International Regimes* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), p. 2-22.

(3) Robert Jervis, « Security Regimes », *International Organization*, 36 (2), 1982, p. 357, 365-367.

ما يكونون خصومًا سابقين يعتقدون أن الحرب في هذه اللحظة ليست ممكنة، لكنهم ليسوا لا حلفاء مشاركين في مشروع مشترك، ولا خصومًا يستعدون للحرب بنشاط. وبوصفهم خصومًا سابقين، يواصلون التركيز بعضهم على بعض. كما أنها محدودة أيضًا لأن ما يحدث داخل المنظومة ليس سوى جزء من مجموع تفاعلاتهم. ولا تنطوي المشاركة في المنظومة توقعات عن سلوك واضح إلا في مجال الأمن؛ أما القطاعات الأخرى (السياسية، والاقتصادية، والثقافية) فلا تحكمها المنظومة الأمنية أو تتأثر بها، على النحو الذي يوضحه مثال مصر وإسرائيل؛ وكلاهما عضوان في منظومة أمنية يعود تاريخها إلى الفترة 1978 - 1979. أما في الحالة الأورومتوسطية، فالمنظومة التي تطورت في الشؤون الاقتصادية لا تؤثر في المجال الأمني في واقع الأمر. إضافة إلى ذلك، ليس مستبعدًا أن تتطور مركبات الأمن الإقليمية والمنظومات الأمنية كلاهما باتجاه الجماعات الأمنية، لكن هذه الأخيرة لا تشكل بالضرورة شكلهما النهائي. يمكن القول، اتفاقًا مع شتاين، إنه "ما من سبب يدعونا لافتراض أن المنظومات الأمنية قد تتطور في تسلسل خطي لتصير (جماعات أمنية)"⁽¹⁾.

ذلك أن المنظومات الأمنية أكثر من مجرد مركب أمني وأقل من جماعة أمنية. يرى كايت كراوس أن المنظومات الأمنية، بخلاف المركبات الأمنية، لا يمكن اختزالها في مجرد تفاعلات بين الدول، لأنها تتسم بقيد متبادل يتجاوز محض القواعد والمعايير وإجراءات اتخاذ القرار. ونتيجة لذلك، فإن الكثير من المركبات الأمنية (الفرعية)، مثل الخليج على سبيل المثال، تملك فرصة ضئيلة للتطور إلى منظومات أمنية حقيقية⁽²⁾. وقد توصل مايكل بارنيت وغريغوري غوس إلى النتيجة نفسها عند تطبيق مفهوم الجماعة الأمنية على دول مجلس التعاون الخليجي: أي أنه ليس جماعة أمنية ولن يصير كذلك في المستقبل القريب⁽³⁾. أما بوزان وويفر ودي وايلد فيعدّون مجلس التعاون الخليجي منظومةً أمنية (ينتمي

(1) Janice Gross Stein, « Taboos and Regional Security Regime », in Maoz, Landau et Malz, Building Regional Security in the Middle East, op.cit., p. 6-7.

(2) Keith Krause, « Constructing Regional Security Regimes and the Control of Arms Transfers », International Journal, 45 (2), 1990, p. 391.

(3) Michael Barnett and F. Gregory Gause, « Caravans in Opposite Directions: Society, State and the Development of Community Security in the Gulf Cooperation Council », in Adler and Barnett, Security Communities, op.cit., p. 161, 189.

مجلس التعاون الخليجي إلى مركب الأمن في الخليج ولا يشكل بمفرده مركباً أمنياً قائماً بذاته⁽¹⁾. لكن تطور الوضع في الخليج والحظر الاقتصادي والسياسي الذي فرضته السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين على قطر (حزيران/ يونيو 2017 - كانون الثاني/يناير 2021)، وبدعم من مصر⁽²⁾، يثبت حجية ما يقوله كراوس، وكذلك بارنيت وغوس.

يمكننا تطبيق التحليل الذي عرضه كراوس على المغرب العربي، باعتبار أن المركب الفرعي المغربي لا يمكنه أن يتطور إلى منظومة أمنية، لا سيما في غياب من يبني المنظومة regime-builder - وهو دور لا يرغب في توليه لا الاتحاد الأوروبي ولا حلف شمالي الأطلسي، أو لا يستطيعان توليه. بيد أن الترتيب الإقليمي الغرب متوسطي، أي مبادرة 5+5 دفاع، يمكنه أن يتطور تدريجياً باتجاه منظومة أمنية. مع العلم أنها ستكون، في كل الأحوال، ذات طبيعة مختلفة بالنظر إلى الفارق العسكري بين صفتي غرب المتوسط وغياب أي مسعى لتحقيق التكافؤ الاستراتيجي من جانب البلدان المغربية، فضلاً عن غياب مشكلات أمنية كبيرة مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل. ستؤثر المنظومة الأمنية الغرب متوسطي في العلاقات المغربية والعلاقات الجزائرية-المغربية خاصة، ما يؤدي إلى إطلاق عملية التنشئة الاجتماعية الإقليمية العمودية (شمال - جنوب) والأفقية (جنوب - جنوب) في آن واحد. وهو ما تقوم به مبادرة 5+5 دفاع عبر أنشطتها المختلفة⁽³⁾.

(1) Buzan, Wæver and de Wilde, Security: a New Framework for Analysis, op.cit., p. 199.

(2) عن هذه الأزمة غير المسبوقة بين دول مجلس التعاون الخليجي يراجع: Rory Miller, « Managing Regional Conflict: the Gulf Cooperation Council and the Embargo of Qatar », Global Policy, 10 (2), June 2019, p. 36-45 ; Mohammed Ahmed Naheem, « The Dramatic Rift and Crisis between Qatar and the Gulf Cooperation Council (GCC) of June 2017 », International Journal of Disclosure and Governance, 14 (4), 2017, p. 265-277 ; Rachid Chaker, « La crise du Golfe de 2017 : un an après », Politique étrangère, 3, 2018, p. 77-87.

وبخصوص آثارها في البلدان المغربية يراجع: Abdenmour Benantar (dir.), Le Maghreb et la crise entre les monarchies du Golfe : une neutralité positive (Paris: L'Harmattan, 2021).

(3) ينظر الفصلان الخامس والسادس من هذا الكتاب.

يرى بوزان أنه يمكننا النظر في الجماعات الأمنية، بمعنى ما، بوصفها "مركّبات أمنية ناضجة قُضي فيها على النزاعات والمخاوف الأساسية"⁽¹⁾. لكن الجماعات الأمنية، على النحو الذي سنناقشه لاحقاً، تعدّ أكثر من مركّبات للأمن الإقليمي. يمكننا أن نلاحظ على الفور، واتساقاً مع رأي بالزاق، أن السمة الصراعية في مركّب الأمن الإقليمي تقع على الخطوط الفاصلة مع الأطراف، بينما تقع خطوط التوتر في الجماعة الأمنية على حدودها في العموم⁽²⁾. كما أن الاختلاف أساسي أيضاً مع المنظومات الأمنية؛ بحيث تتمايز عنها الجماعات الأمنية بفكرة مفادها أن الحرب بين أعضائها غير متصوّرة؛ إذ تُدار جميع الصراعات فيها بغير طريق العنف. لذلك، فإن عدم إمكانية تصور الحرب وإلغائها هما ما يميز الجماعات الأمنية من المنظومات الأمنية⁽³⁾. وبالفعل، "ذوّت كل عضو في الجماعة الأمنية (...). والتسوية السلمية للنزاعات هي وسيلة الحل الوحيدة التي تعتبرها الأطراف أنها شرعية"⁽⁴⁾.

مفهوم الجماعة الأمنية، الذي سكّه كارل دويتش، هو أصل الكثير من الأبحاث في حقل العلاقات الدولية التي أثّرت النقاشات والبدائل البراديمية عن الواقعية، مثلما يقول داريو باتيستيللا. فمماذج "شبكة العنكبوت" عند جون بيرتون و"الفوضى الكانطية" عند ألكسندر ونت مروراً بـ "السلام الديمقراطي" عند بروس روسيت كلها مستوحاة من تحليلات دويتش⁽⁵⁾. يقول هذا الأخير إن "الجماعة الأمنية هي مجموعة من الأشخاص الذين أضحوا (مندمجين). نعني

(1) كتب بوزان في الطبعة الأولى من كتابه: «يمكن النظر إلى الجماعات الأمنية، بمعنى ما، على أنها مركّبات أمنية مكتملة أو ناضجة، حُلّت فيها الصراعات والمخاوف الأساسية، بصورة آت بها إلى واحة من الفوضى الناضجة نسيباً...».

Barry Buzan, *People, States and Fear: the National Security Problem in International Relations* (Brighton: Wheatsheaf Books, 1983), p. 115.

(2) Balzacq, « La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable », art.cit., p. 39.

(3) Stein, « Taboos and Regional Security Regime », op.cit., p. 10.

(4) Vincent Pouliot et Niels Lachmann, « Les communautés de sécurité, vecteurs d'ordre régional et international », *Revue internationale et stratégique*, 54, 2004, p. 133-134.

(5) Dario Battistella, « L'apport de Karl Deutsch à la théorie des relations internationales », *Revue internationale de politique comparée*, 10 (4), 2003, p. 569.

بالاندماج تحقّق الإحساس بالانتماء لجماعة ما) داخل إقليم ما، ومؤسسات وممارسات قوية ومنتشرة بما يكفي لضمان توقعات موثوقة (على المدى الطويل) بشأن (التغيير السلمي) بين شعبيها. ونعني بالجماعة قناعة الناس في مجموعة بأنهم توصلوا إلى اتفاق حول هذه النقطة على الأقل: أنه ينبغي ويمكن حل المشكلات الاجتماعية عبر عمليات (التغيير السلمي). من ثمّ، فإن الجماعة الأمنية هي الجماعة التي يوجد فيها ضمان حقيقي بأن أفراد الجماعة لن يواجه بعضهم بعضاً جسدياً، بل سيحلون خلافاتهم بطريقة أخرى. وإذا ما اندمج العالم كله في صورة جماعة أمنية، فسيُضَى على الحروب تلقائياً⁽¹⁾.

أخضع إيمانويل أدلر هذا المفهوم للمراجعة من منظور بنائي لوصف السياق الأوروبي بعد الحرب الباردة؛ فاعتبر أن الجماعات الأمنية (التعددية) "مبنية اجتماعياً وتستند إلى المعرفة العملية المتشاركة للحل السلمي للنزاعات [وتتسم بـ] المعرفة البينداتية والهوية المتشاركة"⁽²⁾. ثم أخضعه للمراجعة لاحقاً رفقة بارنيت⁽³⁾، بحيث عرّف الجماعة الأمنية بأنها "إقليم عبر وطني مكوّن من دول ذات سيادة تملك شعوبها توقعات موثوقة تخص التغيير السلمي"⁽⁴⁾. يشير هذان التعريفان إلى ثلاثة عناصر رئيسة. 1) لا ينوي أيّ من أفراد الجماعة الأمنية

(1) Karl W. Deutsch et al., *Political Community and the North Atlantic Area* (Princeton: Princeton University Press, 1957), p. 5.

يميز دويتش بين المجتمعات «الموحدة»، التي هي نتاج عملية اندماج بين الكيانات السياسية المستقلة، والمجتمعات «التعددية»، القائمة بين عدة كيانات سياسية منفصلة وتفتقر إلى حكومة مشتركة.

(2) Emmanuel Adler, « Europe's New Security Order: a Pluralistic Security Community », in Beverly Crawford (ed.), *The Future of European Security* (Berkeley: University of California, 1992), p. 287-326; Emmanuel Adler, « Imagined (Security) Communities: Cognitive Regions in International Relations », *Millennium Journal of International Studies*, 26 (2), 1997, p. 257

(3) Emmanuel Adler and Michael Barnett, « Security Communities in Theoretical Perspective », in Adler and Barnett *Security Communities*, op.cit., p. 3-65.

(4) Emanuel Adler and Michael Barnett, « A Framework for the Study of Security Communities », in Adler and Barnett, *Security Communities*, op.cit., p. 30.

ينظران إلى المنطقة/ الإقليم العابر للحدود على أنه منطقة/ إقليم إدراكية/ معرفية وليس جغرافية (ص. 33).

من وجهة نظر أدلر، «تشكل الأقاليم العابرة للحدود وغير الجغرافية، بوساطة قيم الأفراد المتشاركة،

اللجوء إلى العنف ويتوقع، على نحو موثوق، بأن يتصرف الآخرون بالطريقة ذاتها. (2) تسوّي الدول منازعاتها ونزاعاتها بالوسائل السلمية من دون اللجوء إلى القوة أو التهديد باللجوء إليها. (3) الشعوب متضمنة في تصور الجماعة الأمنية، التي هي نتاج عملية بينداتية لا تقتصر على الدول⁽¹⁾.

اعتمد أدلر وبارنيت الأدوات المفهومية التي قدمها دويتش، واقترحا تصورًا مفهوميًا آخر للجماعات الأمنية غير المحددة بإقليم ترابي (déterritorialisée)؛ فقدّموا مفهوم "الإقليم القائم على الإدراك". ومن دون إنكار أهمية التفاعلات الناشئة من القرب الجغرافي، أكد الباحثان على العمليات البينداتية القائمة على المعنى والفهم المتشاركين والتعلم الاجتماعي الذي يتجاوز الحدود الجغرافية. وبحسبهما، فإن معظم الباحثين، بما في ذلك دويتش، لم يدركوا تمام الإدراك صعوبات تحديد الإقليم؛ فأين ينتهي إقليم وأين يبدأ آخر. فبالرغم من مقاربتهم للإقليم على أساس جغرافي بحيث يفترض أن "القرب يولّد مصالح مشتركة تنشأ من ثقافة وظروف اقتصادية وشواغل أمنية مشتركة، [يعتبر أدلر وبارنيت أن] الأفراد يمكنهم تنظيم أنفسهم والتعريف على أساس محددات لا تتصل بالفضاء بالضرورة"، فيحيلان بذلك على "إقليم متخيل" (imagined region) أو "إقليم قائم على الإدراك" (région cognitive). وهكذا يمكن أن تظهر الجماعات الأمنية "بين دول غير متجاورة" على النحو الذي تظهره العلاقة الأمريكية-الإسرائيلية، ومثال أستراليا أيضًا (بما هي عضو في الجماعة الأمنية الغربية). تشير هاتان الحالتان إلى أن "الهوية المتشاركة لا تحتاج إلى ربطها بفضاء متاخم"⁽²⁾. ويضيف فايرنن أن نشوء الجماعات الأمنية لا تحدده العوامل الإدراكية والمؤسسية وحدها حتى وإن كانت الهويات المتشاركة ومأسستها عوامل مهمة في تشكّل الإقليم؛ بل يتحدد الإقليم أيضًا بفعل الظروف المادية والتهديدات الخارجية. ويلقي الضوء على ثلاثة عناصر مطلوبة هاهنا وهي:

ومعاييرهم وممارساتهم».

Adler, « Imagined (Security) Communities: Cognitive Regions in International Relations », art. cit., p. 253.

(1) Adler and Barnett, « A Framework for the Study of Security Communities », op.cit., p. 30 ; Adler and Barnett, « Security Communities in Theoretical Perspective », op.cit., p. 5.

(2) Ibid., p. 33.

الظروف المعجّلة (مثل التغيرات الاقتصادية، والتهديدات الخارجية التي تتحرك عبر علاقات القوة، والمنظمات، والتعلم الاجتماعي)؛ وعوامل الثقة والهوية الجماعية؛ وتوقعات ماثوقة بشأن التغيير السلمي⁽¹⁾. وفي حالة الغرب، كان للتهديد السوفياتي، الاستراتيجي والأيدولوجي، دور رئيس في تحديد هويته الاستراتيجية⁽²⁾.

لا يفكر الأعضاء في جماعة أمنية متعددة في استخدام العنف في علاقاتهم فيما بينهم أو يتصورون ذلك؛ فتنفي الحاجة إلى توطيد السلام وترسيخه؛ وما من آليات جماعية أو قدرات منظمة مخصصة لهذا الغرض. ثمة اليوم جماعتان أمنيتان تعدديتان، هما أمريكا الشمالية وأوروبا، وتندمج كلتاهما في الجماعة الأمنية لشمال الأطلسي؛ مع استثناء يرد على هذه الأخيرة هو العلاقة (الإشكالية) بين اليونان وتركيا. وتشير الجماعة الأمنية إلى توفر نظم سياسية وربما اقتصادية متماثلة، فضلاً عن مستوى عال من التفاعل والاعتماد المتبادل؛ لكن يصعب تحديد إلى أي مدى تعدد هذه الشروط ضرورية. إذ يرى بعض الباحثين أن رابطة دول جنوب شرق آسيا تتطور نحو جماعة أمنية متعددة من دون استيفاء هذه الشروط⁽³⁾.

يحلل أدلر نموذج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ثم يقارنه بنموذج حلف شمالي الأطلسي وأوروبا. فيرى أن فهم الدور الذي تؤديه الأولى في بناء جماعة أمنية يقتضي بادئ ذي بدء النظر في الأمن التعاوني الذي يعتبره "مفهوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن الأمن (منزوع السلاح)". إذ يجمع هذا المفهوم بين الأبعاد السياسية والإنسانية للأمن ويؤسسه على الثقة والتعاون، والحل السلمي للنزاعات، وترسيخ الديمقراطية والحريات الفردية⁽⁴⁾. بفضل الأحكام

(1) Väyrynen, « Regionalism: Old and New », art.cit., p. 38.

(2) يراجع:

Thomas Lindemann, « Identités démocratiques et choix stratégiques », Revue française de Science politique, 54 (5), 2004, p. 834.

(3) Morgan, « Regional Security Complexes and Regional Orders », op.cit., p. 36-37.

(4) Adler, « Imagined (Security) Communities: Cognitive Regions in International Relations », art.cit, p. 272.

التي يتضمنها، يمكن للأمن التعاوني أن "يشجع على خلق جماعات أمنية"⁽¹⁾. فإذا كانت الأقاليم "مبنية اجتماعياً و[من ثم] عرضة لإعادة التحديد"، وإذا كانت الدول في هذه الجماعات تدافع عن "وجهة نظر إقليمية"⁽²⁾، فيمكن القول حينها إن نظاماً للأمن التعاوني يمكن أن يدفع بالتشكيلة الإقليمية في المتوسط نحو التطور. إذ يمكنه أن يطلق عملية أقلمة الأمن عبر نقل المعايير وتذويتها من قبل دول جنوب المتوسط. ذلك أن الأمن التعاوني يؤثر في مدركات التهديد ويشجع الظروف الضرورية للثقة. وبذلك، فإنه يخلق ظروفاً مواتية لإسباغ السلام على النظام الإقليمي ما بين الدول (système interétatique régional)، ما يسمح للبحر المتوسط بالتطور نحو ترتيبات إقليمية يرجح أن تؤدي في النهاية إلى نشوء فضاء متكامل. بالنظر إلى المشهد الاستراتيجي في المتوسط (اختلال التوازن التقليدي، والحياسة الأوروبية والإسرائيلية الحصرية للأسلحة النووية، واستحالة أي تكافؤ استراتيجي، إلى غير ذلك)، يمكن للأمن التعاوني علاج أوجه القصور في الأدوات التقليدية لضبط التسليح، كما يمكنه أن يهيئ الظروف التي من شأنها إقناع الدول الحائزة للأسلحة النووية التخلّص منها وتلك التي قد تفكر في حيازتها بالعدول عن ذلك، بما أن أمن الجميع سيكون مضموناً بطريقة مختلفة⁽³⁾.

لقد تبنت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مقاربة شاملة تعتمد على ما يمكن تسميته المشروطة الفضفاضة (conditionnalité lâche)، بغية التأثير فيما بعد في هويات الدول. يقول أدلر إن "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبدلاً من انتظار أن يغير (الأخر) هويته ومصالحه قبل قبوله في المؤسسات المنوطة بـ بناء الجماعة (community-building)"، اختارت ومنذ البداية، دمج الدول التي تبدي إرادتها السياسية للامتثال لمعايير الجماعة الأمنية وقواعدها، وذلك على أمل أن تتمكن من تغيير هوياتها ومصالحها. وفي قيامها بذلك كانت "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تبني الأمن عبر وسائل الدمج لا الاستبعاد؛

(1) David, La guerre et la paix, op.cit., p. 303.

(2) Emmanuel Adler, « Seeds of Peaceful Change: the OSCE's Security Community-Building Model », in Adler et Barnett, Security Communities, op.cit., p. 132.

(3) Benantar, « Quelle architecture de sécurité pour la Méditerranée ? », art.cit., p. 150-151.

أو عبر الدمج المستقبلي المشروط"⁽¹⁾. في مقابل ذلك، فضّل الاتحاد الأوروبي وحلف شمالي الأطلسي مقارنة مختلفة، فابتكر وضع "الشراكة [الذي يهدف إلى] منح الدول الراغبة في الانضمام إلى الجماعة الأمنية لشمالي الأطلسي وضع الاختبار. إذ ترنو الشراكة في المشروعات الاقتصادية والأمنية المشتركة إلى تآدية دور رئيس في تغيير هويات المترشحين لتجعلهم أكثر من محض شبيه لنا". فقد طلب من دول أوروبا الشرقية، حتى تكون جزءاً من هذه الجماعة الأمنية الأوروبية، أن تتعلم معايير هذه الأخيرة وتذوّتها، ولسان حال أعضائها يخاطبهم بالقول: "لا يكفي أن تتصرفوا مثلنا، بل ينبغي أن تكونوا منا"⁽²⁾. شددت المفوضية الأوروبية، في وثيقة بشأن توسيع، عام 1997، على أن "الدول، الراغبة في أن تصير أعضاء في الاتحاد، مطلوب منها لا الانضمام إلى مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون فحسب، بل وضعها موضع التنفيذ في الحياة اليومية أيضاً"⁽³⁾. وهو مطلب غائب في إقليم المتوسط الذي تُستثنى دوله من الجماعة الأمنية الأوروبية.

الجدول 2: نماذج الأمن الإقليمي في المتوسط

غرب المتوسط، المغرب العربي، الشرق الأدنى، البلقان	مركبات أمنية فرعية
أوروبا، الشرق الأوسط	مركبات أمنية
عملية برشلونة، الحوار المتوسطي (حلف شمالي الأطلسي)، مبادرة اسطنبول للتعاون (حلف شمالي الأطلسي)، مبادرة مجموعة "5+5" دفاع، شركاء متوسطيين من أجل التعاون (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)	آليات تتضمن ترتيبات الأمن التعاوني

(1) Adler, « Imagined (Security) Communities: Cognitive Regions in International Relations », art.cit., p. 257.

(2) Ibid., p. 256.

(3) « Agenda 2000 – Volume I – Communication: for a Stronger and Wider Union », DOC/97/6, Strasbourg, 15/07/1997, p. 50 – europa.eu/rapid/press-release_DOC-97-6_en.pdf [consulté le 15/11/2018].

أمن تعاوني	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
جماعات أمنية	حلف شمالي الأطلسي، الاتحاد الأوروبي

المصدر: Abdenmour Benantar, " Quelle architecture de sécurité pour la Méditerranée ? ", *Critique internationale*, 69, 2015 p. 145

يحاج إيمانويل أدلر وبيفرلي كروفورد بأن الاتحاد الأوروبي يروج لبناء إقليم المتوسط كفضاء يسوده السلام والاستقرار من خلال الشراكة الأورومتوسطية. وبذلك، فهو يجمع بين الأمن والتكامل الإقليميين، إلى جانب تطوير الهويات الإقليمية والثقة المتبادلة. ويتمشى كل ذلك مع مفهوم الجماعة الأمنية. ويقول الباحثان إن "استخدام الاتحاد الأوروبي لممارسات تبغ من صلب الجماعة الأمنية هو تطبيق لـ (القوة المعيارية) في العلاقات بين الدول". ويعرضان في ذلك حجتيين: ثمة صلة ما بين الجماعات الأمنية، لا سيما ممارساتها، وبين القوة المعيارية؛ وأن "هذه الممارسات، التي تتضمن مجموعة من القيم، هي موارد مهمة لبناء الجماعات"⁽¹⁾. إذا كان من الصعب إنكار انخراط الاتحاد الأوروبي في تحفيز بناء الإقليم المتوسطي، فإنه لا يمكن المحاجّة بأن ذلك يندرج ضمن منظور الجماعة الأمنية. بل إن عمليات الأمانة واختلاق الحدود إنما ترسم خطوطاً ما بين "الداخل" (الجماعة الأوروبية) و"الخارج"، أي الجوار الذي ينبغي إبقاؤه بعيداً.

لا تتطور استراتيجيات الفاعلين في المتوسط باتجاه أفق الجماعة الأمنية، مهما كانت بعيدة. يؤكد مارك فورنيس، في هذا الصدد، أن دول الاتحاد الأوروبي وشركاءه المتوسطيين يتعاونون في المسائل الأمنية حين يبصرون في ذلك مصلحة، ولسوف ينخرطون في طرق مؤسسية حين يرون أن ذلك يوفر لهم مكاسب أكثر مما يمكنهم تحقيقه عبر السياسات أحادية الجانب. لقد وضعت البلدان الأوروبية الشواغل الأمنية قصيرة المدى في قلب أجندتها، مدفوعة بالخوف من الإرهاب والهجرة الجماعية؛ وبقيامها بذلك إنما خلقت معضلة للسياسة الأمنية في المتوسط. أما بلدان جنوب المتوسط، من جانبها،

(1) Adler et Crawford, « Normative Power: the European Practice of Region-Building and the Case of the Euro-Mediterranean Partnership », op.cit., p. 3-5.

فتحاصرها استراتيجيات النخب الحاكمة التي تروم الحفاظ على الوضع القائم، وتناى بنفسها، بالنتيجة، عن التعاون الرسمي متعدد الأطراف، في بعده جنوب - جنوب وشمال - جنوب على حد السواء. وعلى الرغم من ذلك، يضيف فورنيس، "تشكّل الجماعة الأمنية الأوروبية، بالنسبة لأوروبا، هدفًا على الأمد البعيد يستحق العناء"؛ ذلك لأن العملية المؤدية إليه واعدة "بالنسبة للاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في الحوض المتوسطي"⁽¹⁾. نخلص إلى أن مفهوم الجماعة الأمنية غير قابل للتطبيق - في الوقت الحالي - في حالة إقليم المتوسط عامة، بفعل عدم التجانس الذي يسم مشهده الأمني وغياب الشروط المطلوبة. فتشكيلته أقرب إلى منظومة أمنية قيد البناء. وتتجلى هذه العملية في حوضه الغربي بفضل آلية 5+5 دفاع التي سنفحصها على نحو أكثر تركيزًا في الفصل الأخير من هذا الكتاب.

(1) Mark Furness, « Exporting the Security Community? The EU and Regional Security Cooperation in the Mediterranean », *Studia Diplomatica*, 61 (4), 2008, p. 23-24, 26.

الفصل الخامس

مجموعة 5+5: بناء إقليمية غرب متوسطة

مجموعة 5+5: تعبير عن إقليمية غرب متوسطية

تعدّ مجموعة 5+5 الأوروبية مغاربية من أهم الآليات الأمنية في المتوسط، الهادفة إلى تعزيز الحوار بشأن المشكلات التي تواجه قسمه الغربي⁽¹⁾. أطلقت المبادرة، في تشرين الأول/أكتوبر 1990، بوصفها آليةً للتعاون تسهم في بناء إقليم غرب المتوسط، وتعدّ أقدم مبادرة تعاون أمني وإقليمي في المتوسط، وإطاراً غير رسمي للتشاور والتبادل والتعاون في مختلف المجالات. تضم هذه المجموعة خمس دول من جنوب أوروبا (إيطاليا وإسبانيا وفرنسا ومالطا والبرتغال)، وخمس دول تنتمي إلى اتحاد المغرب العربي (الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس). وهي مستقلة عن المبادرات الأمنية الإقليمية الأخرى، متميزة باتساقها من حيث الجغرافيا، وإن كانت مشاركة البرتغال وموريتانيا تمنح غرب المتوسط بُعداً جيوسياسياً.

اقترح الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، عام 1983، إنشاء مجلس أمن وتعاون في غرب المتوسط يضم المغرب والجزائر وتونس وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا. لكن مبادرته لم تحظ بدعم بعض دول المغرب العربي، وعلى رأسها الجزائر، التي اتهمته باستبعاد بلدان أخرى (ليبيا ومالطا ويوغوسلافيا)، والتغاضي عن القضية الفلسطينية والرغبة في التركيز على القضايا الاقتصادية⁽²⁾. ثمة سببان رئيسان دفعا نحو الاقتراح الفرنسي. أولهما كثافة العلاقات بين ضفتي الحوض الغربي للمتوسط وبعدها التاريخي، وهو ما ذكرته وبالمصطلحات نفسها، إعلانا القمّتين اللّتين عقدتهما مجموعة 5+5⁽³⁾. وثانيهما وجود انفصال عن شرق

(1) Calleya, Security Challenges in the Euro-Mediterranean Area, op.cit., p. 99.

(2) Benantar, « Méditerranée occidentale : un espace de sécurité euro- maghrébin », op.cit., p. 183 ; Antonio Marquina, « Libya, the Maghreb and Mediterranean Security », Adelphi Papers, 231, 1988, p. 33;

موسى الكيلاني، « السياسة الفرنسية في منطقة المتوسط الغربي: حلم قديم واستراتيجية جديدة»، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 29، 1992، ص 189.

(3) وهنا يمكننا أن نقرأ في إعلان تونس أن الدول الأعضاء «تدرك أهمية التراث التاريخي والحضاري الذي تشترك فيه بلدان الحوض الغربي للبحر المتوسط». يراجع:

Déclaration de Tunis du premier sommet des chefs d'État et de gouvernement des pays membres

المتوسط وبؤر التوتر والسِّمة الصراعية المزمّنة فيه، لا سيما الصراع العربي-الإسرائيلي. وكان الهدف هو محاولة بدء دينامية للتعاون في غرب المتوسط من دون التعرض للأضرار الجانبية، إن لم تكن الانسدادات، الناتجة من أزمات الشرق الأوسط.

أفضت المبادرة الفرنسية بعد أن أُعيد إطلاقها بين عامي 1988-1989، في سياق نهاية الحرب لباردة والانفراج في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، إلى اجتماع على مستوى وزراء الخارجية، في روما في تشرين الأول/أكتوبر 1990، حضرته بلدان جنوب أوروبا الأربع (إيطاليا فرنسا وإسبانيا والبرتغال)، وبلدان اتحاد المغرب العربي الخمس. وشاركت مالطا بوصفها عضواً مراقباً، قبل أن تنضم لاحقاً إلى مجموعة 4+5 التي صارت فيما بعد 5+5. وعقدت هذه الأخيرة اجتماعها الوزاري الثاني في الجزائر العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر 1991⁽¹⁾، وافق خلاله وزراء خارجيتها على عقد قمة لرؤساء الدول والحكومات في تونس عام 1992، "إيداناً بنضج العملية التي انطلقت في غرب المتوسط"⁽²⁾. لكن هذه القمة لم تُعقد بسبب قضية لوكربي التي أدت إلى تعليق العملية الإقليمية الوليدة. ودفع استبعاد ليبيا من قبل دول جنوب أوروبا شركاءهم المغاربيين إلى تعليق مشاركتهم في المجموعة، مما انتهى إلى تجميدها. وهكذا، طغت الأزمة بين الدول الغربية وليبيا على أول مبادرة إقليمية في المتوسط، وخابت الآمال في بعثها من جديد بعد اشتعال الأزمة الجزائرية عام 1992. لكن إطلاق الشراكة الأورومتوسطية، عام 1995، والحماس الذي أثارته، هو ما جعل

du dialogue 5+5, Tunis, 6 et 7 décembre 2003, p. 1 – https://medthink5plus5.org/wp-content/uploads/.../FR_2003-Tunis-Chefs-dEtat.pdf [consulté le 12/12/2018].

وفي قمة فاليتا، أشارت دول غرب المتوسط إلى إنها «على دراية كاملة بالتراث المشترك الواسع لحضارة المتوسط وتاريخه وثقافته التي تسم النسيج الاجتماعي والثقافي الأورومتوسطي». يراجع:

Déclaration de La Valette du deuxième sommet des chefs d'État et de gouvernement des pays membres du dialogue 5+5, La Valette, 5 et 6 octobre 2012, p.1 – <https://medthink5plus5.org/wp-content/uploads/.../2012-La-Valette-Chefs-dEtat.pdf> [consulté le 12/12/2018].

(1) Benantar, « Méditerranée occidentale : un espace de sécurité euro-maghrébin », op.cit., p. 182-183.

(2) Djebaïli, « L'Union du Maghreb arabe et le projet de Méditerranée occidentale », op.cit., p. 181.

الفاعلين المعنيين يديرون ظهورهم لمبادراتهم الغرب متوسطة الأضيق جغرافياً لفائدة هذا الإطار الأوسع. فمع مشروع الشراكة الأوروبية متوسطة، فقد التحديد الجغرافي للحوض الغربي، في نظر هؤلاء، علة وجوده السياسي. ولم تتركس الدول الأعضاء في مجموعة 5+5 الكثير من الاهتمام لإعادة إطلاق مبادراتها الإقليمية بعد أن صارت تشارك في الكثير من المبادرات الإقليمية (الشراكة الأوروبية متوسطة، والحوار الأمني لاتحاد أوروبا الغربية، والحوار المتوسطي لحلف شمالي الأطلسي، ومنتدى المتوسط، والشركاء المتوسطيين في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا).

وفي عام 1991، شهد الوضع الإقليمي تطوراً لافتاً مع انعقاد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في مدريد، مباشرة بعد تحرير الكويت. فكانت عملية مدريد هي ما فتح الطريق أمام إطلاق عملية برشلونة (الأورومتوسطية) بعدها بأربع سنوات. ولم يستفد حوار 5+5 من المناخ الإقليمي المواتي الناجم من ديناميات أوسلو بعد أن جرى تعليقه عام 1992، بخلاف الشراكة الأوروبية متوسطة التي أفادت منه؛ قبل أن تتعثر عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية بدءاً من عام 1997 وتصير عقبة كؤوداً كبحت شقها السياسي والأمني⁽¹⁾.

(1) بحسب المفوضية الأوروبية، يجب أن تظل الشراكة الأوروبية متوسطة، على النحو الذي تصورها الاتحاد الأوروبي، «مستقلة عن عملية السلام في الشرق الأوسط [لكن] أن تظل موازية لها: ينبغي أن تضمن عملية السلام الانفراج السياسي، بينما يتعين على عملية برشلونة إرساء الظروف الحقيقية للاستقرار على المدى الطويل والتنمية الاقتصادية». يشدد إعلان برشلونة، مثله مثل «الملاحظات الختامية» للمؤتمرات الأوروبية متوسطة، على أن «عملية برشلونة لم تكن تهدف إلى الحلول مكان هذه المبادرات [بما في ذلك عملية السلام] والتدابير، بل إلى المساهمة في نجاحها». باختصار، يجب أن تظل عملية برشلونة وعملية السلام «متمايزتين إحداهما عن الأخرى (...) وأن يُكتفى بأن تعزز إحداهما الأخرى في أحسن الأحوال». لكن المفوضية تعترف بصعوبة هذه الصلة بل وباستحالتها بعدما تبدت الآثار السلبية لأزمة عملية السلام في الشراكة الأوروبية متوسطة: إذ تعرّضت استراتيجية «الانفصال» هذه بين العمليتين «للتداعي لأنها استندت إلى افتراض ضمني مفاده إعادة عملية السلام إلى المسار الصحيح». وها هي اليوم تعتبر أثر انهيار عملية السلام في الشراكة الأوروبية متوسطة «تهديداً خطيراً» للسياسة الأوروبية في المتوسط:

« Le rôle de l'Union européenne dans le processus de paix au Proche-Orient et son aide future », Communication de la Commission européenne, Bruxelles, janvier 1998, p. 6, 11-12.

ولم يفقد الإطار الغرب متوسطي أهميته فيما يتعلق بالأمن الداخلي على الرغم من الإهمال الذي تعرّض له لفائدة المبادرات الإقليمية الأخرى. إذ يجتمع وزراء داخلية الدول الشريكة (باستثناء ليبيا) بانتظام منذ عام 1995. فكان مؤتمر وزراء الداخلية لدول غرب المتوسط (CIMO) الهيكل الوحيد الذي استمر في العمل أثناء تعليق هذه المجموعة⁽¹⁾. أما القضايا الرئيسية التي تقع ضمن اختصاصه فهي: مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية، والتعاون بين الأجهزة الأمنية المكلفة بمكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخبارية في هذا المجال، والتعاون في مجال الحماية المدنية والجماعات المحلية، وأضيف هدف آخر مؤخرًا هو اجتثاث التطرف (déradicalisation).

تعدّ مجموعة 5+5 تعبيرًا لا لبس فيه عن الإقليمية الغرب متوسطة، والتي ستؤكد وتبرز للعيان مع إعادة بعث هذه المبادرة التي اكتسبت زخمًا واتخذت توجّهات أمنية صريحة بعد إطلاق مبادرة 5+5 دفاع عام 2004، بصورة أفضت إلى انبثاق إقليمية أمنية في غرب المتوسط.

إعادة إطلاق مجموعة 5+5: توجّه أمني صريح

بعد عشر سنوات من التجميد، أُعيد إطلاق مجموعة 5+5 بعقد اجتماعها الثالث لوزراء الخارجية في لشبونة، في كانون الثاني/يناير 2001، شاركت فيه الدول الأعضاء العشر. وبعد ثلاث سنوات، أطلقت المجموعة مبادراتها الدفاعية⁽²⁾. هكذا، سرّيعًا ما دُفع بهذه المجموعة، بمجرد إعادة تفعيلها، إلى قلب جهود التعاون الإقليمي، متخذة توجّهًا أمنيًا واضحًا عبر صيغة الدفاع الخاصة بها، على الرغم من انقسامها إلى عشرة موضوعات قطاعية (وزارية). في غضون ذلك، نجحت مجموعة 5+5 في تنظيم قمتها الأولى على مستوى رؤساء الدول والحكومات بتونس في كانون الأول /ديسمبر 2003. وهو أمر

(1) البنية الأخرى هي تلك التي تجمع وزراء النقل GTMO 5+5 (Groupe des ministres des Transports de la Méditerranée occidentale) التي عقدت مؤتمرها الوزاري الأول عام 1995. صُممت هذه البنية آنذاك للمساهمة في الشراكة الأوروبية متوسطة أيضًا.

(2) يُنظر الفصل الآتي.

يؤكد انتعاشها بعد مرحلة من التيه والتجميد. فكانت الأولى من نوعها في منطقة المتوسط التي لم يسبق أن شهدت هذا النوع من دبلوماسية القمة حيث التّم رؤساء وحكومات البلدان من كلا الضفتين⁽¹⁾. ثم عقدت قمته الثانية في فاليتا في تشرين الأول/أكتوبر 2012⁽²⁾، في سياق إقليمي غير مسبوق؛ سياق الانتفاضات العربية - سقوط بن علي في تونس ومبارك في مصر والقذافي في ليبيا (لم تعقد المجموعة اجتماع وزراء خارجيتها في عام 2011 بسبب هذه الانتفاضات)⁽³⁾. وبما أن النادر لا حكم له، فلم تتخلف قمة فاليتا عن الاحتفاء بالسياق: "يرحب حوار 5+5 بعملية الإصلاح الديمقراطي التي بدأت في المنطقة،

(1) كانت القمة الثانية في المتوسط هي قمة برشلونة التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، بمناسبة الذكرى العاشرة للشراكة الأوروبية المتوسطية، وقد قاطعها عدد كبير من رؤساء دول جنوب المتوسط (لماذا؟)؛ والثالثة هي قمة الاتحاد من أجل المتوسط (UpM)، التي عقدت في باريس في تموز/يوليو 2008، وآخرها عقدت في إطار مجموعة 5+5 (قمة فاليتا في تشرين الأول/أكتوبر 2012).

(2) بصرف النظر عن السياق (الانتفاضات العربية)، استجد في البيان الختامي لقمة فاليتا أمران: فتح المجال أمام ممثلي المجتمع المدني في الاجتماع الموالي على مستوى وزارات الخارجية (الذي كان مقررًا عقده في آذار/مارس 2013)؛ وإقحام البعد البرلماني عبر توجيه الدعوة إلى «البرلمانيين والسلطات المحلية» للبلدان المشاركة في الحوار، «وإلى الجمعية البرلمانية للمتوسط (PAM)، قصد تعميق الحوار والمساهمة في تحقيق الأهداف والأولويات الواردة في إعلان فاليتا.

(3) عن هذه الانتفاضات يُنظر على سبيل المثال:

Martinez, L'Afrique du Nord après les révoltes arabes, op.cit. ; Walid Noueihed, « Reading the Arab Revolutions: Authoritarianism and the Implications of Change », *AlMuntaqa*, 1 (2), 2018, p. 102-112 ; Asef Bayat, *Revolution without Revolutionaries: Making Sense of the Arab Spring* (Stanford: Stanford University Press, 2017); Frédéric Volpi, *Revolution and Authoritarianism in North Africa* (London: Hurst, 2017); Ibrahim Fraihat, *Unfinished Revolutions: Yemen, Libya and Tunisia after the Arab Spring* (New Haven: Yale University Press, 2016); Steven Heydemann, « Explaining the Arab Uprisings: Transformations in Comparative Perspective », *Mediterranean Politics*, 21 (1), 2015, p. 192-204 ; Larbi Sadiki (ed.), *Routledge Handbook of Arab Spring: Rethinking Democratization* (London: Routledge, 2014); Jean-François Bayart, « Retour sur les printemps arabes », *Politique africaine*, 133, 2014, p. 153-175 ; Eberhard Kienle et Laurence Louër, « Comprendre les enjeux économiques et sociaux des soulèvements arabes », *Critique internationale*, 61 (4), 2013, p. 11-17 ; Mounia Bennani-Chraïbi et Olivier Fillieule, « Pour une sociologie des situations révolutionnaires : retour sur les révoltes arabes », *Revue française de science politique*, 62 (5-6) 2012, p. 767-796 ; Louisa Dris Aït-Hamadouche et Cherif Dris, « De la résilience des régimes autoritaires : la complexité algérienne », *L'Année du Maghreb*, VIII, 2012, p. 279-301

والتي تهدف إلى تعزيز القيم المتشاركة بين الدول الأعضاء، ويؤكد دعمه التطلعات المشروعة للشعوب باتجاه مستقبلها السياسي على أساس من القيم الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية والازدهار". كما أعرب عن ارتياحه "للخطوات التي اتخذتها تونس وليبيا باتجاه الديمقراطية، معربًا عن دعمه الكامل للتخفيف من الأثر الاقتصادي والاجتماعي، بهدف التنفيذ الكامل للإصلاحات المؤسسية"⁽¹⁾.

وكان حوار 5+5 قد أعيد إطلاقه بفضل اقتراح قدمته تونس على هامش المؤتمر الأوروبي المتوسطي في شتوتغارت (نيسان/ أبريل 1999)⁽²⁾. وسمحت بإعادة إطلاق المجموعة، بعد عشر سنوات من تعليقها، جملة من العوامل نوجزها فيما يأتي.

أولاً، أثارت الشراكة الأوروبية المتوسطية خيبة أمل بقدر ما أثارت من حماس وآمال. إذ تكشف إعادة تفعيل هذه المجموعة، المحدودة جغرافياً، بعد ثلاثة أشهر فحسب من فشل المؤتمر الأوروبي المتوسطي في مرسيليا - الذي طغت عليه الخلافات الإسرائيلية-العربية الحادة - عن خيبة أمل معينة، حتى لو عُدد لقاء لشبونة، من الناحية الرسمية، جزءاً من ديناميات الشراكة الأوروبية المتوسطية⁽³⁾. وفي مواجهة الصعوبات التي واجهتها هذه الأخيرة بسبب الجمود في عملية السلام على وجه الخصوص، برزت "الحاجة إلى متدييات عملياتية ومرنة"⁽⁴⁾، ومن ثم إلى إعادة تفعيل عملية 5+5.

ثانياً، أفتح تعثر عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية، الذي أثر تأثيراً كبيراً في الشراكة الأوروبية المتوسطية، من جديد، دول غرب المتوسط بضرورة العودة إلى

(1) Déclaration de La Valette du deuxième sommet 5+5, op.cit., p. 3.

(2) Neila Akirmi, « Le Dialogue '5+5' : 'boîte à idées' pour relancer le Processus de Barcelone en Méditerranée occidentale ? », dans Sylvie Mazzella (dir.), L'enseignement supérieur dans la mondialisation libérale : une comparaison internationale (Maghreb, Afrique, Canada, France) (Tunis: IRMCI – Institut de recherche sur le Maghreb contemporain – 2008), p. 330.

(3) Benantar, « Méditerranée occidentale : un espace de sécurité euro- maghrébin ? », op.cit., p. 183.

(4) Gemma Aubarell, « La relance du Dialogue 5+5 : pour un plan d'action pour le Maghreb – la stratégie de coopération

dans la Méditerranée occidentale retrouve savitalité », Afkar/Idées, décembre 2003, p. 37 – www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxiu-adjunts/.../gemma%20fr- corr.pdf [consulté le 23/12/2018].

التركيز على إطار تعاوني إقليمي أضيّق جغرافيًا. لا يمكن أن نغزو كل شيء إلى الجمود في عملية السلام الشرق أوسطية، لكنه يظل بالرغم من ذلك أحد العوامل التي دفعت إلى إعادة تفعيل مجموعة 5+5. فقد أثرت التقلبات التي شهدتها العملية تأثيرًا شديدًا في عملية برشلونة وأجلت إلى أجل غير مسمى اعتماد الميثاق الأورومتوسطي للأمن والاستقرار بوصفه آلية أمنية مبتكرة. أما حوار 5+5، فلم يخضع لهذه التقلبات. وكان الميثاق، الذي اقترحتة فرنسا، نتاج عمل جماعي أنجزه كبار الموظفين في البلدان الشريكة. قُدِّمت في المؤتمر الأورومتوسطي في شتوتغارت شهرَ نيسان/ أبريل 1999، وثيقةٌ عنوانها "مبادئ توجيهية" تمهيدًا لإعداد الميثاق، ودُمجت في صورة ملحق في "الملاحظات الختامية" للمؤتمر. كان الطموح أن يتحول الميثاق إلى "اتفاق هلسنكي مصغر" على المستوى الأورومتوسطي، مع أخذ الاختلافات في الحسبان، فكانت أقرب إلى خارطة طريق حقيقية، ونصًا مرجعيًا يحدد المبادئ والخطوط العريضة للميثاق المستقبلي. والميثاق "وثيقة ملزمة من الناحية السياسية، لكن ليس من الناحية القانونية"، حيث الإجماع هو قاعدة اتخاذ القرار. وعُدَّ "أداةً وظيفيةً لتنفيذ مبادئ إعلان برشلونة، [لذلك فهو] سيسهم، عبر مقارنة شاملة ومتوازنة، في تعزيز السلام والاستقرار" في المنطقة، التي يعتبر الأمن فيها غير قابل للتجزئة. أما التدابير التي ستتخذ في إطار الميثاق (الشراكة، وحسن الجوار، والتعاون في المستوى الإقليمي الفرعي، والدبلوماسية الوقائية، وتدابير بناء الثقة، إلخ)، فـ"ستجري تنميتها بطريقة تطويرية وتعزيزها تدريجيًا". لكن أزمة عملية السلام طغت على دينامية الأمن الأورومتوسطية. واتفق الشركاء على اعتماد الميثاق حالما "تسمح الظروف السياسية بذلك"⁽¹⁾.

ثالثًا، زادت أهمية مسألة الهجرة على جدول الأعمال الأوروبي على نحو عام، وأجندة أكثر البلدان في جنوب أوروبا تعرّضًا لتدفقات الهجرة خاصة. في هذا الصدد، يمكن أن نضرب مثالين ملموسين: أدت إسبانيا، التي كانت ترأس الاتحاد الأوروبي عام 2002، دورًا رئيسًا في إقحام السياسة الأوروبية للعدالة والشؤون الداخلية ضمن جدول الأعمال الأورومتوسطي - وهو تطور

(1) نص هذه «الملاحظات الختامية» منشور في:

Documents d'actualité internationale, n° 12, 15 juin 1999, p. 484-489.

يتوافق مع مصالحها الخاصة (مواجهة تدفقات الهجرة وتهريب المخدرات من المغرب)⁽¹⁾. ونظمت مجموعة 5+5 بمجرد إعادة تفعيلها، دورة من المؤتمرات الوزارية السنوية ذات الموضوعات المخصصة لقضايا الهجرة عقدت أولها في تونس في تشرين الأول/أكتوبر 2002⁽²⁾. والواقع أنه قد جرى هاهنا التأسيس لـ "حوار تشكل فيه موضوعات الهجرة أولوية"⁽³⁾، ويستجيب لمصالح الجانب الأوروبي أكثر مما يستجيب لمصالح الجانب المغربي.

رابعاً، توجست البلدان المغربية من أن يتخلى الاتحاد الأوروبي عنها بتوسّعه شرقاً. ولا يزال هذا التوجس قائماً، خاصة مع تطور سياسة الجوار الأوروبية وتوسّع نطاقها. يتضح ذلك من هذه الفقرة المقتبسة من إعلان تونس في قمة مجموعة 5+5 الأولى، وفيه تأكيد من المشاركين على أنهم "يتفقون على أهمية إقدام [الاتحاد الأوروبي] على مرافقة عملية التوسيع بجهدٍ مواز يدعم البلدان الواقعة على الضفة الجنوبية من الحوض الغربي للبحر المتوسط"⁽⁴⁾.

خامساً، سارت الأزمة، التي تسببت في تعليق عمل المجموعة، على طريق الحل في سياق إعادة تأهيل نظام القذافي دولياً (رُفعت عقوبات الأمم المتحدة في نيسان/أبريل 1999). ثم توددت أوروبا، اتحاداً ودولاً أعضاء، إلى ليبيا لحثها على الانضمام إلى الشراكة الأورومتوسطية، حالما صارت مصالح مهمة على المحك بالنسبة للأوروبيين (الطاقة، والهجرة، والاستثمارات)، ما يفسر رفع العقوبات الأوروبية⁽⁵⁾. وبعد كل هذه التطورات الحاصلة، فقدّ تعليق مجموعة 5+5 علة وجوده.

(1) Wolff, « La dimension méditerranéenne de la politique Justice et Affaires intérieures », art.cit., p. 86.

(2) عُقدت سبعة مؤتمرات عن الهجرات بين عامي 2002 و2010، ما يبرز الأهمية المعلقة بهذه القضية.

(3) Aubarell, « La relance du Dialogue 5+5 : pour un plan d'action pour le Maghreb... », op.cit., p. 36.

(4) Déclaration de La Valette du deuxième sommet 5+5, op.cit., p. 4.

(5) عن ليبيا على عهد القذافي وعلاقتها بأوروبا يراجع: Derek Lutterbeck, « Migrants, Weapons and Oil: Europe and Libya after the Sanctions », The Journal of North African Studies, 14 (2), 2009, p. 169-184.

سادساً، انتهت الأزمة الجزائرية واستعادت الجزائر مكانتها على الساحة الإقليمية بعد التراجع الذي عرفته دبلوماسيتها. لقد كان هذا البلد معزولاً عن الساحة الإقليمية والدولية خلال تسعينيات القرن العشرين؛ وكانت السلطات الأوروبية، الوطنية وعلى مستوى الاتحاد، قد ترددت في الحفاظ على اتصالات رفيعة المستوى مع السلطات الجزائرية خوفاً من أن تفسّر، في الجزائر وفي غيرها، بوصفها دعماً للسلطة الجزائرية التي كانت في خضم مواجهة مع الجماعات الإسلامية المسلحة وقتها.

سابعاً، التنافس بين الولايات المتحدة وأوروبا⁽¹⁾ ومحاولة الدول الأوروبية إعادة التموقع في أطرافها الجنوبية، لا سيما وأن القضايا الأساسية (الهجرة والإرهاب) تتطلب إطاراً للتعاون مع الدول المغاربية. أبعد من ذلك، عُقدت قمة تونس، عام 2003، على خلفية التنافس الأوروبي-الأمريكي في الإقليم. إذ تبدي الولايات المتحدة اهتماماً متزايداً بالمغرب العربي (مشروعات اقتصادية مختلفة وتعزيز/ تطوير العلاقات الثنائية)، وهي منطقة تخضع تقليدياً للنفوذ الأوروبي، والفرنسي على وجه الخصوص. وعلامات هذا التنافس لا تخطئها العين. بادئ ذي بدء، لم تكن جولة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول المغاربية عشية انعقاد القمة محض مصادفة في التوقيت. وثانياً، تشهد مشاركة كبار المسؤولين الأوروبيين في هذه القمة (رئيس المفوضية رومانو برودي، وممثل السياسة

(1) عن التنافس الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي يراجع:

Aomar Baghzouz, « La compétition transatlantique face à l'enjeu maghrébin », L'Année du Maghreb, 2, 2005-2006, p. 585-607 ; Smail Kouttroub, « Printemps arabe et nouvel ordre géopolitique au Maghreb », L'Année du Maghreb, 9, 2013, p. 143-156.

الصين حاليًا هي التي تهدد الوجود الاقتصادي لأوروبا في المنطقة. عن الوجود الصيني المتزايد في المنطقة، يراجع:

Yahia H. Zoubir, « Les relations de la Chine avec les pays du Maghreb : la place prépondérante de l'Algérie », Confluences Méditerranée, 109, 2019, p. 91- 101 ; Thierry Pairault, « Les relations économiques entre la Chine et les pays du Maghreb », Maghreb-Machrek, 214, 2012, p. 99-114;

محمد حمشي، « الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية الصينية: التحديات والفرص الاستراتيجية»، المستقبل العربي، العدد 640، 2017، ص. 236-213.

الخارجية خافيير سولانا، ومفوض العلاقات الخارجية كريس باتن) على (عودة) الاهتمام بمنطقة غرب المتوسط والمغرب العربي بهدف طمأنة البلدان المغاربية؛ فهي تشكّل، أيضاً، وسيلة لرسم منطقة النفوذ الأوروبية في مواجهة الاهتمام الأمريكي المتجدد بالمغرب العربي⁽¹⁾.

من بين كل هذه العوامل، فإن خيبات الأمل إزاء عملية برشلونة، وانهاية عملية السلام في الشرق الأوسط، ومسألة الهجرة، تمثل العوامل الرئيسة الثلاثة التي أدت إلى إعادة تفعيل المبادرة الغرب متوسطة. ومن دون هذا السياق الإقليمي، لم تكن تسوية قضية لوكربي وحدها كافية لإحياء مجموعة 5+5. تؤكد هذه العودة إلى صيغة غرب المتوسط أيضاً، عند الاقتضاء، توجّهاً معيناً - يحفزها تكاثر المبادرات الإقليمية في المتوسط⁽²⁾ - والمتمثل في إدارة الظهر لمبادرة إقليمية تعاني انسداداً لفائدة مبادرة أخرى، وفي حالات محدودة أحياناً.

المبادئ المؤسّسة لمجموعة 5+5

يتخذ التعاون الإقليمي، على العموم، شكلين: أن يؤدي إلى نشوء مؤسسات رسمية، أو أن يرتكز على بنية أكثر مرونة. والسؤال هو إلى أي مدى تكون "المأسسة ضرورية لتعاون فعّال"، إذا علمنا أنّ بعض الترتيبات تتطور من دون الشروع فيها؛ مثلما يكشف عن ذلك حال متدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)⁽³⁾. إذ يتسم هذا الأخير بالطبيعة غير الملزمة

(1) Benantar, « Méditerranée occidentale : un espace de sécurité euro- maghrébin ? », op.cit., p.184-185.

(2) للاطلاع على مفاهيم مثل التكاثر، والازدواجية، والتحييد المتبادل، والتكرار، ومنطق قطع الغيار وغيرها من المصطلحات المتعلقة بالمبادرات التعاونية في مجالات الأمن، وهو مجال تخصصي بالغ الأهمية لطبيعته العملية ويكاد يتفرد به هذا الكتاب عربياً، يمكن الركون إلى المؤلف الآخر الذي خصصه عبد النور بن عتر للسياق في منطقة المغرب العربي والساحل، المذكور هنا باللغة الفرنسية. وللإطلاع على طبعته العربية المترجمة التي أشرنا إليها آنفاً يراجع: بن عتر، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، (المترجم)

(3) Hurrell « Explaining the Resurgence of Regionalism in World Politics », art.cit., p. 334, 336.

لقراراته والتزاماته القائمة على العمل الطوعي. ويتوافق هذا النموذج من التعاون الإقليمي القائم على البنى الفضفاضة مع آليات التعاون الأورومتوسطية، على غرار عملية 5+5.

وبالفعل، تعدّ مجموعة 5+5 إطارًا غير رسمي يمكن الدول الأعضاء فيها من التفكير ومناقشة القضايا التي تهمها، والانخراط في إجراءات تعاون هادفة تتكيف مع الخصائص الجغرافية لإقليمها، وقادرة على تخليق "رابطة قوية" بين أعضائه. ولا يمكن اختزال مثل هذه الرابطة في مجرد تجارة حرة، بل ينبغي لها أن تشمل تكاملًا واسع النطاق، يفترض مسبقًا أن الدول الشريكة لديها الإرادة للمضي قدمًا في تعاونها، سواء في الاقتصاد أم في السياسة⁽¹⁾.

تستند مبادرة 5+5 على مبادئ معينة: مقارنة برغماتية وغير مؤسسية لقضايا الأمن؛ وتنظيم الأنشطة والمشاركة فيها على أساس طوعي؛ واتباع قاعدة الإجماع في اتخاذ القرار؛ واقتصاد الوسائل⁽²⁾. وحددت القمة الثانية لهذه المجموعة مبادئها على النحو الآتي: تلازم الأمن والاستقرار الجماعي في المنطقة الأورومتوسطية؛ والصلة بين الأمن والتنمية؛ والمكافحة الجماعية للتهديدات وانعدام الأمن (الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بجميع أنواعه، وتبييض الأموال، والاتجار بالأسلحة وانتشارها، إلخ)⁽³⁾.

في الجانب التنظيمي، تنتظم مجموعة 5+5 على المستوى الوزاري؛ إذ لا تملك هيكلًا (مثل الأمانة الدائمة) ولا جهازًا ماليًا. يقوم المبدأ في هذه المسألة - مثل ذلك الساري في الحوار المتوسطي لحلف شمالي الأطلسي - على أن تموّل الدولة العضو مشاركتها في اجتماعات المجموعة وأنشطتها. تسمح الرئاسة الدورية وإدارة الأنشطة الجماعية بمساهمة الدول الأعضاء جميعها في ذلك من الناحية المالية.

تشكّل مجموعة 5+5 منتدى بين حكومي (intergouvernemental)، لكنها تضم اليوم مبادرات تتخطى هذا الإطار؛ مثل اجتماعات رؤساء برلمانات الدول

(1) Akirmi, « Le Dialogue '5+5' : 'boîte à idées' pour relancer le Processus de Barcelone en Méditerranée occidentale ? », op.cit., p. 334.

(2) « Initiative 5+5 », <https://www.defense.gouv.fr/dgris/action-internationale/environnement-proche/initiative-5-5> [consulté le 24/12/2018].

(3) Déclaration de La Valette du deuxième sommet 5+5, op.cit., p. 3.

الأعضاء (منذ عام 2003). وإضافة إلى الجمعيات التي تضم الدول الأعضاء، شاركت جمعيات أخرى في بعض الاجتماعات البرلمانية للمجموعة (الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط، والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والمجلس الاستشاري لاتحاد المغرب العربي). تملك مجموعة 5+5 أيضًا منتدًى اقتصاديًا واجتماعيًا؛ قرر رؤساء الدول والحكومات في قمة فالتا إنشاء. عُقد المنتدى الأول، الذي ضمَّ صانعي القرار العموميين وممثلي المجال الاقتصادي، في تشرين الأول/أكتوبر 2013 في برشلونة، والثاني في لشبونة، في أيار/مايو 2014. ثمة أيضًا منتدى المجتمع المدني، الذي عقد اجتماعه الأول في طنجة في تشرين الأول/أكتوبر 2015⁽¹⁾.

تنويع قطاعي

بدأت اجتماعات المجموعة على مستوى وزراء الخارجية قبل أن تمتد، بدءًا من عام 1995، لتشمل مجالات أخرى وتتفرع إلى عدة اجتماعات وزارية قطاعية؛ فانطلقت اجتماعات وزراء الداخلية ثم النقل في العام نفسه، ثم اجتماع للشؤون الاجتماعية (2002) - الذي طرق أيضًا قضايا الهجرة - بل واجتماع خصَّ وزراء الدفاع (2004). وتتفرع الاجتماعات اليوم إلى اثني عشر قطاعًا وزاريًا: الشؤون الخارجية، والداخلية، والنقل، والدفاع، والسياحة، والتربية، والطاقة والبيئة، والبحث والتعليم العالي، والزراعة، والموارد المائية، والتمويل، والثقافة (عقد وزراء ثقافة المجموعة أول اجتماع لهم عام 2017). كما اجتمعت المجموعة، منذ عام 2003، على مستوى رؤساء البرلمانات الوطنية قبل أن تنشئ لاحقًا مكونًا برلمانيًا حقيقيًا. تحيل بعض المؤتمرات الوزارية على موضوعات مثل تلك المخصصة للهجرة، وأول مؤتمر فيها يعود إلى عام 2002؛ يظطلع بتنظيمها وزراء العمل وتندرج بدورها ضمن منظور دولي⁽²⁾.

(1) « Dynamiques et formats ministériels », <https://medthink5plus5.org/le-dialogue-55/dynamiques-et-formats-ministeriels/> [consulté le 20/12/2018].

(2) هذه المؤتمرات هي جزء من إطار دولي يشارك فيها ممثلو المفوضية الأوروبية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب العمل الدولي بصفتهما مراقبين، إضافة إلى ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصفته ضيفًا.

تجدد الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن هذه القضايا تُناقش في جانبها الأمني من قبل مؤتمر وزراء الداخلية لدول غرب المتوسط، وفي جوانبها الاجتماعية والاقتصادية عبر مؤتمرات وزراء العمل الخاصة بالهجرة. والمحاور الرئيسية للمؤتمرات الوزارية بشأن الهجرة هي: اندماج المهاجرين في الدول المضيفة، والهجرة الدائرية⁽¹⁾ (migration circulaire) واستخدام التقنيات الجديدة في إدارة تدفقات الهجرة. ويتبع مؤتمر وزراء الداخلية لدول غرب المتوسط الكثير من مجموعات العمل التي تُعنى بالقضايا ذات الأولوية مثل: مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وحركة تنقل الأشخاص ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وتدريب ضباط الشرطة، والحماية المدنية والإدارة المحلية. وكان مؤتمر وزراء الداخلية لدول غرب المتوسط، في شكله الأولي (بدءاً من عام 1995)، محدوداً بفعل غياب ليبيا عن المشاركة فيه، وشاركت موريتانيا في اجتماعاته بصفتها عضواً مراقباً. وبعد قبول ليبيا عام 2004، ثم موريتانيا، اتخذ المؤتمر فعلياً شكل الإطار 5+5⁽²⁾.

اجتماعات مجموعة 5+5 هي اجتماعات سنوية، باستثناء الأشكال البرلمانية والداخلية (مؤتمر وزراء الداخلية لدول غرب المتوسط) التي تُعقد كل عامين. كل مسار فيها (الشؤون الخارجية والدفاع وغيرها) تتأسسه دولة عضو لمدة عام واحد. تعمل المجموعة عبر التبادلات غير الرسمية بين الوزراء ذوي الصلة، لكن الدول الشريكة ذهبت أبعد من ذلك في مجال الدفاع والأمن كون مبادرة 5+5 دفاع تبنت إعلاناً وخطة عمل لها.

وتشجع الدول الأعضاء هذا التنوع القطاعي ومشاركة البرلمانيين والمجتمع المدني. فيؤكد إعلان القمة الثانية للمجموعة أن "حوار 5+5 (...) يدعم تنظيم الاجتماعات الوزارية القطاعية وإشراك المجتمع المدني والبرلمانات، في المجالات التي تؤثر في الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية العامة وتحدها، [وأنه] لا يزال منفتحاً على إمكانية إنشاء مجالات موضوعاتية جديدة تخص الحوار

(1) الهجرة الدائرية هجرة شرعية مؤقتة، ذات طابع تكراري، لأغراض مهنية (وظائف موسمية)، أو تكوينية/دراسية، أو بحثية (البحث العلمي) (المترجم).

(2) « Dynamiques et formats ministériels », <https://medthink5plus5.org/le-dialogue-55/dynamiques-et-formats-ministeriels/> [consulté le 20/12/2018].

والتعاون، ومنها المجالات ذات الأولوية مثل الاستثمار والتجارة والزراعة⁽¹⁾. وبمبادرة من فرنسا، عُقدت في مرسيليا قمة بين الضفتين في حزيران/يونيو 2019، هي قمة المجتمع المدني، حيث هدف هذا الاجتماع، غير المسبوق في تاريخ المتوسط، إلى تعزيز دينامية التعاون في الفضاء الغرب متوسطي (في مجالات التنمية الاقتصادية، والإنسانية والمستدامة)، عبر إشراك الفاعلين غير الحكوميين.

لقد أدى التنوع القطاعي إلى ظهور العديد من صيغ الاجتماعات بحسب الهيئة/الميدان، مثل: المديرين العامين للجمارك؛ والمديرين العامين للمعاهد الدبلوماسية والمؤسسات المماثلة؛ واجتماعات الخبراء من شبكة المركز الافتراضي الإقليمي للتحكم في الحركة البحرية (مركز V-RMTC - بقيادة إيطاليا والخاص بأمن طرق الاتصال وحركة المرور البحريين)؛ واجتماعات المجالس الاقتصادية والاجتماعية؛ ومؤتمرات حول الاستثمار حيث أفضت إلى انعقاد ندوات مختلفة عن موضوعات مثل ضمان الجودة في التعليم العالي، والجريمة العابرة للحدود، والشباب والرياضة، كما يمكن أن نذكر أيضاً مجموعة العمل بشأن استراتيجية المياه في غرب المتوسط...

كيف ترى مجموعة 5+5 نفسها وموقعها؟

في تصور الدول الأعضاء اليوم، هذه المبادرة الإقليمية هي آلية متكاملة تملك قدرات تمتد من الوقاية من الأزمات إلى توطيد السلام. ويتعلق الأمر بتطوير قدرات الوقاية من الأزمات والاستجابة لها "عبر الحوار طويل الأمد والتعاون المهيكّل في مجالات الوقاية من الصراعات، وتقييم المخاطر، والاستجابة للأزمات وتوطيد السلام"⁽²⁾. ولهذا تتطلع المجموعة إلى الاسهام في الأمن والاستقرار الإقليمي في فضاء أوسع، من خلال الانخراط في أمن الساحل وتوفير الدعم لدوله بغية بناء "إقليم آمن ومتطور يقوم على تولي البلدان المذكورة زمام أمنها الإقليمي ومسؤولياتها الفردية والجماعية في مكافحة الإرهاب"⁽³⁾.

(1) Déclaration de La Valette du deuxième sommet 5+5, op.cit., p. 2.

(2) Ibid., p. 4.

(3) Ibid., p. 5.

ومع ذلك، يصعب تجسيد هذا البرنامج الطموح لأن المبادرة الإقليمية الغرب متوسطة لم تُصمم آلياً للوقاية من الصراعات و/أو لتسويتها (سنطرق هذه المسألة لاحقاً). إضافة إلى ذلك، إذا كانت المبادرة تحقق تقدماً في مجال التعاون العملي فذلك لأنها لا تتكفل، تحديداً، بالقضايا والصراعات التي يُحتمل أن تسبب توترات بين دولها الأعضاء.

كيف تعرّف المجموعة نفسها وتتموقع في المشهد الإقليمي؟ نعرش على بعض الإجابات في إعلان قمته الأولى (2003)، وفي إعلان قمته الثانية (2012) بخاصة. بحسب إعلان قمة تونس، فإن "حوار 5+5 [هو] منتدى إقليمي للتشاور والتعاون والتفكير الشامل من شأنه أن يخدم المصالح المشتركة للبلدان الشريكة وأن ينشئ بينها، على أساس من التضامن، شراكة تنطوي على منفعة متبادلة. تكرر [الدول الأعضاء في هذا الحوار] رغبتها في زيادة تعزيز تدابير بناء الثقة في جميع المجالات، وكذا التشاور والحوار (...) بهدف التوصل، على وجه الخصوص، إلى مدركات مشتركة للقضايا الحالية تمكّن من حلها بالطرق السلمية، ومن ثم الاستجابة لتطلعات شعوب الحوض الغربي للبحر المتوسط"⁽¹⁾.

بالنسبة للمشاركين في قمة فاليتا، فإن 5+5 هي "المجموعة الجغرافية المتجانسة الوحيدة" التي تجمع بين بلدان ضفتي غرب المتوسط. وهي "آلية سياسية تقدم إطاراً غير رسمي للحوار والتعاون المهيكّل [الذي يتمثل هدفه الرئيس] في جعل الحوض الغربي للبحر المتوسط إقليم سلام واستقرار وتضامن وازدهار وحرية وعدالة، على أساس قوامه احترام القيم المشتركة للديمقراطية وحقوق الإنسان وتكريس دولة القانون"⁽²⁾. ونلاحظ هاهنا الخطاب ذاته الذي تتسم به وثائق الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمتوسط - حيث تبدّى البصمة الأوروبية - حتى لو كان سياق "انتفاضات الربيع العربي" قد أثر من دون شك في نبرة إعلان فاليتا، الذي يستعير بذلك الصياغات الأوروبية، لا سيما تلك التي تتحدث عن "القيم المشتركة". إضافة إلى ذلك، تقدم المجموعة نفسها على أنها "تقع في قلب التعاون الأورومتوسطي، وأنها نموذج للشراكة شمال - جنوب،

(1) Déclaration de Tunis du premier sommet 5+5, op.cit., p. 1.

(2) Déclaration de La Valette du deuxième sommet 5+5, op.cit., p. 2, 4.

[إضافة إلى كونها] أداة أساسية في توطيد التكامل والتضامن بين صفتي غرب المتوسط⁽¹⁾.

التموقع والإسهام في المستوى الإقليمي: آلية لها حدودها

بالنسبة للدول الأعضاء، "تبت فلسفة التعاون الأمني، التي جرى تطويرها خلال العقدين الماضيين، تعريفاً استراتيجياً أوسع بهدف مواجهة مصادر انعدام الأمن والتهديدات المشتركة التي تعترض المنطقة بفعل الديناميات الإقليمية"⁽²⁾. تعدّ هذه الفقرة لافتة لأنها تحيل على وعي معيّن بالبناء الإقليمي في غرب المتوسط، وعلى الحاجة، في آن واحد، إلى حمايته من آثار انعدام الأمن والأزمات التي تهز الاستقرار في الأقاليم المجاورة. يندرج ذلك بطبيعة الحال ضمن فكرة الفصل بين حوضي البحر المتوسط ومسوّغات هذا الفصل، على النحو الذي نوقش في الفصل الثالث من هذا الكتاب. لكن فضاء مركّب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي يعاني هو الآخر أزمة حادة، أي الأزمة الليبية، كما أنه يتأثر بالمشكلات الأمنية القادمة من الساحل أكثر مما يتأثر بتلك القادمة من شرق المتوسط. والحقيقة أن لحظة الهدوء الذي حظيت به العملية الغرب متوسطية، حين نأت بنفسها بطريقة ما عن الدينامية الصراعية في الشرق الأوسط، كانت قصيرة؛ إذ سريعا ما طغت على السياق نتائج الأزميتين في ليبيا ومالي. وبفعل هذه التطورات من جهة، والأمننة الأوروبية ثم المغاربية للهجرة من جهة أخرى، أضحى مركّب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي على صلة بما يجري داخل المركّب الأمني في الساحل من تفاعلات ومدركات للتهديد.

إلى جانب الآثار التي تطال منطقة غرب المتوسط بسبب انعدام الأمن في الجوار، يبدو أن عملية 5+5 أطلقت العنان لبناء نوع من الغيرية (altérisation). ذلك أن الطريقة التي تعرض بها الدول الأعضاء مبادرتها هي، أيضاً، جزء من عملية بناء الـ"نحن" الغرب متوسطي وتمييزه من الـ"هم" على نحو ما، بحيث يقدّم الجوار في الساحل والشرق الأدنى بوصفه مصدراً للتهديدات. وفي هذا المعنى نذكر فقرة كاشفة وردت في إعلان فالييتا تقول: "بالنظر إلى التهديدات

(1) Ibid., p. 1.

(2) Ibid., p. 3.

المزعزعة للاستقرار الناشئة في الأقاليم المجاورة، يدعو [حوار 5+5] إلى اتجاه أقوى نحو تولي البلدان المعنية زمام أمنها واستقرارها، وإلى تعاون أوثق بين الفاعلين ذوي الصلة جميعهم، في مكافحة الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، لا سيما عبر أنشطة التدريب، ونقل التكنولوجيا، والتعاون الاستخباراتي، والمساعدة الإنمائية⁽¹⁾.

إضافة إلى ذلك، تموقع المجموعة نفسها في المشهد الإقليمي أيضاً، فتدعو إلى توسيع التعاون مع المبادرات الأخرى التي تقول إنها جاءت مكتملة لها. وهي في واقع الحال تنافح لفائدة جهد جماعي منسق يبذله جميع الفاعلين بهدف خلق "فضاء مشترك للاستقرار والازدهار في المتوسط، وتؤكد من جديد هدفها المتمثل في العمل عبر التعاون الوثيق مع جميع الهياكل والمبادرات القائمة، مثل سياسة الجوار الأوروبية، والاتحاد من أجل المتوسط"⁽²⁾. مثل غيرها من المبادرات التي تتكاثر في إقليم المتوسط - مع ما ينجر عن ذلك من عواقب سلبية على التعاون الإقليمي (كالازدواجية، والتنافس، والتحييد المتبادل، ومنطق قطع الغيار ...) - تؤكد مجموعة 5+5 من جديد على أنها جاءت مكتملة للعمليات الإقليمية الأخرى.

هل يعدّ هدف بناء فضاء يسوده السلام والأمن في غرب المتوسط هدفاً قابلاً للتحقيق؟ بلى، ذلك ممكن في ضوء كثافة التفاعلات وتداخل المصالح؛ وقبل هذا وذاك، غياب بؤر التوتر المرتفعة الحدة في البيئة الغرب متوسطة. لكن بقدر ما اكتسبت العملية الغرب متوسطة زخماً في جوهرها، وفي تنوع مجالات نشاطها، وبنائها التنظيمية، بقدر ما تعاني بعض الكوابح التي يمكن

(1) Ibid., p. 3-4.

(2) Ibid., p. 7.

بخصوص الاتحاد من أجل المتوسط يراجع:

Roger Albinyana, « L'Union pour la Méditerranée en 2017 : bilan et consolidation », Annuaire IEMed de la Méditerranée 2017, p. 240-244 ; Khadija Mohsen-Finan, « L'Union pour la Méditerranée : une ambition française de reconsidérer le Sud », Europe Visions, Ifri, n° 3, décembre 2008, p. 18 - https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/EuropeVisions_3_fr.pdf [consulté le 25/10/2018].

تشارك بلدان المغرب العربي في الاتحاد من أجل المتوسط.

إيجازها في هذه المرحلة من التحليل، في ثلاثة عناصر رئيسة على أن نعود إلى التفصيل فيها لاحقاً.

أولاً، تعاني هذه المبادرة، مثلها مثل المبادرات الإقليمية الأخرى، في البعد شمال - جنوب، نقص التماسك في مكونها الجنوبي، بل وغيابه، على الصعيدين الوطني و(دون) الإقليمي (المغربي). وتحت هذه الظروف يصعب إقامة ترتيبات إقليمية. تستند الإقليمية، مثلما يحاج هيريل، على تماسك الدولة، ومن دون ذلك يصعب أن تتطور. تؤثر المشكلات الداخلية (العجز في الشرعية، وعدم الاستقرار السياسي، وسوء الإدارة الاقتصادية، والحرب الأهلية، وغيرها) كلها في تماسك الدولة وتخلق دولاً ضعيفة. و"غياب دول قابلة للحياة" (أجهزة دولة فعالة وحدود معترف بها على نحو متبادل) يجعل عملية بناء الإقليم (region-building) صعبة إن لم تكن مستحيلة. تُلقي مثل هذه المشكلات البنيوية معوقات حقيقية لتطوير الإقليمية الفعالة في عدة أجزاء من العالم (مثل إفريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا). ومعظم أمثلة الإقليمية الأكثر نضجاً (مثل الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، والسوق المشتركة الجنوبية - ميركوسور) إنما تحققت في أقاليم لا تزال فيها بنى الدولة قوية نسبياً، وحيث لا يطاول التشكيك شرعية الحدود والنظم السياسية على حدّ السواء، على الرغم من وجود بعض الخلافات الحدودية⁽¹⁾. ويكفي تطبيق هذا التحليل على المغرب العربي حتى ندرك الصعوبات التي تواجه بلدانه، والمسافة التي ينبغي أن تُقطع حتى يتحقق استيفاء الشروط التي تتطلبها الإقليمية.

أما المعيار الديمقراطي فلا يعدّ حاسماً في مسألة الإقليمية. وتُظهر بعض الأمثلة المعاصرة عنها أن "الديمقراطية لم تؤدّ دوراً تيسيراً واضحاً"، على النحو الذي يتضح من إنشاء اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، أو تكثيف التعاون داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا⁽²⁾.

تعرقل هذه المشكلات، على النحو الذي أبرزها هوريل، البناء الإقليمي

(1) Hurrell, « One World? Many Worlds? The Place of Regions in the Study of International Relations », art.cit., p. 354, 356.

(2) Ibid., p. 356.

في غرب المتوسط. ففي حين تبدو الضفة الشمالية متكاملة اقتصاديًا ومندمجة استراتيجيًا، تشكو الضفة الجنوبية التجزئة. فالدول المغاربية تعاني، بدرجات متفاوتة، مشكلات بنوية كبرى؛ وانزلقت ليبيا إلى أتون حرب أهلية فأضحت تهديدًا لجيرانها⁽¹⁾. وفي حين تتشارك الدول الأوروبية تصورات معينة بشأن مختلف القضايا التي تهمها، تصدرها مسألة الهجرة، وتنتمي كلها إلى جماعة أمنية؛ تعاني الدول المغاربية الانقسام وتشارك في الترتيبات الإقليمية مشتتة الشمل. لا بدّ من التذكير هنا بأن المغرب العربي لا يشكل كيانًا سياسيًا، فضلًا عن أن يكون كيانًا استراتيجيًا، وذلك بسبب الافتقار إلى مقاربة مغاربية متعددة الأطراف. وتنسق البلدان الأوروبية مواقفها فيما بينها، في حين تنتهج البلدان المغاربية سياسات وطنية بحتة بعيدة عن أي تنسيق استراتيجي فيما بينها. وفيما تتأسس مبادرة 5+5 دفاع على تقارب في المدركات، فتفترض تقاربًا معينًا في تصورات الدول المغاربية، تكشف الوقائع على الأرض أن الأمر لا يتعلق بمجموعة 5+5، بل "5+1+1+5...". وهو النمط نفسه الذي يسود الحوار المتوسطي لحلف شمالي الأطلسي: إذ ليس إطار "6+28" هو السائد، بل إطار "28+1+1+5..."⁽²⁾.

يضاف، إلى جانب ذلك، أن مجموعة 5+5 لم تصمّم لتكون آلية لإدارة الأزمات أو التشاور السياسي في حالة الطوارئ. فلقد استندت إلى القاسم المشترك الأدنى (وهو محاربة التهديدات غير دولتية المصدر، خاصة الإرهاب والهجرة)، ولذلك فهي، بحكم الواقع، بلا حول ولا قوة في مواجهة الاضطرابات

(1) عن الأزمة الليبية راجع:

Wolfram Lacher, *Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict* (Londres: I.B. Tauris, 2020); George Joffé, « Where Does Libya Go Now? », *The Journal of North African Studies*, 25 (1), 2020, p. 1-7; Martinez, *L'Afrique du Nord après les révoltes arabes*, op.cit., p. 77-101 ; Haddad, « De Paris à Palerme, la Libye entre illusions électorales et économie de guerre », art.cit. ; Peter Cole et Brian McQuinn (eds.), *The Libyan Revolution and its Aftermath* (New York: Oxford University Press, 2015) ;

أحمد إبراهيم علي، العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015).

(2) Abdennour Benantar, « L'initiative 5+5 Défense : état des lieux », dans Benantar et Chena, *La sécurité en Méditerranée occidentale face aux bouleversements au Maghreb et au Sahara*, op.cit., p. 89.

الإقليمية. وحتى لو قلنا إن الأمر يتعلق بمجرد آلية تشاور بسيطة بحيث لا يمكننا مطالبته بمعالجة الأزمات، يحق لنا أن نتساءل، مع ذلك، عن إسهامها الفعلي في الأمن الإقليمي، وعن قيمتها المضافة.

أخيرًا، حتى لو افترضنا أن المبادرة الغرب متوسطة يمكنها أن تُحدث أثرًا ما، فهي لا يمكنها التحرك على نحو واسع في بعض المجالات، بالنظر إلى ثقل الاتحاد الأوروبي والتراكم الذي يمارسه على مركب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي. بالرغم من أن مبادرة 5+5 تسهم في البناء الإقليمي من منظور أوسع، إلا أنها لا يمكن أن تتجاوز الحدود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي. إذ يخضع عدد معين من مجالات التعاون لآليات أوروبية ذات طبيعة ثنائية، مثل اتفاقيات الشراكة (الشراكة الأوروبية متوسطة) أو خطط العمل، وأولويات الشراكة في الآونة الأخيرة (السياسة الأوروبية للجوار)، التي تفلت تمامًا من سيطرة مجموعة 5+5. خلاصة القول إن إسهامها في الشؤون الاقتصادية، الهزيل أصلاً، أو حتى في مجال الهجرة، يظل بلا أهمية بالنظر إلى صلاحيات الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن. وكل ذلك إنما يخاطر بجعلها أداة إضافية تهدف إلى تنفيذ القرارات الأوروبية (وسنطرق هذه المسألة لاحقًا).

منعطف الهجرة

طغت قضية الهجرة بسرعة على أجندة مجموعة 5+5 التي بنت وبدورها صلة ما بين الهجرة والجريمة والإرهاب، لا سيما بعد إعادة تفعيلها عام 2001. لقد تبنت هذه العملية مقارنة ذات طبيعة أمنية على الرغم من الإلحاح على التزامن بين ثنائية التنمية والأمن، وذلك على الرغم من أنها لا تملك بخصوص هذه المسألة لا الصلاحيات - التي يملكها الاتحاد الأوروبي حصراً - ولا الوسائل الاقتصادية. ويقف منعطف الهجرة شاهداً على تطور المجموعة بالنظر إلى الاجتماعات/ المؤتمرات المنتظمة التي عُقدت بشأن الهجرات، بحيث باتت هذه الاجتماعات/ المؤتمرات تشكل حواراً 5+5 فعلياً بشأن الهجرة في غرب المتوسط⁽¹⁾. رحبت الدول الأعضاء، في قمته الأولى، بـ "المقاربة الشاملة

(1) طرق حوار 5+5 بشأن الهجرة قضايا مختلفة مثل: أشكال مختلفة من الهجرة (الهجرة غير

والمتوازنة في تناول قضية الهجرات " التي اعتمدها مؤتمرات 5+5 المخصصة لهذا الموضوع، مع التأكيد على أن "مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر يتطلبان عملاً مشتركاً وتعاوناً متصافراً، بما في ذلك المستوى العملياتي، وفهماً أفضل للأسباب الحقيقية لهذه الآفات، مع الحرص على احترام كرامة الإنسان في الوقت نفسه"⁽¹⁾. ولقد اتسمت هذه القمة خاصة، التي حضرها رئيس المفوضية الأوروبية، رومانو برودي، بالأهمية المحورية المعطاة لقضايا الإرهاب والهجرة خاصة، على حساب قضايا الديمقراطية والتنمية.

كانت قضية الهجرة أيضاً أحد الاهتمامات الرئيسة في قمة 5+5 الثانية، حيث شددت على أن إدارة تدفقات الهجرة لا يمكن أن تتحقق عبر ضوابط الرقابة فحسب، بل تتطلب "إجراءات متصافرة" لمعالجة أسبابها، الأمر الذي يقتضي "تضامناً فعالاً، سريعاً وملموساً، يتضمن، في الوقت نفسه، متطلبات التنمية المستدامة [وتلك] الخاصة بتحقيق الأمن للجميع". وبعد التذكير بأهمية الأمن والتنمية معاً، قدم إعلان فاليتا، على نحو ما، المقاربة الواجب اتباعها، وهي في واقع الحال جملة من الالتزامات الموكلة إلى البلدان المغاربية، ما يكشف عن اللاتماثل الذي يسم مجموعة 5+5، ويحيل، بمهارة، على المساومة المعتادة في هذه الحالة (هجرة نظامية في مقابل مكافحة الهجرة غير النظامية). إذ يرى الإعلان أنه "من الضروري التعامل بحزم وفعالية مع الهجرة غير النظامية مع الاحترام الكامل لكرامة وحقوق المهاجرين، حتى لا تقوّض هذه الأخيرة فوائد الهجرة الشرعية. [وهو] يدعو إلى تطوير آليات تهدف إلى دعم إعادة إدماج المهاجرين الشرعيين في بلدانهم الأصلية". كما يؤكد الإعلان أن المجموعة "تظل ملتزمة وعلى نحو جماعي" بالوقاية من الهجرة غير النظامية ومكافحتها وتكثيف مكافحة التهريب والاتجار بالبشر⁽²⁾.

النظامية، وهجرة العبور، والهجرة النظامية، وهجرة العمالة)؛ ومراقبة الحدود وإدارتها؛ والاندماج (في البلد المضيف) وإعادة الاندماج (في البلد الأصلي) للمهاجرين؛ ومحاربة الاتجار بالبشر؛ وحقوق المهاجرين وواجباتهم؛ والهجرة والتنمية؛ وبيانات عن الهجرة؛ والشراكة والتعاون في مجال الهجرة

...

(1) Déclaration de Tunis du premier sommet 5+5, op.cit., p. 3.

(2) Déclaration de La Valette du deuxième sommet 5+5, op.cit., p. 8-9.

ثم يبدو أن الإعلان يروم التخفيف من اللاتماثل لأن الوثيقة تطرق مسألة "اعتماد مقارنة عامة وجديدة ومتوازنة بشأن التنقل، والهجرة الدائرية، والإدارة المشتركة لتدفقات الهجرة، والتنمية المشتركة، وتتعرف بأهمية تحويلات المهاجرين" المالية بالنسبة لاقتصادات بلدان جنوب البحر المتوسط. إضافة إلى ذلك، تدعم مجموعة 5+5 الحوار بشأن الهجرة والتنقل والأمن الذي بدأ بين الاتحاد الأوروبي وبعض شركائه المتوسطيين بغية "التوصل إلى اتفاق يتضمن ترتيبات ترضي الطرفين"⁽¹⁾. وتوضّح هذه الفقرة الأخيرة أن الحوار بشأن الهجرة، بما في ذلك في إطار العملية الغرب متوسطة، هو في نهاية المطاف جزء من الحوار بشأن التنقل والأمن الذي بدأه الاتحاد الأوروبي مع جيرانه الجنوبيين. تشكل مؤتمرات 5+5 عن الهجرة أفضل موقع يتطور فيه الخطاب الأمني غرب متوسطي بخصوص مسألة الهجرة؛ حيث يجري نقل خطابات الاتحاد الأوروبي وسياساته في هذا المجال باتجاه المغرب العربي. وهو ما يدمج الشواغل التي تتبناها مجموعة 5+5 بمحتوى صريح قوامه الهجرة، ويقحم التعاون في هذا المجال داخل دينامية أوسع. فالدول الأعضاء تدرك اليوم إطارها الإقليمي بوصفه "آلية أساسية للتفكير والتبادل والتشاور والتعاون العميق بشأن [الهجرات]". ومن الواضح أن الدول الأعضاء تتعمد إدراج حوار الهجرة في العملية الغرب متوسطة ضمن إطار واسع جداً، حيث تذكر "بالأهمية الحاسمة لوضع استراتيجية تضمن الانسجام والتكامل بين حوار 5+5 والمنتديات الإقليمية والدولية الأخرى"، على غرار المؤتمر الأوروبي لإفريقي للهجرات⁽²⁾. وهكذا تحولت مجموعة 5+5 إلى حزام ناقل (courroie de transmission) يضمن انتقال جدول الأعمال الأوروبي في هذا المجال، كونها تدعم "أي مبادرة تهدف إلى إقامة حوار سياسي سريع بين البلدان المعنية المضيفة والأصلية وبلدان العبور، في أوروبا وفي إفريقيا"، حيث تصف نفسها بأنها "إطار [قادر على] المساهمة في تعزيز هذه العملية". ومن ثم فمجموعة 5+5 تهدف إلى أن تكون واجهة

(1) Ibid., p. 9.

(2) Sixième conférence sur les migrations en Méditerranée occidentale 5+5, Évora (Portugal), 26 et 27 mai 2008, p. 1-2.

للتعاون الثلاثي بين البلدان الأوروبية، والمغربية، والإفريقية⁽¹⁾.

يتضح من قراءة الملاحظات الختامية لمؤتمرات 5+5 عن الهجرات، أن أحد أهدافها الرئيسية إقامة حوار وتعاون بين البلدان الأصلية وبلدان العبور والبلدان المضيفة بغية إدارة تدفقات الهجرة على النحو الأفضل. باختصار، الأمر هاهنا أقرب إلى وضع عمل المجموعة الغرب متوسطة على جدول الأعمال الأوروبي، ومن ثمّ وضعها تحت وصايته. بهذه الطريقة يتجلى أثر التراكب الذي يمارسه الاتحاد الأوروبي في المركّب الأمني الغرب متوسطي. ويخضع هذا الإدراج لأشكال متغيرة لأن دول جنوب أوروبا تحاول، عبر المشاركة في مجموعة 5+5، الحفاظ على مصالحها في شمال إفريقيا. ما يعني أن استراتيجيات هذه الدول الأعضاء لا تتوافق بالضرورة مع استراتيجيات الاتحاد الأوروبي، لكن ذلك لا يمنعها من السعي لأوربة (européaniser) مصالحها في هذه المنطقة، بغية الدفع بانخراط الاتحاد الأوروبي في استراتيجياتها الخاصة. لكن التقارب الخطابي عن الهجرات والهيمنة الأوروبية على التصورات في هذا المجال لن يسعها حجب الاختلافات بين الدول الأعضاء في مجموعة 5+5. تذكّرنا جيما أوباريل بأنه إذا كانت الهجرة هي على الأرجح القضية الأولى مشار الاهتمام لدى دول المجموعة، فإن "المكوّن الأمني، الضمني في هذا الملف، هو [ما] يقع في صميم أهداف مجموعة 5+5". لكنّ لكل طرف نظريته الخاصة للأمور. ففي حين يتحدث الجانب الأوروبي عن "المسؤولية المشتركة في السيطرة على الهجرة غير الشرعية"، يمنح الجانب المغربي "أولوية أكبر لمشكلات التنمية المشتركة واستمرارية مشروع الشراكة". ويعقّد هذا الاختلاف في الأولويات داخل جداول أعمال الطرفين، مسألة إنشاء مبادرات وإجراءات ملموسة. فهل يستطيع المسعى الإقليمي لمجموعة 5+5، تحت هذه الظروف، المساهمة في تجاوز المقاربة الثنائية البحتة في التعامل مع قضية الهجرة، وحدودها صارت اليوم واضحة للعيان؟⁽²⁾

(1) Relevé de conclusions de la présidence, quatrième conférence ministérielle sur la migration en Méditerranée occidentale 5+5, Paris, 9 et 10 novembre 2009, 2 – http://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research

/rcp/5+5/5+5_Presidential_Summary_Paris_2005_Fr.pdf [consulté le 25/10/2018].

(2) Aubarell, « La relance du Dialogue 5+5 : pour un plan d'action pour le Maghreb... », op.cit., p. 37.

بصرف النظر عن أن مجموعة 5+5 تمثل مصلحة أمنية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن التقدم المحتمل الذي ستحققه في موضوع الهجرة هو أكثر ما يهم هذا الأخير. وبما أن اتفاقات إعادة قبول المهاجرين تقتضي مقارنة ثنائية، يود الاتحاد الأوروبي أن تؤدي مبادرة 5+5 إلى إبرام اتفاقات إعادة القبول بين دوله الخمس الأعضاء في مجموعة 5+5 وبين شركائهم المغاربيين. وهاهنا إنما يتعلق الأمر برهان استراتيجي لدى الاتحاد الأوروبي. لا بل يكشف مؤتمر مجموعة 5+5 بشأن الهجرات عن تفضيلاته التي تميل كفته باتجاه ثنائية الأطراف: إذ "أشار الوزراء، بعد الاعتراف بأهمية (...) إطار التعاون في مجموعة 5+5، إلى تمسكهم بالتعاون الثنائي في مجال إدارة الهجرات، والذي ينبغي تطويره بالتنسيق والتكامل مع أطر التعاون الأخرى متعددة الأطراف"⁽¹⁾.

نخلص إلى القول إن حوار 5+5 اتخذ، وبمجرد إعادة تفعيله، توجهًا أمينيًا صريحًا من دون أن تتعرض المجالات الأخرى للتهميش أو الإهمال. ويتعلق الأمر هاهنا باستراتيجية للتوسيع القطاعي التدريجي لمجالات التعاون (الطاقة، والبيئة، والنقل، والسياحة، والتجارة، والأمن الغذائي، والتعليم، إلخ). بل وينص إعلان فاليتا على الاستمرار في استراتيجية التوسيع القطاعي هذه⁽²⁾. لكن المكوّن الدفاعي الذي أنشئ في عام 2004، هو ما يمنح عمقًا أكبر للسيرورة الجارية في غرب المتوسط.

(1) Relevé de conclusions de la présidence, quatrième conférence ministérielle sur la migration en Méditerranée occidentale 5+5, op.cit., p. 2.

(2) Déclaration de La Valette du deuxième sommet 5+5, op.cit., p. 2.

الفصل السادس

مبادرة 5+5 دفاع بصفقتها آلية أمنية غرب متوسطة:
إسهاماتها وحدودها

5+5 دفاع: آلية أمنية أوروغارية

اتخذت مجموعة 5+5، بعد ثلاث سنوات من إعادة إطلاقها، بُعداً أمنياً وعسكرياً صريحاً منذ تبنت مبادرتها الدفاعية عام 2004، وهي مبادرة مستقلة عن مجموعة 5+5 التاريخية ومرتبطة بها في آن واحد⁽¹⁾. والحق أن هذا التوجه يتعلق بفكرة قديمة تملكها هذه المجموعة بحيث توخّت الوصول في "نهاية المطاف إلى تبادل منظم بين وزراء الدفاع"⁽²⁾. واختيار مصطلح الدفاع عوضاً عن الأمن فيه ما يشير الفضول؛ حتى لو فسّرناه بالطبيعة الشاملة التي ينطوي عليها موضوع الأمن، الذي يُعالج في إطار مؤتمر وزراء الداخلية لدول غرب المتوسط، ومن ثم هذه الرغبة في الدفع ببعده دفاعي يميّز هذه المبادرة. فهو خيار يشكو عدم الاتساق. فمن جهة، تراجع مفهوم الدفاع الذي يشمل حماية الأراضي الوطنية والدفاع عنها ضد التهديد أو الغزو (ومنها مجالها الجوي ومياها الإقليمية)، لفائدة مفهوم الأمن بسبب انتشار التهديدات غير الدولية المصدر وتآكل التمييز الأمني بين الداخل/الخارج. واليوم، صار التهديد لأمن الدول يمتد بعيداً عن حدودها في غالب الأحيان. من جهة أخرى، بعض مجالات النشاط الذي تقوم به 5+5 دفاع (مثل الحماية المدنية) تندرج ضمن الأمن أيضاً ولا تقتصر على الدفاع بحصر المعنى، ما يفسر معالجتها في إطار مؤتمر وزراء داخلية دول غرب المتوسط. وأن يتكفل المكوّن الدفاعي 5+5 بقضايا الأمن، هو الآخر، إنما يشهد على الصعوبات الكامنة في تحديد اختصاص بعض المكونات في هذه المجموعة، على نحو يسمح بتجنّب التكرار "المؤسّساتي" والازدواجية وضمان تآزر حقيقي بين هذه المكونات⁽³⁾.

وبهدف تعزيز الأمن والاستقرار عبر توطيد التعاون والشراكة، اقترحت فرنسا، في تموز/يوليو 2004، إنشاء "مجموعة عمل محدودة وغير رسمية تختص بقضايا الأمن والدفاع" في غرب المتوسط. وكان الهدف، على نحو أدق، "تحديد نقاط الاهتمام المشترك" بين وزارات الدفاع في الدول المشاركة، والقيام

(1) يُنظر الفصل السابق.

(2) Labatut, « Les politiques méditerranéennes de l'Espagne... », art.cit., p. 319.

(3) Benantar, « L'initiative 5+5 Défense : état des lieux », op.cit., p. 72, 86-87.

"بتدابير محددة وملموسة بشأن الأمن والدفاع في هذا المجال الاستراتيجي المهم". كانت التسمية الأولى للآلية هي "الإطار 3+4"، ثم توسّعت هذه المبادرة لتشمل ليبيا وموريتانيا ومالطا، لتصير من ثم "الإطار 5+5". وبالنظر إلى تعددية المبادرات في منطقة المتوسط، فقد حدد الاقتراح الفرنسي أن هذا الإطار سيكتمل غيره من "الحوارات متعددة الأطراف القائمة" (الشراكة الأوروبية ومتوسطية، والحوار المتوسطي لحلف شمالي الأطلسي، إلخ). وبعد اجتماعين عُقدتا على مستوى الخبراء (خريف 2004)، تبنت وزراء دفاع الدول الشريكة مبادرة 5+5 دفاع، بمناسبة اجتماعهم التاريخي (إذ هو الأول من نوعه في المتوسط) في باريس، في كانون الأول/ديسمبر 2004⁽¹⁾.

في "إعلان النوايا" الذي جرت الموافقة عليه بهذه المناسبة، أعرب الحاضرون "العشرة" عن "إدراك مشترك لرهانات الأمن"، في سياق دولي يتسم بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، و"أبدوا رغبتهم في أن يضطلعوا بدور الفاعلين في أمنهم الخاص بطريق الشراكة، بغية الرد على التهديدات الجديدة". ولتحقيق ذلك، أعربوا عن "رغبتهم في تطوير مبادرة تعاون متعددة الأطراف تهدف إلى تعزيز الأمن في غرب المتوسط [بوساطة] أنشطة التعاون العملي"⁽²⁾. تهدف مبادرة 5+5 دفاع إلى: تعزيز الثقة والتفاهم المتبادلين؛ وتحفيز تبادل المعلومات وتقاسمها؛ وتطوير التعاون العملي في المجالات ذات الاهتمام المشترك؛ وتحفيز التشغيل البيئي (interopérabilité) بين القوات المسلحة التابعة للدول الأعضاء... وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن مبادرة 5+5 دفاع مستوحاة إلى حد كبير من الحوار المتوسطي لحلف شمالي الأطلسي، إذ تتبنّى المبادئ التي يقوم عليها هذا الأخير مثل: بناء الثقة؛ والتشغيل البيئي؛ والتميز الذاتي (يتعاون كل شريك بحسب احتياجاته وقدراته ووتيرته)؛ والطابع غير الرسمي؛ والتمويل الذاتي...

(1) Benantar, « Méditerranée occidentale : un espace de sécurité euro-maghrébin ? », op.cit. p. 185-186.

(2) نص إعلان النوايا متاح في:

<http://www.defense.gouv.fr/base-de-medias/documents-telechargeables/das/ri/5-5-defense/declaration-d-intention-initiative-5-5- defense?nav=web> [consulté le 16/09/2014].

تقوم "مبادرة الأمن في المتوسط"، وهي وثيقة جرى تبنيها في اجتماع باريس، على هدفين استراتيجيين هما بناء الثقة والتشغيل البيئي. وتهدف من جهة إلى "تعزيز التفاهم المتبادل كإجراء ثقة"، على نحو يمكن من إدارة المشكلات المتعلقة بالأمن، وإلى "تحسين عمل القوات المسلحة للبلدان الشريكة في الأنشطة التعاونية"، من جهة أخرى. يعدّ بناء الثقة عنصراً مركزياً في آلية التعاون هذه، وذلك علاجاً لسنوات من انعدام الثقة مع دول الضفة الجنوبية خاصة، لا سيما مع ليبيا والجزائر. تصف الدول الأعضاء مبادرة 5+5 دفاع بأنها منتدى للتعاون الأمني والدفاعي متعدد الأطراف، يهدف إلى المساهمة في النقاشات المتعلقة بالرهانات الاستراتيجية ذات الاهتمام المشترك، والاستجابة للتحديات الأمنية الجديدة في المنطقة. وتستند هذه الآلية على عدد معين من المبادئ هي: التطوع؛ والإجماع؛ الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة؛ ومقاربة عملية وغير مؤسسية⁽¹⁾. كما أنها مصمّمة لتكون أداة لبناء الثقة والتعاون وتبادل المعلومات. وشأنه شأن مجموعة 5+5 التاريخية، يعتبر هذا الإطار الذي يُعنى بالدفاع غير رسمي وغير ملزم.

يركز إطار 5+5 دفاع، عبر الاجتماعات والتدريبات والندوات والمشروعات رفيعة المستوى، على أربعة مجالات للتعاون ذات أولوية هي: المراقبة البحرية؛ وأمن الطيران؛ والتدريب والبحث؛ والتعاون في مجال الحماية المدنية مع إشراك القوات المسلحة، في حالات الكوارث الكبرى (الطبيعية أو البشرية). تستند جميع مجالات التعاون هذه إلى التشغيل البيئي بين القوات المسلحة التابعة للدول الأعضاء، وهي عنصر مركزي في التعاون الأمني والعسكري وتجميع الموارد. تستند هذه العملية، غير الرسمية بطبيعتها، إلى الشراكة (partenariat) والمسؤولية المشتركة (co-responsabilité) والمشاركة الجماعية (co-participation)⁽²⁾.

(1) «Initiative 5+5» - <https://www.defense.gouv.fr/espanol/dgris/relaciones-internacionales/environnement-proche/initiative-5-5> [consulté le 26/03/2019].

(2) يُفترض أيضاً أن يهيكل هذان المبدآن التعاون بين الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي؛ إذ أنهما «سيدعمان عملية التكامل بين دول المغرب العربي والتعميق المستمر للعلاقات بين [اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي]، المستندة على رؤية متشاركة أساسها المسؤولية والمشاركة المشتركتين».

أثبت إطار الدفاع أنه أحد أكثر المكونات نشاطًا وتطورًا في حوار 5+5، متقدمًا على إطار وزراء الخارجية وإطار وزراء الداخلية على حد سواء. وفي هذا الصدد، فإن قمة فاليتا "تقدر النتائج اللافتة التي حققتها مبادرة 5+5 دفاع (...) بفضل التعاون الاستثنائي والشفافية والثقة المتبادلة". كما ترحب "بدرجة النضج التي بلغها هذا الحوار، الأمر الذي يؤكد التعاون الفعال والعملية لهذه البنية، ويتيح من ثم تنفيذ الإجراءات المشتركة وتبادل الخبرات، [وتعرب عن] ارتياحها لاستمرار التعاون في مجال المراقبة البحرية ومساهمة القوات المسلحة في ميادين الحماية المدنية وأمن الطيران والتدريب والبحث"⁽¹⁾. مع مبادرة 5+5 دفاع تبيين وجهة إطار غرب المتوسط وتؤكد العودة إلى الحيز الجغرافي الأضيق، عقب دينامية الاتصال/ الانفصال التي سادت المتوسط. بما أنه يقتصر على عدد محدود نسبيًا من الفاعلين وعلى إقليم لا يعاني بؤر توتر مرتفعة الحدة، يمكن أن يكون إطار الدفاع هذا مقارنة برغماتية⁽²⁾. فقد اكتسب زخمًا ويبدو مثل نواة للأمن الأوروبي بحيث يرسي الأسس لفضاء غرب المتوسط. لكنه على الرغم مما سبق، يثير مشكلات ويواجه بعض المثالب التي سنناقشها في نهاية هذا الفصل.

وبغية تنفيذ هذا التعاون العملي، جرت الموافقة على خطط عمل سنوية. اشتملت خطة العمل لعام 2017 على 38 نشاطًا، جرى تنفيذ 36 منها (تعذر تنظيم النشاطين المقررين في ليبيا بسبب الحرب الأهلية في البلاد)⁽³⁾. وتغطي خطط العمل مجموعة كاملة من الأنشطة مثل المراقبة البحرية، والحماية المدنية (مع إمكانية مساهمة القوات المسلحة)، وأمن الطيران، ومكافحة التلوث البحري، والبحث والإنقاذ في أعالي البحار، والطب العسكري في

Déclaration de La Valette du deuxième sommet 5+5, op.cit., p. 2.

(1) Ibid., p. 4.

(2) Benantar, « Méditerranée occidentale : un espace de sécurité euro- maghrébin ? », op.cit., p. 185-186.

فلا يعيق تطور هذا الإطار لا نزاع الصحراء الغربية المجدد منذ وقف إطلاق النار عام 1991، ولا الخلافات الحدودية بين إسبانيا والمغرب.

(3) «Initiative 5+5» – <https://www.defense.gouv.fr/dgris/action-internationale/environnement-proche/initiative-5-5> [consulté le 24/12/2018].

السياق الإنساني، ومكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بجميع أنواعه، والتدريب على إزالة الألغام... إضافة إلى ذلك، عُقد الكثير من الندوات والاجتماعات، منها ندوات لتبادل الخبرات وتعميق التعاون والعمل على التشغيل البيئي. ويدل انتظام الاجتماعات وتكاثر الأنشطة، بما فيها التدريبات العسكرية، على غلبة القضايا التوافقية التي تيسّر التعاون الأمني.

تبنت مبادرة 5+5 دفاع، على الرغم من كونها إطاراً غير رسمي، شكلاً من الهندسة "المؤسسية" يقوم على رئاسة دورية، واجتماعات منتظمة على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء أركان القوات المسلحة وقادة القوات المختلفة (البحرية والبرية والجوية)، ولجنة توجيهية. تتولى الرئاسة الدورية دولةً عضو لمدة عام واحد. وتنظم الدولة التي تتولى الرئاسة الاجتماع السنوي لوزراء الدفاع وتستضيفه (كانون الأول/ديسمبر)، واجتماعين للجنة التوجيهية، واجتماعاً لرؤساء الأركان. يقيم وزراء الدفاع خلال اجتماعهم السنوي حصيلة الأنشطة التي جرى تنفيذها خلال العام السابق، ويوافقون على خطة العمل للعام الموالي. وبدورهم يجتمع قادة أركان الجيوش مرة في السنة لفحص أنشطة العام الحالي ومناقشة خطة العمل للسنة الموالية. تهدف اجتماعاتهم، خاصة، إلى دعم العمل السياسي لمبادرة 5+5 دفاع، وتقييم التعاون بين القوات المسلحة للدول الأعضاء، و"تعميق الحوار بشأن القضايا العسكرية الإقليمية، والتفاهم والمعرفة المتبادلة بين القوات المسلحة، ومن ثمّ تعزيز التعاون العسكري". تسهم القوات المسلحة بدورها في تعزيز تبادل المعلومات والدراية بين قوات الدول الأعضاء بفضل الاجتماعات السنوية لرؤساء أركان القوات البحرية ورؤساء أركان القوات الجوية. وتستند هذه الهندسة "المؤسسية" إلى اللجنة التوجيهية التي تجتمع مرتين في السنة. وتتألف من مسؤولين من وزارات الدفاع، وتتولى إعداد القرارات التي يتخذها الوزراء كل عام⁽¹⁾. وهذه اللجنة مسؤولة عن تنفيذ خطة العمل ومتابعتها، كما أنها مسؤولة عن تقديم مقترحات للسنة الموالية يناقشها وزراء الدفاع في اجتماعهم السنوي. تعززت هذه البنية بإنشاء هيئات مختلفة مثل كلية 5+5 دفاع (باريس)، والمركز الأورومغاربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية (تونس)،

(1) <http://www.5plus5defence.org/sites/FR/PagesFR/home.aspx> [consulté le 16/09/2014].

ومركز التدريب على إزالة الألغام المضادة للأفراد (طرابلس)، ولجان مؤقتة على مستوى الخبراء مسؤولة عن تنظيم الندوات المنصوص عليها في خطة العمل. من الناحية العملية، وافق وزراء الدفاع، في كانون الأول/ديسمبر 2011، على الاقتراح الفرنسي بإنشاء رئاسة أركان غير دائمة يجري تفعيلها للتدخل في حالة حدوث أزمات. ولم ترد تفاصيل بشأن الجدول الزمني وكيفية عمل هذه البنية. لكننا يمكن أن نقول إن هذه الآلية تستند إلى عنصرين رئيسيين هما التشغيل البيئي وتجميع الموارد. وفي هذا الصدد، يعمل الشركاء في غرب المتوسط على نقل وحيازة الأدوات/الممارسات التي أثبتت نجاعتها داخل حلف شمالي الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

ثمة عدة عوامل أسهمت في إطلاق مبادرة 5+5 ودفاع والتطور المتسارع الذي شهدته: (1) تبدي الدول الأعضاء فيها اهتمامًا وحاجة إلى التعاون ضمن إطار محدود بعد أن أصابها خيبة الأمل بسبب الترتيبات الواسعة. (2) يسمح الإطار الجغرافي الغرب متوسطي المحدود بالتعاون الوثيق، وحماية هذا التعاون في الوقت نفسه، من الأضرار الجانبية المتأتية من أزمات شرق المتوسط، والتي طغت على البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية المتوسطية. (3) تركز هذه المبادرة على ميدان الدفاع والأمن، وهو ميدان فشلت الشراكة الأوروبية المتوسطية في تطويره، ولا تهتم به سياسة الجوار الأوروبية إلا في سياق أمنة الهجرة.

تعاونٌ متنوعٌ ووطيد

تكتسب مبادرة 5+5 دفاع زخمًا بفضل أنشطتها المتزايدة في المجالات المختلفة⁽¹⁾. ويشهد الانتظام والكثافة في أنشطتها على وجود قضايا توافقية تيسر التعاون الأمني. ويجري تطوير المشروعات الموحدة في المجالات التي تعدّ من الأولويات. دعونا نلقِ نظرة فاحصة على هذا التعاون العملي المتنوع، والذي

(1) أنشأت مبادرة 5+5 دفاع «مشروع القوات الخاصة» الذي يركز على التعاون بين القوات الخاصة على المستويات الوطنية (تبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب خاصة):

« Initiative 5+5 : rencontre des ministres de la Défense d'Italie et France pour le passage de témoin à la présidence » – https://www.difesa.it/FR/Primo_Piano/Pagine/paris5+5.aspx [consulté le 15/12/2018].

تميل بعض أجزائه إلى عسكرة مكافحة تدفقات الهجرة.

تشعر الدول الأعضاء بالرضا حيال حصيلة أنشطة 5+5 دفاع (تنوع مجالات التعاون وارتفاع معدل الأنشطة المحققة). لقد شجع تنظيم التدريبات المشتركة في مجال أمن الطيران (مكافحة الاتجار غير المشروع، والإنقاذ في البحر) على تنمية الثقة ومكّن من الربط، للمرة الأولى، بين مراكز العمليات الوطنية. في مجال المراقبة البحرية، تهدف التدريبات التي أجريت إلى تطوير التبادلات بين مراكز العمليات البحرية الوطنية وتحسين التشغيل البيئي. كما استُكشفت أنشطة جديدة، لا سيما مساهمة الجيوش في مكافحة الهجرة السرية⁽¹⁾. لننظر عن كثب في مجالات التعاون العملي داخل إطار 5+5 دفاع.

المراقبة البحرية، شبكة V-RMTC 5+5 (Virtual-Regional Maritime Traffic Centre) هي مبادرة قيد الاشتغال منذ عام 2008، أطلقها رؤساء أركان القوات البحرية الوطنية، الذين وقّعوا اتفاقية تشغيلية لهذا الغرض؛ V-RMTC هي أداة مراقبة بحرية تتكون من شبكة افتراضية آمنة تربط المراكز العملياتية للقوات البحرية الوطنية، وتعمل على مركزة المعلومات غير السرية المتعلقة بالسفن التجارية التي يزيد وزنها عن 300 طن. تُجمّع هذه المعلومات القادمة من المراكز الوطنية ثم تجري مركزتها في مكتب على مستوى قيادة البحرية الإيطالية، والذي يتيحها بعد ذلك للقوات البحرية المشاركة. تركز هذه الآلية على التقاسم الطوعي للمعلومات، وهي أداة تعاون هدفها المساعدة في بناء الثقة بين القوات البحرية الوطنية المشاركة⁽²⁾.

التدريبات العسكرية، هي على نحو ما، الركيزة الأساسية لأنشطة 5+5 دفاع، لأنها تساعد في زيادة الثقة بين الشركاء وإمكانية التشغيل البيئي لقواتهم المسلحة، وتبادل المعلومات أيضًا. على سبيل المثال، في تمرين Seaborder، الذي تشارك فيه القوات البحرية من الضفتين، تحصل هذه الأخيرة، لاسيما المغاربية، على مساعدة في اكتساب المزيد من الخبرة في مجال الأمن البحري وتحسين التشغيل البيئي لقواتها. كذلك تُقام تدريبات متنوعة ومنتظمة مثل: FOREFINGER-

(1) Benantar, « L'initiative 5+5 Défense : état des lieux », op.cit., p. 79.

(2) <http://www.5plus5defence.org> [consulté le 25/12/2018].

و AIR073-air و maritime (أمن الطيران، ومكافحة الاتجار غير المشروع)؛ و CIRCAETE⁽¹⁾. كما نُظِّمَت بعض الطبعات من هذه التدريبات على نحو مشترك، مثل الطبعة السادسة من التمرين متعدد الجنسيات CIRCAETE، الذي نظَّمته الجزائر والمغرب نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر 2012⁽²⁾. وقد شكَّل هذا التدريب علامة فارقة! وهدف إلى التعاون في مجال أمن الطيران بناءً على إجراءات الدليل العملي الخاص بمبادرة 5+5 دفاع، لا سيما فيما يتعلق بإدارة التهديد الجوي غير العسكري أو التهديد الجوي الإرهابي.

الجدول 3: التدريبات العسكرية

التدريب	طبيعة التدريب وأهدافه
CANALE	مناورات جوية وبحرية تهدف إلى: تحفيز التعاون والأمن في المتوسط، بدعم التشغيل البيني للقوات البحرية المشاركة في عمليات المراقبة والأمن البحري، وتعزيز تدريبها، وتطوير أشكال التعاون والاندماج في عمليات البحث والإنقاذ، تدريب الفرق أثناء النشاط تحت الماء (تحييد المتفجرات وإزالتها وتدميرها)، وخلال عمليات التفتيش على متن السفن التجارية ومرافقة الموكب.
SEABORDER	تدريب سنوي تشارك الدول الأعضاء في تخطيطه وفي مرحله. يُستخدَم دليل إجراءات المراقبة البحرية المشتركة (الذي وقَّعه رؤساء الأركان البحرية عام 2010) في كل التمرينات البحرية.
CIRCAETE	عمليات أمن الطيران، وإجراءات تتخذ في حالة وجود تهديد جوي غير عسكري، وتدريب الأفراد والمنظمات المشاركة في إدارة العمليات الخاصة بأمن الطيران.

المصدر: <http://www.5plus5defence.org> [consulté le 25/12/2018]

كما احتوت طبعة عام 2018 من تدريب CIRCAETE، الذي نُظِّمته إيطاليا، رئيسة 5+5 دفاع آنذاك، على محاكاة سيناريو تهديد إرهابي أثناء الطيران. وكان الهدف اختبار قدرات الاستجابة في الأنظمة الوطنية الخاصة بمراقبة المجال الجوي والدفاع عنه في حالة التهديدات الجوية غير العسكرية، وتشجيع الاستخدام المنسق لمراكز القيادة والتحكم، ومنشآت الرادار والمقاتلات

(1) Ibid.,

(2) El Moudjahid, 01/11/2012.

الاعتراضية⁽¹⁾. وتأخذ الدول الأعضاء في دفاع 5+5 هذا النوع من التهديد على محمل الجد، خاصة بعد اختطاف طائرة ليبية نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر 2016، وتحويل مسارها إلى مالطا، وأخرى (إثيوبية) كانت ستحلّق من أديس أبابا إلى روما، جرى تحويل مسارها إلى جنيف منتصف شباط/فبراير 2017.

آلية التنسيق البحرية، أنشئت بمبادرة من إسبانيا، وتهدف إلى مواءمة مصالح البلدان الشريكة في المجال البحري عبر توفير "رأي مُدعّم" يستبق "اتخاذ القرار السياسي-العسكري" ضمن إطار 5+5 دفاع. ومجموعة العمل البحرية (GTN) هي المنوطة بهذه المهمة: فهي تقدم المشورة للجنة التوجيهية بشأن هذه الإشكالات، وتجمع آراء القوات البحرية الوطنية بشأن المسائل البحرية، ثم تضع خطة عمل بحرية تقدّم بعد ذلك إلى اللجنة التوجيهية لدراستها والموافقة عليها. كما تُعدّ جدول الأعمال لاجتماع قادة القوات البحرية الوطنية. وهي مخوّلة أيضًا بإجراء دراسات لتحسين التشغيل البيني بين قوات الدول الأعضاء البحرية وتحسين برمجة التدريبات البحرية⁽²⁾: تتمثل مهمتها إذاً في ترشيد ودمج المقترحات المقدمة من الدول المختلفة في برامج الأنشطة البحرية، وتعزيز التشغيل البيني بين قواتها المسلحة، وكذلك الاستخدام الأمثل للوسائل المتاحة.

البحث والإنقاذ (SAR)، أنشئ هذا المشروع بمبادرة من مالطا، ويهدف إلى تعزيز التشغيل البيني بين قوات ووكالات البلدان الشريكة في مجال البحث والإنقاذ في البحر. وتتألف مهامه من: وضع قائمة بجهات الاتصال خاصة بالوكالات الوطنية المشاركة في البحث والإنقاذ؛ وإنشاء قاعدة بيانات تتضمن الموارد والقدرات المتاحة التي يتوفر عليها كل شريك لهذا النوع من المهمات؛ وإبرام مذكرة تفاهم بشأن البحث والإنقاذ⁽³⁾. وأسفر تضاعف حوادث

(1) « Organisation du 1er Module de formation sur 'les Nouvelles Stratégies de Sécurité en Méditerranée Occidentale' » – <https://www.5plus5defence.org/fr/Pages/Nouvelles.aspx> [consulté le 25/12/2018].

جرى التوقيع على دليل إجراءات خاص ببلدان 5+5 دفاع في مجال أمن الطيران في تشرين الأول/أكتوبر 2008. ويحدد خاصةً، التدابير الواجب اتباعها لنقل المعلومات المتعلقة بجهاز أو آلة مشبوهة.

(2) « Naval Coordination Mechanism » – <https://www.5plus5defence.org/fr/Pages/Naval-Coordination-Mechanism.aspx> [consulté le 25/12/2018].

(3) <http://www.5plus5defence.org> [consulté le 25/12/2018].

الغرق في البحر المتوسط (35 381 حالة وفاة بين بداية عام 2014 وشباط/ فبراير 2020 بحسب المنظمة الدولية للهجرة⁽¹⁾) عن تزايد أهمية هذا النشاط، خاصة في حالة أوروبا، للحدّ الذي صار الإنقاذ في البحر الذي تنظمه الدول، وتحت تأثير المنظار الأمني، أقرب إلى اعتراض السفن. وقد لاحظ تشارلز هيلر ولورنزو بيزاني، أن فكرة "الإنقاذ" تعرّضت للتشويه لأن الدول استخدمتها ذريعة لتنفيذ "عمليات المراقبة الشرطية في أعالي البحار"⁽²⁾. إذ يساعدها الإنقاذ في توسيع "صلاحياتها الإقليمية" باتجاه أعالي البحار، وذلك عبر الانخراط في أنشطة شرطية عن بُعد تحت ذريعة مكافحة الهجرة السرية.

مشروع التلوث البحري العرّضي (POLMAR)، يهدف هذا المشروع، الذي اقترحه المغرب عام 2012، إلى إنشاء آلية تعاون للمساعدة المتبادلة في مكافحة التلوث البحري العرّضي⁽³⁾. وقد جرى تنظيم العديد من التدريبات منذ إنطلاقه. مساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية، والذي ربما يكون المكوّن المدنيّ-العسكريّ الرئيس في 5+5 دفاع. تطور هذا المكوّن بفضل ثلاث آليات: (1) مركز التنسيق والتخطيط العمليّاتي (CCPO) - الذي اقترحه فرنسا - ويهدف إلى ضمان التشغيل البيني والاستخدام الأمثل للموارد العسكريّة التي توفرها الدول الشريكة في حالة وقوع كارثة كبرى. وفي عام 2015، أطلقت عملية للإعداد العمليّاتي (رفقة دورات للتكوين)، بهدف تكوين مجموعة من الضباط القادرين على العمل معاً في هيكل متعدد الجنسيات (5+5). (2) شبكة نقاط الاتصال (RPC)، والتي تقوم على إنشاء شبكة اتصالات داخل الوكالات الوطنية للحماية المدنية المسؤولة عن إدارة الأزمات في حالات الكوارث. أدى هذا المشروع، الجزائري - الإسباني، بالنظر إلى طبيعته الخاصة، إلى اتفاق أبرمه وزراء الداخلية والخارجية في المجموعة الغرب متوسطة. (3) مركز التدريب

(1) Rapport mensuel sur la situation dans la Méditerranée, OIM, 2 juillet 2020 -<https://www.iom.int/fr/news/rapport-mensuel-sur-la-situation-dans-la-mediterranee-7-168-arrivees-de-migrants-77-deces> [consulté le 15/07/2020].

(2) Charles Heller et Lorenzo Pezzani, « Les périls de la migration : médiations conflictuelles du risque aux frontières maritimes de l'Union européenne », Critique internationale, 83, 2019, p. 109.

(3) <http://www.5plus5defence.org> [consulté le 25/12/2018].

الإقليمي لإزالة الألغام ومخلفات العتاد الحربي، الذي أنشئ عام 2010⁽¹⁾.

مكون التدريب والبحث: كلية 5+5 دفاع والمركز الأورومغربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

يعتمد مكوّن التدريب والبحث في 5+5 دفاع على هئتين: كلية الدفاع؛ والمركز الأورومغربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية (CEMRES). أنشئت كلية 5+5 دفاع عام 2007، بمبادرة من فرنسا، وهي مؤسسة تعليمية مخصصة للأفراد المدنيين والعسكريين من الدول الأعضاء. وتتمثل مهمتها في "تطوير المعرفة المتبادلة بشأن القضايا المتعلقة بالدفاع والأمن في غرب المتوسط، [و] تقديم التكوين الذي يعزز التفكير الجماعي وتبادل الخبرات والدراية". وبما أن مبادرة 5+5 دفاع لا تملك أموالاً خاصة بها، فإن الدولة التي تنظم الوحدة التعليمية هي التي تغطي التمويل (النفقات التعليمية، واستقبال المراقبين والمدرّبين والمتحدثين)، وتتحمل الدول المشاركة التكاليف الأخرى (الرواتب والتعويضات ونفقات السفر) المتعلقة بمشاركة مراقبيها (وعدددهم من اثنين إلى أربعة). أما لغات العمل فهي الإنجليزية والعربية والفرنسية. تشرف اللجنة التوجيهية في 5+5 دفاع على الكلية وتديرها، تساعدها أمانة عامة دائمة ولجنة بيداغوجية. وتتولّى اللجنة البيداغوجية تنسيق خطط العمل المستقبلية وإعدادها، وتقتراح الأنشطة التي تحتاج إلى التطوير⁽²⁾. حتى بداية العام 2019، استفاد ما

(1) عن هذه العناصر الخاصة بمساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية، يُنظر موقع المجموعة على الانترنت: <http://www.5plus5defence.org> [consulté le 25/12/2018].

لا تزال ثمة حقول ألغام كثيرة على الأراضي الليبية والجزائرية، موروثه من الحرب العالمية الثانية بالنسبة لليبياء، ومن حرب التحرير الوطني في حالة الجزائر. في نهاية كانون الثاني/يناير 2017، أعلن الجيش الجزائري أنه أنهى عمليات إزالة وتدمير هذه الألغام، إذ جرى تدمير ما يقرب من تسعة ملايين لغم على طول الحدود الشرقية والغربية. وقد تسببت هذه الألغام المضادة للأفراد في وقوع آلاف الضحايا قبل الاستقلال وبعده. يراجع:

«Plus de 8,8 millions mines de l'ère coloniale détruites, fin des opérations de déminage»
– <https://www.algerie360.com/plus-88-millions-mines-de-lere-coloniale-detruit-les-operations-de-deminage/> [consulté le 15/06/2020].

(2) <http://www.5plus5defence.org> [consulté le 25/12/2018].

يقرب من 500 مراقب من الدول الأعضاء للتكوين في الكلية⁽¹⁾، من إجمالي 73 دورة تكوينية أجريت منذ عام 2010⁽²⁾.

وأنشئ المركز الأورومغاربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في أيار/ مايو 2009 بمبادرة من فرنسا وتونس التي تتكفل بمهام الأمانة العامة. يتكون المركز من مجموعة بحثية تضم خبراء من الدول الأعضاء. وتصادق اللجنة التوجيهية في 5+5 دفاع على أعمالها البحثية قبل عرضها على وزراء الدفاع. تجتمع مجموعة البحث هذه ثلاث مرات في السنة ولديها لجنة توجيهية مسؤولة عن إجراء تقييم لحصيلة العمل المنجز والاتفاق على موضوع البحث للعام الموالي. ويتولى معهد البحوث الاستراتيجية التابع للمدرسة العسكرية (IRSEM) في باريس الشق البحثي للمركز الأورومغاربي. وبدءاً من عام 2010، صار العمل البحثي، المتفق عليه بصورة جماعية، يُنجز على نحو سنوي (يراجع الجدول الموالي)⁽³⁾.

الجدول 4: العمل البحثي المنجز في إطار المركز الأورومغاربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2010-2018

السنة	الأعمال البحثية	تحت قيادة
2010	التحديات والانكشافات في غرب المتوسط	فرنسا
2011	بيانات غير متاحة	الجزائر
2012	بيانات غير متاحة	إسبانيا
2013	ما استراتيجيات التعاون ضمن مبادرة 5+5 دفاع لمواجهة التحديات والتهديدات في منطقة الساحل؟	البرتغال
2014	هل ستسمح تدابير بناء الثقة ببناء فضاء 5+5 أكثر هيكلية بحلول عام 2020؟	إيطاليا

بعد دورة تجريبية في عام 2007، بدأت الدورة التدريبية الأولى في تشرين الأول/أكتوبر 2008.

(1) «Initiative 5+5» -<https://www.defense.gouv.fr/espanol/dgris/relaciones-internacionales/environnement-proche/initiative-5-5> [consulté le 26/03/2019].

(2) « 16e Comité pédagogique de l'Initiative 5+5 Défense » -<https://www.defense.gouv.fr/actualites/articles/16e-comite-pedagogique-de-l-initiative-5-5-defense> [consulté le 20/10/2018].

(3) <http://www.defense.gouv.fr/das/relations-internationales/l-europe-de-la-defense/l-initiative-5-5-defense> [consulté le 16/09/2014].

2015	تأمين الحدود في فضاء 5+5: التعاون والتداعيات	تونس
2016	داعش: عوامل التوسع من منظور فضاء 5+5	المغرب
2017	الرهانات الأمنية المتعلقة بتغيّر المناخ في فضاء 5+5: ما التداعيات على سياسات الدفاع؟	فرنسا
2018	ما المقاربة والوسائل الواجب العمل بها في مجال الدفاع والأمن قصد احتواء الهجرات غير الشرعية في فضاء 5+5، ومكافحة الشبكات الإجرامية ذات الصلة؟	إيطاليا

Dossier de presse 2017, Présidence française de l'initiative: المصدر: 5+5 Défense – <https://www.defense.gouv.fr/espanol/dgris/relaciones-internacionales/environnement-proche/initiative-5-5> [consulté le 26/03/2019]

وقد حققت مبادرة 5+5 دفاع زخمًا بفضل الأنشطة المختلفة التي طوّرتها، لكنها تعاني بعض الكوابح التي تعيق تطورها مثل المناولة الأمنية الناتجة من التعاون القائم على منظار مزدوج قوامه الهجرة والإرهاب، وغياب التأثير في الديناميات الأمنية والصراعات التي لم تُحلّ بعد في الإقليم، واللاتماثل، والازدواجية. يضاف إلى كل ذلك سياق إقليمي غير مستقر وتنافسي.

منظار الهجرة والمناولة الأمنية

يخدم التعاون العملي، الذي شُرع فيه في إطار مبادرة 5+5 دفاع، أكثر ما يخدم المصالح الأمنية الأوروبية، ذلك لأن مجالات التعاون المختلفة التي استكشفتها أنفًا تركّز على مكافحة الهجرة السرية والجماعات الإرهابية وأشكال الاتجار غير المشروع؛ أي التهديدات التي يُنظر إليها على أنها قادمة من الجنوب، وإن كانت تؤثر في دول غير أوروبية أيضًا. من ثمّ، يُخشى أن تجري تعبئة الآليات في 5+5 دفاع لضمان أمن بلدان جنوب أوروبا عن بُعد، بعيدًا عن حدودها الجغرافية، خاصة فيما يتعلق بالتعاون في مكافحة تدفقات الهجرة. وهكذا يتحوّل التعاون الغرب متوسطي إلى نوع من المناولة الأمنية لفائدة أوروبا، التي تروّج لها وتحفزّ عليها عبر خلق المنافسة بين البلدان المغاربية في

سوق المناولة الأمنية بفضل التمويل الذي تقدمه. وهي بذلك، تجعل جيرانها المغاربيين يتحملون العبء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المترتب عن مكافحة هذه التدفقات⁽¹⁾. وهذا التوجه جزء من الاستراتيجية الأوروبية التي تتضمن تفويض إدارة الهجرة إلى البلدان المغاربية وجنوب الصحراء⁽²⁾.

والتداخل الأمني الحاصل بين مركّبي أمن غرب المتوسط والساحل، تحت تأثير تدفقات الهجرة والنشاط الإرهابي، هو جزء من عملية واسعة تتضمن أقلّمة قضية الهجرة. بل لقد دمجت مبادرة 5+5 دفاع مشكلات الساحل في مشكلة الأمن في المتوسط على النحو الذي يتضح من إعلان وزراء دفاعها، في كانون الثاني/ديسمبر 2013، والذي يؤكد من جديد "الطابع غير القابل للتجزئة للأمن الجماعي والاستقرار في الإقليم الأورومتوسطي [والحاجة إلى] الاستمرار في المواجهة الجماعية للتحديات المشتركة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالوضع [في المتوسط و] مراقبة الحدود في منطقة الساحل". يفسر ذلك أيضًا كيف كُرّست بعض الدراسات التي أجراها المركز الأورومغاربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية لإقليم الساحل (يُنظر الجدول 3).

بالنظر إلى هذا التوجه الإقليمي، يجري توظيف آليات 5+5 دفاع في العملية الأوروبية لأمننة الهجرة تفويض إدارتها إلى الخارج، على النحو الذي تكشف عنه أجندة هذه المبادرة. ففي كانون الأول/ديسمبر 2013، بحث وزراء الدفاع في "إمكانية توسيع نطاق مركز التنسيق والتخطيط العملياتي [وهو أداة لإدارة الكوارث الكبرى]، قصد السيطرة على الهجرة غير الشرعية ومكافحة

(1) Benantar, « Méditerranée occidentale : un espace de sécurité euro- maghrébin ? », op.cit., p. 189-191.

(2) برّاجع:

Sarah Wolff, The Mediterranean Dimension of the European Union's Internal Security, Londres, Palgrave Macmillan, 2012 ; Cedric Audebert et Nelly Robin, « L'externalisation des frontières des 'Nords' dans les eaux des 'Suds' : l'exemple des dispositifs frontaliers américains et européens visant au contrôle de l'émigration caribéenne et subsaharienne », Cultures & Conflits, 73, 2009, p. 35-51.

عن مشكلة الساحل والأمن في المتوسط، راجع:

Bérangère Rouppert et Antonin Tisseron, « De la Méditerranée au Sahel : la sécurité d'abord », dans Benantar et Chena, La sécurité en Méditerranée occidentale face aux bouleversements au Maghreb et au Sahara, op.cit., p. 11-29.

شبكات الجريمة المنظمة ذات الصلة بها"⁽¹⁾.

أقحمت دول جنوب أوروبا قضية الهجرة في قائمة اهتمامات 5+5 دفاع، فتمكنت بذلك من فرضها بوصفها رهاناً أمنياً. بينما يصر شركاؤها المغاربة، من جهتهم، على الترابط بين الأمن والتنمية، لكنهم يتولون زمام الأمانة الأوروبية للهجرة تبعاً لمصالحهم الخاصة. وفي هذا المستوى ينبغي شد الانتباه إلى وجود تقارب ما داخل مجموعة 5+5؛ إذ "يعترف وزراء [الشؤون الخارجية 5+5] اليوم بالصلة الوثيقة ما بين الهجرة والتنمية، ويؤكدون رغبتهم في مواصلة العمل من أجل هجرة آمنة ونظامية وخاضعة لإدارة ملائمة. [و] يوافقون على العمل لفائدة مقارنة شاملة، منسقة، ومتوازنة لإدارة تدفقات الهجرة بحيث تعمل على التوفيق بين التنقل ومكافحة الهجرة غير النظامية، ودمج أبعاد الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب احترام حقوق الإنسان"⁽²⁾. حتى لو اعتبرنا أن تضمين قضية الهجرة في قائمة اهتمامات حوار 5+5، قد حظي باتفاق مشترك على نحو ما، فإن الشركاء الأوروبيين والمغاربة لا يتكلمون عن الشيء نفسه؛ وليست لديهم المصالح نفسها. فالجانب الأوروبي معني بمكافحة الهجرة السرية وضبط الهجرة النظامية، ومن ثمّ بإدارة تدفقات الهجرة على نحو عام، فضلاً عن مراقبة الحدود. بينما ينصبّ اهتمام الشركاء المغاربة على تنقل الأشخاص والتأشيرات⁽³⁾، ومساعدات التنمية. لكن تصوّرهم عن تنقل الأفراد له حدوده؛ فما يهمهم هو تنقل رعاياهم في أوروبا، لا رعايا جنوب الصحراء الكبرى على

(1) Déclaration conjointe des ministres de la Défense du groupe 5+5 Défense publiée à l'issue de leur réunion annuelle tenue à Guimarães (Portugal), le 11 décembre 2013, p. 8 – <https://medthink5plus5.org/wp-content/uploads/2018/02/2013-Guimaraes-Defense.pdf> [consulté le 25/12/2018].

(2) Déclaration d'Alger publiée à l'issue de la 14ème conférence des ministres des Affaires étrangères, Alger, 21 janvier 2017, p. 2 – <https://medthink5plus5.org/wp-content/uploads/2018/02/55-D%C3%A9claration-dAlger.pdf> [consulté le 12/12/2018].

(3) بحسب يزيد زرهوني، وزير الداخلية الجزائري آنذاك، فإن أحد أهداف الجزائر، في إطار مؤتمر وزراء الداخلية في مجموعة 5+5، هو العمل على «تحسين ظروف التنقل والإقامة لمواطنيها في أوروبا».

Déclaration faite à l'occasion de la 14ème session de la Conférence des ministres de l'Intérieur du groupe 5+5, tenue à Venise fin novembre 2009 – <https://www.djazairiss.com/fr/info soir/107069> [consulté le 12/12/2018].

أراضيهم. وفي هذه النقطة الأخيرة، ثمة على الرغم من كل ما سبق، توافقٌ أوروبيٌّ مغاربيٌّ.

تبدو بلدان جنوب أوروبا عازمة، أيضاً، على تطبيق مقارنة أوروبية في غرب المتوسط؛ أي تجميع الموارد المشتركة قصد التعامل مع تهديدات مشتركة. وتشكّل هذه مقارنة مهمة، خاصة أنها تمكّن البلدان الأقل ثراءً من الاستفادة من المساعدة، ومن مهارات وخبرات البلدان الميسورة. لكن التعاون على الصعيد العملي وتجميع الموارد الإقليمية إنما يوضعان في خدمة المصالح الأوروبية أساساً، لا سيما في مجال مكافحة الهجرة السرية. لذلك، يكمن الخطر في أن يُستخدم تجميع الموارد لضمان أمن البلدان الأوروبية عن بُعد، بعيداً عن حدودها. إذ هي وباختصار، تشرك الآخرين في جهودها المتعلقة بأمنها الخاص. وهكذا، تحوّل التعاون في مكافحة الهجرة غير النظامية إلى مناولة أمنية تقوم بها الدول المغاربية لفائدة أوروبا، لا لشيء إلا لأن تدفقات الهجرة هي بين الشمال والجنوب. والحال هذه، فإن هذا التعاون المصمّم وفق هذه الصورة، لا ينتج منه أثر إيجابي في أمن المغرب العربي؛ ما يعني أن الأمر إنما يتعلق، في واقع الحال، باحتواء هذه التهديدات داخل المغرب العربي، حتى لو انطوى ذلك على تعريض استقراره للخطر. تقوم هذه الاستراتيجية، إذًا، على تحويل البحر المتوسط إلى درع أممي حقيقي يحمي الضفة الأوروبية من التهديدات القادمة إليها من الضفة الإفريقية، لا سيما ما تعلق منها بمسائل الهجرة.

وهكذا تتحمل بلدان المغرب العربي جزءاً من العبء الاقتصادي والبشري للهجرة وإدارة الحدود وتواجه مخاطر اجتماعية وسياسية، حيث تسن تشريعات قمعية وتباعد بينها وبين جوارها جنوب الصحراء. وتعدّ هذه إشكالية مرهقة بالنسبة للمغرب الأقصى خاصةً، الممزق بين تفضيلاته الأوروبية وطموحاته في إفريقيا⁽¹⁾. إن التحول الطارئ على وضع الهجرة في المغرب العربي، الذي صار أرض استقبال وعبور، مع بقاءه منطقة انطلاق لها، هو أحد النتائج الرئيسة

(1) Delphine Perrin, « Dynamiques juridiques et politiques autour des mobilités en Afrique méditerranéenne et sahéenne : inspirations, ambitions et contraintes », Migrations Société, 32 (179), 2020, p. 77, 85-86 ; Jean-Noël Ferrié, « Contraintes et limites de la politique migratoire marocaine », Migrations Société, 32 (179), 2020, p. 113.

لإغلاق الحدود الأوروبية⁽¹⁾. وهكذا تساهم الضغوط الأوروبية ومعها خيارات الحكومات المغربية في إغلاق فضاء التنقل المغربي-الساحلي، الذي طالما ظل مفتوحاً⁽²⁾.

لكن البلدان المغربية تستفيد هي الأخرى من المناولة الأمنية. إذ توظف المساومة بالهجرة للحصول على تمويل وامتيازات من أوروبا في مجالات مختلفة من التعاون⁽³⁾، ومن ثمّ فهي تستخدم مكافحة تدفقات الهجرة "ربحاً جغرافياً" لها، إذا ما استعرنا عبارة علي بن ساعد⁽⁴⁾. ثم هي تُفيد من ذلك كله بغية اعتماد سياسات قمعية في مجال الهجرة. والسياقات التسلطية مواتية، بطبيعة الحال، لمثل هذه السياسات التي تخلو من مبادئ الحماية والتضامن⁽⁵⁾. نخلص هاهنا إلى أن البلدان المغربية ليست خاضعة خضوعاً مطلقاً للمناولة في مجالات الأمن والهجرة والحدود لفائدة أوروبا.

تأثير محدود، ولا تماثل بنيوي، وازدواجية

يمثل غياب التأثير في الديناميات الصراعية، مهما كان محدوداً، مأزقاً حقيقياً تعانيه مجموعة 5+5. لقد أسهمت المجموعة في تحسين المناخ الإدراكي في غرب المتوسط بالفعل، وأطلقت ديناميات تعاون مختلفة، لكنها لا تكاد تُحدث أثراً في بؤر التوتر في الإقليم (مثل الخلافات الحدودية الإسبانية المغربية)، أو في إشكاليات محددة (مثل التسلح في المغرب العربي). فلا يمكن للدول الأعضاء

(1) Catherine Wihtol de Wenden, La question migratoire au XXI^e siècle : migrations, réfugiés et relations internationales (Paris: Presses de Sciences Po, 2017), p. 75.

(2) Delphine Perrin, « L'étranger rendu visible au Maghreb – la voie ouverte à la transposition des politiques juridiques migratoires européennes », Revue Asylons(s), 4, 2008 – <https://www.reseau-terra.eu/article770.html> [consulté le 28/01/2019]; Hocine Zeghib, « Normativité juridique et géopolitique des migrations en Méditerranée », Méditerranée, 113, 2009, p. 97.

(3) ينطبق ذلك على المغرب بخاصة، يراجع:

Nora El Qadim, La gouvernance asymétrique des migrations : Maroc/Union européenne (Paris: Dalloz, 2015).

(4) Ali Bensaâd, « L'immigration en Algérie : une réalité prégnante et son occultation officielle », dans Bensaâd, Le Maghreb à l'épreuve des migrations subsahariennes, op.cit., p. 19, 40.

(5) Zeghib, « Normativité juridique et géopolitique des migrations en Méditerranée », art. cit., p. 97, 100-102.

فيها أن تكون "الفاعل الأول في أمنها الخاص"، على النحو الذي تزعم، ما لم تتولَّ أمره فعلاً. لقد أظهرت الأزمة بين المغرب وإسبانيا على جزيرة ليلى/ برسيل، غير المأهولة عام 2002، حدود الآلية الغرب متوسطة، والحاجة إلى آليات للوقاية من الأزمات في آن واحد. كشفت هذه الأزمة، كذلك، عن أسبقية البعد الأوروبي مقارنة بأي بُعد آخر غيره.

ولا يكاد يكون لمجموعة 5+5 تأثير ولو ضئيل في جوانب معينة من البعد شمال- جنوب والبعد جنوب-جنوب (العلاقات المغربية البينية). فلا تزال دينامية غرب المتوسط، منذ إعادة تفعيلها في كانون الثاني/يناير 2001، وخاصة منذ إطلاق مبادرتها الدفاعية عام 2004، تفشل في أن يكون لها تأثير حقيقي في الديناميات المغربية البينية. إذ تتصرف الدول المغربية مع الدول الأوروبية، في إطار هذه العملية، على نحو لا تتصرف به فيما بينها. فلا يزال التعاون الرأسي بنويًا ومن دون تأثير يُذكر في التجزئة التي تسم المشهد المغربي - وتُطرح الملحوظة نفسها في حالة الحوار المتوسطي لحلف شمالي الأطلسي. ألا يُحسب لمبادرة 5+5 دفاع نجاحًا باهرًا أن جعلت الجزائر والمغرب يجتمعان ويعملان معًا داخل إطار أضيق جغرافيًا، فضلًا عن كونها مسائل تتعلق بالدفاع والأمن؟ هذا الجانب العملي، المتعلق بالتنشئة الاجتماعية الإقليمية، هو ما يميّز هذه المبادرة ومعها الحوار المتوسطي لحلف شمالي الأطلسي، من غيرها من مبادرات التعاون الإقليمي المتوسطية. وهذه التنشئة الاجتماعية الإقليمية هي ما قد يُحدث، في النهاية، آثارًا في الدينامية المغربية.

تصعب إقامة شراكة دفاعية في الإقليم حين يكون الفاعلون المحليون غير قادرين على حل خلافاتهم من دون اللجوء إلى أوروبا و/أو الولايات المتحدة⁽¹⁾. لقد كانت الأزمة الليبية اختبارًا واسع النطاق أيضًا لعملية 5+5، لكنها أخفقت فيه لغيابها التام بوصفها آلية تشاور إقليمية. إذ تصرّف بعض أعضائها بناءً على مصالحهم الخاصة وقتها. وما كان الأمر ليكون خلاف ذلك؛ فقد اختارت فرنسا، وهي القوة الكبرى الوحيدة في غرب المتوسط، التدخل عسكريًا في ليبيا من دون مراعاة رأي شركائها لأنها لم تكن على استعداد للسماح لهذه

(1) Benantar, « Méditerranée occidentale : un espace de sécurité euro- maghrébin ? », op.cit., p. 191-192.

المجموعة بالتدخل، إذا ما افترضنا امتلاك هذه الأخيرة الإرادة والوسائل للقيام بذلك. ووافق شركاؤها على الأمر لأنهم ما كانوا ليقبلوا أن تناقش خياراتهم أو تتدخل المجموعة مستقبلاً في الأزمات التي تعنيهم بشكل مباشر. هكذا كان للقاسم المشترك الأدنى مفعوله في نهاية المطاف: بحيث لم تتأثر مجموعة 5+5 بهذه الأزمة، لكنها كذلك لم تُدع ولم تجر تعبئتها للإسهام في تسويتها بيد أنّ علّة الوجود في أي مبادرة أمنية هو الوقاية من الأزمات، والتصرف حيال تلك التي اشتعلت، والتأثير في الصراعات التي لم تحلّ بعد. فلا يمكن لدول غرب المتوسط الزعم أنها "الفاعل الأول في أمنها" وهي تحجب مناطق الصراع في إقليمها الخاص، ولا القول بوجود شراكة قوامها الدفاع والأمن في غرب المتوسط في حين يعجز الفاعلون المحليون عن حل خلافاتهم فيما بينهم، ويلجؤون في ذلك إلى فاعلين خارجيين. والواقع أن مجموعة 5+5 لم تصمّم لتكون آلية لإدارة الأزمات أو التشاور السياسي؛ فمن المنطقي إذاً ألا يدعوا أعضاؤها للانخراط في إدارة الأزمة الليبية.

ويبدو أن الآلية تتطور نحو نوع من المنظومة الأمنية قوامها الثقة والمعايير والقواعد في مجال الأمن، بما في ذلك التشغيل البيئي سواء في المجال المدني (الحماية المدنية) أم في المجال العسكري. لكن البناء الإقليمي الذي انطلق لم يصل بعد إلى مستوى يسمح له بالتأثير في الأزمات المحتملة في فضاء المركب الأمني الغرب متوسطي. ولا يزال مثل هذا الأفق بعيد المنال في الوقت الراهن لأن مجموعة 5+5 ليست مصممة لتكون آلية تشاور سياسي في حالة الطوارئ، ولا حتى أداة لإدارة الأزمات؛ فتأثيرها في القضايا الإقليمية يمكن مقارنته بتأثير جامعة الدول العربية⁽¹⁾. بل إن عدم عقد اجتماع طارئ للوزراء، فضلاً عن قمة، لمناقشة الأزمة الليبية، يشي بالكثير عن حدود هذه الآلية والانقسامات بين دولها الأعضاء بشأن هذه المسألة. والحال أن الطريقة التي صممت بها المبادرة هي التي تحول بينها وبين التحرك. إذ "ليست [5+5] دفاع مؤهلة لتكون إطاراً لاتخاذ القرار بالمشاركة العملية في الأزمات الإقليمية"⁽²⁾ على سبيل المثال.

(1) Benantar, « L'initiative 5+5 Défense : état des lieux », op.cit., p. 71.

(2) « Initiative 5+5 » – <https://www.defense.gouv.fr/espanol/dgris/relaciones-internacionales/entorno-proximo/iniciativa-5+5> [consulté le 26/03/2019].

وأنى لها أن تكون خلاف ذلك؟ فلو أقحم مثل هذا البعد في هذه المبادرة لفسرته البلدان المغاربية على أنه محاولة لجعلها أداة للتدخل الأوروبي. هذه الرغبة في تجنّب الحساسيات السياسية لهؤلاء وأولئك هي التي تؤدي إلى إفراغ المشروعات الواعدة من جوهرها في بعض الأحيان. ثم إن إسناد مهمة اتخاذ القرار والمشاركة العملية للمبادرة كان سيعيق التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا بطريقة أو بأخرى. خلاصة القول إن جميع الدول الأعضاء تستفيد على ما يبدو من التشكيلة المعتمدة في مبادرة 5+5، لا سيما في شقّها المتعلق بالدفاع. إذا كانت الآلية الغرب متوسطة لا تتكفل بأزمات الإقليم، فهذا يعني أنها لا تتكفل بالإقليم، ما يجعلها تُعرض مستقبله للخطر. وفي هذا تخبرنا أوباريل بأنّ "الهروب من القضايا الرئيسة يقوّض قدرة الحوار [5+5] على الاستمرار". إذا كانت هذه العملية الإقليمية مواتية/ ملائمة لنقاشات الهجرة، فإنّ تجنّبها معالجة قضايا معينة في الإقليم سيؤول إلى تقويضها على المدى الطويل. فلا يزال نزاع الصحراء الغربية يلقي بثقله على العلاقات بين الجزائر والمغرب، وقد أغلقتا حدودهما المشتركة منذ عام 1994⁽¹⁾، وثمة أيضاً الخلافات الحدودية بين إسبانيا والمغرب. لكن القضية الصحراوية تتجاوز بشكل كبير الإطار الغرب متوسطي، وإذا ما أثرت ضمن مجموعة 5+5، فسيكون وضعها كوضع المكّون السياسي والأمني في الشراكة الأورومتوسطية بعد تعطل عملية السلام في الشرق الأوسط ثم انهيارها. ولا ينبغي أن نغفل أنه إذا كانت عملية 5+5 قد قطعت شوطاً في مجال التعاون، لا سيما في شقّها الدفاعي، فذلك يعود تحديداً إلى اتفاق الدول الأعضاء على عدم إثارة هاتين المسألتين الحساستين.

يتّضح من جملة الإجراءات/ القطاعات، المتعلقة بالتعاون العملي في 5+5 دفاع، أن الإجراءات التي جرى تبنيها تتعلق في عمومها بالأمن الناعم. ويتصل اثنان منها فحسب بالأمن الصلب؛ هما مساهمة القوات المسلحة في المراقبة البحرية وفي أمن الطيران. وتكاد تغيب عن الوثيقة التأسيسية المسماة "مبادرة الأمن في المتوسط" (Initiative sur la sécurité en Méditerranée)، قضية بناء الثقة بما هي هدف 5+5 دفاع. نعر على فقرة وحيدة تحيل على ذلك

(1) Aubarell, « La relance du Dialogue 5+5 : pour un plan d'action pour le Maghreb... », op.cit., p. 35-36.

بالقول: "لأجل علاقة تتأسس على الثقة والحفاظ على دينامية حقيقية للتشاور والتبادل (...). من الضروري أن تحظى هذه المبادرة بالاستدامة". وتعد هذه الوثيقة الأولى من نوعها في المتوسط التي تقترح فلسفة تذهب أبعد من الثقة وتشدّد على الاستجابات للتهديدات التي تعرّف على أنها مشتركة؛ أي أن الوثيقة تفترض أن الثقة قائمة سلفاً بين الشركاء. وبهذا المعنى، فإنها تجسّد تطوراً لافتاً في المناخ الإدراكي الإقليمي. لكن هذا التصور المشترك عن التعاون لا يأخذ في الحسبان الواقع الإدراكي/الأمني، وكأنّ الشركاء أرادوا، في الوقت الراهن، تجاهل بؤر التوتر دون الإقليمية، فقصروا نظرهم على التهديدات المسماة مشتركة⁽¹⁾، لا سيما الهجرة والإرهاب.

وتتسم مبادرة 5+5 دفاع باللاتمائل لأن ميزان القوى يميل لفائدة بلدان جنوب أوروبا التي تفرض أجندتها، لا سيما فيما يتعلق بإدارة قضايا الهجرة والحدود، ولا يملك شركاؤها إلا هامشاً محدوداً للمناورة. وبما أن اللاتمائل بنيوي، فليس أمام الآلية الغرب متوسطة إلا إعادة إنتاج الخطاب السائد، بخاصة ما اتصل منه بالهجرة والإرهاب، وتكريس البعد الثنائي غير المتوازن. في الواقع، هذا اللاتمائل ليس سوى تعبير يتجلى على نطاق إقليمي أقل اتساعاً عن لاتمائل شامل يسود علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في جنوب البحر المتوسط. أخيراً، وإذا ما تحدثنا عن الازدواجية، لقلنا على الفور إن تكاثر المبادرات الإقليمية والتطور الذي تشهده يجعل العمل المزدوج أمرٌ لا مفر منه⁽²⁾. وتتبدّى الازدواجية في عملية 5+5 على مستويين: أولهما داخلي يتعلق بإقحام قضايا الهجرة في أجندة 5+5 دفاع في حين أنها لا تقع ضمن صلاحياتها الأولية. خلاف ذلك، فإن قضايا الهجرة والإرهاب وكذلك الحماية المدنية تقع ضمن اختصاص مؤتمر وزراء الداخلية لبلدان غرب المتوسط. هذا التوجه تعبيرٌ عن تقاطعية متزايدة وقبل ذلك عن عسكرة مكافحة الهجرة السرية. وحين تشرك

(1) Benantar, « Méditerranée occidentale : un espace de sécurité euro- maghrébin ? », op.cit., p. 191-192.

(2) عن تحديات التنسيق بين المبادرات الغربية المتنوعة في المنطقة يراجع: Sven Biscop, « Network or Labyrinth? The Challenge of Co-ordinating Western Security Dialogues with the Mediterranean », Mediterranean Politics, 7 (1), 2002, p. 92-111.

مجموعة 5+5 مكوّنها الدفاعي في هذه القضايا فهي بذلك تكرر تدابيرها الخاصة التي سبق واعتمدها. حتى إنّ عملية الازدواجية تبدو بلا نهاية. فقد خضعت قضايا الهجرة للنقاش في هيئات متعددة، مثل مؤتمر وزراء الداخلية لبلدان غرب المتوسط؛ و5+5 دفاع؛ ومؤتمر 5+5 بشأن الهجرات الذي يجمع وزراء العمل على الرغم من أن تركيز هؤلاء ينبغي أن يكون على الجوانب السوسيواقتصادية (مثل سوق العمل، والتكامل، والتنمية الاقتصادية، والتنقل، والهجرة الدائرية، إلخ)؛ وكذلك اجتماعات وزراء الشؤون الاجتماعية وحتى الخارجية. وتستخدم الصياغات نفسها تقريبًا في وثائق الهيئات الثلاث الأولى (أي مؤتمر وزراء الداخلية لبلدان غرب المتوسط، و5+5 دفاع، ومؤتمرات الهجرة)، وإن كانت تلك الخاصة بالأولى والثانية ذات مضامين أمنية لا تخطئها العين.

وربما أمكن للعملية الغرب متوسطة أن تتجنّب الازدواجية في أنشطتها لو أنها أسندت قضايا التعاون في مجال الهجرة والحماية المدنية إلى مؤتمر وزراء الداخلية لبلدان غرب المتوسط، والجوانب الأخرى مثل إجراءات بناء الثقة والأمن في بُعد العسكري إلى شقها الدفاعي. لا بدّ من التفكير أيضًا في التكامل بين هاتين الهيئتين، خاصة بالنسبة للأنشطة التي تتطلب، أحيانًا، موارد ذات استخدام مزدوج (مدني وعسكري) أو مجالات التعاون ذات الجوانب المدنية - العسكرية (مثل الحماية المدنية)⁽¹⁾. يدرك الوزراء المشاركون في المؤتمرات المخصصة للهجرات هذه الازدواجية بوضوح، بل ويبدو أنهم يبرّون أنفسهم منها بالقول إن "أفكارهم" ومؤتمراتهم "تكمل تلك التي يضطلع بها وزراء داخلية البلدان (...). في حوار 5+5، بشأن التعاون في مجالات حركة الأفراد ومكافحة الهجرة السرية والاتجار بالبشر"⁽²⁾. وهكذا فإن مجموعة 5+5 التي حرصت في البدء على تحقيق التكامل بينها وبين المبادرات الإقليمية الأخرى،

(1) Benantar, « L'initiative 5+5 Défense : état des lieux », op.cit., p. 86.

أصبحت الحماية المدنية إحدى ركائز التعاون في إطار مؤتمر وزراء الداخلية لبلدان غرب المتوسط (CIMO).

(2) Relevé de conclusions de la présidence, 4ème conférence ministérielle sur la migration en Méditerranée occidentale 5+5, op.cit., p. 1-2.

سريعاً ما انشغلت بالتكامل بين هيئاتها الخاصة. وهو ما يشي بالكثير عن مشكلة الازدواجية الداخلية التي هي نتاج المضي في التنوع القطاعي من دون توضيح مسبق لمجالات اختصاص كل هيئة.

أما المستوى الثاني من الازدواجية فذو طابع إقليمي. تزعم مبادرة 5+5 دفاع أنها مكّمة للمبادرات الأخرى في المتوسط، لكنها في واقع الحال تُحدث ازدواجية في بعض مجالات التعاون، مثل التشغيل البيئي وكذلك المراقبة البحرية. فالتشغيل البيئي يمارس في إطار الحوار المتوسطي لحلف شمالي الأطلسي، بينما تظطلع عملية Active Endeavour بالمراقبة البحرية (وهي عملية تخصص بالمراقبة والمراقبة البحرية في المتوسط يشرف عليها حلف شمالي الأطلسي)، وتندرج تحت المادة 5 من معاهدة شمالي الأطلسي⁽¹⁾، ثم عملية Sea Guardian⁽²⁾.

وما دام حلف شمالي الأطلسي يملك عملياته الخاصة بالمراقبة البحرية في البحر المتوسط، ويقدم الدعم لتلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي، يحق لنا أن

(1) Benantar, « L'initiative 5+5 Défense : état des lieux », op.cit., p. 86.

(2) بموجب المادة 5، أسس الحلف الأطلسي آكتف أندوفر Active Endeavour في تشرين الأول/ أكتوبر 2001 لمحاربة الإرهاب في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، قبل أن تمتد مهماته إلى مكافحة تهريب أسلحة الدمار الشامل. بعد انتهائها في تشرين الأول/ أكتوبر 2016، استبدلت في الشهر الموالي بعملية سي غاردين Sea Guardian، والتي لا تندرج تحت المادة 5. وتضمن هذه العملية مهمات متنوعة تتعلق بالأمن البحري (مثل الحفاظ على حرية الملاحة، والحظر البحري، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحماية البنى التحتية الحيوية، ومكافحة الإرهاب البحري، وبناء قدرات الأمن البحري، وغيرها). تدعم سي غاردين عملية صوفيا Sophia التي يقودها الاتحاد الأوروبي في مجالات تبادل المعلومات، والدعم اللوجستي، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2357 بشأن حظر الأسلحة باتجاه ليبيا. يراجع: «Opération Active Endeavour» – https://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_7932.htm «Opération Sea Guardian» – https://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_136233.htm [consulté le 25/12/2018].

أطلق الاتحاد الأوروبي عملية صوفيا، واسمها الرسمي EUNAVFOR Med، في حزيران/ يونيو 2015 لمحاربة شبكات تهريب المهاجرين في البحر المتوسط. عن العملية يراجع:

Kira Frankenthal, The EU as a Maritime Security Actor in the Mediterranean Sea (Baden-Baden: Nomos, 2019), p. 71-96.

نتساءل عن الفائدة من عملية ثانية للمراقبة البحرية والجوية في غرب المتوسط. والحق أنه لا مفر حينها من هذه الازدواجية ما دام موضوع الأمن سمة مشتركة في مختلف العمليات الإقليمية السارية في المتوسط. لغياب التقسيم المنسق للعمل، الذي يستند إلى القيمة المضافة لكل ترتيب إقليمي، ستزيد الازدواجية وتتكَثَّف⁽¹⁾. ومن هنا، تحديداً، تتأتى الحاجة إلى مقارنة إن لم تكن جديدةً فمعدّلة؛ بحيث تكون قادرة على التأثير في ديناميات الازدواجية المتولّدة من المركزية التي تحظى بها موضوعات الهجرة والإرهاب.

سياق إقليمي غير مستقر/تنافسي وحدود متأصلة

وحتى يكتمل المشهد، ينبغي لنا أن نقيّم هذه الجوانب الإشكالية المتنوعة في صلتها بالسياق الإقليمي (المتوسطي) الذي يتسم بالتنافسية وانعدام الاستقرار في آن واحد. لا يمكن التقليل من شأن المهمة العملية التي تضطلع بها مبادرة 5+5 دفاع، حتى وإن كانت محدودة. في مقابل ذلك، فإن إسهامها الإقليمي في إدارة الأزمات والوقاية منها يكاد يكون معدوماً. والعوامل المتأصلة في تصميمها وبيئتها الاستراتيجية هي التي تجعل إسهامها إن لم يكن ضئيلاً، فعلى الأقل غير مؤكد. إذ تهدف هذه العملية الإقليمية التي تختص بمنطقة غرب المتوسط إلى بناء فضاء يقوم على الأمن اعتماداً على التأثير في المدركات بوساطة التعاون العملي. لكن القاسم المشترك الأدنى للتوافق بينها من جهة، والأولويات المتباينة لدولها الأعضاء من جهة أخرى، يعني أن ثمة حدوداً معينة في التعاون لا يمكن تجاوزها. إذ تفضل الدول الأوروبية الاتحاد الأوروبي وحلف شمالي الأطلسي

(1) الفاعلون الذين يُفترض أنهم يتحملون مسؤولية تعزيز الأمن التعاوني ودعمه في المتوسط هم الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويعملون على نحو تكاملي (بحيث تعمل كل مؤسسة في الميدان الذي تملك فيه قيمة مضافة). واختصاصات الحلف الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا الشأن واضحة. يواصل الاتحاد الأوروبي تولي مسؤولية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فيما يتحمل الحلف الأطلسي تلك المتعلقة بالأمن (إرساء الثقة والأمن، والتشغيل البيئي، والسيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة، وإصلاح الدفاع، وغير ذلك)، أما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فتتحمل المهمات التي تتعلق بالوقاية من الصراعات أو إدارتها، بل وتنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن.

وتربطها معهما التزامات إستراتيجية أولويتها تسبق منطقياً غيرهما. أما البلدان المغاربية فمنقسمةً وتخفق في التنسيق بعضها مع بعض حتى حين تتوافق آراؤها في بعض القضايا. إضافة إلى ذلك، لا يشجع التنافس بين الجزائر والمغرب، وخاصة تفضيلتهما الاستراتيجية، على بناء إقليم: فمن استراتيجية أمن قومي مستقلة تعتمد على الموارد الخاصة في حالة الجزائر؛ إلى استراتيجية تجمع بين الوسائل الخاصة والتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وفرنسا في حالة المغرب. وهذه خيارات استراتيجية تؤثر في السلوك الإقليمي للدولتين.

ينبغي القول إن غرب المتوسط قبل الأزمة الليبية كان فضاءً مستقرًا نسبيًا، من حيث أنه لم يشهد بؤرًا للتوتر الحاد. فكانت الخلافات الحدودية بين إسبانيا والمغرب ونزاع الصحراء الغربية قد خضعت للتجميد. ثم كان أن غرقت ليبيا في أتون حرب أهلية بعد أن صارت مسرحًا للتدخل العسكري الأجنبي هو الأول من نوعه في الإقليم المغاربي منذ فترة الاستقلالات الوطنية. ثم صارت تهديدًا لجيرانها، لا سيما تونس التي أضعفتها عملية الانتقال نحو الديمقراطية. وقد أحدث هذا الوضع أثرًا مباشرًا في أنشطة 5+5 دفاع التي يجري بعضها اليوم بصيغة 4+5 في غياب ليبيا. فضلًا عن ذلك، بالرغم من سعي بلدان جنوب أوروبا إلى الأهداف الأمنية نفسها إلى حد ما، المتضمنة في مبادرة 5+5 دفاع، فإنها لا تملك بالضرورة التقدير نفسه للوضع، وماضية في تنافس داخل بيتها الجنوبية (على نحو الاختلافات بين فرنسا وإيطاليا بشأن الأزمة الليبية)⁽¹⁾. تنضم هذه التباينات إلى التباينات ذات البعد شمال - جنوب بشأن الأزمة نفسها، لا سيما بين فرنسا والجزائر. أضف إلى ذلك أن البلدان المغاربية منقسمة ومنخرطة بدورها في ديناميات تنافسية. خلاصة القول أن الانقسامات تتخلل عملية غرب المتوسط برمتها؛ ما يشي بالقيود المتأصلة في مبادرة 5+5 دفاع⁽²⁾.

أبعد من ذلك، تتطور هذه المبادرة في سياق تنافسي بسبب تكاثر المبادرات الإقليمية. ففي الشمال ينافسها الحوار المتوسطي لحلف شمالي الأطلسي خاصة.

(1) عن التوترات بين إيطاليا وفرنسا بشأن الأزمة الليبية راجع:

Haddad, « De Paris à Palerme, la Libye entre illusions électorales et économie de guerre », art. cit., p. 233-251.

(2) Benantar, « L'initiative 5+5 Défense : état des lieux », op.cit., p. 90.

وفي الجنوب عمليات وليدة مثل مجموعة دول الساحل الخمس (G5-Sahel) (تضم بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد)⁽¹⁾. صحيح أن هذه العملية الأخيرة لا تتنافس مباشرة مع مبادرة 5+5 دفاع لأسباب مختلفة، لكنها قد تشوّش عليها على نحو ما، وتُحدث فيها انقسامات. فمن جهة أولى، ربما انخرطت فيها موريتانيا بصورة أكبر على حساب مشاركتها في عملية غرب المتوسط. ومن جهة ثانية، تبدو مجموعة دول الساحل الخمس تعبيرًا عن التنافس الإقليمي وبعضُ مواقفها تسبب التوتر. فعلى سبيل المثال، أيدت مجموعة دول الساحل الخمس فكرة التدخل في ليبيا مرة أخرى مخالفة بذلك موقف الجزائر في إطار مبادرة دول الميدان (التي تضم الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر). يضاف إلى كل ذلك تباين المواقف بين الجزائر وفرنسا. وهكذا تتورط دول مجموعة 5+5 (في الشمال والجنوب على حد سواء) في ديناميات التنافس مستخدمة الحلفاء والمبادرات المتداخلة. ولا مفر من الاعتراف بالوقائع مع ذلك كله: فحين تتعثر العمليات الإقليمية التي يقودها فاعلون رئيسون من الشمال عن المضي قدمًا، أتى لتلك التي تطلقها دول من الجنوب أن تنجح⁽²⁾. ولن تعوزنا الأمثلة للتدليل على ذلك.

ولا يمكن أن يُعزى كل شيء إلى عملية 5+5 بطبيعة الحال. فغرب المتوسط مشمول، طوعًا أو كرهًا، في ديناميات أمنية واسعة، ضمن فضاء شاسع، وحيث الفاعلون الرئيسون هم الاتحاد الأوروبي وحلف شمالي الأطلسي والولايات المتحدة. ثم إن بعض القضايا فيه تتسم بأنها تقاطعية وذات تداعيات دولية تتخطى الإطار الغرب متوسطي بشكل كبير، على النحو الذي تدلّل عليه الأزمة الليبية.

(1) عن مجموعة دول الساحل الخمس يراجع:

Ayrton Aubry, *Le G5 Sahel : le nouveau régionalisme sécuritaire en Afrique du Nord-Ouest* (Paris: L'Harmattan, 2019); Benantar, *Les initiatives de sécurité au Maghreb et au Sahel : le G5 Sahel mis à l'épreuve*, op.cit. ; Moda Dieng, « The Multi-National Joint Task Force and the G5 Sahel Joint Force: the Limits of Military Capacity-Building Efforts », *Contemporary Security Policy*, 40 (4), 2019, p. 481-501 ; Jean-Marc Châtaigner, « La stabilisation du Sahel, nouveau rocher de Sisyphe ? », *Politique étrangère*, 3, 2019, p. 75-88 ; Nicholas Desgrais, « La force conjointe du G5 Sahel ou l'émergence d'une architecture de défense collective propre au Sahel », *Les Champs de Mars*, 30, 2018, p. 211-220.

(2) Benantar, « L'initiative 5+5 Défense : état des lieux », op.cit., p. 90.

ولا يزال يحق لنا، على الرغم من كل ذلك، أن نتساءل: "هل يمكن لهذه العملية التي تُعرّف نفسها بأنها غير رسمية، وبالتالي ذات انخراط سياسي ضعيف، أن تستحيل إطاراً فعلياً؟"⁽¹⁾ تعتمد إجابة السؤال على الجوانب والمجالات التي سنأخذها في الحسبان. فإذا ما نظرنا إلى مساهمة 5+5 دفاع في التعاون بين الدول الأعضاء، وفي عملية التنشئة الاجتماعية الإقليمية على نحو عام، فإن لها مساهمة لا يمكن إنكارها. في المقابل، إذا نظرنا في الجوانب المتعلقة بالوقاية من الأزمات وإدارتها، وهي مجالات تنوي مجموعة 5+5 تطوير القدرات فيها، فمساهمتها هزيلة على النحو الذي بينا.

الاتحاد الأوروبي ومركب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي: نوع جديد من التراكب

التراكب هو تدخّل القوى الخارجية في مركب الأمن الإقليمي على نحو يؤدي إلى تغيير ديناميات الأمن التي تتطور داخله، إن لم تلغها، ومن ثم إخضاع أنماطه لنمط الفاعل العالمي المتدخل⁽²⁾ (يراجع الفصل الأول من هذا الكتاب). يخضع المركب الأمني الإقليمي الغرب متوسطي للتراكب؛ لكن تطبيق هذا المفهوم على الإقليم يقتضي إجراء تعديلات عليه، لأن الاتحاد الأوروبي هو من يمارس هذا التراكب. أولاً، يحيل مفهوم الاختراق، الذي ظهر في سياق الدراسات الإقليمية "الكلاسيكية"، وأعاد بوزان تسميته التراكب⁽³⁾، على قوى من خارج الإقليم الذي يمارس عليه التراكب. لكن قسماً من مركب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي يقع في أراضي الاتحاد الأوروبي (إذ إنّ بلدان جنوب أوروبا التي تنتمي إلى غرب المتوسط أعضاء في الاتحاد الأوروبي). يتعلق الأمر إذاً بنوع جديد من التراكب لأن القوة التي تمارسه هي جزء جغرافي منه من دون أن تكون عضواً كاملاً في مركب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي. ونحن هنا أمام صيغة معقدة حيث الاتحاد الأوروبي يقع خارج هذا المركب الأمني ويؤدي فيه دوراً مهماً في آن واحد: الأعضاء الأوروبيون في هذا المركب هم جزء من

(1) Aubarell, « La relance du Dialogue 5+5... », op.cit., p. 37.

(2) Buzan, People, States and Fear, op.cit., p. 198.

(3) يُنظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

الاتحاد الأوروبي الذي يحافظ على علاقات وثيقة مع مكوّنه المغربي. وهكذا يُخضع الإطار الأوروبي الشامل التفاعلات الأمنية في مركّب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي لنمط القوة الأوروبية، بوساطة تراكب معيّن. ثانيًا، على الرغم من هذا التراكب المعقد، لا يغير الاتحاد الأوروبي الديناميات الأمنية للمركّب المغربي الفرعي تغييرًا تامًا، ويظل حضورها ثابتًا؛ ما يمنح المركّب بعض الاستقلالية في مجال التفاعلات الأمنية. فأوروبا (الاتحاد والدول الأعضاء) غير قادرة على سبيل المثال، على التأثير في أنماط العلاقات بين الجزائر والمغرب- هذا إذا افترضنا أن لديها الإرادة والوسائل للقيام بذلك.

ويهيكل الاتحاد الأوروبي، عبر ترتيباته المختلفة، ويعدّل أنماط العلاقات داخل مركّب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي، الذي يصير من ثم مرهونًا بسياساته. وبالنظر إلى هذه التشكيلة، لا يبدو أن هذا المركّب قادر على الإفلات من قبضة الاتحاد الأوروبي بما هو يحدد جزءًا كبيرًا من أنماط التفاعلات فيه. ولذلك فمن غير المرجح أن تتمكن الدول الأعضاء في مركّب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي من الحصول على الاستقلالية في المجال الاقتصادي أو مجال الهجرة على سبيل المثال. كما أن العملية الغرب متوسطة لا يمكنها أن تتحول إلى نوع من عملية برشلونة أورو مغاربية مصغرة لأن المكون الاقتصادي الذي يقع ضمن الاختصاص الحصري للاتحاد الأوروبي يكبحها. وهكذا فإن للتراكب بعدًا اقتصاديًا قويًا بحيث يجعل هامش المناورة محدودة جدًا. بل إنّ الدول الأعضاء في مجموعة 5+5، بما في ذلك البلدان المغاربية، تطالب الاتحاد الأوروبي بانخراط اقتصادي أكبر في منطقتها. والتعاون الإقليمي في غرب المتوسط جزء من السياسات الأوروبية في هذا المجال منذ البدء، والاتحاد الأوروبي يؤطره على نحو كثيف فلا يترك له مجالًا فعليًا للحركة. وبهذا المعنى، فإن التراكب الذي يمارسه الاتحاد الأوروبي مباشر ومضاعف: عبر الدول الأعضاء في غرب المتوسط؛ وعبر علاقاته الثنائية المؤسسية مع بلدان المغرب العربي. لذلك يمكننا القول إن مركّب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي قد صار عمليًا مركّبًا فرعيًا تابعًا للمركّب الأوروبي؛ وهو ما يؤكد مسألة انفصال المركّب المغربي الفرعي عن مركّب الأمن الإقليمي الشرق أوسطي والتحامه بمركّب الأمن الإقليمي الأوروبي، على النحو الذي بيّناه في الفصل الرابع من

هذا الكتاب. يمكننا القول باختصار إنَّ عملية 5+5 لا تريد و/ أو لا يمكنها الانعتاق من وصاية الاتحاد الأوروبي التي تعدُّ مرغوبة أكثر من كونها مفروضة. صحيح أن مصالح بلدان جنوب أوروبا المنتمية إلى منطقة غرب المتوسط تؤثر في العلاقات الإقليمية، لكن الواقع يقول إن التصوّر التعاوني في غرب المتوسط يخضع لمنظار مزدوج قوامه الهجرة والإرهاب بحيث ينتهي الأمر إلى استقطاب يطاول مجالات التعاون المختلفة. فقد كان لدول جنوب أوروبا دور حاسمٌ لا في فرض هذه الأجندة الإقليمية فحسب، بل في أوربتها داخل غرب المتوسط أيضًا. ما أدى إلى تحويل المبادرة الغرب متوسطة، وعلى نحو ما، إلى دعامة تنقل النماذج الأوروبية إلى الخارج، ومن ثمَّ إلى امتداد لآليات الاتحاد الأوروبي الأخرى. دمج الأوروبيون قضية الهجرة في أنشطة 5+5 دفاع، فجعلوا منها مشكلة أمنية تتطلب معالجة ذات أولوية. وإقحامها، بهذه الطريقة المستدامة، في اهتمامات عملية 5+5 هو أيضًا تعبير عن افتقارها إلى الاستقلالية عن الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن، إن لم يكن بسبب ذلك خاصة. فهذه العملية خاضعة ومندرجة بالفعل في نظام الهجرة الأوروبي. وفي هذا المعنى يعتبر الشركاء الأوروبيون المنتمون إلى منطقة غرب المتوسط، وهم أكثر بلدان الاتحاد الأوروبي تعرّضًا لتدفقات الهجرة، أن هذه العملية مكّمة للسياسات الأوروبية. وتعمل الثنائية التي تهيكّل العلاقات الأورومغاربية على تيسير هذا التوجّه القائم على إشراك مجموعة 5+5 في الاستراتيجيات الأوروبية.

يمكن لآلية 5+5 دفاع أن تدفع مركّب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي للتطور باتجاه منظومة أمنية الغلبة فيها للأمن المجتمعي⁽¹⁾ الذي يدفع به الفاعلون الدولتيون. لكنها دينامية معقدة لأن هذه العملية، التي تتطور بطريقة معينة نحو منظومة أمنية، تندرج في إطار شامل يحدّد من حركتها تمثله آليات الاتحاد الأوروبي. بل ويسعى الفاعلون في غرب المتوسط باتجاه هدفين متناقضين:

الهدف الأول هو تطوير دينامية تعاون إقليمي خاص، وإقليمية غرب متوسطة تحظى باستقلالية جزئية لعدم قدرتها على الاستقلال التام عن الديناميات

(1) عن هذا المفهوم يراجع:

Wæver, « Societal Security: the Concept », op.cit., p. 17- 40.

والسياسات الأوروبية، لأسباب اقتصادية وسياسية وأمنية وتاريخية. إذ تملك بلدان جنوب أوروبا مصالح مهمة في الإقليم، بخلاف الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، لذلك فهي تدرك حاجتها إلى التعاون حتى يستفيد الإقليم من الأمن والتعاون، خاصة أنها أول من يواجه تدفقات الهجرة الإفريقية. من جانبها، تشعر البلدان المغاربية بضرورة العمل مع شركائها وجيرانها الأوروبيين ضمن إطار محدد جغرافياً، خاصة وأن لهؤلاء دوراً مهماً يؤديه في الدفاع عن الحكومات المغاربية داخل الهيئات الأوروبية؛ من دون أن يعني هذا الإطار الأضيق جغرافياً، بالضرورة، التخفيف من اللاتماثل الذي يسم العلاقات بين الضفتين.

أما الهدف الثاني فهو إقحام عملية 5+5 في دينامية إقليمية أوسع هي سياسات الاتحاد الأوروبي وآلياته بغية الاستفادة من هذه الأخيرة. وبذلك، تخاطر البلدان المشاركة في هذه العملية بوضع مبادراتها الإقليمية تحت وصاية الاتحاد الأوروبي الذي يميل إلى تحويلها إلى ملحق لآلياته الإقليمية.

وفي الوقت الراهن، يتحقق الهدف الثاني على حساب الهدف الأول، مما قد يضع حدًا لهذا التناقض في نهاية المطاف. كما أن التراكم في مركب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي مرغوب أكثر من كونه مفروضاً، لأن الدول الأعضاء في مجموعة 5+5 تُبدي مصلحة في مشاركة الاتحاد الأوروبي في منطقتها وتدعوه صراحة للقيام بذلك. فهي و"اقتناعاً منها بالحاجة إلى تعزيز التعاون من أجل التنمية المستدامة في الحوض الغربي للبحر المتوسط، [تدعو الاتحاد الأوروبي] للاهتمام بهذا الإقليم في إطار سياسة الجوار الجديدة، بوصفه مجالاً استراتيجياً يقتضي أيضاً العمل المشترك بهدف ضمان ظروف الأمن والاستقرار والتكامل الإقليمي. وتتفق على أهمية أن يرافق عملية التوسيع التي يقودها [الاتحاد الأوروبي]، جهد مواز يدعم البلدان الواقعة على الضفة الجنوبية للحوض الغربي للبحر المتوسط. ولذلك فهي ترحب، في هذا الصدد، بـ[سياسة الجوار الأوروبية]، وترى أنها يجب أن توفر فرصاً جديدة لتعزيز العلاقات بين ضفتي [غرب المتوسط]، بهدف تحقيق (...) شراكة شاملة ومتضامنة ومتوازنة، تقوم

على مبدأ حسن الجوار والاحترام والثقة المتبادلين⁽¹⁾.

ويستدعي هذا الموقف، وأعني به التراكم المرغوب أكثر من كونه مفروضاً، ثلاث ملحوظات. (1) تبدو الدول الغرب متوسطة قلقاً إلى حد ما من أن يهمل الاتحاد الأوروبي منطقتها بتركيزه على التوسع والجوار شرقاً. (2) تحتوي هذه المقتطفات من إعلان تونس، الصادر عن قمة 5+5 الأولى، على صيغ لباقة وتعبيرات دبلوماسية لا تعكس بالضرورة قناعات محددة تجاه سياسة الجوار الأوروبية⁽²⁾. (3) وعلى الرغم من أن الدول المعنية تعترف بهذا الدور المنوط بالاتحاد الأوروبي، فإنها لا تزال ترسم حدود منطقتها: إذ هي "مقتنعة بأن حوار 5+5 يشكل إحدى ركائز السلام والأمن والاستقرار والتنمية في الإقليم"⁽³⁾. وهذا التصريح هو أيضاً وسيلة للدفع بالأهمية التي تمثلها المبادرة الغرب متوسطة، في سبيل أن تؤخذ على محمل الجد ويدعمها الاتحاد الأوروبي. ويخبرنا كاليا كيف أنّ هذا الأخير لا يولي اهتماماً كبيراً لإطار 5+5، أو على الأقل لا يولي اهتماماً كافياً. لذلك فإن هذه العملية مضطرة إلى حشد جميع الدول الأعضاء في الاتحاد وراء هدف الحصول على الموارد اللازمة للتعامل مع المشكلات في غرب المتوسط⁽⁴⁾. وكل ذلك كاشف عن التناقض الذي تعانيه هذه المجموعة، وعلى صعوبة التوازن/التوفيق ما بين السعي إلى مشاركة الاتحاد الأوروبي، والبحث عن استقلالية جزئية لتعذر الاستقلال الاستراتيجي.

ينبغي أن نضيف أيضاً أن دول جنوب أوروبا تريد أن يشارك الاتحاد الأوروبي في تمويل مبادراتها الخاصة بينما تحاول هي الاحتفاظ بالسيطرة عليها. ومن هنا يتأتى الموقف المتناقض الذي ألفت نفسها فيه؛ لأن التراكم الذي يمارسه الاتحاد الأوروبي في غرب المتوسط مرغوب وتشجعه دول أعضاء فيه هي بلدان جنوب أوروبا، بحيث أن هدفها طوال الوقت هو أوربة شواغلها الخاصة في موضوع الهجرة، بهدف تقاسم عبئها مع الدول الأعضاء الأخرى

(1) Déclaration de Tunis du premier sommet 5+5, op.cit., p. 1, 4.

(2) عن السياسة الأوروبية للجوار والدول المغاربية يراجع:

Iole Fontana, EU Neighbourhood Policy in the Maghreb: Implementing the ENP in Tunisia and Morocco Before and After the Arab Uprisings (London: Routledge, 2017).

(3) Déclaration de Tunis du premier sommet 5+5, op.cit., p. 4.

(4) Calleya, Security Challenges in the Euro-Med Area, op.cit., p. 98.

في الاتحاد. وتمنحها هذه الأوربة ثقلاً معتبراً مقارنة بشركائها المغاربيين في هذا المركّب الأمني. ما يعني أنها تتذرع بالبعد الأوروبي وتحشده بغية التفلت، على نحو انتقائي، من مركّب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي في الوقت الذي تؤدي دوراً رئيساً فيه. فغرب المتوسط ليس سوى شاغل إقليمي واحد من بين الكثير من الشواغل الأخرى لدى دول جنوب أوروبا: فيظل المرجع هو الاتحاد الأوروبي على الدوام، الذي هو نظامها الأصلي/الاستراتيجي... وهاهنا تكمن المفارقة التي تمثلها دول جنوب أوروبا الأعضاء في هذا المركّب.

ماذا عن موقف الاتحاد الأوروبي؟ لا يمكن للاتحاد إلا أن يدعم عمليات من نوع 5+5 حين يتعلق الأمر بتقاسم العبء مع شركائه الجنوبيين، في مسألة الهجرة خاصة، وتحت شروط معينة بحيث يفرض عليها منذ البداية إطار عمل وحدوداً تستجيب للمصالح الأوروبية. ثمة مراسلة للمفوضية الأوروبية تحدد الشروط بعبارات لا يمكن أن تكون أكثر وضوحاً⁽¹⁾، على النحو الذي سنذكره لاحقاً.

تعترف المفوضية الأوروبية بأن الأطر غير الرسمية - مثل عملية بودابست التي تتبنى "تدابير مقيدة جداً"، وعملية 5+5 التي اختارت رؤية أوسع تشمل الهجرة النظامية - تساهم في التعاون بشأن إدارة الهجرة وتمثل "فرصاً للتنشئة الاجتماعية"، ولذلك تعتزم ربط هذه العمليات ربطاً وثيقاً بالأنشطة التي تضطلع بها سياسة الجوار الأوروبية، خاصة تلك المتعلقة بالنقاشات على مستوى اللجان الفرعية التقنية⁽²⁾. كما تعتزم المفوضية الاستفادة من هذه المبادرات أيضاً.

(1) « Priorités d'action en vue de relever les défis liés aux migrations : Première étape du processus de suivi de Hampton Court », Communication de la Commission européenne, COM(2005) 621 final, Bruxelles, 30/11/2005 - <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/PDF/?uri=CELEX:52005DC0621&from=FR> [consulté le 05/11/2018].

(2) Sandra Lavenex et Nicole Wichmann, « The External Governance of EU Internal Security », Journal of European Integration, 31 (1), 2009, p. 93.

عملية بودابست (الاجتماعات السنوية على مستوى كبار المسؤولين على وجه الخصوص) هي إطار استشاري إقليمي عن الهجرة انطلق عام 1993 ويجمع اليوم 52 دولة أوروبية وآسيوية إضافة إلى المنظمات الدولية. هدفها الرئيس تعزيز الحوار والتعاون في إدارة تدفقات الهجرة على طول طرق الحرير، ما يفسر مشاركة دول شرق أوسطية مثل تركيا وإيران ودول آسيا الوسطى. (يُنظر موقعها على الأنترنت: <https://>)

وبخصوص "الحوار الأوروبي المتوسطي عن الهجرة، [تري] أنه لا بدّ من دراسة الوسائل التي تيسّر هذه المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف (...) مع الاحترام الكامل للإطار السياسي والمؤسسي القائم، الذي يسمح بمبادرات إقليمية مرنة، ويمكن للعمل في هذا السياق، بعد أن يتجنّب الازدواجية، أن يستفيد من الخبرة المكتسبة بفضل الحوار الوزاري غير الرسمي (5+5) (...) في صلة ذلك بالإطار العام لعملية برشلونة واللجان الفرعية التقنية. ويمكن أن يسعى الحوار أيضًا إلى تحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك وإمكانيات مواصلة التعاون في مجالات مثل مكافحة الهجرة السرية والاتجار بالبشر"⁽¹⁾. هذا الإصرار على الاحترام الكامل للإطار الأوروبي الحالي والإطار العام للعلاقات الأوروبية المتوسطية إنما يشكل وسيلة للتذكير بمجال صلاحيات الاتحاد الأوروبي والحدود التي ينبغي أن يتطور ضمنها التعاون في غرب المتوسط. وهكذا بات جدول أعمال مجموعة 5+5 محددًا في ملامحه بل وحتى في محتواه.

تسهم ديناميات الترابط البيني بين "فضاءات الهجرة"، لا سيما عبر الخطابات السائدة عن الهجرات وعبر السياسات القائمة، في تشكيل "فضاءات عامة متوسطة مصعّرة" على نحو عملية 5+5، وفي تشكيل نموذج علائقي لاتماثلي بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين أيضًا. وفي هذا النموذج العلائقي، يملّي طرف مهيمن (أوروبي) "خطابه وممارساته"⁽²⁾. إضافة إلى ذلك، فإن تكوين مجموعة 5+5 لافت بالنسبة لدول جنوب أوروبا والاتحاد الأوروبي لأنها تضم ليبيا وموريتانيا أيضًا، الغائبتين عن الشراكة الأوروبية وسياسة

(www.budapestprocess.org). في الواقع، تسعى هذه العملية إلى نقل القواعد الأوروبية في المجال إلى الجوار الشرقي الأوسع للاتحاد الأوروبي.

(1) Priorités d'action en vue de relever les défis liés aux migrations : Première étape du processus de suivi de Hampton Court, op.cit., p. 9-10. التشديد الوارد في النص من إضافتنا

اللجان الفرعية التقنية (التي أنشأت تبعًا للمجالات على مستوى الموظفين) هي واحدة من آليات التنفيذ الثلاث للشراكة (الأوروبية المتوسطية) وخطط العمل (السياسة الأوروبية للحوار)، أما الأخران فهما مجلس الشراكة (المستوى الوزاري) ولجنة الشراكة (كبار الموظفين).

(2) Haddad, « Enfermer pour s'insérer : contraintes et paradoxes de la question migratoire pour un État maghrébin, la Libye », dans Bensaâd, Le Maghreb à l'épreuve des migrations subsahariennes, op.cit., p. 400.

الجوار الأوروبية⁽¹⁾. تسمح عملية غرب المتوسط للاتحاد الأوروبي بربط البلدان معاً في مجالات الأمن والهجرة لأن ذلك يصبّ في مصلحته، ويستمر في الوقت نفسه في التعامل معها من خلال أطر اقتصادية متميزة. يضاف إلى ذلك أنه يستطيع، بوساطة عملية 5+5، نقل/ تنفيذ ممارسات وسياسات تنتمي إلى هاتين الآليتين باتجاه البلدان التي ليست أعضاء فيها⁽²⁾. بالنتيجة، تعمل الهيئات الإقليمية في المتوسط، مثل حوار 5+5، بوصفها أداة لتنفيذ سياسات الجماعة الأوروبية. يمكننا أن نقرأ في إعلان الجزائر الصادر في ختام المؤتمر الرابع عشر لوزراء خارجية مبادرة 5+5: "في وقت بدأت فيه مرحلة التفكير في الأدوات اللازمة لتمويل الأنشطة الخارجية للاتحاد الأوروبي، يوافق الوزراء على التعاون الوثيق مع الاتحاد بهدف تعزيز فاعلية سياسة الجوار الأوروبية وضمان استدامتها"⁽³⁾. ويعني ذلك أن عملية 5+5 تدعم السياسات الأوروبية في مجال الهجرة وتساندها. وهكذا ترتبط المركزية الممنوحة للهجرة في جدول أعمال المجموعة ارتباطاً وثيقاً بسياسات الاتحاد الأوروبي.

(1) Aubarell, « La relance du Dialogue 5+5 : pour un plan d'action pour le Maghreb... », op.cit., p. 37.

(2) يدفع الاتحاد الأوروبي بعيداً بمنطق التدفق/ التشبيك débordement/engrenage ، والقائم على تعميم بعض البنود الواردة في الاتفاقات التي وقّعها مع دول معينة، لتشمل دولاً أخرى ليست أطرافاً في هذه الاتفاقات. والدليل على ذلك هو رغبته في تطبيق الالتزامات المنوطة بمجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بموجب بنود اتفاق كوتونو (حزيران/ يونيو 2000) على الدول المغاربية. تنص المادة 13 من الاتفاق المذكور على أن «كل دولة من دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي توافق على عودة وإعادة قبول مواطنيها المقيمين بصورة غير قانونية على أراضي [الاتحاد الأوروبي، من خلال تزويدهم] بوثائق الهوية، [وأن] مفاوضات مع دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ يمكنها أن تنطلق بناءً على طلب طرف [أوروبي]، بهدف إبرام (...) اتفاقات ثنائية تنظم الالتزامات الخاصة بإعادة قبول مواطنيها وعودة رعاياها. كما تنص هذه الاتفاقات أيضاً (...) على أحكام لإعادة قبول مواطني الأطراف الثالثة والأفراد عديمي الجنسية».

Accord de Cotonou (ACP-UE), 2000, p. 32-33.

– http://www.europarl.europa.eu/intcoop/acp/03_01/pdf/mn3012634_fr.pdf [consulté le 05/01/2019].

(3) Déclaration d'Alger de la 14ème conférence 5+5 des ministres des Affaires étrangères, op.cit., p. 2.

يتعلق الأمر في نهاية المطاف بتراكب من نوع جديد. وهو تراكب لا تجري مقاومته بل يبدو أن الدول الأعضاء في هذا المركب الأمني توافق عليه، حتى وإن كانت مصالح المكوّن الأوروبي فيه لا تتطابق بالضرورة مع مصالح المكوّن المغربي المتشظي. كما أن هذا التراكب يمكن، على نحو ما، من المضي في ترتيب إقليمي يتوافق مع الواقع الغرب متوسطي، ويتجاوز التشتت الذي يعانیه المغرب العربي. فقد ذكرنا آنفاً أن الاتحاد الأوروبي يقسّم المنطقة المغاربية إلى ثلاث دوائر: فترتبط ثلاثة بلدان بالشراكة الأوروبية متوسطة وسياسة الجوار الأوروبية (الجزائر والمغرب وتونس)؛ وثمة بلد شريك في مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (موريتانيا)؛ وبلد ليست له روابط مؤسسية مع الاتحاد الأوروبي (ليبيا). فكيف التعامل، داخل إطار غرب المتوسط، مع مغرب عربي مقسّم إلى ثلاث كتل على أنه مجموعة واحدة؟ ويُستخدَم معيار الأمن والهجرة لبلوغ هذا الأمر. ولا يغيّر هذا الاختلاف في طبيعة التراكب من أساسه الذي يستند إليه: فالاتحاد الأوروبي منخرط في توازن قوي مع شركائه، الذين يهيمن عليهم بمقومات قوته وغلبة المقاربة الثنائية في العلاقات الأوروبية-مغربية. لذلك فهو يمارس القوة على الرغم من أنه يُعدّ قوة معيارية⁽¹⁾. لكن جيرانه ليسوا محرومين من هامش الحركة بالكلية، وهم فوق ذلك لا يقفون جميعاً الموقف نفسه: فهم يتخذون خيارات متباينة، ولبعضهم أدوات تسمح لهم بالمناورة وصدّ الاتحاد الأوروبي، أو التخفيف على الأقل من آثار علاقات القوى غير المتوازنة.

(1) عن أوروبا بوصفها قوة معيارية يراجع:

Zaki Laïdi, *La norme sans la force : l'énigme de la puissance européenne*, Paris, Presses de Sciences Po, 2013 ; Manners, « Normative Power Europe: a Contradiction in Terms? », art. cit., p. 235-258; Ian Manners, « The Normative Ethics of the European Union », *International Affairs*, 84 (1), 2008, p. 65-80; Zaki Laïdi (ed.), *EU Foreign Policy in a Globalized World: Normative Power and Social Preferences* (London: Routledge, 2008).

خاتمة

طغت ظاهرة الهجرة للحد الذي عدّها الفاعلون في الضفتين تهديدًا، فوقع مركّب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي في فخ تفويض أوروبا غيرّها إدارة الهجرات والحدود، التي منحته بُعدًا مجتمعيًا في مظهره. وتحول هذا المركّب إلى مركّب يغلب عليه البعد المجتمعي - بفعل منظار الهجرة - الذي يكبح البناء الإقليمي ويباعد (distanciation) الضفتين إحداهما عن الأخرى، و(يعيد) إقحام الأمن الصلب (*hard security*)، ذي المرجعية الدولية، في معالجة مسائل لا صلة لها بالأمن. ومهما يكن من أمر، فقد صار مركّب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي منطقةً تتطور فيها أمانة متزايدة للهجرة، ومعها عملية تفويض لإدارة الهجرات والحدود من الضفة الشمالية إلى الضفة الجنوبية.

تتّمي هذه العمليات إلى سيرورة أكبر هي نشوء نوع من المركّب الأمني الثلاثي يجمع جنوب أوروبا والمغرب العربي والساحل. أما البعد المجتمعي المنسوب إلى المركّب الأمني الغرب متوسطي فهو الذي يربطه بالمركّب الأمني الساحلي. تكشف عمليات إعادة التشكيل هذه عن الاعتماد المتبادل/التبعية والتداخل البيئي الأمنيّين في غرب المتوسط، لكنها لا تقتصر على المغرب العربي، بل تمتد أيضًا إلى إقليم الساحل عبر مجموعة من التفاعلات الإقليمية والأقاليمية. وبهذا المعنى تحديداً، يتولّد عن هذه الدينامية الشاملة مركّب أمني ثلاثي بحيث تتدخل أوروبا في الأنماط الأمنية للمركّب المغربي الفرعي، وبطريقة غير مباشرة في المركّب الساحلي.

وهكذا فإن أنماط التفاعلات الأمنية، التي تتحدد بناءً على منظار الهجرة خاصة، هي الأصل في التشابك بين ثلاثة مركّبات أمنية: أوروبا والمغرب العربي والساحل، يعمل فيه المركّب الغرب متوسطي بوصفه وسيطاً وواجهة تفاعلية. وبذلك يتولّد عن التداخل الأمني، بما هو نتاج الجوار وما ينتج من ذلك من تأثيرات عابرة للحدود وتبادلات وظواهر عبوطنية (مثل الهجرة والإرهاب والجريمة، وغيرها)، نوعٌ من المركّب الأمني الثلاثي في طور التكوين (en devenir). يضم هذا الأخير ثلاثة مركّبات فرعية حيث حالات انعدام الأمن غيرُ

دولتية المنشأ في أساسها على الرغم من أنها تتطلب استجابات عسكرية في بعض الأحيان. ويعمل المركب الأمني الغرب متوسطي (جنوب أوروبا والمغرب العربي) بوصفه محفزاً لهذه الدينامية من الهجرة والأمن التي هي جزء من عملية توسيع لحدود الاتحاد الأوروبي الأمنية باتجاه الجنوب. ويحيلنا الأمر هاهنا على مسألة التراكم الذي يمارسه الاتحاد الأوروبي على مركب الأمن الإقليمي الغرب متوسطي، بحيث يؤثر ذلك في موقع العملية الغرب متوسطة (5+5) من هذه التشكيلات التطورية.

بافتراض أن الأقاليم مبنية اجتماعياً، يمكننا القول إن بناء غرب المتوسط اجتماعياً بدأ منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، وأن نهاية الحرب الباردة هي التي أثرت في مدركات الفاعلين. وسريعاً ما تطورت هذه المدركات وانتقلت من انعدام الثقة ومن الريبة إلى التعاون الأمني. هذا التطور تعبير أيضاً عن الوعي بالحاجة إلى البناء الإقليمي مثلما يشهد على ذلك تطور العملية الغرب متوسطة. إذ تملأ هذه العملية فراغاً في الإقليم وتلبي التوقعات ذات الصلة بالأمن. وقد نأت الدول الأعضاء في مجموعة 5+5 بنفسها عن الحوض الشرقي للبحر المتوسط على نحو ما، فحافظت بذلك على سلامة مقاربتها التعاونية، الأضيق جغرافياً، من التقلبات السياسية والأمنية التي يعرفها الشرق الأوسط. واليوم، تصبّ الأنشطة المختلفة التي تقوم بها هذه الدول في تطوير المبادرة 5+5 دفاعاً، وهو ما يمنح الإطار الغرب متوسطي كل وجهاته ويؤكد عودة نحو الجغرافيا والأمن.

ذلك أن إعادة تفعيل مجموعة 5+5 وتوجّجها الدفاعي والأمني الصريح يعكسان خيبة أمل الجانبين حيال الشراكة الأورومتوسطية واختيارهما إطاراً تعاونياً أضيق جغرافياً. وفي هذا المعنى تعدّ العملية الغرب متوسطة جزءاً من مقارنة تتضمن عودة التركيز على البعد الإقليمي، بخلاف المقاربة الشاملة التي تسمّ غيرها من الترتيبات الأخرى في المتوسط. انطلاقاً من ذلك، يمكن أيضاً تحليل هذه العملية بوصفها تعبيراً عن سياسة تعاونية ذات هندسة متغيرة ترغبها بلدان جنوب أوروبا أيضاً، ما يسمح لعدد محدود من الدول بالمضي قدماً في تعاونها من دون أن يؤدي ذلك إلى الإخلال بالمقاربة الشاملة للتعاون التي يقودها الاتحاد الأوروبي. كما يسمح ذلك لبلدان جنوب أوروبا الواقعة في غرب

المتوسط بأن تكون لها "منطقة نفوذ" في اللعبة السياسية بين الدول الأوروبية، ويسمح للبلدان المغاربية بأن تعزز روابطها مع جيرانها في الشمال بفضل دينامية إقليمية محدّدة جغرافيًا.

ومع ذلك كله، لا تزال الالتباسات والمثالب قائمة، ما يهدد بالحد من نطاق آلية 5+5 وبتميع تفردّها. يمكن تلخيص هذه الالتباسات والمثالب - المتأصلة في الغالب - والكاشفة عن حدود المبادرة الغرب متوسطة في العناصر الآتية. أولاً، لم تُحدِث هذه الآلية الإقليمية تعديلاً جوهرياً في الأنماط الأمنية في الإقليم؛ ولسبب وجيه، ذلك أن الطريقة التي صُممت بها لا تسمح لها بأن تكون مزوّداً حقيقياً بالأمن وأداة لإدارة الأزمات في الإقليم، ومنه عجزها عن التأثير في النزاعات التي لم تُحلّ بعد، أو على الوقاية من الأزمات التي تشتعل في فضائها الإقليمي أو إدارتها. ثانياً، لا تشجع التجزئة التي يعانها مكوّناتها المغاربية التعاون المستدام في بعض المجالات، ما يدلّل أيضاً على عجز العملية الغرب متوسطة عن إنتاج ديناميات تدفع للتقارب والتعاون جنوب - جنوب، كما لو أن التنشئة الاجتماعية شمال - جنوب ليس لها مكافئ يعمل في الضفة الجنوبية؛ بحيث أن إرساء الثقة في البعد الرأسي لا تصحبه دينامية أفقية مماثلة ملائمة للسياق المغاربي. وبالنظر إلى تشرذم الفضاء المغاربي وغياب فاعل قادر على تولّي مسؤولية بناء الإقليم في الضفة الجنوبية، يمكن للاتحاد الأوروبي والآليات المحدّدة جغرافياً مثل مجموعة 5+5، أن تؤدي دورَ باني المنظومة regime builder في المغرب العربي، وفي غرب المتوسط بالنتيجة. لكن الوضع اليوم لهو أبعد ما يكون عن ذلك. ثالثاً، ثمة عمليتان أوروبيتان، هما الأمانة وتفويض إدارة الهجرة إلى الخارج، تمارسان تأثيرهما في جدول أعمال مجموعة 5+5 التي شهدت منعطفاً فعلياً باتجاه قضية الهجرة. يطرح كل ذلك مشكلة استقلالية هذه العملية عن الاتحاد الأوروبي، ومشكلة أقلمة أمانة الهجرة، وأوجه التقارب والخلاف التي تولّدها على جانبي غرب المتوسط. رابعاً، يعقّد الدور الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي إلى حد ما من العلاقات الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقة/ الرابطة بين مجموعة 5+5 وبين الآليات الأوروبية. إذ تخضع العملية الغرب متوسطة للتراكم الذي تمارسه القوة الأوروبية على الرغم من كونها مقاربة عملية تشمل عدداً محدوداً من الفاعلين، ضمن إقليم لا يشهد دينامية صراعية مرتفعة الحدة.

فمركبّ الأمن الإقليمي الغرب متوسطي يواجهه بالفعل ديناميتين تربط بينهما صلة وثيقة، هما الأمانة وتفويض إدارة الهجرات والحدود إلى الخارج، لذلك فهو واقع تحت تأثير التراكم الذي يمارسه الاتحاد الأوروبي بوصفه قوة كبرى. خامساً، الدينامية التي تربط المركب الأمني الغرب متوسطي بالمركب الأمني الساحلي تحت تأثير الأمانة وتفويض إدارة الهجرة إلى الخارج، وإدراج مجموعة 5+5 للمسائل الأمنية في إقليم الساحل بوصفها جزءاً من الأمن المتوسطي، كل ذلك سيضع العملية الغرب متوسطة على المحك.

إذا لم توفق مجموعة 5+5 في التعامل مع مصادر التوتر أو الوقاية من الأزمات وإدارتها في فضائها الخاص، فكيف لها أن تدعي القدرة على التعامل مع حالات انعدام الأمن التي تتطور في جوارها أيضاً، والتأثير فيها على نحو متزايد؟ تخاطر آلية 5+5 بالوقوع في فخ الأمانة المفرطة، والتبعية لسياسات الاتحاد الأوروبي، بسبب استنادها إلى القاسم المشترك الأدنى وغلبة قضايا الهجرة والإرهاب. أخيراً، يمكن المحاجة بأن آلية 5+5، وعلى النحو الذي صمّمته بها دولها الأعضاء، غير قادرة على التأثير في حالات (اللا)أمن الإقليمي على الرغم من إسهامها النسبي في بناء الثقة والتعاون الإقليميين. ومن هنا تتأتى الحاجة إلى إعادة تصميم، حتى وإن كانت جزئية، للهندسة الإقليمية في غرب المتوسط.

المراجع

1. الكتب بالعربية

- ابراهيم أحمد علي، العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015).
- أبو المعالي محمد محمود، التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء" ط 1 (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017).
- بن عتتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
- جرجس فواز، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية - العربية والعربية - الدولية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
- الدجاني أحمد صدقي وآخرون، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).
- مطر جميل وهلال علي الدين، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط 5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).

2. المقالات بالعربية

- بن عتتر عبد النور، "البعد الأمني للاستعصاء التكاملي في المغرب العربي"، السياسة الدولية، المجلد 51، العدد 201، يوليو/تموز 2015، ص 12-23.
- حمشي محمد، "الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية - الصينية: التحديات والفرص الاستراتيجية"، المستقبل العربي، المجلد 40، العدد 460، ص 213-236.

- عبد الحي وليد، "العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية"، سياسات عربية، العدد 6، 2014، ص 31-40.
- الكيلاني موسى، "السياسة الفرنسية في منطقة المتوسط الغربي: حلم قديم واستراتيجية جديدة"، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 29، 1992، ص 171-193.

3. مقالان إلكترونيان بالعربية

- باكير علي حسين، "الصراع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك"، مركز الجزيرة للدراسات، في: - https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/5323f9a3083742b39a59a403a97e11ff_100.pdf {شوهده في 18 / 01 / 2019}
- خشانة رشيد، "أربعون عامًا على عملية قفصة التي أضاعت علينا فرصًا كبرى"، في: <https://bit.ly/3ymWpm5> {شوهده في 27 / 04 / 2020}.

4. الكتب بالفرنسية والإنجليزية

- ABDI Nourredine, " La Méditerranée occidentale: une réalité ? ", in Abdennour Benantar (dir.), *Europe et Maghreb: voisinage immédiat, distanciation stratégique* (Alger: CREAD, 2010), p. 149-168.
- ACHARYA Amitav, *Constructing a Security Community in Southeast Asia: ASEAN and the Problem of Regional Order* (London: Routledge, 2001).
- ADLER Emmanuel and BARNETT Michael, " A Framework for the Study of Security Communities ", in Emmanuel Adler and Michael Barnett (eds.), *Security Communities*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p. 29-65.
- ADLER Emmanuel and BARNETT Michael, " Security Communities in Theoretical Perspective", in Emmanuel Adler and Michael Barnett (eds.), *Security Communities* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p. 3-65.

- ADLER Emmanuel and Crawford Beverly, " Normative Power: the European Practice of Region-Building and the Case of the Euro-Mediterranean Partnership ", *in* Emmanuel Adler *et al.*, *The Convergence of Civilizations: Constructing a Mediterranean Region* (Toronto: University of Toronto Press, 2006), p. 3-43.
- ADLER Emmanuel, " Europe's New Security Order: a Pluralistic Security Community ", *in* Beverly Crawford (ed.), *The Future of European Security* (Berkeley: University of California, 1992), p. 287-326.
- ADLER Emmanuel, " Seeds of Peaceful Change: the OSCE's Security Community- Building Model ", *in* Emmanuel Adler and Michael Barnett (eds.), *Security Communities* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p. 119-160.
- AKIRMI Neila, "Le Dialogue '5+5' : 'boîte à idées' pour relancer le Processus de Barcelone en Méditerranée occidentale ?", dans Sylvie Mazzella (dir.), *L'enseignement supérieur dans la mondialisation libérale : une comparaison internationale (Maghreb, Afrique, Canada, France)*, (Tunis: IRMCI – Institut de recherche sur le Maghreb contemporain –2008), p. 329-338.
- ALBERA Dionigi et TOZY Mohamed (dir.), *La Méditerranée des anthropologues : fractures, filiations, contiguités* (Paris: Maisonneuve et Larose, 2005).
- ANTIL Alain et LEOEUF Aline, "États fragiles et terrorisme, un lien ambigu", dans Jean-Marc Châtaigner et Hervé Margo (dir.), *États et sociétés fragiles: entre conflits, reconstruction et développement* (Paris: Karthala, 2007), p. 191-212.
- ARON Raymond, *Paix et guerre entre les nations* (Paris:

Calmann-Lévy, 1984).

- ATTINÀ Fulvio, " The Building of Regional Security Partnership and the Security-Culture Divide in the Mediterranean Region ", in Emmanuel Adler *et al.*, *The Convergence of Civilizations: Constructing a Mediterranean Region* (Toronto: University of Toronto Press, 2006), p. 255-261.
- AXELROD Robert, *Donnant donnant: théorie du comportement comparatif* (Paris: Odile Jacob, 1992).
- AUBRY Ayrton, *Le G5 Sahel : le nouveau régionalisme sécuritaire en Afrique du Nord- Ouest* (Paris: L'Harmattan, 2019).
- AYOUB Mohammed, *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict and the International System* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1995).
- BARNETT Michael and GAUSE Gregory F., " Caravans in Opposite Directions: Society, State and the Development of Community Security in the Gulf Cooperation Council ", in Emmanuel Adler and Michael Barnett (eds.), *Security Communities*, Cambridge, Cambridge University Press, 1998, p. 161-197.
- BATTISTELLA Dario, *Théories des relations internationales*, 5ème éd (Paris: Presses de Sciences Po, 2015).
- BATTISTELLA Dario, *Paix et guerres au XXIè siècle* (Paris: Sciences humaines Éditions, 2011).
- BAYAT Asef, *Revolution without Revolutionaries: Making Sense of the Arab Spring* (Stanford: Stanford University Press, 2017).
- BAZIN Anne et TENENBAUM Charles (dir.), *L'Union européenne et la paix : l'invention d'un modèle européen*

- de gestion de conflits* (Paris: Presses de Sciences Po, 2017).
- BENANTAR Abdennour (dir.), *Le Maghreb et la crise entre les monarchies du Golfe: une neutralité positive* (Paris: L'Harmattan, 2021).
 - BENANTAR Abdennour, *Les initiatives de sécurité au Maghreb et au Sahel: le G5 Sahel mis à l'épreuve* (Paris: L'Harmattan, 2019).
 - BENANTAR Abdennour, " L'initiative 5+5 Défense: état des lieux ", dans Abdennour Benantar et Salim Chena (dir), *La sécurité en Méditerranée occidentale face aux bouleversements au Maghreb et au Sahara* (Paris: L'Harmattan, 2015), p. 71-90.
 - BENANTAR Abdennour, " 'Maghreb(s)' de l'UE: (re) penser la relation euro- maghrébine ", dans Abdennour Benantar (dir.), *Europe et Maghreb: voisinage immédiat, distanciation stratégique* (Alger: CREAD, 2010), p. 22-44.
 - BENANTAR Abdennour, " Méditerranée occidentale: un espace de sécurité euro- maghrébin ? ", dans Abdennour Benantar (dir.), *Europe et Maghreb: voisinage immédiat, distanciation stratégique* (Alger: CREAD, 2010), p. 170-197.
 - BENZAAD Ali, *Le Maghreb à l'épreuve des migrations subsahariennes* (Paris: Karthala, 2009).
 - BENZAAD Ali, " L'immigration en Algérie : une réalité prégnante et son occultation officielle", dans Ali Bensaâd, *Le Maghreb à l'épreuve des migrations subsahariennes* (Paris: Karthala, 2009), p. 13-42.
 - BISCOP Sven, *The European Security Strategy: a Global Agenda for Positive Power* (Farnham: Ashgate, 2005).
 - BLANC Pierre et CHAGNOLLAUD Jean-Paul, *Violence et politique au Moyen-Orient* (Paris: Presses de Sciences

- Po, 2014).
- BOOTH Ken and WHEELER Nicholas, *The Security Dilemma: Fear, Cooperation and Trust in World Politics* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2008).
 - BOSSUAT Gérard, *L'Europe occidentale à l'heure américaine: le Plan Marshall et l'unité européenne (1945-1952)*, (Bruxelles: Éditions Complexe, 1992).
 - BOURGUET Marie-Noëlle *et al.*, *L'invention scientifique de la Méditerranée: Égypte, Morée, Algérie* (Paris: EHESS, 1998).
 - BOURIS Dimitris and SCHUMACHER Tobias (eds.), *The Revised European Neighbourhood Policy: Continuity and Change in EU Foreign Policy* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2017).
 - BOZARSLAN Hamit, *Une histoire de la violence au Moyen-Orient: de la fin de l'Empire ottoman à al-Qaïda* (Paris: La Découverte, 2008).
 - BRAUDEL Fernand, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, tome 1 (Paris: Armand Colin, 1990), p. 126-127.
 - BRECHER Michael, *A Century of Crisis and Conflict in the International System: Theory and Evidence – Intellectual Odyssey III* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2017).
 - BUZAN BARRY, *From International to World Society: English School Theory and the Social Structure of Globalisation* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).
 - BUZAN Barry, " Regional Security Complex Theory in the Post-Cold War ", *in* Fredrik Söderbaum and Timothy M. Shaw (eds.), *Theories of New Regionalism* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2003), p. 140-159.

- BUZAN Barry, " The Asia-Pacific: What Sort of Region in What Sort of World ? ", in Anthony McGrew and Christopher Brook (eds.), *Asia-Pacific in the New World Order* (London: Routledge, 1998), p. 68-69.
- BUZAN Barry, " Introduction: the Changing Security Agenda in Europe ", in Ole Wæver et al., *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe* (New York: St. Martin's Press, 1993), p. 1-14.
- BUZAN Barry, *People, States and Fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*, 2ns ed (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1991).
- BUZAN Barry, *People, States and Fear: the National Security Problem in International Relations* (Brighton: Wheatsheaf Books, 1983).
- BUZAN Barry and HANSEN Lene, *The Evolution of International Security Studies*,
- Cambridge, Cambridge University Press, 2009).
- BUZAN BARRY and WÆVER Ole, *Regions and Powers: the Structure of International Security* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).
- BUZAN Barry, WÆVER Ole and DE WILDE Jaap, *Security: a New Framework for Analysis*
- (Boulder: Lynne Rienner, 1998), p. 18-19.
- BUZAN Barry and ROBERSON B. A., " Europe and the Middle East: Drifting Towards Societal Cold War ", in Ole Wæver et al., *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe* (New York: St. Martin's Press, 1993), p. 131-147.
- BUZAN Barry, Charles Jones and Richard Little, *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism* (New York, Colombia University Press, 1993).

- CALLEYA Stephen C., *Security Challenges in the Euro-Med Area in the 21st Century – Mare Nostrum* (London: Routledge, 2013).
- CANTORI Louis J. and SPIEGEL Steven L., *The International Politics of Regions: a Comparative Approach* (Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1970).
- CARPENTIER Jean et LEBRUN François (dir.), *Histoire de la Méditerranée* (Paris: Éditions du Seuil, 2017).
- CHANTEBOUT Bernard, *L'organisation générale de la défense nationale en France depuis la fin de la seconde guerre mondiale* (Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1967).
- CHEHAB May, IOANNOU Yannis et METRAL Françoise (dir.), *Méditerranée : ruptures et continuités* (Lyon: Maison de l'Orient, 2003).
- CHUBIN Shahram, HOFFMAN Bruce and ROSENAU William, *The United States, Europe and the Middle East* (Santa Monica: RAND, 2004).
- COCKBURN Patrick, *Le retour des djihadistes : aux racines de l'État islamique* (Paris: Équateurs, 2014).
- COKBURN Patrick, *The Rise of Islamic State: ISIS and the New Sunni Revolution* (London: Verso, 2015).
- COLE Peter and MCQUINN Brian (eds.), *The Libyan Revolution and its Aftermath* (New York: Oxford University Press, 2015).
- COSER Lewis A., *The Functions of Social Conflict* (Londo: Routledge, 2001 [1st ed. 1956]).
- COSKUN Bazen Balamir, " Regionalism and Securitization: the Case of the Middle East ", in Cilja Harders and Matteo Legrenzi (eds.), *Beyond Regionalism? Regional Cooperation, Regionalism and Regionalization in the Middle*

- East* (Farnham: Ashgate Publishing, 2008), p. 89-103.
- DAALDER Ivo, GNESOTTO Nicole and GORDON Philip (eds.), *Crescent of Crisis: US- Europe Strategy for the Greater Middle East* (Washington/Paris, Brookings Institution Press/European Union Institute for Security Studies, 2006).
 - DAGUZAN Jean-François, " Les États-Unis, l'OTAN, la Méditerranée, la prolifération des armes de destruction massive et la lutte contre le terrorisme : un dialogue écrasé par la sécurité ", dans Brahim Saïdy (dir.), *L'OTAN et le Maghreb* (Paris: L'Harmattan, 2014), p. 45-66.
 - DAGUZAN Jean-François, " Prévention des crises et des conflits : quelles perspectives pour la Méditerranée ", dans Robert Bussière (dir.), *L'Europe et la prévention des crises et des conflits : le long chemin de la théorie et de la pratique* (Paris: L'Harmattan, 2000).
 - DAVID Charles-Philippe, *La guerre et la paix : approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie* (Paris: Presses de Sciences Po, 2000).
 - DAVIS Brian L., *Qaddafi, Terrorism and the Origin of US Attack on Libya* (New York: Praeger, 1990).
 - DELANOË Igor, " Retour au Moyen-Orient, ou le succès du 'pivot oriental' de la Russie ", dans Bertrand Badie et Dominique Vidal (dir.), *Le Moyen-Orient et le monde : l'état du monde 2021* (Paris: La Découverte, 2020), p. 145-151.
 - DEUTSCH Karl W. et al., *Political Community and the North Atlantic Area* (Princeton, Princeton University Press, 1957).
 - DIECKHOFF Alain and KASTORYANO Riva (dir.), *Nationalismes en mutation en Méditerranée orientale*,

- (Paris: CNRS Éditions, 2002).
- DIECKHOFF Alain, *Le conflit israélo-arabe*, Paris, Armand Colin, 2011.
 - DIEZ Thomas, *The European Union and the Cyprus Conflict: Modern Conflict, Postmodern Union* (Manchester: Manchester University Press, 2002).
 - DJEBAÏLI Mahlaine, " L'Union du Maghreb arabe et le projet de Méditerranée occidentale ", dans Marie-Lucy Dumas (dir.), *Méditerranée occidentale : sécurité et coopération* (Paris: FEDN, 1992), p. 174, 181.
 - DOKOS Thanos P., *Countering the Proliferation of Weapons of Mass Destruction: NATO and EU Options in the Mediterranean and the Middle East* (London: Routledge, 2008).
 - DRIS-AÏT-HAMADOUCHE Louisa, " Impact des printemps arabes sur les relations intermaghrébines : résilience du non-Maghreb ", dans Abdennour Benantar et Salim Chena (dir.), *La sécurité en Méditerranée occidentale face aux bouleversements au Maghreb et au Sahara* (Paris: L'Harmattan, 2015), p. 51-70.
 - DUMOULIN André et GROS-VERHEYDE Nicolas, *La politique européenne de sécurité et de défense commune* (Bruxelles: Éditions du Villard, 2017).
 - EL QADIM Nora, *La gouvernance asymétrique des migrations : Maroc/Union européenne* (Paris: Dalloz, 2015).
 - FABRE Thierry et ILBERT Robert (dir.), *Les représentations de la Méditerranée* (Paris: Maisonneuve et Larose, 2002).
 - FAWCETT Louise (ed.), *International Relations of the Middle East*, 2nd ed (Oxford: Oxford University Press, 2009).
 - FAWCETT Louise, " Alliances, Cooperation and Regionalism

- in the Middle East ", in Louise Fawcett (ed.), *International Relations of the Middle East*, 2nd ed (Oxford: Oxford University Press, 2009), p. 188-207.
- FAWCETT Louise and HURRELL Andrew (eds.), *Regionalism in World Politics: Regional Organizations and International Order* (Oxford, Oxford University Press, 1995).
 - FELD Warner J. and BOYD Gavin, " The Comparative Study of International Regions ", in Warner J., Feld and Gavin Boyd (eds.), *Comparative Regional Systems: West and East Europe, North America, the Middle East and Developing countries* (New York: Pergamon Press, 1980).
 - FELD Warner J. and BOYD Gavin (eds.), *Comparative Regional Systems: West and East Europe, North America, the Middle East and Developing countries* (New York: Pergamon Press, 1980).
 - FINNEMORE Martha, " Constructing Norms of Humanitarian Intervention ", in Peter J. Katzenstein (ed.), *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1996), p. 153-185.
 - FLEMES Daniel and NOLTE Detlef, " Introduction ", in Daniel Fledes (ed.), *Regional leadership in the Global System: Ideas, Interests and Strategies of Regional Powers* (Farnham: Ashgate, 2010), p. 1-14.
 - FONTANA Iole, *EU Neighbourhood Policy in the Maghreb: Implementing the ENP in Tunisia and Morocco Before and After the Arab Uprisings* (Londres: Routledge, 2017).
 - FRAIHAT Ibrahim, *Unfinished Revolutions: Yemen, Libya, and Tunisia after the Arab Spring* (New Haven: Yale University Press, 2016).

- FRANKENTHAL Kira, *The EU as a Maritime Security Actor in the Mediterranean Sea* (Baden-Baden: Nomos, 2019).
- GARCIA Raquel Ojeda, FERNÁNDEZ-MOLINA Irene and VEGUILLA Victoria (eds.), *Global, Regional and Local Dimensions of Western Sahara's Protracted Decolonization: When a Conflict Gets Old* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2017).
- GAUSE Gregory F., *The International Relations of the Persian Gulf* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).
- GLAURDIĆ Josip, *The Hour of Europe: Western Powers and the Breakup of Yugoslavia* (New Haven: Yale University Press, 2011).
- HADDAD Saïd, " Enfermer pour s'insérer : contraintes et paradoxes de la question migratoire pour un État maghrébin, la Libye ", in Ali Bensaâd (dir.), *Le Maghreb à l'épreuve des migrations subsahariennes* (Paris: L'Harmattan, 2009), p. 395-410.
- HARMON Stephen A., *Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region: Corruption, Contraband, Jihad and the Mali War of 2012-2013* (Farnham: Ashgate, 2014).
- HASENCLEVER Andreas, MAYER Peter and RITTBERGER Volker (eds.), *Theories of International Regimes* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).
- HASSNER Pierre, *La terreur et l'empire : la Violence et la paix II* (Paris: Éditions du Seuil, 2003).
- HENRIKSEN Dag and LARSEN Anna Karin (eds.), *Political Rationale and International Consequences of the War in Libya* (Oxford: Oxford University Press, 2016).
- HENRY Jean-Robert, " Métamorphoses du mythe

- méditerranéen ", dans Jean-Robert Henry et Gérard Groc (dir.), *Politiques méditerranéennes entre logiques étatiques et espace civil* (Paris: Karthala, 2000), p. 41-56.
- HOBBS Thomas, *Léviathan* (Paris: Gallimard, 2000).
 - HOLLIS Rosemary, " Europe and the Middle East ", in Louise Fawcett (ed.), *International Relations of the Middle East*, 2nd ed (Oxford: Oxford University Press, 2009), p. 331-348.
 - HOURANI Albert, *Histoire des peuples arabes* (Paris: Éditions du Seuil, 1993).
 - HUBERDEAU Philippe, *La construction européenne est-elle irréversible ?*, (Paris: La Documentation française, 2017).
 - HUDSON Michael C., " The United States and the Middle East ", in Louise Fawcett (ed.), *International Relations of the Middle East*, 2nd ed (Oxford: Oxford University Press, 2009), p. 308-330.
 - HUNTINGTON Samuel P., *Le choc des civilisations* (Paris: Éditions Odile Jacob, 1997). HUYSMANS Jef, *The Politics of Insecurity: Fear, Migration and Asylum in the EU*, (London: Routledge, 2006).
 - INGRAM Haroro J., WHITESIDE Craig and WINTER Charlie, *The ISIS Reader: Milestone Texts of the Islamic State Movement* (Oxford: Oxford University Press, 2020).
 - IRONDELLE Bastien, " De la PESC à la PESD ", dans Renaud Dehousse (dir.), *Politiques européennes* (Paris: Presses de Sciences Po, 2009), p. 303-330.
 - IZZO Jean-Claude et FABRE Thierry (dir.), *La Méditerranée française* (Paris, Maisonneuve et Larose, 2000).
 - JABRI Mohamed Abed, " Evolution of Maghreb Concept: Faces and Perspectives ", in Halim Barakat (ed.),

- Contemporary North Africa: Issues of Development and Integration*, (London: Croom Helm, 1985).
- JACKSON Richard (ed.), *Routledge Handbook of Critical Terrorism Studies* (London: Routledge, 2016).
 - JACKSON Richard *et al.*, *Critical Terrorism Studies: a New Research Agenda* (London: Routledge, 2009).
 - JULIEN Charles-André, *Histoire de l'Afrique du Nord : des origines à nos jours*, 3ème éd (Paris: Payot, 1994).
 - KALDOR Mary, *New and Old Wars*, 3rd ed (Cambridge: Polity Press, 2012).
 - KAPLAN Morton, *System and Process in International Politics*, 2nd ed (New York: John Wiley & Sons, 1967 [1st ed. 1957]).
 - KAUNERT Christian, LÉONARD Sarah and WERTMAN Ori, " EU Counter-Terrorism Cooperation with the Middle East and North Africa ", *in* Eugenio Cusumano and Stefan Hofmaier (eds.), *Projecting Resilience Across the Mediterranean* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2020), p. 87-102.
 - KEOHANE Robert O., " Cooperation and International Regimes ", *in* Richard Little and Michael Smith (eds.), *Perspectives on World Politics*, 3rd ed (London: Routledge, 2006).
 - KEOHANE Robert O. (ed.), *Neorealism and its Critics*, New York, Columbia University Press, 1986.
 - KERR Malcolm H., *The Arab Cold War: Gamal 'Abl al-Nasir and his Rivals 1958-1970*, 3rd ed (Oxford: Oxford University Press, 1971).
 - KHOSRKHOUVAR Farhad, " L'universel abstrait : le politique et la construction de l'islamisme comme forme d'altérité ", dans Michel Wieviorka (dir.), *Une société*

- fragmentée* (Paris: La Découverte, 1997), p. 113-151.
- KORANY Bahgat and HILLAL Dessouki Ali E. (eds.), *The Foreign Policies of Arab States: the Challenge of Change*, 2nd ed (Boulder: Westview Press, 1991).
 - LACHER Wolfram, *Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict* (London: I.B. Tauris, 2020).
 - LAÏDI Zaki, *La norme sans la force : l'énigme de la puissance européenne* (Paris: Presses de Sciences Po, 2013).
 - LAÏDI Zaki, *Le reflux de l'Europe* (Paris: Presses de Sciences Po, 2013).
 - LAÏDI Zaki (ed.), *EU Foreign Policy in a Globalized World: Normative Power and Social Preferences* (London: Routledge 2008).
 - LAKE David A., and MORGAN, Patrick M., " The New Regionalism in Security Affairs ", in David A. Lake and Patrick M. Morgan (eds.), *Regional Orders: Building Security in a New World* (Pennsylvania: the Pennsylvania State University Press, 1997), p. 3- 19.
 - LAKE David A., and MORGAN Patrick M., " Building Security in the New World of Regional Orders ", in David A. Lake and Patrick M. Morgan (eds.), *Regional Orders: Building Security in a New World* (Pennsylvania: the Pennsylvania State University Press, 1997), p. 343-353.
 - LAKE David A., " Regional Security Complexes: a Systems Approach ", in David A. Lake and Patrick M. Morgan (eds.), *Regional Orders: Building Security in a New World* (Pennsylvania: the Pennsylvania State University Press, 1997), p. 45-67.
 - LANNON Erwan (ed.), *The European Neighbourhood Policy's Challenges/Les défis de la politique européenne de voisinage* (Bruxelles: Peter Lang, 2012).

- LAPID Yosef, " Introduction: Identities, Borders, Orders: Nudging International Relations Theory in a New Direction ", in Mathias Albert, David Jacobson and Yosef Lapid (eds.), *Identities, Borders, Orders: Rethinking International Relations Theory* (Minneapolis, University of Minnesota Press, 2001), p. 1-20.
- LARIVÉ Maxime H. A., *Debating European Security and Defense Policy: Understanding the Complexity* (London: Routledge, 2014).
- LAROUÏ Abdallah, *L'histoire du Maghreb : un essai de synthèse* (Paris: Maspero, 1982). LARRABEE Stephen et al., *NATO's Mediterranean Initiative: Policy Issues and Dilemmas*, (Santa Monica: RAND, 1998).
- LEMKE Douglas, *Regions of War and Peace* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).
- LE SUEUR James D., *Algeria Since 1989: Between Terror and Democracy* (London: Zed Books, 2010).
- LEBOW Richard Ned, *Why Nations Fight: Past and Future Motives for War* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).
- LITTLE Richard and WILLIAMS John (eds.), *The Anarchical Society in a Globalized World*, (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2006).
- LUIZARD Pierre-Jean, *Le Piège Daech : l'État islamique ou le retour à l'histoire* (Paris: La Découverte, 2015).
- MACLEOD Alex et MORIN David (dir.), *Diplomaties en guerre: sept États face à la crise irakienne* (Outremont, Athéna Éditions, 2005).
- MARES David R., *Violent Peace: Militarized Interstate Bargaining in Latin America* (New York: Columbia University Press, 2001).

- MARTILL Benjamin and STAIGNER Uta (eds.), *Brexit and Beyond: Rethinking the Future of Europe* (London: UCL Press, 2018).
- MARTINEZ Luis, *L'Afrique du Nord après les révoltes arabes* (Paris: Presses de Sciences Po, 2019).
- MARTINEZ Luis, *The Libyan Paradox* (London: Hurst Publishers, 2007).
- MARTINEZ Luis, *La guerre civile en Algérie* (Paris: Karthala, 1998).
- MATAR Khalil I., and THABIT Robert W., *Lockerbie and Libya: a Study on International Relations* (London: McFarland & Company Publishers, 2004).
- MATTLI Walter, *The Logic of Regional Integration: Europe and Beyond* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).
- MCSWEENEY Bill, *Security, Identity and Interests: a Sociology of International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).
- MIGDAL Joel, *Shifting Sands: the United States in the Middle East* (New York: Columbia University Press, 2014).
- MILTON-EDWARDS Beverley and HINCHCLIFFE Peter, *Conflicts in the Middle East Since 1945* (London: Routledge, 2001).
- MOHSEN-FINAN Khadija, *Sahara occidental : les enjeux d'un conflit régional* (Paris: CNRS Éditions, 1997).
- MOKHEFI Mansouria et ANTIL Alain (dir.), *Le Maghreb et son Sud : vers des liens renouvelés* (Paris: CNRS Éditions, 2012).
- MONTEIRO Nuno P., *Theory of Unipolar Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 2014).
- MORGAN Patrick M., " NATO and European Security:

- The Creative Use of an International Organization ", in Zeev Maoz, Emily B. Landau and Tamar Malz (eds.), *Building Regional Security in the Middle East: International, Regional and Domestic Influences* (London: Frank Cass Publishers, 2004), p. 49-74.
- MORGAN Patrick M., " Regional Security Complexes and Regional Orders ", in David Lake and Patrick M. Morgan (eds.), *Regional Orders: Building Security in a New Word*, (Pennsylvania: the Pennsylvania State University Press, 1997), p. 20-42.
 - NESSER Petter, *Islamist Terrorism in Europe* (Oxford: Oxford University Press, 2018).
 - NOBLE Paul C., " The Arab System: Pressures, Constraints and Opportunities ", in Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki (eds.), *The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Change*, 2nd ed (Boulder: Westview Press, 1991), p. 49-102.
 - NYE Joseph S., " Introduction ", in Joseph S. Nye (ed.), *International Regionalism: Readings*, (Boston: Little, Brown and Company, 1968).
 - O’SULLIVAN Susannah, *Military Intervention in the Middle East and North Africa: the Case of NATO in Libya* (London: Routledge, 2018).
 - OCDE, *États de fragilité 2016 : comprendre la violence*, Rapport de l’OCDE (Paris: Éditions OCDE, 2016).
 - OUANNES Moncef, " Les milices en Libye : obstacle majeur à la reconstruction de l’État", dans Anna Bozzo et Pierre-Jean Luizard (dir.), *Vers un nouveau Moyen Orient ? États arabes en crise entre logiques de divisions et sociétés civiles* (Rome: RomaTrE-Press, 2016).
 - PARGETER Alison, *Libya: the Rise and Fall of Qaddafi*

- (New Haven: Yale University Press, 2012).
- PRONTERA Andrea, *The New Politics of Energy Security in the European Union and Beyond: States, Markets, Institutions* (London: Routledge, 2017).
 - ROBERTS Hugh, *The Battlefield: Algeria 1988-2002, Studies in a Broken Polity* (London: Verso, 2003).
 - ROTBERG Robert I., (ed.), *When States Fail: Causes and Consequences* (Princeton: Princeton University Press, 2004).
 - ROUPPERT Bérangère et TISSERON Antonin, " De la Méditerranée au Sahel : la sécurité d'abord ", dans Abdennour Benantar et Salim Chena (dir.), *La sécurité en Méditerranée occidentale face aux bouleversements au Maghreb et au Sahara* (Paris: L'Harmattan, 2015), p. 11-31.
 - RUPNIK Jacques, " Union européenne et Balkans : du containment à l'intégration ", dans Jacques Rupnik (dir.), *Géopolitique de la démocratisation* (Paris: Presses de Sciences Po, 2014), p. 201-226.
 - RUPNIK Jacques, " Recomposition guerrière dans les Balkans et construction d'États-nations homogènes ", dans Pierre Hassner et Roland Marchal (dir.), *Guerres et sociétés : États et violence après la guerre froide* (Paris: Karthala, 2003), p. 403-432.
 - SADIKI Larbi (ed.), *Routledge Handbook of Arab Spring: Rethinking Democratization*, (London: Routledge, 2014).
 - SAIDY Brahim (dir.), *L'OTAN et le Maghreb* (Paris, L'Harmattan, 2014).
 - SALTER Mark. B., *Barbarians and Civilization in International Relations* (London: Pluto Press, 2002).
 - SCHÄFER Isabel, " Du Mare Nostrum à l'Union pour la Méditerranée : concepts régionaux et scénarios politiques ",

dans Herausgegeben Von *et al.*, *Construire la Méditerranée, penser les transferts culturels : approches historiographiques et perspectives de recherche* (Munich: Oldenbourg Verlag, 2012), p. 182-193.

- SCHMITT Carl, *La notion de politique, théorie du partisan*, Paris, Flammarion, 1992. SCHULZ Michael, SÖDERBAUM Fredrik and ÖJENDAL Joakim (eds.), *Regionalization in a Globalized World: a Comparative Perspective on Forms, Actors and Processes* (London: Zed Books, 2001).
- SCHULZE Kristen E., *The Arab-Israeli Conflict*, 3rd ed (London: Routledge, 2017).
- SCHULZ Michael, SÖDERBAUM Fredrik and ÖJENDAL Joakim, " Introduction: a Framework for Understanding Regionalization ", in Michael Schulz, Fredrik Söderbaum and Joakim Öjendal (eds.), *Regionalization in a Globalized World: a Comparative Perspective on Forms, Actors and Processes* (London: Zed Books, 2001), p. 1-21.
- SCHUMACHER Tobias, MARCHETTI Andreas and DEMMELHUBER Thomas (eds.), *The Routledge Handbook on the European Neighbourhood Policy* (London: Routledge, 2017).
- SEALE Patrick, *The Struggle for Syria: a Study in Arab Post-War Politics 1945-1958* (Oxford: Oxford University Press, 1965).
- SMITH Stephen, *La ruée vers l'Europe : la jeune Afrique en route pour le Vieux Continent* (Paris: Grasset, 2018).
- SÖDERBAUM Fredrik and SHAW Timothy M., (eds.), *Theories of New Regionalism* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2003).
- ST. JOHN Ronald Bruce, *Libya from Colony to Revolution* (Oxford: Oneworld, 2011).

- STEIN Janice Gross, " Taboos and Regional Security Regime ", in Zeev Maoz, Emily Landau and Tamar Malz (eds.), *Building Regional Security in the Middle East: International, Regional and Domestic Influences* (London: Frank Cass Publishers, 2004), p. 6-19.
- STORA Benjamin et ELLYAS Akram, *Les 100 portes du Maghreb : l'Algérie, le Maroc et la Tunisie – trois voies singulières pour allier islam et modernité* (Paris: Les Éditions de l'Atelier, 1999).
- TARDY Thierry, *Gestion de crise, maintien et consolidation de la paix: acteurs, activités, défis* (Louvain-la-Neuve, De Boeck, 2009).
- VOLPI, Frédéric, *Revolution and Authoritarianism in North Africa* (London: Hurst, 2017). VOLPI Frédéric, *Islam and Democracy: the Failure of Dialogue in Algeria* (London: Pluto Press, 2003).
- VON Herausgegeben et al., *Construire la Méditerranée, penser les transferts culturels : approches historiographiques et perspectives de recherche* (Munich: Oldenbourg Verlag, 2012).
- WÆVER Ole " The Constellation of Securities in Europe ", in Ersel Aydinli and James N. Rosenau (eds.), *Globalization, Security and the Nation-State: Paradigms in Transition* (Albany: State University of New York Press, 2005), p. 151-174.
- WÆVER Ole, " Insécurité, identité : une dialectique sans fin ", dans Anne-Marie Le Gloannec (dir.), *Entre Union et nations : l'État en Europe* (Paris: Presses de Sciences Po, 1998), p. 91-138.
- WÆVER Ole, " Societal Security: the Concept ", in Ole Wæver et al., *Identity, Migration and the New Security*

- Agenda in Europe* (New York: St. Martin's Press, 1993), p. 17-40.
- WALTZ Kenneth N., *Man, the State and War: a Theoretical Analysis*, 3rd ed (New York: Columbia University Press 2001 [1ère éd. 1959]).
 - WALTZ Kenneth N., *Theory of International Politics* (Reading: Addison-Wesley, 1979).
 - WENDT Alexander, *Social Theory of International Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).
 - WIHTOL DE WENDEN Catherine, *La question migratoire au XXIè siècle : migrations, réfugiés et relations internationales* (Paris: Presses de Sciences Po, 2017).
 - WOLFF Sarah, *The Mediterranean Dimension of the European Union's Internal Security* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2012).
 - ZIREM Youcef, *Algérie : la guerre des ombres* (Bruxelles: Éditions Complexe, 2002).

5. المقالات بالفرنسية والإنجليزية

- ACHARYA Amitav, " The Emerging Regional Architecture of World Politics ", *International Organization*, 59 (4), 2007, p. 629–652.
- ADLER Emmanuel, " Imagined (Security) Communities: Cognitive Regions in International Relations ", *Millennium Journal of International Studies*, 26 (2), 1997, p. 249–277.
- AHMED Naheem Mohammed, " The Dramatic Rift and Crisis between Qatar and the Gulf Cooperation Council (GCC) of June 2017 ", *International Journal of Disclosure and Governance*, 14 (4), 2017, p. 265–277.
- AÏT-HAMADOUCHE Louisa Dris et DRIS Cherif, " De la résilience des régimes autoritaires : la complexité algérienne

- ", *L'Année du Maghreb*, VIII, 2012, p. 279– 301.
- ALBINYANA Roger, " L'Union pour la Méditerranée en 2017: bilan et consolidation ", *Annuaire IEMed de la Méditerranée* 2017, p. 240–244.
 - AMBROSETTI Massimo, " NATO's Mediterranean Dialogue ", *The International Spectator*, 36 (1) 2001, p. 83–89.
 - ANDREAS Stergiou, " Energy Security in the Eastern Mediterranean ", *International Journal of Global Energy Issues*, 40 (5), 2017, p. 320–334.
 - ARANUD Jacomet, " Le dialogue méditerranéen de l'UEO ", in Martin Ortega (ed.), " The Future of Euro-Mediterranean Security Dialogue ", *Occasional Papers*, Institute for Security Studies – WEU, 14, 2000, p. 16–19.
 - AUDEBERT Cedric et ROBIN Nelly, " L'externalisation des frontières des 'Nords' dans les eaux des 'Suds': l'exemple des dispositifs frontaliers américains et européens visant au contrôle de l'émigration caribéenne et subsaharienne ", *Cultures & Conflits*, 73, 2009, p. 35–51.
 - AYOUB Mohammed, " From Regional System to Regional Society: Exploring Key Variables in the Construction of Regional Order ", *Australian Journal of International Affairs*, 53 (3), 1999, p. 249–250.
 - AYOUB Mohammed, " The Security Problematic of the Third World ", *World Politics*, 43 (2) 1991, p. 257–283.
 - BACZKO Adam et DORRONSORO Gilles, " Logiques transfrontalières et salafisme globalisé : l'État islamique en Afghanistan ", *Critique internationale*, 74, 2017, p. 137–152.
 - BAE Jong-Yun and MOON Chung-in, " Unraveling the Northeast Asia Regional Security Complex: Old Patterns and New Insights ", *The Korean Journal of Defense Analysis*, 17 (2), 2005, p. 7–34.

- BAGHZOUZ Aomar, " Le Maghreb et l'Europe face à la crise au Sahel : coopération ou rivalités ? ", *L'Année du Maghreb*, 2, 2013, p. 173-192.
- BAGHZOUZ Aomar, " Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée : regards croisés sur les relations euro-maghrébines ", *L'Année du Maghreb*, V, 2009, p. 517-536.
- BAGHZOUZ Aomar, " La compétition transatlantique face à l'enjeu maghrébin ", *L'Année du Maghreb*, 2, 2005-2006, p. 585-607.
- BALFOUR Rosa, " Rethinking the Euro-Mediterranean Political and Security Dialogue ", *Occasional Papers*, EU Institute for Security Studies, 52, 2004.
- BALZACQ Thierry, " Violence et rationalité expressive : réflexions sur les études critiques du terrorisme ", *Les Champs de Mars*, 2 (2), 2011, p. 51-84.
- BALZACQ Thierry, " La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable ", *Cultures & Conflits*, 66, 2007, p. 31-59.
- BANKS Michael, " Systems Analysis and the Study of Regions ", *International Studies Quarterly*, 13 (4), 1969, p. 335-360.
- BARRINHA André, " The Ambitious Insulator: Revisiting Turkey's Position in Regional Security Complex Theory ", *Mediterranean Politics*, 19 (2), 2014, p. 165-182.
- BATTISTELLA Dario, " L'apport de Karl Deutsch à la théorie des relations internationales ", *Revue internationale de politique comparée*, 10 (4), 2003, p. 567-585.
- BATTISTELLA Dario, " Recherche ennemi désespérément : réponse à Samuel P. Huntington à propos d'un affrontement à venir entre l'Occident et l'Islam ", *Confluences Méditerranée*, 40, 2002, p. 81-94.

- BAYART Jean-François, " Retour sur les printemps arabes ", *Politique africaine*, 133, 2014, p. 153-175.
- BENANTAR Abdennour, " Quelle architecture de sécurité pour la Méditerranée ? ", *Critique internationale*, 69, 2015, p. 133-152.
- BENANTAR Abdennour, " Complexe de sécurité ouest-méditerranéen: externalisation et sécurisation de la migration ", *L'Année du Maghreb*, 9, 2013, p. 57-75.
- BENANTAR Abdennour, " NATO, Maghreb and Europe ", *Mediterranean Politics*, 11 (2), 2006, p. 167-174.
- BENNANI-CHRAÏBI Mounia et FILLIEULE Olivier, " Pour une sociologie des situations révolutionnaires : retour sur les révoltes arabes ", *Revue française de science politique*, 62 (5-6) 2012, p. 767-796.
- BENRAAD Myriam, " Défaire Daech : une guerre tant financière que militaire ", *Politique étrangère*, 2, 2015, p. 125-135.
- BERTON Peter, " International Subsystems: a Submacro Approach to International Studies", *International Studies Quarterly*, 13 (4), 1969, p. 329-334.
- BIGO Didier et HERMANT Daniel, " De l'espoir à la crainte ? Les lectures de la conflictualité", *Stratégie*, 47, 1990, p. 297-307.
- BIGO Didier, " La voie militaire de la 'guerre au terrorisme' et ses enjeux ", *Cultures & Conflits*, 44, 2001, p. 5-18.
- BIGO, Didier " La mondialisation de l'(in)sécurité ? ", *Cultures & Conflits*, 58, 2005, p. 54-100.
- BINDER Leonard, " The Middle East as a Subordinate International System ", *World Politics*, 10 (3), 1958, p. 408-429.
- BISCOP Sven, " Network or Labyrinth? The Challenge of Co-

- ordinating Western Security Dialogues with the Mediterranean ", *Mediterranean Politics*, 7 (1), 2002, p. 92-111.
- BISCOP Sven, " Opening up the ESDP to the South: a Comprehensive and Cooperative Approach to Euro-Mediterranean Security ", *Security Dialogue*, 34 (2), 2003, p. 183-197.
 - BLUTH Christoph, " The Security Dilemmas Revisited: a Paradigm for International Security in the Twenty-first Century ", *The International Journal of Human Rights*, 14 (8), 2011, p. 1363-1375.
 - BUZAN Barry, " The South Asian Security Complex in Decentring World Order: Reconsidering Regions and Powers Ten Years On ", *International Studies*, 48 (1), 2011, p. 1-19.
 - BUZAN Barry, " Security Architecture in Asia: the Interplay of Regional and Global Levels ", *The Pacific Review*, 16 (2), 2003, p. 143-173.
 - BUZAN Barry, " From International System to International Society: Structural Realism and Regime Theory Meet the English School ", *International Organization*, 47 (3), 1993, p. 339.
 - Buzan Barry, " New Patterns of Global Security in the Twenty-first Century ", *International Affairs*, 67 (3,) 1991, p. 431-451.
 - BUZAN Barry, " The Southeast Asian Security Complex ", *Contemporary Southeast Asia*, 10 (1), 1988, p. 1-16.
 - CAUPIN Vincent, " Le Sud et l'Est de la Méditerranée : un espace économique fragmenté ", *Revue d'économie financière*, 163, 2019, p. 43-63.
 - CHAKER Rachid, " La crise du Golfe de 2017 : un an après ", *Politique étrangère*, 3, 2018, p. 77-87.
 - CHATAIGNER Jean-Marc, " La stabilisation du Sahel,

- nouveau rocher de Sisyphe ? ", *Politique étrangère*, 3, 2019, p. 75-88.
- CHENA Salim et TISSERON Antonin, " Ruptures d'équilibres au Mali ", *Afrique contemporaine*, 245, 2013, p. 71-84.
 - CRAVEN-MATTHEWS Catriona et ENGLEBERT Pierre, " A Potemkin State in the Sahel? The Empirical and the Fictional in Malian State Reconstruction ", *African Security*, 11 (1), 2018, p. 1-31.
 - CUETO Carlos de, REAU Marion et PERES Hubert, " La Turquie et l'internationalisation du conflit ethnique de Chypre ", *Pôle Sud*, 23, 2005, p. 95-112.
 - DECAUX Emmanuel, " L'arrêt de la Cour internationale de Justice dans l'affaire du plateau continental (Libye/Malte) : arrêt du 3 juin 1985 ", *Annuaire français de droit international*, (31), 1985, p. 294-323.
 - DEDENIS Julien, " Le Sahara occidental : un territoire revendiqué... des territoires imaginés ", *L'Information géographique*, 75 (3), 2011, p. 42-50.
 - DEPREST Florence, " L'invention géographique de la Méditerranée : éléments de réflexion ", *L'Espace géographique*, 1, 2002, p. 73-93.
 - DESGRAIS Nicolas, " La force conjointe du G5 Sahel ou l'émergence d'une architecture de défense collective propre au Sahel ", *Les Champs de Mars*, 30, 2018, p. 211-220.
 - DIENG Moda, " The Multi-National Joint Task Force and the G5 Sahel Joint Force: the Limits of Military Capacity-Building Efforts ", *Contemporary Security Policy*, 40 (4), 2019, p. 481-501.
 - DIEZ Thomas, " Turkey, the European Union and Security Complexes Revisited ", *Mediterranean Politic*, 10 (2), July 2005, p. 167-180.

- DUCLOS Louis-Jean, " La ' menace du Sud ' ", *Cultures & Conflits*, 2, 1991, p. 79-93.
- EISSLER Eric R. et ARASIL Gözde, " Maritime Boundary Delimitation in the Eastern Mediterranean: a New Conflict Between Cyprus, Turkey, Greece and Israel? ", *The RUSI Journal*, 159 (2), 2014, p. 74-80.
- EKMAN Alice, " La Chine en Méditerranée : un nouvel activisme ", *Politique étrangère*,
- 4, 2016, p. 73-84.
- ESSUMAN Johnson, " Regional Conflict Resolution Mechanisms: a Comparative Analysis of Two African Security Complexes ", *African Journal of Political Science and International Relations*, 3 (10), 2009, p. 409-422.
- FACON Isabelle, " Le jeu d'influence de la Russie en zone Afrique du Nord/Moyen- Orient ", *Maghreb-Machrek*, 237-238, 2018, p. 125-146.
- FERRIE Jean-Noël, " Contraintes et limites de la politique migratoire marocaine ", *Migrations Société*, 32 (179), 2020, p. 109-113.
- FREYMOND Jacques, " L'espace méditerranéen ", *Annales d'études internationales*, 6, 1975.
- FURNESS Mark, " Exporting the Security Community? The EU and Regional Security Cooperation in the Mediterranean ", *Studia Diplomatica*, 61 (4), 2008, p. 5-26.
- GALLIE W B., " Essentially Contested Concepts ", *Proceedings of the Aristotelian Society*, N.S, 56, 1965, p. 167-198.
- GAULME François, " 'États faillis', 'États fragiles' : concepts jumelés d'une nouvelle réflexion mondiale ", *Politique étrangère*, 1, 2011, p. 17-29.
- GLASER Charles L., " Realists as Optimists: Cooperation as

- Self-help ", *International Security*, 9 (3), 1994–1995, p. 50–90.
- GLASER Charles L., " The Security Dilemma Revisited ", *World Politics*, 50 (1), 1997, p. 171–201.
 - HADDAD Saïd, " De Paris à Palerme, la Libye entre illusions électorales et économie de guerre ", *L'Année du Maghreb*, 21, 2019, p. 233–251.
 - HADDAD Saïd, " Dialogues, ambiguïtés et impasses libyennes ", *L'Année du Maghreb*, 19, 2018, p. 187–207.
 - HADDAD Saïd, " La Libye, un État failli ? À propos du chaos libyen et de l'échec d'une transition ", *L'Année du Maghreb*, 13, 2015, p. 167–191.
 - HADDAD Saïd, " La Libye et l'Occident depuis 1999 : entre tropisme américain et ancrage euro-méditerranéen ", *Politique africaine*, 209, 2004, p. 179–196.
 - HAMCHI Mohamed, " Libya as a Collapsed State and Security in the Sahel: More Fuel to the Fire ", *Algerian Review of Security and Development*, 3, 2012, p. 232–250.
 - HASHIM Ahmed S., " The Islamic State: From al-Qaeda Affiliate to Caliphate ", *Middle East Policy*, 21 (4), 2014, p. 69–83.
 - HEATH-KELLY Charlotte, JARVIS Lee et BAKER-BEALL Christopher, " Editor's Introduction: Critical Terrorism Studies: Practice, Limits and Experience ", *Critical Studies on Terrorism*, 7 (1), 2014, p. 1–10.
 - HELLER Charles et PEZZANI Lorenzo, " Les périls de la migration : médiations conflictuelles du risque aux frontières maritimes de l'Union européenne ", *Critique internationale*, 83, 2019, p. 101–123.
 - HENRY Jean-Robert, " La Méditerranée occidentale en quête d'un 'destin commun' ", *L'Année du Maghreb*, 1, 2004, p.

5-26.

- Herz John H., " Idealist Internationalism and the Security Dilemma ", *World Politics*, 2 (2), 1952, p. 157-180.
- HEYDEMANN Steven, " Explaining the Arab Uprisings: Transformations in Comparative Perspective ", *Mediterranean Politics*, 21 (1), 2015, p. 192-204.
- HIBOU Béatrice et MARTINEZ Luis, " Le partenariat euro-méditerranéen : un mariage blanc? ", *Les études du CERI*, 47, 1998.
- HÜLSSE Rainer et SPENCER Alexander, " The Metaphor of Terror: Terrorism Studies and the Constructivist Turn ", *Security Dialogue*, 39 (6), 2008, p. 571-592.
- HUNTINGTON Samuel P., " The Clash of Civilizations? ", *Foreign Affairs*, 72, (3), 1993, p. 22-49.
- HUNTINGTON Samuel P., " If Not Civilizations, What? ", *Foreign Affairs*, 72 (5), 1993, p. 186-194.
- HURRELL Andrew, " One World? Many Worlds? The Place of Regions in the Study of International Society ", *International Affairs*, 83 (1), 2007, p. 127-146.
- HURRELL Andrew, " Explaining the Resurgence of Regionalism in World Politics ", *Review of International Studies*, 21 (4), 1995, p. 331-358.
- IOANNIS Grigoriadis N., " Energy Discoveries in the Eastern Mediterranean: Conflict or Cooperation? ", *Middle East Policy*, 21 (3) 2014, p. 124-133.
- JAFFRELOT Christophe, " Le Pakistan et l'Inde: 'à qui perd gagne' ", *Critique internationale*, 14, 2002, p. 12-28.
- JENTLESON Bruce W., et WHYTOCK Christopher A., " Who 'Won' Libya: the Force- Diplomacy Debate and its Implications for Theory and Policy? ", *International Security*, 30 (3), 2005-2006, p. 47-86.

- JERVIS Robert, " Cooperation under the Security Dilemma ", *World Politics*, 30 (2), 1978, p. 167-214.
- JERVIS Robert, " Security Regimes ", *International Organization*, 36 (2), 1982, p. 357, 365-367.
- JOANNE Gowa, " Bipolarity, Multipolarity, and Free Trade ", *The American Political Science Review*, 83 (4), 1989, p. 1245-1256.
- JOFFÉ George, " Where Does Libya Go Now? ", *The Journal of North African Studies*, 25 (1), 2020, p. 1-7.
- JANNATKHAN Eyvazov, " Some Aspects of the Theory of Regional Security Complexes as Applied to Studies of the Political System in the Post-Soviet Space ", *Central Asia and the Caucasus*, 12 (1), 2011, p. 17-24.
- KEDDIE Nikki R., " Is There a Middle East? ", *International Journal of Middle East Studies*, 4 (3), 1973, p. 255-271.
- KHONG Yuen Foong, " ASEAN and the Southeast Asian Security Complex ", in David A. Lake and Patrick M. Morgan (eds.), *Regional Orders: Building Security in a New World*, Pennsylvania, the Pennsylvania State University Press, 1997, p. 318-339.
- KIENLE Eberhard et LOUËR Laurence, " Comprendre les enjeux économiques et sociaux des soulèvements arabes ", *Critique internationale*, 61 (4), 2013, p. 11-17.
- KLIMENKO Ekaterina, " Central Asia as a Regional Security Complex ", *Central Asia and the Caucasus*, 12 (4), 2011, p. 7-20.
- KLOTZ Audie et LYNCH Cecelia, " Le constructivisme dans la théorie des relations internationales ", *Critique internationale*, 2, 1999, p. 51-62.
- KOUTTROUB Smail, " Printemps arabe et nouvel ordre géopolitique au Maghreb ", *L'Année du Maghreb*, 9, 2013, p.

143–156.

- KRASNER Stephen, " Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables ", *International Organization*, 36 (2), 1982, p. 185–205.
- KRAUSE Joachim, " The Proliferation of Weapons of Mass Destruction: the Risks for Europe", in Paul Cornish, Peter Van Ham et Joachim Krause (eds.), "Europe and the Challenge of Proliferation", *Chaillot Paper* [European Union Institute for Security Studies], 24, 1996, p. 8–18.
- KRAUSE Keith, " Constructing Regional Security Regimes and the Control of Arms Transfers", *International Journal*, 45 (2), 1990, p. 386–423.
- KRISTENSEN Hans M. et NORRIS Robert S., " Israeli Nuclear Weapons, 2014 ", *Bulletin of the Atomic Scientists*, 70 (6), 2014, p. 97–115.
- LABATUT Bernard, " Les politiques méditerranéennes de l'Espagne à la recherche d'un équilibre entre l'impératif de la sécurité et l'éthique de l'indépendance ", *Études internationales*, 26 (2), 1995, p. 315–327.
- LARCHER Wolfram, " Le confit libyen, creuset des réseaux régionaux ", *Hérodote*, 172, 2019, p. 23–42.
- LARRAMENDI DE Miguel Hernando, " Doomed Regionalism in a Redrawn Maghreb? The Changing Shape of the Rivalry between Algeria and Morocco in the Post-2011 Era ", *The Journal of North Africa Studies*, 24 (3), 2019, p. 506–531.
- LAVALLÉE Chantal et VÖLKEL Jan Claudius, " Military in Mali: the EU's Action against Instability in the Sahel Region ", *European Foreign Affairs Review*, 20 (2), 2015, p. 159–185.
- LAVENEX Sandra et WICHMANN Nicole, " The External Governance of EU Internal Security", *Journal of European Integration*, 31 (1), 2009, p. 83–102.

- LE GOURIELLEC Sonia, " Sécouritisation et construction d'un complexe de sécurité régional dans la Corne d'Afrique ", *Études internationales*, 49 (1), 2018, p. 83–104.
- LEENDERS Reinoud, " 'Regional Conflict Formations': Is the Middle East Next? ", *Third World Quarterly*, 28 (5), 2007, p. 959–982.
- LEENDERS Reinoud, " Au-delà du 'pays des deux fleuves', une configuration conflictuelle régionale ? ", *Critique internationale*, 34, 2007, p. 61–78.
- LEFORT Philippe, " La crise ukrainienne ou le malentendu européen ", *Politique étrangère*, 2, 2014, p. 109–121.
- LINDEMANN Thomas, " Identités démocratiques et choix stratégiques ", *Revue française de Science politique*, 54 (5), 2004, p. 829–848.
- LUTTERBECK Derek, " Migrants, Weapons and Oil: Europe and Libya after the Sanctions ", *The Journal of North African Studies*, 14 (2), 2009, p. 169–184.
- MAHDI Ahmed, " Goeconomic Leverage of Natural Gas Resources in the Mediterranean: the Case of Israel ", *Contemporary Arab Affairs*, 12 (4), 2019, p. 141– 155.
- MALANTOWICZ Artur, " Civil War in Syria and the 'New Wars' Debate ", *Amsterdam Law Forum*, 5 (3), 2013, p. 52–63.
- MALMVIG Helle, " Security Through Intercultural Dialogue? Implications of the Securitization of Euro–Mediterranean Dialogue between Cultures ", *Mediterranean Politics*, 10 (3), 2010, p. 349–364.
- MANNERS Ian, " Normative Power Europe: a Contradiction in Terms? ", *Journal of Common Market Studies*, 40 (2), 2002, p. 235–258.
- MANNERS Ian, " The Normative Ethics of the European

- Union ", *International Affairs*, 84 (1), 2008, p. 65–80.
- MARCHI Jean-François, " Le règlement des affaires Lockerbie et du DC 10 d'UTA : indemnités et questions connexes ", *Annuaire français de droit international*, 50, 2004, p. 173–212.
 - MARICHY Jean-Pierre, " Éléments de définition d'un sous-système régional de la Méditerranée occidentale ", *Observatoire stratégique méditerranéen*, Cahiers 3, 1988.
 - MARQUINA Antonio, " Libya, the Maghreb and Mediterranean Security ", *Adelphi Papers*, 231, 1988.
 - MARTINEZ Luis, " Libya: the Conversion of a 'Terrorist State' ", *Mediterranean Politics*, 11 (2), 2006, p. 151–165.
 - MARTINEZ Luis, " Libye : la conversion d'un 'État terroriste' ", *Critique internationale*, 25, 2004, p. 19–28.
 - MARTINEZ Luis, " Libye : violence, fédéralisme et démocratie ", *Revue algérienne de sciences politiques et de relations internationales*, 3, 2014, p. 13–41.
 - MAZZUCCHI Nicolas, " Les enjeux énergétiques de l'annexion de la Crimée ", *Les Champs de Mars*, 29, 2017, p. 205–213.
 - MCSWEENEY Bill, " Identity and Security: Buzan and the Copenhagen School ", *Review of International Studies*, 22 (1), 1996, p. 81–93.
 - MILLER Rory, " Managing Regional Conflict: the Gulf Cooperation Council and the Embargo of Qatar ", *Global Policy*, 10 (2), June 2019, p. 36–45.
 - MOHAMADOU Abdoulaye, " État, pouvoirs locaux et insécurité au Sahel : l'intégration différenciée des communautés locales dans la construction de l'État-nation au Niger et au Mali ", *Afrique contemporaine*, 265, 2018, p. 77–97.

- MOHAMEDOU Mohammad–Mahmoud Ould, " D'al-Qaïda à l'État islamique : acteurs non-étatiques mondialisés et évolution de la violence politique post-moderne ", *Revue internationale et stratégique*, 172, 2017, p. 3–14.
- MOINE André, " Les aspirations à l'État et au Califat de l'organisation État islamique' ", *Civitas Europa*, 38, 2017, p. 127–152.
- MONTALIEU Thierry, " La coopération économique UE-ACP : retour sur un partenariat en voie de normalisation ", *Civitas Europa*, 36, 2016, p. 99–110.
- MUSU Costanza, " NATO's Mediteranean Dialogue: More than Just an Empty Shell? ", *Mediterranean Politics*, 11 (3), 2006, p. 177–180.
- NORDAM Jette, " Le dialogue méditerranéen : dissiper les malentendus et établir la confiance ", *Revue de l'OTAN*, juillet–août 1997, p. 26–27.
- NOUEIHED Walid, " Reading the Arab Revolutions: Authoritarianism and the Implications of Change ", *AlMuntaqa*, 1 (2), 2018, p. 102–112.
- ORZECZOWSKA Ida, " European Security Capabilities in the Region of Western Balkans in the Beginning of the Twenty-First Century ", *SEEU Review*, 2014, 10 (1), p. 143– 155.
- PAIRAULT Thierry, " Les relations économiques entre la Chine et les pays du Maghreb ", *Maghreb–Machrek*, 214, 2012, p. 99–114.
- PERRIN Delphine, " Dynamiques juridiques et politiques autour des mobilités en Afrique méditerranéenne et sahélienne: inspirations, ambitions et contraintes ", *Migrations Société*, 32 (179), 2020, p. 75–89.
- PETITHOMME Mathieu, " L'évolution des représentations du conflit et de la réconciliation à Chypre du Nord : vers une

- impasse définitive ", *Pôle Sud*, 46, 2017, p. 115–130.
- POTVIN–SOLIS Laurence, " Du système de préférences non réciproques aux accords de partenariat économique ", *Civitas Europa*, 36, 2016, p. 111–128.
 - POULIOT Vincent et LACHMANN Niels, " Les communautés de sécurité, vecteurs d'ordre régional et international ", *Revue internationale et stratégique*, 54, 2004, p. 133–134.
 - POUPART Pauline, " Quand la puissance se dispense : les relations entre le Sahara–Sahel et le Maghreb depuis la chute du colonel Kadhafi (2011–2018) ", *Hérodote*, 172, 2019, p. 101–121.
 - REBASA Angel *et al.*, *Ungoverned Territories: Understanding and Reducing Terrorism Risks*, (Santa Monica: Rand Corporation, 2007).
 - ROSECRANCE Richard, " Regionalism and the Post–Cold War Era ", *International Journal*, 46 (3), 1991, p. 373–393.
 - RUBIN Aviad et EIRAN Ehud, " Regional Maritime Security in the Mediterranean: Expectations and Reality ", *International Affairs*, 95 (5), 2019, p. 979–997.
 - RUEL Anne, " L'invention de la Méditerranée ", *Vingtième Siècle*, 32, 1991, p. 7–14.
 - SATNISLAWSKI Bartosz H. (ed.), " Para–States, Quasi–States, and Black Spots: Perhaps not States, but not 'Ungoverned Territories' Either ", *International Studies Review*, 10 (2), 2008, p. 366–396.
 - SILVE Arthur et VERDIER Thierry, " A Theory of Regional Conflict Complexes ", *Journal of Development Economics*, 133, 2018, p. 434–447.
 - SOLARZ Stephen J., " Arms for Morocco? ", *Foreign Affairs*, 58 (2), 1979 /80, p. 278– 299.
 - SUR Serge, " L'entreprise du désarmement au péril du

- nouveau contexte international de sécurité ", *Annuaire français de relations internationales*, V, 2004, p 727-747 [Bruylant, Bruxelles].
- TERTRAIS Bruno, " Europe and Nuclear Proliferation " in Gustav Lidnstrom et Burkard Schmitt (eds.), *Faithing Proliferation: European Perspective, Chaillot Paper* [European Union Institute for Security Studies], 66, 2003, p. 51-58.
 - THOMAS Éric, " Le spectre de la métathéorie : Alexander Wendt serait-il hanté par ses propres engagements ? ", *Études internationales*, 38 (3), 2007, p. 393.
 - THOMPSON William R., " The Regional Subsystems: a Conceptual Explication and a Propositional Inventory ", *International Studies Quarterly*, 17 (1), 1973, p. 89-117.
 - TRINIDAD Jamie, " An Evaluation of Morocco's Claims to Spain's Remaining Territories in Africa ", *International & Comparative Law Quarterly*, 61 (4), 2012, p. 961-975.
 - UDRY Lionel, " L'Europe et la Méditerranée dix ans après Barcelone : voisins dorénavant ? ", *L'Année du Maghreb*, I, 2004, p. 57-70.
 - VASCONCELOS Álvaro de, " Europe, the Middle East and North Africa: Part II ", *The Adelphi Papers*, 28 (230), 1988, p. 46.
 - VÄYRYNEN Raimo, " Regional Conflict Formations: an Intractable Problem of International Relations ", *Journal of Peace Research*, 21 (4), 1984, p. 337-359.
 - VÄYRYNEN Raimo, " Regionalism: Old and New ", *International Studies Review*, 5 (1), 2003, p. 25-52.
 - VENNESSON Pascal, " Le dilemme de la sécurité : anciens et nouveaux usages ", *Espaces Temps*, 71-72-73, 1999, p. 47-58.

- VERON Jean-Bernard, " Quelles retombées des printemps arabes sur l'Afrique subsaharienne ? ", *Afrique contemporaine*, 245, 2013, p. 13-22.
- WALT Stephen M., " ISIS as Revolutionary State: New Twist on an Old Story ", *Foreign Affairs*, 94 (6), 2015, p. 42-51.
- WENDT Alexander, " Constructing International Politics ", *International Security*, 20 (1), 1995, p. 71-81
- WENDT Alexander, " Anarchy is What States Make of It: the Social Construction of Power Politics ", *International Organization*, 46 (2), 1992, p. 391-425.
- WHITE Natasha, " Conflict Stalemate in Morocco and Western Sahara: Natural Resources, Legitimacy and Political Recognition ", *British Journal of Middle Eastern Studies*, 42 (3), 2015, p. 339-357.
- WOLFF Sarah, " La dimension méditerranéenne de la politique Justice et Affaires intérieures", *Cultures & Conflits*, 66, 2007, p. 77.
- ZEGHBIB Hocine, " Normativité juridique et géopolitique des migrations en Méditerranée ", *Méditerranée*, 113, 2009, p. 93-104.
- ZOUBIR Yahia H., " Les relations de la Chine avec les pays du Maghreb : la place prépondérante de l'Algérie ", *Confluences Méditerranée*, 109, 2019, p. 91-101.
- ZOUBIR Yahia H., " Les États-Unis, l'Europe et la Libye : de la réhabilitation de Kadhafi à son renversement ", *L'Année du Maghreb*, 8, 2012, p. 457-469.

6. دراسات ومقالات إلكترونية بالفرنسية والإنجليزية

- ALBRIGHT David et HINDERSTEIN Corey, " Algeria: Big Deal in the Desert ", *Bulletin of Atomic Scientists*, 57 (3), 2001- <https://journals.sagepub.com/doi/>

- full/10.2968/057003014 [consulté le 20/07/2020].
- AUBARELL Gemma, " La relance du Dialogue 5+5 : pour un plan d'action pour le Maghreb – la stratégie de coopération dans la Méditerranée occidentale retrouve sa vitalité ", *Afkar/Idées*, décembre 2003 –
 - www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/.../gemma%20fr-corr.pdf [consulté le 23/12/2018].
 - BOSERUP Rasmus Alenius et MARTINEZ Luis, " The European Powers and the Sahel- Maghreb Crisis ", *DIIS Report*, 1 March 2018 – <https://cutt.ly/nkgrrLM> [consulté le 20/11/2019].
 - CAMAU Michel, " Le projet maghrébin : Occident arabe, Afrique du Nord française et région méditerranéenne", 2003–
 - https://liberalarts.utexas.edu/france-ut/_files/pdf/resources/camau.pdf [consulté le 13/11/2018].
 - CRETTEZ Xavier et BARROS Yvan, " La réalité de la menace djihadiste en France 2015- 2018", Chaire citoyenne, Sciences Po Saint-Germain-en-Lay–
 - <http://chairecitoyennete.com/la-realite-de-la-menace-djihadiste-en-france-2015-2018/> [consulté le 30/02/2020].
 - DARBOT-TRUPIANO Stéphanie, " Le partenariat euro-méditerranéen : une tentative d'intégration maladroite ", *L'Espace politique*, 2, 2007–<https://doi.org/10.4000/espacepolitique.844> [consulté le 25/06/2020].
 - DIETRICH Helmut, " Le front du désert : des camps européens de réfugiés en Afrique du Nord ", *Références*, 1, *Terra-HN*, 2004 –<https://www.reseau-terra.eu/article308.html> [consulté le 25/10/2018].
 - DUFOURCQ Jean, " L'intelligence de la Méditerranée ", *Research Paper*, 2, 2004 – Collège de Défense de l'OTAN (Rome), <http://www.ndc.nato.int/about/search.php?curPage=0>

[consulté le 15/11/2018].

- FAWCETT Louise, " The History and Concept of Regionalism ", *Conference Paper*, 4, 2012, European, Society of International Law –https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2193746 [consultée 04/10/2018].
- HADDADI Saïd, " The Western Mediterranean as a Security Complex: a *Liaison* between the European Union and the Middle East? ", *Jean Monnet Working Papers in Comparative International Politics*, 24, 1999 – <http://aei.pitt.edu/402/1/jmwp24.htm> [consulté le 01/09/2018].
- HERAN François, " Comment se fabrique un oracle : la prophétie de la ruée africaine vers l'Europe ", 18 septembre 2018 – https://laviedesidees.fr/migrations-afrique-prejuge-stephen_smith-oracle.html [consulté le 16/05/2020].
- KIREYEV Alexei *et al.*, " L'intégration économique du Maghreb : une source de croissance inexploitée ", 19/01, Washington, Fonds monétaire international, Département Moyen-Orient et Asie centrale, 2018 – <https://www.imf.org/~media/Files/Publications/DP/2019/French/EIMUSGFA.ashx> [consulté le 25/06/2020].
- LESSER Ian *et al.*, *The Future of NATO's Mediterranean Dialogue: Perspectives on Security, Strategy and Partnership*, GMF, June 2018 –https://www.gmfus.org/sites/default/files/publications/pdf/The_future_of_NATO%27s_MD_INTERACTIVE_FINAL_1705.pdf [consulté le 20/07/2018].
- LOUNNAS Djalil, " The Libyan Security Continuum: the Impact of the Libyan Crisis on the North African/Sahelian Regional System ", *MENARA Working Papers*, October 2018 – <https://cutt.ly/kkmlULi> [consulté le 24/12/2020].
- MEZRAN Karim et VARVELLI Arturo (eds.), *Foreign*

- Actors in Libya's Crisis*, ISPI, Milan, 2017 – <https://cutt.ly/Bkgemxe> [consulté le 15/07/2019].
- MOHSEN-FINAN Khadija, " L'Union pour la Méditerranée : une ambition française de reconsidérer le Sud ", Ifri, décembre 2008 – https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/EuropeVisions_3_fr.pdf [consulté le 25/10/2018].
 - PERRIN Delphine, " L'étranger rendu visible au Maghreb – la voie ouverte à la transposition des politiques juridiques migratoires européennes ", *Revue Asylons(s)*, 4, 2008 –
 - <https://www.reseau-terra.eu/article770.html> [consulté le 28/01/2019].
 - RAMEL Frédéric, " Repenser le concept d'ennemi dans l'après-guerre froide ", *Stratégique*, 72,1998 –https://www.institut-strategie.fr/strat72_Ramel_tdm.html [consulté le 15/03/2020].
 - SCAZZIERI Luigi, " A Troubled Partnership: the USA and Europe in the Middle East ", Centre for European Reform, juillet 2019 https://www.cer.eu/sites/default/files/pbrief_middle_east_10.7.19.pdf [consulté le 25/01/2020].
 - TOBEY William, "A message From Tripoli: How Libya Gave up its WMD", Bulletin of the Atomic Scientists, 3 décembre 2014 – <https://thebulletin.org/2014/12/a-message-from-tripoli-how-libya-gave-up-its-wmd/> [consulté le 30/11/2018].

هذا الكتاب

يتمثل المسعى البحثي لهذا الكتاب في مقارنة إقليم غرب المتوسط، أي الفضاء الإقليمي لمجموعة 5+5 (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، مالطا، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال)، بوصفه مركب أمن إقليمي، في سياق يتسم بأمنة الهجرة وتفويض إدارة الهجرة والحدود. يقدم الكتاب دراسة نظرية لمستوى التحليل المعتمد بمناقشة الإقليمية القديمة والإقليمية الجديدة وبفحص نظرية مركبات الأمن الإقليمية ونقدها مدخلاً عليها تعديلات تمكن من تطبيقها على الإقليم الغرب متوسطي. كما يقترح منظوراً تحليلياً ونقدياً لمجموعة 5+5 عمومًا ومبادراتها الدفاعية (5+5 دفاع) خصوصًا، مركزاً على انخراط هذه الأخيرة في ديناميات الأمن والهجرة وتفويض الاتحاد الأوروبي غير إدارة الهجرة والحدود. يحاول الكتاب، الذي يندرج ضمن الدراسات الأمنية الإقليمية، الإجابة على ثلاثة أسئلة مركزية: فيم تتمثل فرادة المركب الأمني الغرب متوسطي؟ كيف يُبنى هذا الإقليم كفضاء أمني أوروبمغاربي من خلال عملية 5+5 دفاع؟ ما هي تحديات هذه العملية الإقليمية؟

المؤلف

عبد النور بن عنتر، أستاذ في جامعة باريس الثامنة وباحث مشارك في مؤسسة البحث الإستراتيجي (باريس)، حائز على دكتوراه العلوم السياسية من جامعة باريس العاشرة، والتأهيل لإدارة البحوث العلمية (الأستاذية) في العلوم السياسية من معهد الدراسات السياسية في باريس. عمل سابقاً أستاذاً مشاركاً في أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية (قطر)، وأستاذاً محاضراً في جامعة باتنة (الجزائر). وباحثاً مشاركاً في مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية (الجزائر). كما كان زميلاً باحثاً في الكلية الدفاعية لحلف الشمال الأطلسي في روما (إيطاليا). من بين كتبه: المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل (بالفرنسية)، صدرت ترجمته إلى العربية عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 2022؛ الشرق الأوسط: بحثاً عن نظام إقليمي (بالفرنسية)؛ البعد المتوسطي للأمن الجزائري (بالعربية). أشرف على تحرير عدة كتب جماعية (بالفرنسية).

المتريجة

عومرية سلطاني، مترجمة وباحثة في العلوم السياسية. من ترجماتها: إسلام السوق (2015)؛ كيف تفكر كأنتروبولوجي (2020)؛ الشعبوية والديمقراطية الليبرالية (2021)؛ السيادة كمفهوم قانوني وسياسي (2021)؛ الهزيمة الغربية (2021). سبق لها أن ترجمت للمؤلف كتاب المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022).